مكتبة بيروت

شمس بدران

الرجل الذى حكم مصر

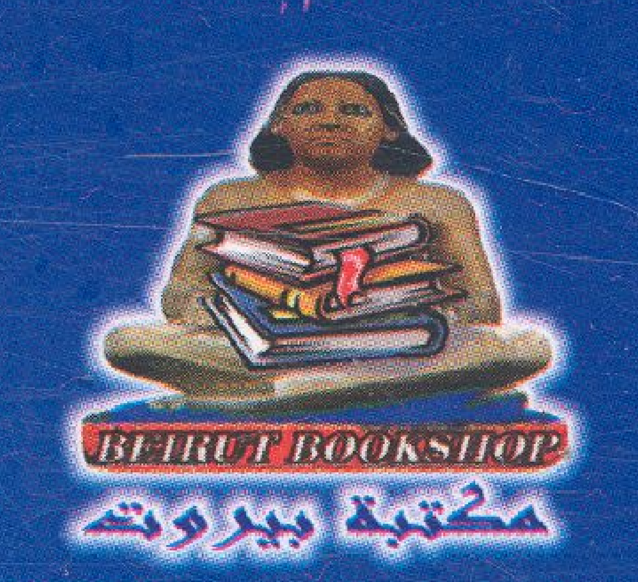
٤٨ ساعة

- من هو ... شمس بدران ؟
- شمس بدران .. والإخوان
- شمس بدران .. وقضية كمشيش
- النكسة .. وشمس بدران رئيسا !
- محاكمة شمس بدران
- هروب شمس بدران



د. حمادة حسنى





مكتبة بيروت

شمس بدران

الرجل الذى حكم مصر

٤٨ ساعة

- من هو ... شمس بدران ؟
- شمس بدران .. والإخوان
- شمس بدران .. وقضية كمشيش
- النكسة .. وشمس بدران رئيسا !
- محاكمة شمس بدران
- هروب شمس بدران

د. حمادة حسنى

الكتاب : شمس بدران
المؤلف: د. حمادة حسني
الناشر : مكتبة بيروت ..
سلطنة عمان — مسقط
ص ب ٢١٠٥ الرمز البريدي ١١٢
محمول: ٠٠٩٦٨٩٩٠١٠٥٠٤
: ٠٠٩٦٨٩٩٠٥٨٧٥٠
تليفاكس : ٢٤٧٠٠٦٧٧
Email : b_bookshop@yahoo.com
شركة دلتا — مكتبة بيروت
ج . م . ع — القاهرة كوبري القبة
(٨) عمارات مجلس الدفاع الوطني
محمول : ٠٠٢٠١٢٤٧٠٧٦٧٤
تليفاكس : ٠٠٢٠٢٢٢٥٨٣٧٣٣
رقم الإيداع ٩٧٣٨ / ٢٠٠٨
ISBN: 978-977-6273-16-0
طبعة ٢٠٠٨


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟
نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ
دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴾ إبراهيم: ٢٨



إلى أختي الحبيبة

عفاف حسني

التي كانت وما زالت

رمزًا للإيثار والوفاء

مُقدِّمة

دراسة دور العقيد شمس بدران – وزير الحربية أثناء هزيمة ١٩٦٧ – هو في الحقيقة دراسة لجوهر نظام يوليو الثوري بما فيه وعليه النظام الذي كانت الكلمة فيه تحارب بالدم وتدفع فيه الحجة بالقتل ، نظام مزق الأعراض وشتت القيم وسحق الإخلاص وأبعد الدين وقهر القانون وحطم الرءوس وضيع الذمم ، وإبتلعت فيه السجون الأجسام ودمرت النفوس ، هذا النظام الذي كانت الكلمة فيه ترتعد في الأجواف لا تظهر والفكرة تميع في الرءوس لا تكتمل والكرامة توأد في مكامنها لا تبين ، وأن أرواح الناس هينة الشأن مضاعة ، وأنه لا كرامة لعلم ولا لعلماء ، وأن الإنسان لا يجوز له أن يكون صاحب رأي ولا كلمة وأصبح أمن القائد أهم من أمن الوطن .

وفي ظل هذا المناخ تصاعد دور شمس بدران ؛ بل وأصبح هو المسئول عن إستقرار هذا المناخ ، ولكن كيف حدث ذلك ؟ فبعد نجاح ثورة يوليو رشح عبد الناصر اليوزباشي – النقيب – شمس بدران للعمل في سكرتارية مجلس قيادة الثورة، ثم رشحه بعد ذلك سكرتيرا لمكتب عبد الحكيم عامر الذي أصبح قائد عام للقوات المسلحة عام ١٩٥٣ ، وليكون عينا لعبد الناصر على الجيش وقائده ، كما فعل نفس الشئ عندما رشح صلاح الدسوقي للعمل مع زكريا محي الدين في وزارة الداخلية .

وقد تصاعد دور شمس بدران وخاصة مع تنامي المعارضة ضد تصرفات مجلس قيادة الثورة والتي بدأت بحركة ضباط المدفعية ١٩٥٣ وسلاح الفرسان ١٩٥٤ والصراع مع محمد نجيب – أزمة مارس ١٩٥٤ – وتصادم الثورة مع الإخوان ١٩٥٤ .

ففي ذلك الوقت إستعان عبد الناصر بمجموعة من الضباط من ضباط الصف الثاني أو ضباط لم يكونوا أصلا من الضباط الأحرار للتصدي لزملائه وقوى

المعارضة الأخرى ، وهؤلاء الضباط أظهروا براعة في مخاطبة الغرائز الشخصية لأعضاء مجلس القيادة ، ووضع عبد الناصر هؤلاء في مراكز القيادة .. وهم نوعان من الضباط . إما أهل الثقة الكاملة المرتبطين بأعضاء القيادة إرتباطا شخصيا وثيقا ، وإما الضباط الذين لا رأي لهم ولا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ، ومن هؤلاء : (شمس بدران – كمال رفعت – محمد أبو نار – علي شفيق – صلاح الدسوقي – علي صبري – سامي شرف) .

ومنذ ذلك الوقت وشمس بدران هو القاسم المشترك في كل محاولات تصفية معارضي الثورة ، وبعد فترة قصيرة أصبح بدران مسئول عن الأمن – أمن القائد وأمن النظام وليس أمن الوطن – وخاصة بعد أن منحه المشير عبد الحكيم عامر صلاحيته الأسطورية وتفرغ لملذاته ونزواته ، فأصبح شمس بدران الأقوى في مصر أقوى من ناصر وعامر معا ، وأصبحت مصر وبلا مبالغة في قبضة شمس بدران ورجاله . كان الجميع ينافقونه ويخطبون وده ويخشون سطوته ، وهو مجرد مدير مكتب القائد العام برتبة مقدم ليست له أية خبرات أو مؤهلات عسكرية ، وإمتهن أصحاب الرتب الكبيرة وأجبرهم على أداء التحية العسكرية له .

وعمل بدران على تأكيد دور العسكريين في النظام السياسي ، وأنشأ تنظيم سري داخل الجيش من أبناء دفعته – ١٩٤٨ – أطلق عليه إسم تنظيم (س) ، وأصبح مسيطر تماما على كل أجهزة الأمن بالجيش (المخابرات الحربية – المباحث الجنائية العسكرية – الشرطة العسكرية – السجن الحربي) ، بل إمتدت سيطرته على المباحث العامة خاصة أثناء تصفية الإخوان عام ١٩٦٥ .. وقد إرتكبت هذه الأجهزة الكثير من الجرائم من أجل تأمين النظام والتي يصعب حصرها ، فجرائم الإنجليز في دنشواي ١٩٠٦ تتضاءل أمام جرائم عبد الناصر وعامر وشمس في كمشيش وكرداسة وسنفا عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، ومع المعارضين فقد تم إعتقال الآلاف بالسجن الحربي من أهل هذه القرى ومعارضي النظام ، ومات أكثر من ٢٥٠ شخص أثناء التعذيب البشع ، وحكم على المئات بالأشغال الشاقة ؛ بل ظل الآلاف في السجون رهن الإعتقال حتى أفرج عنهم الرئيس السادات عام ١٩٧١ .

فجيل قبل الثورة شارك في تغيير النظام الملكي وهو نفسه الجيل الذي قهر على يده عبد الناصر تحت وطأة التعذيب ، وهو الجيل الذي إنصرف عن الإهتمام بما

يدور حول السجن والتعذيب . فقد إستطاع عبد الناصر أن يفسد الشعب والجيش والدولة ويغير مفاهيم الناس وأخلاقهم ، وإستخدم في ذلك أداة بسيطة الشكل عظيمة الأثر هي السوط الذي كان في يد شمس بدران وحمزة البسيوني وحسن طلعت وتلاميذهم .

فقد تعددت في عهد عبد الناصر أجهزة الأمن والتجسس التي أقامها أمن الرئاسة والمباحث الجنائية العسكرية والمباحث العامة التي نجحت في تجنيد عشرات الألوف من المواطنين من خلال شبكة مراقبة واسعة ترصد كل أنشطة المواطنين في القرى والنجوع والمدن ، فضلا عن إنشاء التنظيم الطليعي السري الذي وصل عدد أعضائه في أقل تقدير ٣٠ ألف شخص ، وقد قاموا بدورهم على أكمل وجه في تتبع المعارضين وزملائهم وجيرانهم ....

وكان عبد الناصر يشجع التنافس بين هذه الأجهزة ، عموما فإن إهتمامات هذه الأجهزة لم تتجه إلا إلى المواطن المصري ، ولا تتسع الأقمعة وإذلاله ورغم مئات الملايين التي إستهلكت على هذه الأجهزة ، فقد كان مردوها في النهاية صفرا وكان فشلها ذريعا في تتبع ورصد الأعداء الحقيقيين لمصر والمتربصين بها وراء حدودنا الشرقية ، وكانت خيبتها أشد عندما وقعت هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل ؛ فلم تكن الهزيمة منفصلة مطلقا عن هذا الوضع .. **لقد ضيع جهاد الآباء والأجداد من أجل الحرية والإستقلال والتفوق ، ولم يترك مصر إلا بعد أن أخضعها لإسرائيل خضوعا لا رأي فيه ولا كرامة ، فقد كان غاية همه السيطرة والغلبة على أفراد شعبه المساكين**

فقد تمت مكافأة شمس بدران بتعيينه وزير الحربية في ١٩٦٦/٩/١١ نظرا لدوره في القبض على الإخوان ودوره الأمني في الجيش ، فالمشير أصدر القرار الجمهوري رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٦ بتحديد صلاحيات شمس ، وكان أخطر قرار في تاريخ مصر والباب الملكي لهزيمة ٥ يونيو كتبه المشير ووقع عليه عبد الناصر دون مناقشة .

وأثناء جلسة مجلس الوزراء يوم ٣١ مايو ١٩٦٧ – قبل هزيمة يونيه بخمسة أيام فقط – حضر شمس بدران بصحبة ضابطان يحمل كل منهما خرائط ، ثم بدأ بشرح

لأعضاء المجلس خطته للقضاء على إسرائيل وعندما سأله أنور سلامة وزير العمل عن إستعداد مصر لمواجهة الأسطول السادس ؛ كان رده بالحرف الواحد: **" وعندنا اللي يبططه "** .

هكذا كان يفكر شمس بدران وهذه كانت مفرداته العسكرية والسياسية كوزير لحربية مصر ، ولكن وقعت الواقعة وإنهزمت مصر ومعها العرب وحققت إسرائيل نصرا لم تكن تحلم به أو تتوقعه على نحو ما هو معروف ، وذهب قادة إسرائيل حفاة وهم يبكون على حائط المبكى يشكرون الرب على هذا النصر العظيم .

وفي مساء الخميس ٨ يونيه ١٩٦٧ إتصل شمس بدران بعبد الناصر يرجوه الحضور فورا لمقر القيادة العامة للقوات المسلحة لخشيته من إنتحار المشير عامر ، وفي لحظات تدفق على مقر القيادة جمال ومعه بعض كبار أركان نظامه ووسط الحزن والذهول – حسبما شاهد الدكتور ثروت عكاشة – فقد فوجئ بشمس بدران يقول للحاضرين بكل هدوء وبساطة : " أما إتخمينا حتة خمة " .

ولم يعلق أحد على تلك العبارة الصادرة من وزير الحربية ، فأضاف قائلا : "لماذا أنتم حزان هكذا ؟..هل أنتم في مأتم ؟ ... هل أطلب لكم قهوة سادة ؟ " ... ولم يجد أحد من الموجودين ما يعلق به .

وإجتمع ناصر وعامر في بدروم غرفة القيادة بمدينة نصر وشهد اللقاء الفريق محمد فوزي ، عرض عبد الناصر فكرة التنحي فرد عليه عامر : " ومين يمسك البلد؟ " .. ولم يرد عبد الناصر فأضاف المشير : " أنا شايف أن شمس بدران هو الوحيد اللي يقدر يمسك البلد ؛ علشان تبقى فيه وحدة وطنية ونتجنب الحرب الأهلية" وإنتهى اللقاء ولم يرد عبد الناصر ، ولكن يبدو أن عامر فهم سكوت ناصر على أنه موافقة وأبلغ شمس بدران بإختياره ، وكان بدران مبتسما وهادئا وغير مبال وكأنه حقق نصرا ، وصرح عبد الناصر فيما بعد لثروت عكاشة عن رأيه في شمس بدران فيقول : " تظاهرت بالموافقة على ما يقول لكي تمضي الأمور في هدأه ، فلقد كنت أعلم حق العلم مكانة شمس بدران كفاية وعلما إذا كان يفقد ذاك هذا إلى ما كان يتميز به من غباء مطبق "

وكان القرار الأول الذي إتخذه شمس بدران رئيس الجمهورية الجديد هو عزل سامي شرف ، ففي الساعة الثالثة صباح يوم ٩ يونيه إتصل تليفونيا بسامي شرف في مكتبه بمنشية البكري وقال له : " إنت يا سامي قاعد عندك بتعمل إيه قوم روح".. وعندما نقل سامي المكالمة لعبد الناصر كان تعليق عبد الناصر له : " الله هو أول قرار أخذه شمس بدران إنه يعزلك " .

وأثناء محاكمة شمس بدران سأله رئيس المحكمة حسين الشافعي : " يعني عايز تقول إنك كنت مرشح لرياسة الوزارة " .. فقال شمس : " وزارة إيه أكثر " .. وعلق الشافعي قائلا : " أنا ماعرفش حاجة زي كدة " وضحك شمس بدران وقال له: " وإنت من إمتى بتعرف حاجة " .

عموما فبعد الهزيمة تجدد الصراع على السلطة بين المشير ومجموعته وعبد الناصر وأنصاره في الفترة من ١٩٦٧/٦/٩ حتى ١٩٦٧/٩/١٣ ، وتناسى الجميع ما حدث في سيناء فلو أي مسئول في نظام محترم تسبب في مقتل ٢٠ ألف كتكوت لإنتحر ، ولكن هؤلاء تصارعوا على السلطة ودم عشرين ألف شهيد مصري لم يجف بعد فوق رمال سيناء ... أي نوع من البشر هؤلاء ؟! ..

عموما وعلى الرغم من كثرة ما كتب عن ثورة يوليو ؛ فإن الدراسات العلمية الأكاديمية قد إتجهت إلى دراسة دور المؤسسة العسكرية ككل أو علاقة المشير بعد الناصر ، وهو ما دفع الباحث إلى محاولة الإجتهاد لكشف دور شمس بدران مستعينا في ذلك بما كشفت عنه الفترة السابقة من وثائق وكتابات لم تكن متاحة من قبل .

وقد تم **تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وملاحق** قد تناولت في **الفصل الأول** قصة صعود شمس بدران إلى مركز القوة (١٩٥٢ – ١٩٦٧) ثم هروبه إلى الخارج في ديسمبر ١٩٧٥،وماذا يفعل الآن ؟ وإدانته في قضايا التعذيب والحكم عليه بأكثر من ٥٥ سنة سجن .

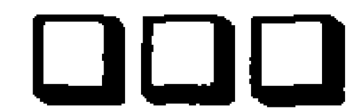
أما **الفصل الثاني** والذي جاء تحت عنوان شمس بدران والإخوان المسلمين فيتناول قصة تنظيم الإخوان عام ١٩٦٥ وكيفية الكشف عنه ودور شمس بدران في محاولة تصفية الإخوان بالسجن الحربي ومسئوليته عن قتل العشرات تحت وطأة التعذيب .

و**الفصل الثالث** يتناول علاقة شمس بدران بقضية كمشيش عام ١٩٦٦ ودوره في لجان تصفية الإقطاع .

أما **الفصل الرابع** فيتناول هزيمة ١٩٦٧ وما أعقبها من صراع بين المناصر والمشير ودور شمس بدران في ذلك ، وتغلب عبد الناصر على المشير ومجموعته ومحاكمة شمس بدران .

أما **الملاحق** فهي أحاديث هامة منشورة لشمس بدران وشهادات الضباط الأحرار حول دور شمس بدران وقصة التنظيم الطليعي والإخوان .

د . حمادة حسني





الفصل الأوّل

من هو.. شمس بدران ؟

مـــن هـــو
شـــمـــس بـــدران ؟

ولد شمس الدين علي عبد الله بدران في ١٩ أبريل ١٩٢٩ ، لأب يعمل موظفا في وزارة الزراعة – توفي ٢٥ مارس ١٩٦٧ – ولشمس بدران أخ أصغر هو شفيق بدران ضابط مهندس ، وأخت أخرى متزوجة من المقدم حسنين عبد الرءوف، وهم من قرية ساحل الجوابر مركز الشهداء محافظة المنوفية .

وقد تخرج شمس بدران من الكلية الحربية في أغسطس ١٩٤٨ وشارك في نفس العام في حرب فلسطين ١٩٤٨ في أحد كتائب المشاة ، وكان مسئولا عن الشئون الإدارية ، وقد تعرف على عبد الناصر أثناء حصار الفالوجا .

وقد إنضم بعد ذلك إلى التنظيم الضباط الأحرار في الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٢ ، حيث كان برتبة يوزباشي (نقيب) في اللواء السادس مشاة ، وفي يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يذكر خالد محي الدين في كتابه { الآن إتكلم } ص ١٤٨ : " تحركت قوات مشاة بقيادة شمس بدران للسيطرة على مقر قسم القاهرة الذي يقوده اللواء علي نجيب " . ولكن محمود الجيار سكرتير عبد الناصر السابق يقول : " أن شمس بدران كان ينتمي إلى كتيبة من اللواء السادس ولم يتحرك اللواء إلا بعد أن تم إستيلاؤنا على مركز قيادة القاهرة ، وعندئذ خرج اللواء ومعه شمس بدران " . ويقول أحمد حمروش في كتابه { قصة ثورة ٢٣ يوليو } ص ٢٠٣ : " كان شمس بدران ضابطا بلواء أساس المشاة وقوته من المجندين الجدد الذين لا يجيدون حمل السلاح ، وقد تولى هو مسئوليته ولكن لم يكن عليهم واجبات هامة في هذه الليلة " . وجمال حماد في كتابه { ليلة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ } لم يذكر أي دور على الإطلاق لشمس بدران .

فاعضاء مجلس قيادة الثورة وجدوا في الضباط الأحرار تنظيما يمكن أن يشاركهم ويضع تصرفاتهم تحت مجهر النقد والمحاسبة ، ولذا فإنهم سرعان ما إستبدلوا التنظيم القديم بتنظيمات خاصة أخرى تعتمد على الضباط المحيطين بهم

القريبين منهم المكونين للشلل الخاصة الذين تسرب إليهم عدد لم يكونوا من الأحرار أصلا وإنما أظهروا براعة في مخاطبة الغرائز الشخصية لأعضاء مجلس القيادة ، ووضع في مراكز القيادة نوعان من الضباط . أما أهل الثقة الكاملة المرتبطين بأعضاء القيادة إرتباطا شخصيا وثيقا . وأما الضباط الذين لا رأي لهم ولا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ، ومن هؤلاء (شمس بدران – كمال رفعت – محمد أبو نار – صلاح الدسوقي – علي شفيق) .

وبعد نجاح حركة الضباط في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ رشحه عبد الناصر للعمل في سكرتارية مجلس قيادة الثورة ، ثم رشحه بعد ذلك سكرتيرا لعبد الحكيم عامر الذي أصبح قائد عام القوات المسلحة وليكون عينا لعبد الناصر على الجيش وقائده وكان عبد الناصر دائم الإتصال به .

ومن ذلك الوقت وشمس بدران هو القاسم المشترك في كل محاولات تصفية معارضي الثورة ؛ وخاصة في صفوف القوات المسلحة والتي بدأت بقضية الصول رأفت شلبي ، ورغم سخافة المحاولة إلا أن الثورة إستخدمت وسائل الضغط والضرب مع رأفت شلبي ؛ لإجباره على الإدلاء بأقواله ودوافعه وحجم العملية ، ثم تعددت أشكال المعارضة ضد تصرفات ضباط القيادة من معارضة البكباشي حسن الدمنهوري ثم رشاد مهنا ومحسن عبد الخالق ، وتعرض هؤلاء لإهانة بالغة من ضباط الصف الثاني وخاصة من شمس بدران وكمال رفعت وعلي شفيق وصلاح الدسوقي ، ثم محاولة الإخوان عام ١٩٥٤ . وقد أشرف كل من حمزة البسيوني وشمس بدران وعلي شفيق على تعذيب زملائهم الضباط الأحرار المعروفين بميولهم الإخوانية (حسين حمودة – معروف الحضري – جمال ربيع – مكارم عبد الحي) في السجن الحربي .

وتصاعد نفوذ شمس بدران بعد ذلك في مكتب عبد الحكيم عامر وأخذ يوهم عبد الناصر بأنه يحمل لحسابه وأنه يتجسس لصالحه على المشير عامر ، وفي نفس الوقت كان يزعم لعامر أنه يده اليمنى وأنه يعلم بكل ما يدور في الجيش ، ولذلك تصاعد تطور شمس بدران وإستغل نقاط ضعف المشير وأبعد عن مكتبه كل الرجال المتميزين .

وكذلك عمل شمس بدران على التخلص من جميع الرتب الكبيرة والضباط الأحرار في مكتب المشير بتخطيط خبيث وبموافقة ومباركة عبد الناصر ، مثل عباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح وحلمي السعيد .. وغيرهم حتى يخلو له الجو ، وقد كان وأصبح مركز القوة الوحيد والرهيب في الجيش ؛ نظرا لأن عبد الحكيم عامر كان يصحو من نومه يوميا بعد الظهر ، ولا يدخل إطلاقا في تفاصيل العمل في القوات المسلحة ، ومشغولا بأحواله وملذاته الخاصة .

في البداية تولى المقدم صلاح نصر إدارة مكتب المشير عبد الحكيم عامر منذ ٢٣ يونيو ١٩٥٣ ، وكان يعاونه الرائد عباس رضوان وكان مع صلاح نصر المقدم حافظ إسماعيل المسئول عن العمليات والتدريب ، وصلاح مسئول عن التنظيم والإدارة وكاتم أسرار البعثات وأمن القوات المسلحة حتى نقل في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ نائبا لرئيس المخابرات ثم مسئولا عن المخابرات في ١٩٥٧/٥/٢٧ .

ويقول صلاح نصر : " أن منصب مدير مكتب القائد العام منصب هام وحساس، فقد تولاه بعد الثورة جمال عبد الناصر ثم عبد الحكيم عامر كمديرين لمكتب محمد نجيب ، ثم توليت مديرا لمكتب عامر وبعد ذلك تولاه عباس رضوان ثم شمس بدران، وبعد تعيين رضوان وزيرا للداخلية حدث خلاف بين علي شفيق وشمس بدران حول هذا المنصب . وقد كان علي شفيق أقدم في الرتبة وكلاهما من الضباط الأحرار وحسم المشير الخلاف وعين شمس بدران .

وأصبح علي شفيق السكرتير العسكري الخصوصي وأصبحت له خطورته ، ورغم أن مدير المكتب شمس بدران فإن السكرتير الخصوصي كانت تتبعه كل الأمور الخاصة بالمنزل والأولاد والبيت ، ومنذ اليوم الأول بدأ الصراع بين شفيق وشمس ، علي شفيق يصدر أوامر فينفيها شمس بدران ، وشمس بدران يصدر قرارات فلا ينفذها علي شفيق . وأصيب المشير بصداع وكان أحيانا يجمع بينهما ويصالحهما .

وكان علي شفيق هو المقرب من المشير ، وكانت كثير من الأمور الصغيرة في يد علي شفيق ، ولكنها كانت على صغرها تمنحه نفوذا . فعلي شفيق كان يطوف مع المشير على القوات ، ويحضر معه المناورات ويصدر إليه المشير الأوامر التي كان

ينفذها على الفور . وكانت الإستثناءات في الحصول على السيارات من شركة النصر التي كانت بالحجز لمدد طويلة من إختصاص علي شفيق ، حتى أن شقيق شمس بدران عندما أراد الحصول على سيارة توسط لدى علي شفيق ليعطيها له في اليوم نفسه .

وإنقسم قادة القوات المسلحة أيضا : سليمان عزت قائد القوات البحرية – صدقي محمود قائد القوات الجوية يميلان إلى علي شفيق لإحساسهما أنه مع المشير دائما ، وقادة الطيران كانوا يعتبرون شمس بدران مدير مكتب المشير لشئون القوات البرية فقط ، لذلك لم يكن تعاملهم مع بدران ؛ بل مع المشير مباشرة أو مع علي شفيق ، وكان عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية لا يظهر ميله أو عداءه إلى شمس بدران ، وإن كان يميل أكثر إلى التعامل مع علي شفيق على أساس أن شفيق له إهتمامات رياضية مثله ، وكان علي شفيق قد عين رئيسا لإتحاد الملاكمة .

وكان القائد العام الذي يستيقظ بعد ظهر كل يوم قد ترك الأمور لمن حوله من مديري مكتبه المتصارعين ، ولم يحاول أن يحسم الصراع ؛ فهو يحتاج إلى علي شفيق وقد نشأت بينهما صداقة وعلاقة ذات طابع خاص ، وهو يحتاج أيضا إلى شمس بدران الذي يقال أن عبد الناصر كان قد وضعه في مكتب المشير كأحد رجاله، إلا أنه إنحاز إلى المشير ووقف معه وأصبح أحد رجاله .

ويضرب الدكتور حسن صبري الخولي مثلا عن نفوذ علي شفيق صفوت قائلا:

" كان مكتب المشير عامر ينقصه الإنضباط منذ البداية ، والمؤسف أن هذه القصة حدثت أمامي وهناك شهود عليها ، فقد كنا في صنعاء نتناول طعام العشاء وقال علي شفيق على المائدة وهو يضحك : (ما رأيكم في أن نرقي فلانا ؟) وضحك الجميع وكتب علي شفيق ورقة بأن الضابط المذكور حارب معركة وله بطولات ، وصعد إلى المشير عامر ووقعها منه ورقى الضابط ترقية إستثنائية .

وقد جاءت لشمس بدران الفرصة كي يتخلص من علي شفيق ؛ وذلك فيما يعرف بقضية إنحراف مكتب المشير عبد الحكيم عامر ، والمتهم فيها ثمانية على رأسهم عبد المنعم أبو زيد – زوج الممثلة سهير فخري – وعلي شفيق – زوج الممثلة مها

صبري – وقد نسبت إليهم تهمة إختلاس أموال أميرية قدرها ٣٠ألف جنيه . وقد أصدر المشير عامر قرارا بتشكيل مجلس عسكري برئاسة اللواء محمد أحمد صادق لمحاكمتهم .

وقد سبق ذلك التحقيق معهم تحت إشراف شمس بدران، وقد تعرضوا لتعذيب بشع في السجن الحربي، ومن الملفت أيضا أنه منع المحامين جميعا من حضور القضية أو الدفاع عن المتهمين حتى لا تفوح رائحة أشياء كان لابد أن تختفي، ولم تكن بالطبيعة هي الثلاجات ولا بيع سيارات نصر في السوق السوداء بعد الحصول عليها بأسماء وهمية لأمهات الشهداء. فقد ثبت أن ذلك وقع كثيرا وأن كثيرات من الفنانات حصلن على سيارات نصر من مكتب المشير بعلمه أو بدون علمه على أنهن أمهات شهداء. والإستثناء كان في أولوية الحجز، فقد كن يدفعن ثمن السيارات وثبت من التحقيق أن والدة السيدة برلنتي عبد الحميد وإسمها (سيدة محمود فراج) قد حصلت على سيارة على أنها أم شهيد وكذلك والدة السيدة مها صبري بل وخالها أيضا .

وكان الذي يسهل كل هذه العمليات علي شفيق صفوت وله دور آخر في القضية، حتى أن عبد المنعم أبو زيد يقول أن شمس بدران كان يريد أن يلفق لهما إتهاما آخر بمعاونة الإخوان المسلمين ، فقد كانت زوجة علي شفيق الأولى والسابقة على مها صبري هي السيدة سوزان إبنة الفنان الراحل حسين صدقي ، وكانت هي ووالدتها متعاطفتين جدا مع الحاجة زينب الغزالي – لذلك فقد كنا كمسلمين نجمع للسيدة زينب الغزالي أموالا من أفراد الحراسة – ومن الذي يرفض أن يتبرع من أجل الفتيات المسلمات اليتيمات اللواتي تقوم الحاجة زينب الغزالي بالإشراف على تعليمهن التطريز والخياطة .

وكنا قد أحضرنا لها – للسيدة زينب الغزالي – أيضا خمسمائة جنيه من أموال الشئون العامة للقوات المسلحة وتوسطنا حتى صرفت خمسمائة جنيه أخرى من وزارة الأوقاف على سبيل الإعانة للمعاونة في أعمال جمعيتها ، وهذا ثابت في التحقيقات ، لذلك عندما سمعت من بعض رجال الحرس عن تعذيب وقع على السيدة زينب الغزالي بعد القبض عليها عام ١٩٦٥ أبلغت المشير فغضب شمس بدران ، وكاد يلفق لنا إتهاما بمعاونة الإخوان المسلمين .

وقد إتضح بعد ذلك سبب محاكمة هؤلاء ؛ وهي قضية غريبة لأن سبب التعذيب وسبب القبض عليهم لم يكن الإنحرافات فقط ، ولكن إختفاء صور للمشير عامر وبرلنتي عبد الحميد في عيد ميلاده – وهي تحوي المشير وبجواره تحت إبطه برلنتي عبد الحميد يحيط بهما شقيقاه حسن عامر ومصطفى عامر – وأن الصورة التي ألتقطت للحفل تعدت المائة صورة ولم تنقص سوى هذه الصورة . وكان وراء ذلك برلنتي ووالدتها ؛ لأن هذه الصورة العائلية تعتبر بمثابة عقد زواج عرفي – كان المشير لم يتزوجها بعد – قد تحرر بالصورة بدل القلم وأن شاهدي العقد شقيقاه، وقد خشي المشير أن يتم إستخدام هذه الصورة للتشهير به ، فحمل مسئولية ضياع الصورة لأعضاء مكتبه .

فإنفرد شمس بدران بكل أمور مكتب القائد العام وإختصاصاته في نقل الضباط وترقيتهم ، وكان يحتفظ خلف مكتبه بخزينة حديدية مملوءة بجميع أنواع العملات ، ويقول السادات أن أحد الضباط الكبار دخل على شمس يشكو من ضيق حالته المادية، فقال له : " إفتح الخزينة التي ورائي وخذ منها عشرين ألف جنيه تفك بيها أزمتك مؤقتا " . وأخذ الضابط المبلغ دون إمضاء أو إيصال ، وكان هذا الضابط صديقا للسادات وهو الذي أخبره بذلك وهو الفريق سليمان عزت .

وكما كان سامي شرف معه ختم عبد الناصر في آخر أيامه ؛ كان شمس بدران معه ختم عبد الحكيم عامر منذ أول أيامه ، ينقل من يشاء ، ويرقي من يشاء ، ويفصل من يشاء ، ويسجن من يشاء . وكان هناك تعبير مشهور عن شمس بدران ؛ وهو أن أي ضابط صديقه ممكن أن (يخرجه) أو (يشركه) أي ينقله إلى وزارة الخارجية في السلك الدبلوماسي ، أو يعينه رئيس مجلس إدارة شركة محترمة ، وكانت دفعة شمس بدران هي دفعة محظوظة منها المحافظين والسفراء ورؤساء مؤسسات وشركات محترمة ، ويتشرف الضباط بأنهم دفعة شمس .

فكان مكتب المشير مسئولا عن شئون الأفراد والبعثات والخدمات الطبية وسفر الضباط للعلاج وأمن الجيش ، وكانت تتبعه إدارة شئون الضباط والمخابرات الحربية ، فضلا عن مسئوليته في تعيين الضباط في وظائف مدنية بل أن شمس بدران عين نفسه في ٢٠ مايو ١٩٦٤ وهو برتبة المقدم عضوا بمجلس إدارة النقل

العام لمدينة القاهرة . ويعتبر مكتب المشير – الذي هو في قبضة بدران – مسئولا عن التجاوزات التي وقعت في الجيش وفي مصر كلها .

ويذكر السادات بأن عبد الحكيم عامر عندما كان نائبا أول لرئيس الجمهورية سافر في رحلة رسمية إلى فرنسا صحبه فيها شمس بدران وعلي شفيق (١٥/١٠/١٩٦٥) ، وأثناء مراسم توديعه بجلاليبهم التقليدية ، وفرحوا بمنظر الطائرة ، وطلبوا من شمس بدران أن يتفرجوا عليها من الداخل قبل حضور المشير، وسمح لهم بالصعود للطائرة ، وكانت المفاجأة أنهم رفضوا النزول من الطائرة وصمموا على السفر مع المشير إلى فرنسا ، وتأزمت الأمور حتى وصل المشير وصعد إلى الطائرة ، وأخبروه بأمر هؤلاء الصعايدة . فما كان من المشير إلا أن تصرف بشهامة معروفة عنه وأمر بأن يصاحبوه في الرحلة ، ولم تكن معهم جوازات سفر أو ملابس أو نقود ، ووصلت الطائرة إلى باريس ، وتم إستقبال المشير رسميا في المطار ، وفوجئت سلطات السفارة المصرية في فرنسا وكذلك سلطات البروتوكول الفرنسي بهؤلاء الصعايدة – الذين لم يعمل لهم أي حساب في الإستقبال أو السيارات أو الإقامة أو خلافه – وعملت لهم إجراءات إستثنائية وسريعة ، وفتح علي شفيق – سكرتير المشير – حقائب النقود والعملات الصعبة بدون حساب لشراء كل طلباتهم كأمر المشير ، وإشتروا جميع الدراجات من محل بأكمله وملابس ومفروشات ، وكانت طائرة المشير تنقل المشتريات إلى القاهرة حتى إنتهت الرحلة على حساب الدولة دون رقيب أو حسيب .

وكان من المعروف أن عبد الناصر وعبد الحكيم عامر كانا يختلفان كثيرا ، وكانا دائما يحتكمان إلى شمس بدران ، ووصل الأمر أن الثلاثة – عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وشمس بدران – كانوا أحيانا ينامون في غرفة واحدة في رأس الحكمة أو برج العرب عندما كانت تجمعهم الظروف لتسوية أي خلاف أو أي مشكلة .

وكانت علاقة شمس بدران وسامي شرف سيئة للغاية دائما ، وكان شمس بدران يدس لسامي شرف عند عبد الحكيم عامر ، وكان سامي شرف يدس لشمس بدران عند عبد الناصر ، وعبد الناصر هو الذي رشح شمس للمشير .

وكان شمس بدران يغدق على رجال تنظيمه بالقوات المسلحة بالأموال والمكافآت والمهمات بالخارج وخلافه ، وعلم بذلك سامي شرف . وكان لسامي شرف أيضا تنظيم سري خاص به ؛ فكلف سامي شرف أحد مساعدي محمد أحمد – سكرتير عبد الناصر وهو الضابط فؤاد عبد الحي – التحري سرا عن هذا التنظيم مع أحد أفراد هذا التنظيم وكان في الأصل (صول) الذي أخبر شمس بدران الذي قام بإبلاغ المشير عامر ، فثار ثورة عارمة وتكلم مع عبد الناصر وعاتبه عتابا قاسيا ومهددا ومتوعدا لسامي شرف – الذي عرف بالمكالمة فورا – فخاف من تضخم الأمور ، ودخل المستشفى بحجة عمل عملية جراحية حتى تهدأ الأمور .

فشمس بدران قد أنشأ فعلا التنظيم (س) بهدف مراقبة ضباط القوات المسلحة في الوحدات والتشكيلات والتعرف على آرائهم ونواياهم ونشاطهم من خلال تجنيد عدد من الضباط الموثوق في ولائهم ؛ لضمان أمن وسلامة القوات المسلحة وولائها للمشير عبد الحكيم عامر وبدأ التنظيم نشاطه في أكتوبر ١٩٦٤ بتعيين ضابط أو أكثر في كل سلاح يبلغ عن كل ما يدور فيه بالتفصيل ، وكانت تقارير هذا التنظيم تعرض على المشير فقط فازدادت قبضة المشير على الجيش .

وكان أعضاء التنظيم (س) وبحكم وظيفتهم في أمن القوات المسلحة يستطيعون الإتصال المباشر بالمشير وشمس ، وإذا حللنا هذا الوضع وضح لنا أثره في أن صلب القوات المسلحة هو القائد في الوحدة ، فإذا وجد قائد لواء مثلا ووجد فيه ضابط ممن تقول سمعته إن هذا الضابط مقرب وهذه الوحدة فيها جنود لهم طلبات دنيوية عادية ، فإذا كان للجندي طلب فلماذا يذهب إلى القائد ؟ .. إنه يذهب إلى الضابط المقرب الذي يستطيع أن ينفذ له طلبه وهذا يضعف القيادة الفعلية في الجيش– قيادة التشكيل أو الوحدة – وهي صلب القوات المسلحة وهذا ما حدث .

كل قائد أراد أن يقود ويسيطر بالمعنى العلمي الفني الذي نعرفه في القوات المسلحة لم يستطع ؛ لأنه يصطدم بإتجاهات أخرى تصل إليه من قمة القوات المسلحة إلى الضابط غير المنظور المسئول عن الأمن الذي يستطيع أن يصل إلى القمة مباشرة إلى المشير أو شمس بدران ، أن هذا الضابط غير المنظور رسميا له وجود حقيقي وتدخل في كل شئ .

فأصبح الجيش مصدر قوة ومصدر ضغط هائل على عبد الناصر وجميع المسئولين في البلد عند اللزوم ، ومارس عبد الحكيم عامر هذه اللعبة عدة مرات وإنتصر فيها على عبد الناصر الذي رضا بالهزيمة على مضض. وعندما حاول عبد الناصر الحد من سيطرة المشير ؛ وذلك بإنشاء ما عرف بإسم مجلس الرئاسة – سبتمبر ١٩٦٢ – أو الدعوة إلى جماعية القيادية إعترض المشير ، وعلى الرغم من أن الرئيس عبد الناصر عندما طرح هذا الموضوع في أول جلسة ووافق المشير وإنفضت هذه الجلسة ، ولكن بعد ثلاثة أيام حضر شمس بدران إلى الرئيس عبد الناصر وقال له موضوع مجلس الرئاسة الذي وافق عليه المشير ، لقد عاد المشير وقرر رفضه وهو يبلغك أنه رجع في كلامه وغير موافق .

وسأله عبد الناصر : " وأين المشير ؟ " وأجاب شمس : " المشير ترك القاهرة وهو في حالة نفسية سيئة ولذلك فهو يستريح في مكان لم يخطر به أحد " . ويذكر فؤاد المهداوي – محافظ مرسى مطروح من نوفمبر ١٩٦١ – : " فوجئت عام ١٩٦٢ بحضور المشير وحده إلى مرسى مطروح ، وأبلغني أنه قد كتب إستقالة من مناصبه وحذرني من إبلاغ أي شخص عن مكان وجوده ، ولكن بدأت المكالمات تنهال عليّ من القاهرة (صلاح نصر – عباس رضوان – شمس بدران) يطلبون المشير الذي حاول عدم الإتصال بهم أولا ، ثم حضروا إليه وأقنعوه بالنزول بعد ثلاثة أيام .

وكان قد صاحب تقديم خطاب الإستقالة وإختفاء المشير قيام قادة القوات الثلاثة بتقديم إستقالة جماعية لعبد الناصر يوم ١٩٦٢/١٢/٢ أعقبها تقديم صلاح نصر مدير المخابرات لإستقالته أيضا ، كما إنهال سيل من برقيات الإحتجاج من ضباط القوات المسلحة تطالب ببقاء عامر قائدا لها فضلا عن عقد إجتماع كبير في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة ضم العديد من القيادات العسكرية في شبه مظاهرة عسكرية أعلنوا خلاله تمسكهم بقيادة المشير .

ورجع المشير أقوى مما كان ، وقد تم منحه سلطات جديدة حيث تم تعيينه نائبا للقائد الأعلى ونائبا أول لرئيس الجمهورية إعتبار من أول يناير ١٩٦٣ ، وتحددت له سلطات من المصاريف السرية مثل رئيس الجمهورية تماما ، وإستمرت سلطته ومسئولياته تجاه القوات المسلحة كما هي ؛ بل وصدر القانون رقم ١٦٠ لعام ١٩٦٢

والذي يحرم على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والهيئات الإعتبارية العامة والخاصة ، تعيين أي موظف أو عامل في أي وظيفة خالية إلا بعد إخطار مكتب نائبل القائد الأعلى ثم الإنتظار شهر لمعرفة ما إذا كان لديه من أفراد القوات المسلحة الحاليين أو السابقين من يرشحه لشغل هذه الوظيفة ؛ بل يمكن أن يعار ضباط من القوات المسلحة لشغل هذه الوظيفة المدنية (أنظر الجريدة الرسمية ١٩٦٢/١٢/١٦) .

وقد إعتبر عبد الناصر أن ما حدث ضده عام ١٩٦٢ هو إنقلاب سلمي خاضه المشير الذي قد عاد أقوى مما كان وأخذ يدعم سلطانه في القوات المسلحة إلى أن إنفرد بها تماما وعبد الناصر أصبح لا يثق في ولائها له وإمتد سلطان المشير إلى خارج القوات المسلحة ، فقد تولى الإشراف على النقل العام والثروة السمكية ومؤسسة الطاقة الذرية والمركز القومي للبحوث ورأس المجلس الأعلى للمؤسسات وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد الإشتراكي ورئيسا للجنة تصفية الإقطاع وإتحاد كرة القدم والطرق الصوفية ، ومن ثم إنتشر رجال المشير الذي كان يشرف عليهم شمس بدران في مختلف هذه المؤسسات والأجهزة والقطاعات واللجان فتمت سيطرة المشير ومن وراءه شمس بدران على معظم قطاعات الدولة . ويؤكد البغدادي وزكريا والشافعي بأنه إعتبار من عام ١٩٦٣ أصبح في مصر دولتان ... الجيش والدولة .

ومع إقتراب نهاية عام ١٩٦٦ كان الجيش قد أصبح المصدر الرئيسي لتعيين الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء ؛ بل أن عدد الضباط في وزارة الخارجية بلغ ٧٢% ، وأصبح جميع السفراء في أوروبا من الضباط عدا ٣ من المدنيين خلال ١٩٦٤ .

ونمت أجهزة الأمن والمعلومات على المستوى الداخلي وإتسعت شبكتها حتى كادت تستوعب المجتمع كله وبلغت الأمور ذروتها لصدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، والذي نص على جعل كافة الجرائم التي ترتكب من العسكريين بسبب تأدية وظيفتهم أو حتى في الجرائم الخارجة عن نطاق أعمال وظائفهم إذا إنفردوا بالإتهام فيها دون أشخاص مدنيين من إختصاص القضاء العسكري ، وقد ذهب بهذا القانون شمس بدران إلى عبد الناصر وإستطاع تحت الضغط أن يجعل عبد الناصر يوقع

عليـه .... ومعنـى ذلـك أن جـيش الثـورة كـان قـد ورث بـشكل أو آخـر قـدرا مـن الإمتيازات الأجنبية التي سقطت عن الأجانب بمقتضى إتفاقية (مونترو ١٩٣٧) .

وفرضت المباحث الجنائية العسكرية (٢) سيطرتها على معظم أنشطة الدولة حتى وصل إلى حد الإشراف على مرفق النقل العام عام ١٩٦٤ ، ثم دورها خلال تحقيقات وإعتقالات الإخوان ١٩٦٥ ومؤسسة المطاحن وجريدة الجمهورية وشركة سيناء للمنجنيز ، ثم حادثة كمشيش ولجنة تصفية الإقطاع ، وكان قائد هذه المباحث هو العقيد حسن خليل دفعة شمس بدران وهو الذي قد عينه قبل ذلك ملحقا حربيا في بيروت ثم أتى به قائدا لهذه المباحث – هرب بعد ذلك حسن خليل إلى سويسرا عام ١٩٧٥ .

وربما كان الهدف من تكليف القوات المسلحة وجهازها الأمني بهذه المهام هو أن تدرك العناصر المضادة للثورة بأن القوات المسلحة موجودة لتحقيق أمن الوطن والنظام ، إلا أن هذا الهدف قد ضاع وسط النتائج العكسية التي تحققت بتغلغل القوات المسلحة في شئون الدولة ومؤسساتها وإنشغلت في إتجاه بعيدا تماما عن مهامها وتوجهاتها الأساسية في حماية الوطن من الأخطار الخارجية ، كل ذلك تحت إشراف شمس بدران .

وكان شمس بدران يجهل الأمور العسكرية ، وكان مرتبطا بصلاح نصر قائد المخابرات العامة وينسق معه في كل الأمور ، وصلاح نصر هو الذي عرّف برلنتي عبد الحميد بعبد الحكيم عامر ، وهو الذي قام بعملية زواجهما من وراء ظهر عبد الناصر ودون علمه .

وكانت برلنتي عبد الحميد طالبة وكان أستاذها مصطفى هيكل (نجل شقيق الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين أيام الملك فاروق)، وكان شيوعيا وأخذت عنده دروس لغة فرنسية وأعجب بها إعجابا شديدا ، وأخذها معه في إجتماعات الخلايا الشيوعية السرية ، وبدأت تسمع عن الأفكار والتعبيرات الماركسية حتى توصلت إلى المركز الثقافي السوفيتي والسفارة السوفيتية. ومن هنا عرفها صلاح نصر .

وفي أحد الأيام كانت هناك سيدة مجتمع معروفة لها شقة في باب اللوق بالقاهرة ، ويرتادها بعض كبار المسئولين في الدولة في سهرات خاصة ، وقد وجدت هذه السيدة منشورا تحت باب الشقة مكتوب فيه أن : (عبد الحكيم عامر تزوج من برلنتي عبد الحميد) ، فأعطت هذا المنشور لشخص يسمى علي عبد اللطيف كان وكيلا لمجلس محلي بالقاهرة ، وكان عضوا بالتنظيم الطليعي السري لعبد الناصر ، ووصل المنشور إلى علي صبري الذي عرضه على عبد الناصر ، وذهل عبد الناصر وطلب شعراوي جمعة وزير الداخلية وكلفه بعمل تحريات سرية ودقيقة وسريعة عن طريق اللواء حسن طلعت مدير مباحث أمن الدولة وبعيدا عن مخابرات صلاح نصر صديق المشير وتأكد الخبر وكتمها عبد الناصر في نفسه حتى وفاة المشير ، وأخبر السادات بذلك في حينها ، ولكن السادات الذي كان يعلم لم يخبر عبد الناصر أنه يعرف .

وكان عصام خليل الضابط المسئول عن صاروخي القاهر والظافر (١) كان يعلم بهذا الزواج وكان من رجال المشير المقربين ، وهو الذي كان يؤجر الفيلات السرية لعبد الحكيم عامر وبرلنتي عبد الحميد ، وقامت شقيقته الدكتورة إيزيس محمود خليل – طبيبة أمراض النساء – بعملية الولادة سرا لبرلنتي عبد الحميد ، وأنجبت ولدا. وبعد وفاة المشير رفضت برلنتي التحقيق معها بواسطة سامي شرف أو غيره ، وقالت بأعلى صوتها: " أنا زوجته ". وحقق معها حلمي السعيد تحت إشراف أمين هويدي مدير المخابرات وهو رجل ملتزم جاد وكان محبوبا من عبد الناصر .

أما عن تعيين بدران في منصب وزير ؛ فقد جاء في حد ذاته إعترافا بالأمر الواقع ، حيث ظل يمارس فعلا سلطات وإختصاصات الوزير منذ كان يعمل مديرا لمكتب القائد الأعلى للشئون العام ولكن دون تحمل مسئولية المنصب ، كما أن هذا المنصب أصبح يغطي مركز القمة التنفيذية في القوات المسلحة أمام السلطة التشريعية ؛ لن شخص المشير لا يمكن أن يجلس على كرسي في مجلس الأمة ويرد على سؤال أو إستجواب ، هذا فضلا عن ثقة عبد الناصر الشخصية في بدران .

حيث يؤكد الفريق صلاح الدين الحديدي في كتابه { عن حرب ١٩٦٧ } ص ٤٦ بأن : " عبد الناصر كان دائما يثق في بدران ويقول بدران رجل بدون حياة خاصة ؛ بيته مكتبه ومكتبه بيته لذا فهو رجل مخلص للقوات المسلحة " .

وعندما صدر قرار بتعيينه وزيرا للحربية في ١٩٦٦/٩/١٠ كان برتبة عقيد ، وإستطاع عامر أن يقنع قادة القوات الرئيسية بالقوات المسلحة البحرية والجوية والبرية بأن منصب وزير الحربية منصب سياسي ولن يؤثر على سلطاتهم وإختصاصاتهم (شهادة صدقي محمود) ، ولكن ذلك شجع على تكوين الشللية في القوات المسلحة وسعى كل قائد لأن ينفرد بقيادته وقواته الأمر الذي أدى إلى فوضى في الإنضباط العسكري بالقوات المسلحة . كما إفتقدت القيادة العامة لتسلسلها ومستوياتها القيادية الطبيعية ، وإزدادت هوة الإزدواجية في العمل وإضطراب الأوامر والتعليمات خاصة وأن القادة والضباط الأقدم من وزير الحربية سعوا إلى التقرب منه بكافة الطرق مبدين له الولاء ما يفقدهم كرامة الرتب التي يحملونها ظنا منهم بأن في ذلك ما يقربهم من المشير وعبد الناصر ، فأدى كل ذلك وغيره إلى إضعاف سلطة القادة عموما وتفشي روح السلبية واللامبالاة خوفا من بطش بدران (شهادة مرتجى) .

وأصبح عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى غير مسئول أمام رئيس الجمهورية القائد الأعلى لا يسائله والسلطة التشريعية لا تستطيع أن تدعو قمة القوات المسلحة أن يجلس على المقعد التنفيذي في مجلس الأمة وتوجه إليه سؤالا أو إستجوابا .

وقد كان السبب في تعيين شمس بدران وزيرا للحربية هو أن يغطي مركز القمة دخول القوات المسلحة في الإصلاح الزراعي والإسكان والنقل الداخلي وأعمال مباحث أمن الدولة والسد العالي وأشياء أخرى كثيرة ، وكان للقوات المسلحة مندوبون في هذه الجهات يمثلون القمة أي يمثلون المشير وشمس ، هذا الشخص يصلح أن يقود النقل الداخلي يعين فورا وهو معتمد على سلطة القمة في القوات المسلحة ، وهذه الوظائف المدنية طبعا أصبحت مغرية من النواحي المادية وإنتشرت وزادت هذه القرارات .

وكان خطاب وزير الحربية شمس بدران له سلطته وله نفوذه في جميع أجهزة الدولة ، فلان الفلاني يعين في الحتة الفلانية مثل هذه التأشيرات كانت قرارا ينفذ على الفور بدون أدنى مناقشة .

وقد إعترض وبحذر محمد علي الغندور أحد أعضاء مجلس الأمة على تدخل الجيش في إدارة بعض المرافق وبعض أجهزة الخدمات ، وقد بدأ حديثه عن مشكلة التموين وكيفية ترشيدها ، ثم أهمية الوعي السياسي لعضو البرلمان كمدخل لإعتراضه على تدخل الجيش في الإدارة المدنية . ويضرب أمثلة لذلك بتدخل الجيش لإدارة مرفق النقل العام بالقاهرة عندما حدث به خلل ويرى أن هذه العملية مفيدة ولكنها خطيرة في نفس الوقت ؛ لأن للجيش مهام أجل من ذلك وأعظم وهي الدفاع عن سلامة الوطن وحماية أراضيه ضد أي عدوان خارجي، وكذلك الحال عندما إختلت أمور مباحث التموين تدخل الجيش مرة أخرى وإعتبر ذلك غريبا أيضا (مضابط مجلس الأمة – الجلسة التاسعة – ١٩٦٤/١٢/٢) .

ودخول القوات المسلحة في شئون الدولة إتخذ شكلين أحيانا كان يتم بالقسر بمعنى العنف ، وأحيانا كان التدخل يلغي سلطات القانون والأمثلة على ذلك كثيرة . ومن المفارقات الشديدة الغرابة أن القادة العظام الذين تقبلوا تعيين شمس بدران وهو برتبة العقيد وزيرا للحربية إعترضوا جميعا وبلا إستثناء على تعيين الفريق محمد فوزي رئيسا لهيئة أركان حرب ق.م ومنحه رتبة فريق أول ، فبالنسبة للمشير عامر كان يفضل تعيين الفريق مرتجى ولكنه لم يظهر إعتراضه بشكل علني ، بينما قدم الفريق أول صدقي محمود إستقالته من منصبه كقائد للقوات الجوية والدفاع الجوي تحت دعوى أن محمد فوزي أحدث منه رتبة ، فإتصل به عامر وعبد الناصر وأقنعاه أن الأمر لا يتعدى بأن فوزي لن يزيد عن مدير لمكتب المشير بل كان الفريق سليمان عزت ومدير إدارة خفر السواحل وقائد قطاع غزة أقدم منه رتبة .

ولتفادي هذا الخلل التنظيمي أعيد تنظيم أجهزة القيادة والسيطرة للقوات المسلحة بحيث أصبحت القيادات والإدارات لا تتبع رئيس هيئة أركان حرب بل تتبع المشير فأصبح رئيس الأركان لا يستطيع إصدار أوامره الرئيسية للقوات المسلحة ، وهو خلل رئيسي وأساسي في نظام قيادة أي قوات مسلحة ويدفعها إلى عدم تحمل

المسئولية والصراع على السلطات ، فإنحرفت القوات المسلحة عن عملها الرئيسي في الإستعداد لمواجهة الأخطار .

وشمس بدران هو الذي صعد قضية كمشيش على أنها معركة إقطاع بين عائلة الفقي والفلاحين ، وقد كان هذا كذب وإختلاق . وكان السادات متعاطفا مع عائلة الفقي ، وتكلم إبراهيم بغدادي مع عبد الناصر تليفونيا من برج المنوفية بقويسنا – لأن تليفونه كان مراقبا – وأخبر عبد الناصر بأن الموضوع لا صلة له إطلاقا بالإقطاع وأنها جريمة ثأر عادية .

حتى أن عبد الناصر عندما علم بواقعة الإعتداء على شيخ المعهد الديني بقويسنا بواسطة المباحث العسكرية – هذا الإعتداء المهين الشائن الذي ثارت فيه ثائرة مشايخ الأزهر – وأمر عبد الناصر بتشكيل مجلس عسكري للتحقيق مع ضباط المباحث العسكرية ومحاكمتهم ، ولكن عبد الحكيم عامر وشمس بدران أوقفوا تنفيذ هذا الأمر رغما عن عبد الناصر ، ولم يحاكموا إلا في عهد السادات ونفذت فيهم أحكام محكمة الجنايات المدنية (وهي بالسجن) .

وأثناء هزيمة سنة ١٩٦٧ ذهب شمس بدران قبلها إلى الإتحاد السوفيتي ونقل إلى عبد الناصر أنباء كاذبة من القيادة السوفيتية بتشجيع عبد الناصر على ضرب إسرائيل ووعدهم بمساندته إلى أقصى حد حتى بالقوات ، وتبين فيما بعد أن شمس بدران كان من الغباء والرعونة حتى أنه لم يفهم بدقة الوعد السوفيتي وكلف هذا مصر الكثير .. وكان ما كان من الإنسحاب الأليم والخسائر الفادحة في الأفراد والمعدات ، وكان هذا نتيجة سوء التخطيط وجهل القيادات العسكرية من أمثال شمس بدران الذي تفوق فقط في الفساد وإستغلال النفوذ وجرائم تعذيب المواطنين الأبرياء في السجون الحربية ، حتى أنه إعترف لصديقه الضابط عبد المجيد شديد – محافظ الدقهلية السابق – في مأدبة رمضانية على الفطور عندما حضر متأخرا أنه قتل رفعت بكر شافع – وهو إبن شقيقة الشهيد سيد قطب من عائلة شافع – نتيجة تعذيبه بيديه في شهر رمضان المبارك ، وأثناء الإفطار يسأل أصدقائه بكل غباء وبلاهة هل قتله من التعذيب بيديه حرام ؟! .. يقول ذلك بكل إستخفاف وتعالي وإستهتار بأرواح الناس . هذا هو وزير حربية مصر وقائد جيشها في هزيمة سنة ١٩٦٧ النكراء أمام إسرائيل .

أقر في حديث صحفي نشرته مجلة الحوادث اللبنانية أنه تصرف في قضية الإخوان عام ١٩٦٥ وتعذيبهم دون أن يرجع لأحد ، وكان لابد أن ينتزع إعترافات منهم بأي ثمن .

كان شمس بدران صديقا شخصيا للموسيقار محمد عبد الوهاب ، فكان يدعو عبد الوهاب ويحضر له الأشعار المنتقاة لتلحينها وغناءها ، ولحن عبد الوهاب وسجل حوالي عشرين لحنا وكان ذلك في أستوديو تسجيل خاص بشمس بدران ، وهي الآن في عهدة شمس بدران الذي يرفض الإفراج عنها ، وحدث أن قابلته نهلة القدسي بعد وفاة زوجها عبد الوهاب وقدمت له شيكا على بياض مقابل تسليمها الألحان ، ولكن بدران رفض وطلب إنتاجها بشركة يؤسسها معهم فأجابته نهلة كيف نؤسس شركة ولنا شركتنا ؟! .

وكان شمس بدران أيضا على صداقة قوية بعبد الحليم حافظ ، وعندما وقع خلاف بين أم كلثوم وعبد الحليم حافظ منع المشير عبد الحليم من الغناء بعد ذلك في إحتفالات الثورة ، ولكن بدران إصطحب عبد الحليم إلى منزل أم كلثوم وتم الصلح بينهما . وعندما إعترض الملحن كمال الطويل على تلحين أغنية (صورة) بعد أن إتضحت له مساوئ النظام وأراد السفر هو وزوجته للخارج منعه شمس بدران من السفر وأجبره على تلحين الأغنية ، فقد إستفاد عبد الحليم وعن عمد من قربه من شمس بدران .

***

وإذا كانت هزيمة يونيه قد حطمت آلهة المجموعة العسكرية التي كان على رأسها المشير عبد الحكيم عامر من أمثال شمس بدران وحمزة البسيوني وسعد زغلول عبد الكريم وحسن خليل .. وغيرهم ؛ فإن عبد الناصر قد أتى بآلهة جديدة ورثت عن المجموعة القديمة السيطرة على الحكم والإستبداد بالأمر ، وهو (علي صبري – محمد فوزي – شعراوي جمعة – سامي شرف) وقادت النظام بنفس الطريقة تقريبا ، وإنحصرت بالتالي إرادة عبد الناصر في شئون الحكم في إطار مراكز القوى الجديدة على نحو ما كان الحال تقريبا أثناء وجود المجموعة العسكرية القديمة .

وتم تعيين أمين هويدي وزيرا للحربية في ١٩٦٧/٧/٢١ وقال أن أمامه ٣ قضايا تحتاج إلى قرارات :

القضية الأولى : (كانت تتعلق ببعض الضباط من دفعة ١٩٤٨ – وهي دفعة الوزير شمس بدران- وكان مطلوبا مني توقيع قرار يقدمه لي الفريق فوزي بتحديد إقامتهم لإعتبارات تتعلق بتأمين الأوضاع داخل القوات المسلحة كانت إقامتهم محددة فعلا وموزعين على عدة أماكن – قصر صبري بالدقي – إستراحة الهرم – جناح بمستشفى المعادي – إحدى فيلات الجامعة الأمريكية – فيلا الشبراويشي بالمعادي – ولم أر حاجة لتوقيع قرار سبق تنفيذه فعلا .

وفي ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ أصدرت محكمة الثورة برئاسة حسين الشافعي أحكامها فيما سمي بقضية المؤامرة والمتهم فيها ٥٥ ضابط ، فقد حكم على كل من شمس بدران وعباس رضوان وجلال هريدي وصلاح نصر وعثمان نصار بالأشغال الشاقة المؤبدة .. وعلى ١٩ آخرين بالأشغال الشاقة لمدد تتراوح بين ٣و١٥ سنوات .. وعلى ٩ متهمين بالسجن لمدة ٣ سنوات ... و ٤ متهمين بالسجن لمدة سنة .. و٣ متهمين بالطرد من الخدمة .. و ٢١ براءة .

وبعد ذلك تم ترحيل شمس بدران إلى ليمان طره ثم إلى ليمان أبو زعبل ؛ لقضاء المدة وحينها جاء إلى الليمان أقام الدنيا وأقعدها رفض أن يجلس في الحجرة التي أعدوها له وعرضوا عليه أخرى فرفض ، وطلب أن يحضروا له فوتيهات وأثاثا معينا وجهزوا له غرفة داخل مستشفى السجن ، وكان يضع بجانبه سجادة صلاة وخصص له إثنان من المخبرين يطهيان الطعام المسلوق – لإصابته بقرحة في المعدة – ويقومان بخدمة كاملة له (غسيل ونظافة وعمل قهوة وشاي) وأحدهما يسمى سيد يحكي له طول الليل ويسليه ، وفي الصباح كان بدران يجلس فوق كرسي بلاج لأخذ حمام شمس .

ورغم ذلك أثار شمس بدران كثيرا من الشغب ؛ فقد وضعوه في أول الأمر في غرفة بجوار عنبر الإخوان وكان يسمعهم طوال الليل ، وقد علموا أنه بجوارهم وهو يقولون : (سبحان الله حسبنا الله ونعم الوكيل ... سبحان الله حسبنا الله ونعم الوكيل) كلهم في صوت واحد ، وكان الصوت يؤلمه ويعذبه وإشتكى إلى إدارة السجن وطلب

نقله من هذا المكان وكان خائفا من أن ينقبوا الجدار ويدخلوا إليه ويؤذوه ، وبالفعل تم نقله إلى مكان آخر داخل الليمان ولكنه فجأة أضرب عن الطعام وطلب مندوبا عن رئيس الجمهورية ، ولكن أحدا لم يأته فطلبوا أن يسجلوا له ما يريد وأن يرسل التسجيل إلى رئاسة الجمهورية ، وأنه سجل بصوته أنه أنقذ حياة الرئيس عدد كذا من المرات وأنه نجاه من مؤامرات لقتله ولقلب نظام الحكم . ولذا فإنه يرجوه أن ينقذ حياته مرة واحدة ، وأرسل التسجيلات إلى عبد الناصر ولكنه لم يتخذ فيه موقفا كالذي يريده شمس بدران وتركوه على ما هو عليه – يضرب عن الطعام ثم يعدل عن إضرابه ثم يعود – وهكذا .

وفي ١٥ يونيه ١٩٧٤ وأثناء وجود شمس بدران في سجن ليمان أبو زعبل ؛ نشرت جريدة الأخبار رسالة منه إلى مصطفى أمين جاء فيها : " لعلك تذكر جيدا عندما كنت مسجونا معي في سجن ليمان طره أنك كنت تتألم لأن المسجون السياسي توجه له في الصحف الإتهامات الكاذبة ، ويمنع من أن يدافع عن نفسه ، ويعلن للشعب الحقيقة ، والآن وقد وضعك الله في موضع المسئولية لتحقق ما كنت تتمناه وتؤمن به ، فقد نشرت (أخبار اليوم) جزءا من كتاب { شاهد على حرب ٦٧ } الذي وضعه الفريق متقاعد صلاح الحديدي . وإذا كانت أخبار اليوم قد فتحت الباب – وفي هذا الوقت – فإني أجد من حقي ومن العدالة أن أرد على ما يمسني شخصيا . يقول المؤلف أن وظيفة وزير الحربية هي وظيفة نشأت عام ٦٦ ولم تكن موجودة من قبل ، وهذا التضليل ولا يمكن أن يكون خطأ أو سهوا وقع فيه سيادة الفريق ؛ لأن منصب وزير الحربية في مصر قائم من قبل الثورة عام ٥٢ وإستمر بعد الثورة وتولاه على وجه التحديد السادة :(عبد اللطيف البغدادي – حسين الشافعي – المشير عبد الحكيم عامر – ثم المهندس عبد الوهاب البشري الذي كان وزيرا للحربية حتى عام ٦٦) حتى عينت أنا في هذا المنصب وإستمر هو في التشكيل الوزاري كوزير للإنتاج الحربي . أما سلطاتي كوزير للحربية التي يقول فيها المؤلف إني كنت أتمتع بسلطة واسعة في الدولة فقد حددت في قرار جمهوري نشر في الجرائد في هذا الوقت ، هذه الإختصاصات لم تتجاوز التوجيه المعنوي والشئون العامة وإدارة شئون الضباط ، وهي نفس إختصاصاتي السابقة كمدير لمكتب القائد العام ، وأضيف إليها بعد تعييني وزيرا للحربية شئون ميزانية القوات المسلحة – أي وزير خزانة القوات

المسلحة – وسوف يجد السيد الفريق أن شئون الحرب والقتال وهي التدريب والتسليح والتنظيم والإمداد والتموين، والعمليات لم تكن ضمن إختصاصاتي إطلاقا".

وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٧٤ أصدر الرئيس أنور السادات قرار **بالإفراج عن شمس بدران و٢٩ آخرين من المحكوم عليهم في قضايا أمن الدولة** بمناسبة أعياد النصر، **والمفرج عنهم** كانوا متهمين في قضايا مختلفة ومن إتجاهات سياسية مختلفة ؛ منهم من كان في **قضية المشير** مثل **(صلاح نصر وشمس بدران وجلال هريدي وعثمان نصار)**، ومنهم ناصريون سجنوا بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ – **قضية مراكز القوى** – مثل **(هاشم العشيري – متولي النمرسي – نبيل عطية نجم – عادل الأشوح – محمود سامي النقراشي – عبد الرحمن مخيون)**، ومنهم **إخوان مسلمين** { تنظيم ١٩٦٥ } وهم **(خطاب السيد خطاب – السيد سعد الشريف – عبد المنعم عبد الرءوف يوسف – محمد عبد الرحمن – محمد المأمون زكريا – مرسي مصطفى أبو طالب)** .

وقد توجه كل من صلاح نصر وشمس بدران وعثمان نصار وجلال هريدي وأحمد عبد الله إلى القصر الجمهوري ١٩٧٤/١٠/٢٤ لشكر الرئيس السادات وتحيته.

وقد إختلفت الآراء حول إفراج السادات بالذات عن شمس بدران، فيقول سامي شرف : " نقطة غامضة بالنسبة لنا ولضمير الشعب " .. والفريق محمد فوزي قال : " أنه قرار شخصي للسادات، فقد كان معروفا أن شمس هو رجل عبد الحكيم عامر وأنور السادات كان صديق عامر ويتعاطف معه قبل الثورة، وبعد الهزيمة إنقلب عليه السادات غير أن السادات إعتنى كثيرا بأولاد المشير بعد توليته الحكم وخدمهم خدمات كثيرة أكثر من أولاد عبد الناصر ومنحهم سيارات وحراسات "

ويقول الدكتور محمود جامع : " أن السادات أمر ممدوح سالم بالإفراج عن شمس بدران وتوصيله بعد ذلك حتى الطائرة وودعه وسافر إلى لندن . فقد أراد السادات أن يتخلص منه ؛ لأنه – حسب تفكيره – وجده فقد كل شئ وسجن وبدأت خطوات محاكمة المسئولين عن التعذيب، ومن الممكن أن يتكلم أو ينبش في الماضي في أي وقت وبأي وسيلة، وقد يكون ذلك مصدر قلق دائم للسادات الذي كان يريد أن يتفرغ لمشاكل الحكم دون عكننة خاصة وأن شمس بدران يعلم الكثير

من الأسرار وعن أنور السادات بالذات ، وقد ينشر أو يذيع بعض الأسرار الحقيقية أو الكاذبة " .

فقد تردد أيضا أن شمس وصلاح نصر كانا يعرفان معلومات كثيرة عن السادات، ولما كان صلاح نصر عنيدا فقد تشدد معه السادات لأقصى درجة . أما بالنسبة لشمس بدران فقد كان الأمر مختلفا وأبدى إستعداده التام للصمت الدائم مقابل الحصول على حريته .

عموما خرج بدران ولكن بعد أسبوع واحد فقط من خروجه ١٩٧٤/١٠/٢٩ أصيب هو وزوجته في حادث إنقلاب سيارتهما الخاصة بالطريق الصحراوي ، وأصيبت راكبة ثالثة وكانت منى مصطفى قرينة شمس بدران تقود سيارتها في طريقها من الإسكندرية إلى القاهرة يصحبها زوجها وعم له إسمه عبد السلام عبد الله بدران – ٧٠ سنة – وراكبة أخرى إسمها نعمت محمد راتب . وعند الكيلو ١١٢ فقدت الزوجة السيطرة على عجلة القيادة ، فإنقلبت السيارة وأصيب زوجها والراكبة نعمت وتوفي عمة .

وبدءا من مارس ١٩٧٥ تلقى المستشار هاشم قراعة المحامي العام ورئيس مكتب تحقيق قضايا التعذيب ، بلاغات متعددة من أفراد تعرضوا للتعذيب في السجن الحربي . عندئذ شعر شمس بدران بالخطر فهرب إلى الخارج – لندن ديسمبر ١٩٧٥ – كما هرب جلال الديب إلى أسبانيا وحسن خليل إلى سويسرا .

وقد قدم محمد عبد الشافي عضو مجلس الشعب في ١٩٧٦/١٢/٨ ثلاثة أسئلة إلى رئيس الوزراء ، أولها (عن تحديد المسئولية في سفر شمس الدين بدران وزير الحربية الأسبق إلى الخارج بعد حصوله على المبالغ الضخمة التي قام بتهريبها ؟). فكان شمس بدران يقيم في شقة فاخرة في لندن ويتردد عن أسلوب حياته أن له ثروة ضخمة في البنوك ، كما كان يتنقل في سيارة مرسيدس فاخرة .

كما قدم صلاح توفيق عضو مجلس الشعب في ١٩٧٦/٦/٢٣ أيضا بسؤال لرئيس الوزراء عن مصدر ثروة شمس بدران الهارب من قضية التعذيب ؟ ، وهل طبق عليه قانون من أين لك هذا ؟ .

وقدم المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب سؤالا إلى وزير الداخلية عما إذا كان شمس بدران وزير الحربية الأسبق قد غادر البلاد بجواز سفر دبلوماسي ،

وما هو تاريخ ذلك ، وهل جدد له هذا الجواز ، وما هو تاريخ التجديد ، وكيف تم التصريح أو التجديد رغم صدور العديد من الأحكام ضد المذكور ، وما الإجراءات التي إتخذتها الدولة في سبيل تنفيذ هذه الأحكام ، وهل طلبت الحكومة المصرية – من الحكومة الإنجليزية – تسليمه ، وما هي الأسباب التي تحول دون تقديم هذا الطلب إذا كان الجواب سلبا ؟ .

ففي حديث لمجلة الشباب أبريل ١٩٩٣ ، يقول شمس بدران : " لقد خرجت من مصر وفي جيبي عشرة آلاف جنيه مصري فقط لا غير هي حصيلة بيع أرض كنت أمتلكها في الجمعية التعاونية ولم أكن أستطيع سداد أقساطها ، وقد خرجت من مصر وفي يدي زوجة وطفلان ، وإستأجرت شقة في إحدى ضواحي لندن البعيدة ، ثم درست علم تغذية الحيوان وإشتغلت في هذا المجال وما أزال أعمل فيه ، وإذا أردت التأكد من ذلك تستطيع أن تذهب الآن إلى المصنع الذي أديره ومعي شريك إنجليزي، ونقوم فيه بتصنيع بودرة السمك وبعض الأعلاف الأخرى الخاصة بتغذية الدواجن والأرانب وخلافه " .

منذ غادر شمس بدران مصر إلى إنجلترا وهو حريص على الإختفاء عن الأضواء وعدم التحدث إلى الصحافة ولا يشارك في نشاطات المصريين المقيمين في بريطانيا أو حفلاتهم ، ويقيم في مدينة صغيرة إسمها بلايموث بمقاطعة ديفون في جنوب إنجلترا ، ولا يتردد على لندن إلا نادرا ولا يزور السفارة المصرية إلا قليلا، وقد توجه إلى مبنى السفارة عقب إغتيال الرئيس الراحل أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١ لتقديم العزاء في وفاته ، فلم يستطع السفير المصري وقتها – محمد حسن أبو سعدة وهو من أبطال حرب أكتوبر – أن يمنع نفسه من أن يذكره بأنه وهو رجل الجيش القوي قد نقله من موقعه العسكري إلى موقع هامشي ؛ لأنه من غير أتباع عبد الحكيم عامر وليس من رجال شمس بدران في الجيش ، فأجابه شمس بأنه قد جاء للعزاء وليس مناسبا الحديث عن الذكريات القديمة .

وفي زيارة أخرى للسفارة لتجديد جواز سفره في عام ١٩٨٥ تم إبلاغه بسحب جواز السفر الدبلوماسي الذي يحمله كوزير سابق ، وتجديد جواز عادي له رغم إحتجاجه على ذلك .

ويعيش شمس بدران في هذه المدينة الإنجليزية الصغيرة لا يقرأ الصحف المصرية بإنتظام ولا يتابعها إلا إذا لفت أحد نظره إلى شئ يهمه فيها ، ويقيم في

بيت على الطراز الإنجليزي بالإيجار في هذه المدينة ، ويملك بالمشاركة مع شريك إنجليزي مصنعا صغيرا لعلف الحيوان ولا يعرف شريكه الإنجليزي شيئا عن ماضيه السياسي . ويحرص شمس بدران على إخفاء ماضيه السياسي عنه وعلى ألا يعرف عنه أكثر من أنه مهاجر مصري يستثمر أمواله في إنجلترا ؛ تجنبا للمشاكل .

وخلال سنوات إقامته في إنجلترا أنشأ ٣ مصانع صغيرة للعلف في المنطقة التي يعيش فيها الآن واحدا بعد الآخر ، لكنها فشلت كمشروعات تجارية وتعثرت وباعها، ثم شارك إنجليزيا إسمه جون في مقاطعة أخرى على مصنع صغير لعلف الدواجن يعمل به ٦ عمال ويديره جون ولا يزوره شمس بدران إلا ٣ أو ٤ مرات في الشهر لمراجعة الحسابات والتفاهم على أمور العمل . ويصدّر بعض إنتاجه من علف الدواجن إلى مصر حاليا، وهو حاصل على الجنسية البريطانية التي يحصل عليها أي مستثمر أجنبي يقيم مشروعا في بريطانيا بعد ٥ سنوات من إقامته فيها .

وخلال سنوات الهجرة التي تقترب من العشرين ؛ إنفصل شمس بدران عن زوجته منى مصطفى رشدي – إبنة وزير العدل في حكومة الوفد قبل الثورة – التي شاركته الهجرة ورجعت إلى مصر ، وعاد إليها أيضا ولداه الشابان وواصل هو حياته كمهاجر في إنجلترا – مضطرا – لأن سيف أحكام السجن في قضايا التعذيب ينتظره في مصر إذا عاد إليها .

وقد طلب هاشم قراعة المحامي العام ورئيس جهاز تحقيق قضايا التعذيب في ١٩٧٦/٢/١٤ عن اللواء كمال خير الله مدير أمن القاهرة ؛ إتخاذ الإجراءات القانونية للقبض على شمس بدران وزير الحربية السابق وإحضاره لمواجهته بالإتهام المنسوب إليه في قضية محمد عواد سليمان – أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين– وتعذيبه حتى الموت ...

في ١٨ مارس ١٩٧٦ **أعلن المستشار إبراهيم مصطفى القليوبي** النائب العام **قرار الإتهام** في قضية تعذيب **محمد عواد** أحد أعضاء الإخوان بالسجن الحربي عام ١٩٦٥ حتى الموت ودفنه بالجبل ، **ويشمل** قرار الإتهام ٤ **متهمين** هم : **(شمس بدران – الرائد حسن كفافي – الرائد رياض إبراهيم – الملازم صفوت الروبي)** ، وقد طالبت النيابة بإحالتهم إلى محكمة الجنايات وتضمنت قائمة أدلة الإثبات في القضية ١٤ شاهدا.

وفي ١٩٧٦/٥/٦ وقع المستشار القليوبي قراري الإتهام في قضيتي تعذيب (البكباشي السابق معروف الحضري أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار – محمد شمس الدين الشناوي المحامي) ، وتضمن قرار الإتهام ١١ متهما أمرت النيابة بإحالتهم لمستشار الإحالة . والمتهمون في القرار الأول : (شمس بدران – حسن خليل – جلال الديب – صفوت الروبي) . والمتهمون في القضية الثانية : (شمس بدران – العقيد محمد الجنزوري – جلال الديب – صفوت الروبي – محمد علي المراكبي – تقي الدين سلمان – زغلول مجاهد) .

وفي ١٩٧٦/٥/٢٤ أذاع المستشار هاشم قراءة قرار الإتهام في قضية تعذيب إسماعيل الفيومي حتى الموت ، وقد تضمن هذا القرار – القرار الرابع لبدران – إحالة ٩ متهمين إلى محكمة جنايات القاهرة وهم : (شمس بدران – حسن خليل – محمد الجنزوري – المقدم هاني إبراهيم – صفوت الروبي – محمد رجب بكر – سعيد محمود – نجم مشهور) .

وفي ١٩٧٦/٥/٣٠ وقع المستشار إبراهيم القليوبي قراري إتهام جديدين في قضية تعذيب المقدم مصطفى راغب ومحمد جمال الشرقاوي أثناء إعتقالهما بالسجن الحربي عام ١٩٦٥ ، وقد تضمنت القرارات اللذان أعلنهما هاشم قراءة إحالة شمس بدران – للمرة السادسة – و٩ آخرين إلى مستشار الإحالة تمهيدا لتقديمهم لمحكمة الجنايات ، ثم صدر قرار آخر – القرار السابع – الخاص بتعذيب عبد الستار قبيع ومتهم في هذا القرار : (شمس بدران و٩ آخرين) .

وفي ١٩٧٦/٧/١٧ قرر المستشار أمين الحناوي المنتدب في وقائع تعذيب المستشار علي جريشة إحالة القضية إلى محكمة الجنايات ، والمتهم فيها :شمس بدران – حسن خليل – حسن كفافي – صفوت الروبي).

وفي ١٩٧٦/١١/١٤ أحال حسين غريب مستشار الإحالة قضية تعذيب عطية القرش حجاب وزوجته سيدة حجاب ، والتي تضم ٥ متهمين هم : (شمس بدران– رياض إبراهيم – حسن كفافي – محمد رجب – صفوت الروبي) .

في ١٩٧٧/٢/١٤ أصدر المستشار مختار محسن نائب رئيس محكمة إستئناف القاهرة قراره بإحالة ٣ من قضايا التعذيب إلى محكمة الجنايات ؛ وهي قضية تعذيب أهالي كمشيش وقضية تعذيب ضباط مدرسة المشاة وقضية تعذيب حجازي عبد

ربه وأحمد عبد الباسط من جماعة الإخوان . **قضية كمشيش ٢٠ متهما ، قضية مدرسة المشاة ١٣ متهما** من بينهم : **(شمس بدران – واللواء متقاعد مختار صالح وكيل المخابرات) .**

وفي ١٩٧٦/٥/٢٩ **أذاع المستشار هاشم قراعة قرار الإتهام في** قضية إنحراف مكتب المشير عامر ، **وشمل** تقرير الإتهام **١٥ متهما : (يتقدمهم شمس بدران – اللواء مختار صالح – حمزة البسيوني – وجندي إسمه الديزل)** ، وقد إنقضت الدعوى الجنائية بوفاتهما ؛ الأول في حادث سيارة والثاني تحت القطار .

وقد أمرت النيابة العامة بضبط وإحضار شمس بدران ١٢ مرة للتحقيق معه في بلاغات التعذيب المقدمة ضده والمتهم فيها بتعذيب جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم ، أرسلت أوامر الضبط والإحضار للشرطة لتنفيذها ، ولم يقبض على شمس بدران ؛ لأنه هرب إلى الخارج البلاد منذ عام ١٩٧٥ .

وفي ١٩٧٧/٦/١٥ قضت محكمة جنايات القاهرة في جلستها برئاسة المستشار صلاح الدين عبد المجيد بإدانة شمس بدران وزير الحربية الأسبق في قضايا التعذيب التي جرت وقائعها في عام ١٩٦٥ ، وأصدرت حكمها بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة بلغت في مجموعها ٣٠سنة ، كما قضت المحكمة بنفس العقوبة على الملازم صفوت الروبي القاسم المشترك في قضايا التعذيب ، ومعاقبة ١١ متهما بالأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين ٣و٥ سنوات ، وبراءة ١١ متهما أخرين .

وفي ١٩ يوليو ١٩٧٧ **قرر المستشار هاشم قراعة** الطعن بالنقض في الحكم الذي أصدرته محكمة جنايات القاهرة في قضايا تعذيب **الإخوان التسعة** في ١٥ يونيه ؛ حيث رأت النيابة أن العقوبة الواجبة هي **الإعدام** بالنسبة لقتل **محمد عواد ، والأشغال المؤبدة** بالنسبة لتعذيب **إسماعيل الفيومي .**

وقد أدلى شمس بدران بأول حديث صحفي منذ سفره إلى لندن للأستاذ جلال كشك في لندن ونشرته مجلة الحوادث في ٣ سبتمبر ١٩٧٧ شرح شمس بدران أسرار هزيمة ١٩٦٧ ، وكيف كان عبد الناصر يختار وزراوه . وقالت المجلة أن شمس بدران كان عليه أن يخفي إنسانا من الوجود ويخرج محكوما من السجن ويعيده إلى منزله بلا قانون ولا حتى ورقة مكتوبة .

وتحدث شمس بدران عن التعذيب ليعلن مسئوليته ويبرئ ساحة معاونيه : " ليس لأي ضابط من هؤلاء المتهمين والماثلين أمام القضاء الآن أية مسئولية فيما حدث ، وكان بوسعي أن أبرئ نفسي وأقول أنا أيضا كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا مني ذلك ، ولكني أقولها **بل فعلت ما فعلت عن قناعة** " .

وكان شمس قد إكتشف الدكتور عبد العزيز كامل في السجن الحربي أثناء التحقيق في قضية عبد القادر عيد سنة ١٩٦٣ ، فيقول : " إتصلت بالرئيس عبد الناصر وأبديت له إعجابي الشديد بثقافة عبد العزيز كامل التي إكتشفناها أثناء التحقيق " . وبفضل هذا الإكتشاف إنتقل الدكتور عبد العزيز كامل من السجن الحربي – حيث كان مكلفا بالكلبة { توسكا } كلبة حمزة البسيوني – للعمل في الدعوة والفكر للثورة التي إعتقلته ثم وزيرا في حكومتها .

ويبدو أن حكام قبل النكسة كانوا يكتشفون المثقفين من خلال تعذيبهم ، فمعظمهم المثقفين الذين جرى إستخدامهم في تلك الفترة كانوا من العتقاء أسرى النظام إكتشفوا خلال الإستجواب وفي الزنازين ، حيث لا كرامة لثقافة ولا مكان لعلم . ثم كاتبتهم السلطة نظام معروف في الرق ؛ وهو أن يتفق العبد مع سيده على أداء مبلغ أو القيام بعمل معين نظير عتقه أو تحريره . حدث ذلك مع الشيوعيين الذين أفرج عنهم في أواخر ١٩٦٤، فقد قبلوا الإنضمام إلى التنظيم الطليعي السري وكانوا من أنشط كتبة التقارير السرية .

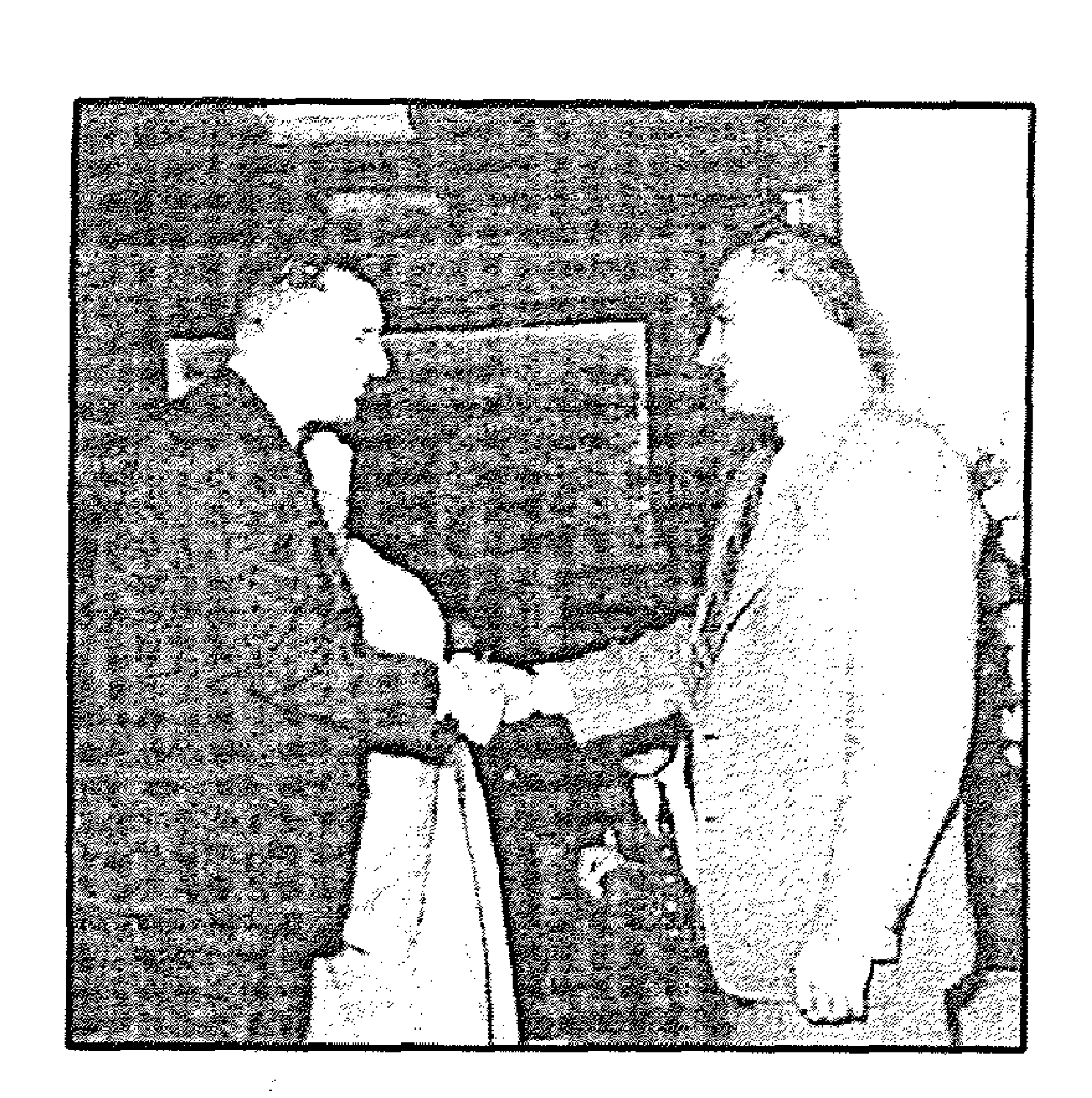
وربما كانت هذه أبرز سلبيات الوضع حينئذ ؛ لأن الثوار الحاكمين إكتشفوا الثقافة والمثقفين بعدما أصبحوا في السلطة ، بينما الثورات الأخرى يصنعها المثقفون وتصوغها الثقافة الثورية . فالإمام علي يقول : " تعلموا قبل أن تسودوا " .

عموما فأقوال شمس بدران متضاربة لا عن سوء نية ؛ بل لأن اللعبة كانت أكبر منه ، وأنه ظن فترة أنه قد سيطر على أطرافها فعبد الناصر هو الذي فرضه على المشير وحدد إختصاصاته في أمن القوات المسلحة .

□□□



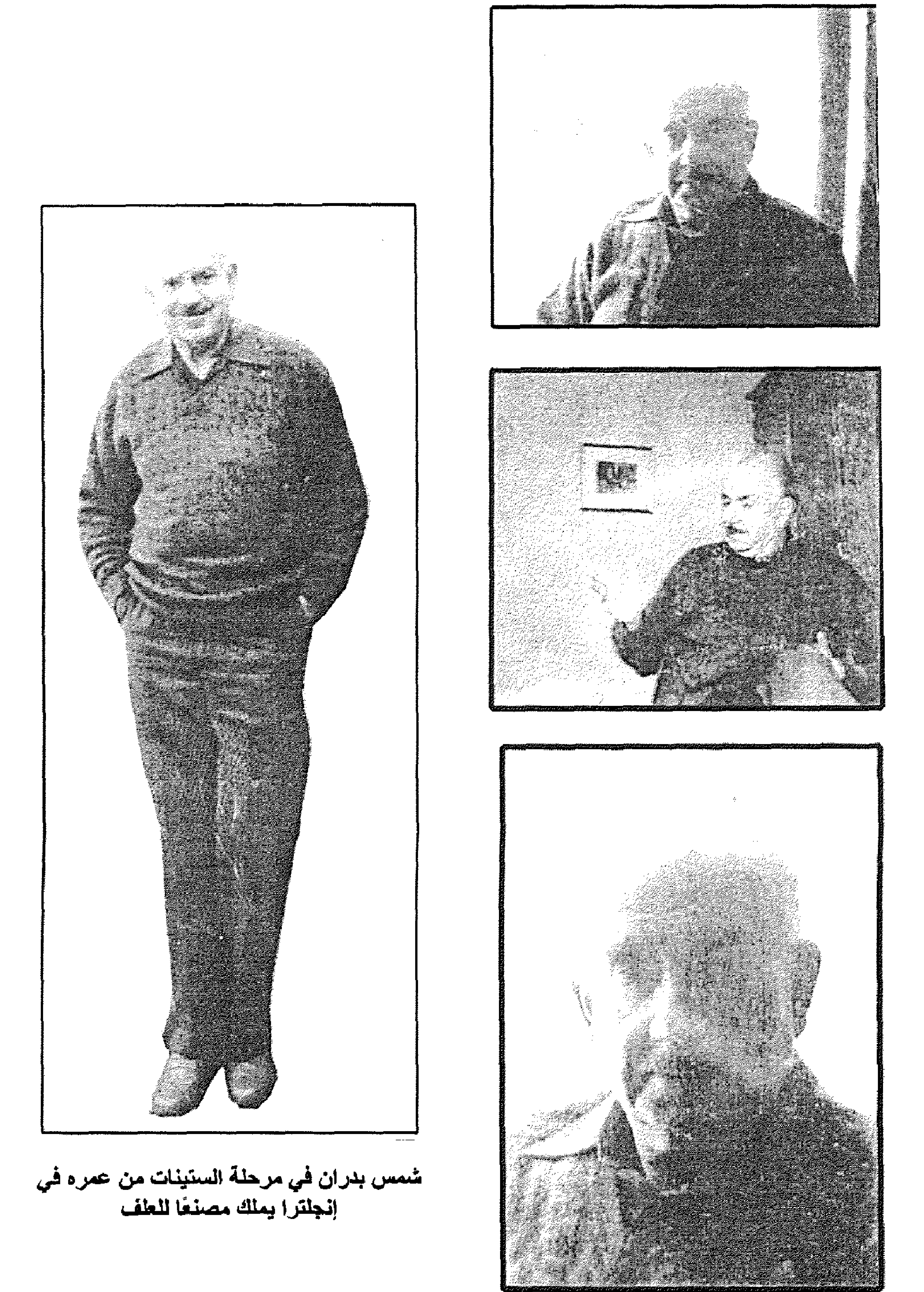
زفاف شمس بدران في نادي الضباط بالزمالك
١٩٦٣/٦/٧



شمس بدران مع الرئيس جمال عبد الناصر

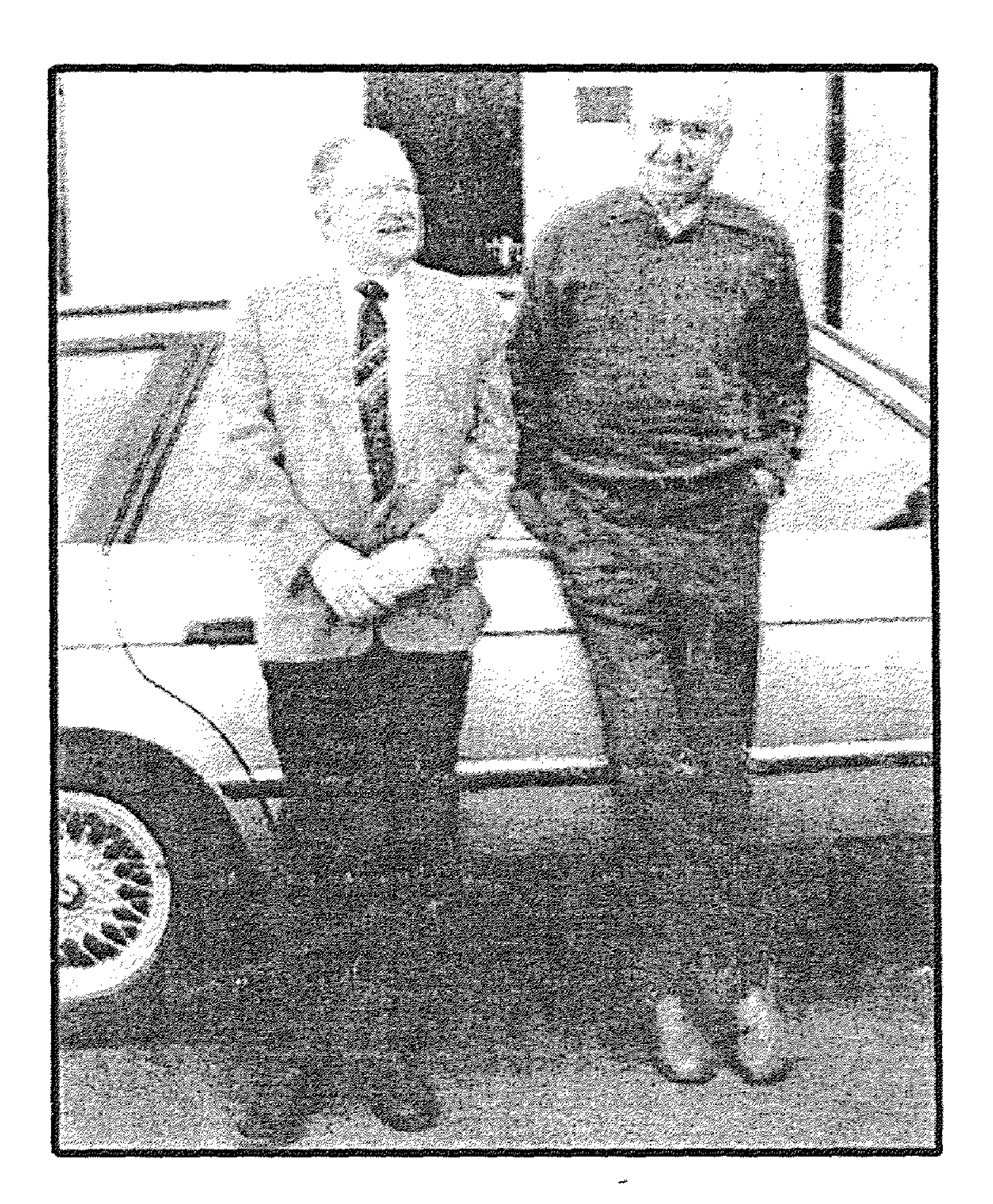


شمس بدران



شمس بدران في مرحلة الستينات من عمره في إنجلترا يملك مصنعًا للعلف

شمس بدران في لندن



شمس بدران مع شريكه الإنجليزي في مصنع علف الدواجن (جون هيرست)



صلاح نصر



الفصل الثاني

شمس بدران..
والإخـــوان

شـمـس بـدران والإخــوان

في عام ١٩٦٥ أعلن عن وجود تنظيم جديد للإخوان يقوده (سيد قطب) يهدف للإستيلاء على الحكم من خلال عمل عسكري يصاحبه نسف المنشآت الحيوية في القاهرة وبعض المدن الأخرى ، وقد تولى شمس بدران بأوامر من عبد الناصر وعبد الحكيم مسئولية القبض على أفراد التنظيم والتحقيق معهم في السجن الحربي .

فما هي قصة تنظيم ١٩٦٥ ؟ وما دور شمس بدران في ملاحقة أعضاء التنظيم؟ ... هذا ما سنعرفه في هذا الفصل من هذه الدراسة ..

ونبدأ بقصة تنظيم الإخوان في عام ١٩٦٥ ...

في البداية نشير أنه قد حدث تصادم كبير بين عبد الناصر والإخوان عام ١٩٥٤، أسفر ذلك عن إعتقال الآلاف من الإخوان وعلى رأسهم مرشد الجماعة الأستاذ / حسن الهضيبي بالسجن الحربي ، وتعرض الكثير منهم للتعذيب الشديد وتوفي عدد منهم تحت وطأة التعذيب وإعدام عدد آخر بعد محاكمات صورية ، ومنهم الأستاذ / عبد القادر عودة – وهنداوي دوير وإبراهيم الطيب ويوسف طلعت – والشيخ محمد فرغلي .

بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٢ إستعر الخلاف بين مسجوني (الإخوان المسلمين) حول الموقف من حكم عبد الناصر ، وتحول من مسألة سياسية إلى مسألة فقهية بدأت بسؤال : هل يجوز إعتبار عبد الناصر مسلما لمجرد أنه نطق بالشهادتين على رغم جرائم التعذيب التي إرتكبها نظامه في حق المسلمين ، لا لشئ إلا لأنهم يدعون إلى الإسلام ؟ وتطرح الإجابة عن هذا السؤال الأول سؤالاً آخر هو : هل جماعة (الإخوان) هي (جماعة المسلمين) التي يعتبر الخارج عنها – ناهيك عمن يضطهد أعضائها ويعذبهم خارجا عن الملة أم هي (جماعة من المسلمين) ؟ .

وأثناء ذلك كان بعض (الإخوان) الذين أفلتوا من حملة محاكمات وإعتقالات ١٩٥٤ ، وبخاصة الذين ينتمون إلى الجيل الذي كان حديث السن وحديث العضوية في الجماعة يتحركون في محاولة للإنتقام من الضربة القاصمة التي وجهها إليهم عبد الناصر ، فيما كان آخرون – وبخاصة من الجيل الأكبر سنا الذي لم يقدم إلى

المحاكمة وظل رهن الإعتقال إلى أن أفرج عنه عند إنتهاء فترة الإنتقال في يوليو ١٩٥٦ – ينشطون على صعيد جمع تبرعات لإعالة أسر المسجونين المحكوم عليهم بأحكام تتراوح بين خمسة و٢٥عاما .

وفي مجرى هذه التحركات نشأت مجموعة عدة كان بعضها يفكر في إغتيال عبد الناصر ، وإقتصر نشاط بعضها الآخر على تشكيل (أسر) وهي الوحدة القاعدية للتنظيم (الإخواني) لحفظ القرآن الكريم والأحاديث ، فيما تحرك آخرون على صعيد جمع تبرعات مالية لمساعدة أسر المسجونين من (الإخوان) على القيام بأمور حياتها ، وكان الجميع يجدون تحفيزا من قادة (الإخوان) الذين هربوا أثناء الحملة إلى بعض الدول المجاورة . ومن بعض الإخوان الذين كانوا ضباطا في القوات المسلحة وأعضاء في تنظيم الضباط الأحرار ، ثم طردوا من وظائفهم في أعقاب الصدام بين الطرفين . وكان طبيعيا أن يتعرف أعضاء هذه المجموعات ببعضهم بعضا، وأن يدخل قادتهم في محادثات لتوحيد أنشطتهم ، وأن تتعثر محاولات التوحيد نتيجة الخلاف حول أهداف العمل فتعود بعض المجموعات للإستقلال .

بدأت صلة هذا التنظيم بالمرشد العام حسن الهضيبي عبر إحدى المجموعات التي تكون منها ، وهي المجموعة التي شكلها تاجر الغلال الشيخ عبد الفتاح إسماعيل ، ولدينا عن توقيت بداية هذه الصلة تاريخان ورد أقدمهما في مذكرات زينب الغزالي التي نشرت عام ١٩٨٧ في عنوان { أيام من حياتي } ، وهي تذهب فيها إلى أنها إشتركت مع عبد الفتاح إسماعيل في تشكيل هذه المجموعة خلال العام ١٩٥٨ ، وأن الدراسة الفقهية التي قاما بها إنتهت بهما إلى أن قرار حل جماعة (الإخوان المسلمين) ؛ الذي أصدره مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ باطل " لأن عبد الناصر ليس له أي ولاء ولا تجب له طاعة على المسلمين ؛ إذ أنه يحارب الإسلام ولا يحكم بكتاب الله تعالى " .

وكانت وجهة نظر الشيخ عبد الفتاح إسماعيل إنشاء تنظيم حركي سري ، وكانت في الرجل طاقة كبيرة وروح عظيمة ويحمل في جنبيه رسالة يرى أنه لابد من أدائها ؛ فهي تؤرقه بالليل وتشغل وقته بالنهار ، فعمل على تجميع الإخوان من جديد ، وكانت دوافعه واضحة ويعلنها للجميع . وهل تغلغل الشيوعيين في المجتمع

المصري وأصبحوا هم أصحاب الخطوة لدى النظام ؟ وصاروا هم عمد الصحافة وسائر أجهزة الإعلام والمهيمنون والمسيطرون على الجامعات والمعاهد ؟ ومن أراد الوصول إتبع طريقهم ونهج نهجهم ؟ وإنزوى المسلمون بعيدا وصارت كلمة الإسلام لا تذكر في سائر هذه الوسائل ، وأصبح كل مسلم غيور يشعر أن الإسلام والمسلمين في خطر ، وأن السلطان يرفع لواء أحمر يلتف حوله فلولا التنظيمات التي كان يظن أنها تتلاشى رغم أنها تتكاثر فسادت المفاهيم الماركسية .

وإستطاع الشيخ عبد الفتاح إسماعيل أن يجمع إليه بعض المجموعات الإخوانية التي كانت منتشرة في كل أرجاء مصر وتعمل بطريقة فردية متفرقة ، فأخذ ينسق مع قادة هذه المجموعات . وما كاد العام ١٩٦٢ يبدأ حتى كان قادة أهم هذه المجموعات إتفقوا على توحيدها وعلى تكوين لجنة خماسية لإدارة هذه التنظيم الموحد وهم (عبد الفتاح إسماعيل – صبري عرفة الكومي – أحمد عبد المجيد عبد السميع – مجدي عبد العزيز – علي عشماوي) ، وصار كل واحد من هؤلاء مسئولا عن قطاع موضوعي أو مكاني وإستقرت أوضاع التنظيم وكان عدده صغير جدا .

وإنطلاقا من ذلك كان لابد – كما تقول – من إستئذان الهضيبي بإعتباره مرشدا عاما للجماعة ، وطبقا لروايتها إلتقت به وكانت تتردد على منزله بحكم صداقتها لزوجته وبناته وشرحت له خلال لقاءات عدة تفاصيل الدراسات التي قاما بها والغاية من التنظيم ، فإذن لهما بالعمل . وتضيف أنها كانت تزوره وتعرض عليه نشاط التنظيم وما يلاقيه من صعوبات ، وأنه كان يقر أحيانا بعض ما يعرض عليه ويعطي في أحيان أخرى بعض التوجيهات التي لم تذكر منها سوى واحد ؛ هو أنه أشار عليها بأن يضيفوا كتاب (المحلي) لإبن حزم ضمن الكتب التي يدرسونها . ويبرز إسم الهضيبي مرة أخرى في تاريخ التنظيم حين وجد قادته الخمسة – وهو من الشبان – أن هناك ضرورة لأن ترأسه شخصية إخوانية بارزة ليستفيدوا من خبرتها ولتضفي على التنظيم مشروعيه وثقلا يجعلانه محل ثقة (الإخوان) .

وفي تلك الفترة – أواخر عام ١٩٦٣ – عرفت زينب الغزالي عبد الفتاح إسماعيل إلى الوزير السابق عبد العزيز علي ، وكان وزيرا للشئون البلدية والقروية في بداية الثورة ، وأسرت إليه قبل التعريف بأن عبد العزيز " رجل طيب ومسلم

وعلى صلة بالمرشد " ، فيما قدمت عبد الفتاح إلى الوزير السابق بإعتباره " رجلا طيبا ومسلما ومن الإخوان المسلمين " . وفهم عبد الفتاح إسماعيل من ذلك – كما يقول في أقواله – أن المرشد يرشح عبد العزيز علي لقيادة التنظيم ، فإلتقى به مرات عدة أخطره خلالها بأمر التنظيم وعرض عليه أن يتولى رئاسته ، فقبل الآخر وبدأ بالفعل يعقد إجتماعات دورية مع القيادة الخماسية للتنظيم .

ويقول عبد العزيز في أقواله أمام عبد السلام حامد رئيس نيابة أمن الدولة العليا في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ ؛ أنه أراد أن يستوثق من أن المرشد العام لـ (الإخوان المسلمين) يوافق على قيامه بتوجيه المجموعة بدلا منه ، فسألهم عما إذا كانوا إستأذنوا الهضيبي في الإتصال به ، فوعدوه بأن يفعلوا وذلك ما حدث . إتصلت زينب الغزالي بالمرشد – طبقا لما ورد في أقوالها – قالت له : " إن عبد الفتاح إسماعيل يستشيره عن رأيه في التعارف بعبد العزيز علي " . فقال لها الهضيبي : "عبد العزيز علي رجل فاضل ومش عاوز إستشارتي في معرفته " .

ويجمع القادة الميدانيون الخمسة للتنظيم في أقوالهم ؛ أنهم بدءوا يشعرون بالقلق من شخصية عبد العزيز علي الذي أصر على أن يعرف أسماء كل أعضاء التنظيم وعناوينهم ، فضلا عن أن أفكاره بدت لهم بعيدة عما عرفوه عن قادة (الإخوان) ، ففكروا في أن يضيفوا إليه شخصية (إخوانية) تتقاسم معه رئاسة التنظيم ، ووقع إختيارهم على (فريد عبد الخالق) عضو مكتب الإرشاد والمسئول عن قسم الطلاب في الجامعة لسنوات طويلة ، وكان من بين أسباب إخيارهم له أن أنباء تواترت بينهم تقول أنه يدير تنظيما يتولى جمع تبرعات من (الإخوان) لتوزيعها على أسر المسجونين ، وأن المنتمين لهذا التنظيم يتصدون لكل نشاط يقوم به غيرهم من (الإخوان) ويقيمون العراقيل أمام التنظيم الجديد في الصعيد والإسكندرية ويحذرون (الإخوان) من الإنضمام إليه .

ويقول عبد الفتاح إسماعيل إنه تنفيذا لذلك سعى في ربيع عام ١٩٦٤ للإلتقاء بفريد عبد الخالق ، وقال له أن في (الإخوان) تيارات كثيرة ؛ بعضها عنيف والآخر ليس كذلك وأن تركهم من دون قيادة يعرضهم للخطر ، وأن من واجبه – وهو أحد القيادات التاريخية للجماعة – أن ينهض بقيادتهم في هذه المرحلة ،

وصارحه بأنه ومجموعة من الشباب يقومون بعمل تنظيمي ، وأن الذي يقودهم هو عبد العزيز علي ، وإقترح عليه أن يلتقيه ليبحثا سبل التعاون بينهما .

وفي أعقاب ذلك إجتمع عبد العزيز علي مع فريد عبد الخالق في لقاء في بيت زينب الغزالي التي لم تحضر اللقاء ، فيما حضر عبد الفتاح إسماعيل الذي قال لهما في بدايته : " إحنا جند تحت أيديكم فوجهونا إلى عمل الخير " . إلا أن الرجلين أمضيا نصف ساعة ، هي كل مدة اللقاء في تبادل المجاملات والذكريات ، وأنهى عبد الخالق اللقاء على وعد بتحديد موعد آخر لمناقشة الموضوع .

وذهب كل من محمد فريد عبد الخالق و منير دلة إلى مقابلة المرشد العام ، وعرضا عليه رأيهما وخوفهما من الضرر الذي سيلحق بأفراد الجماعة وبطش الحكومة القوي ، وأنها لن تتسامح في معاملة أعدائها وتجميع الإخوان لن يفيدهم بأي حال . وفي مجتمع تحكمه الشرطة – مثل مصر – لابد أن تتسرب أنباء هذا التنظيم ، ولن يبطشوا بأفراده فقط ؛ بل سيشمل البطش كل من له صلة بجماعة الإخوان حتى الذين في السجون سوف يلحقهم ضرر بالغ من نشأة هذا التنظيم . وترافع كل من فريد عبد الخالق ومنير دلة بحرارة أمام المرشد العام المحددة إقامته وهما يقابلانه بصعوبة شديدة خوفا من رقابة الحكومة وطلبا منه في إلحاح أن يستدعى عبد الفتاح إسماعيل وينهاه عن هذا . وطمأنهما الأستاذ الهضيبي ووعدهما خيرا فإنصرفا شاكرين واثقين من سلطان المرشد العام على كافة أفراد جماعة الإخوان .

وفي هذه الأثناء كان الشيخ عبد الفتاح إسماعيل يرتب لقاء مع المرشد العام عبر الحاجة زينب الغزالي التي دفعت ثمن هذا غاليا من التعذيب في السجن الحربي فيما بعد .

وتم اللقاء وعرض فيه الشيخ عبد الفتاح وجهة نظره بحرارة بين يدي المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ حسن الهضيبي ، وتكلم وشرح كيف تسير البلاد خطوات مسرعة نحو الإباحية والتحلل وفساد الأخلاق وإنتشار الرشوة ، ولم يعد أحد يهتم بشأن الدين أو الدنيا والنظام يشجع على هذا ، وفقد الشباب صلتهم بدينهم وإنعدم المثل الأعلى الأمر الذي يهدد دعوة الإسلام بالضياع من مصر ، وهذا أمر يدفع كل مسلم غيور على دينه على تحقيق بعض التماسك . وصبغ الشباب بصبغة دينية

وربطهم بالإسلام على نحو ما من خلال برامج الثقافة والتربية الإسلامية ، ولن نتعرض لنقد الحكومة ولن نعاديها ولن تكون هي مشكلتنا .

وكان المرشد العام صامتا طول الوقت يستمع في هدوء إلى كلام الشيخ عبد الفتاح ، ولما رأى المرشد ينصت إليه بإمعان ألقى له بقنبلته الأخيرة : " يا فضيلة المرشد إن الشيوعيين لن يسكتوا حتى يستقيم لهم حكم مصر ، وهم يهادنون عبد الناصر تمهيدا لخلعه ، ويتولى سكرتير الحزب الشيوعي مكانه في حكم مصر بعد تكوين جبهة من كافة الأحزاب والتجمعات الشيوعية ، وهم يسرعون الخطا في تحقيق ذلك والطريق أمامهم ممهد ومفتوح " .

وسكت قليلا ليرى تأثير كلامه على المرشد العام ، وكان الرجل صامتا جامد التعبير ؛ فقد جلس على كرسي القضاء ما يقارب أربعين عاما ، فهو معتاد على سماع المرافعات ووزن الأمور بدقة ، ولما رآه الشيخ عبد الفتاح صامتا إستمر في حديث : " في هذه الحالة لو أمسك الشيوعيين بالحكم فسوف يقومون بتصفية دموية ولن يكون أمام الإخوان وغيرهم من المسلمين غير الإستسلام لسكين الشيوعيين الحمراء ، وعندها لن نستطيع شيئا ، الرأي يا فضيلة المرشد أن نتحد ونتجمع ونكون على إستعداد لمواجهة كافة الظروف التي يمكن أن تكون ، ولا يجب أن نفاجأ بهذا الخطر ونحن نعرفه ونتوقعه . ما قولك يا فضيلة المرشد ؟ " .

وسكت الرجل طويلا هذه المرة وكان قليل الكلام فإن نطق فكلماته توزن بميزان الذهب ؛ وكأنه يقارن بين ما قاله له فريد عبد الخالق ومنير دلة وبين كلام الشيخ عبد الفتاح الثائر المتوهج الممتلئ حماسة وإيمانا ، وأخيرا رفع الأستاذ الهضيبي رأسه إليه ووجه له عبارة واحدة إنصرف على أثرها بعد أن قبل يده : " إسمع يا شيخ عبد الفتاح ، تصرف على ضوء قرار حل جماعة الإخوان الذي أصدرته الحكومة في يوم ما " .

إعتبر الشيخ عبد الفتاح هذه العبارة التي نطق بها المرشد العام إذنا له بالعمل على المضي قدما في التنظيم الذي يريد ، ولم يرد أن يناقشه أو أن يسأله التفسير ، أو أن يدخل معه في تفاصيل فهو لا يريد أن يحرجه أولا، ويخشى أن يفسر الرجل العبارة على غير ما فهمها عبد الفتاح إسماعيل .

ويتضح أن الشيخ عبد الفتاح إسماعيل هو الأمير الفعلي وهو الطاقة المحركة التي تجوب البلاد شرقا وغربا في غير ملل يرتدي ثوب المبشرين ويحمل روح الثوار ، وكان لا يبخل بوقته فهو كله للتنظيم ، وكان يسافر خارج مصر يبحث عن الإخوان الهاربين يطلب منهم النصرة والمؤازرة ، وكان الرجل على إصرار كامل أن يصل الأمر مداه وغايته ويستوي في نظره الموت والحياة ، والشهادة أحب إليه من النصر وكان يردد هذا دائما .

وإستقر رأي اللجنة الخماسية على تفويض عبد الفتاح إسماعيل على إختيار رجل له ما يؤهله أن يكون على رأس التنظيم ، وصارت هذه الحكاية هي قضية الرجل .

وكان الشيخ عبد الفتاح إسماعيل متوقد الذهن عظيم الحماس ، وهداه تفكيره إلى صاحب {في ظلال القرآن} سيد قطب ، ولكنه في السجن يقضي فترة العقوبة ، وإستطاع ببراعته الفائقة أن يصل إليه وكان هذا وقتها يعد ضربا من المحال .

وكان سيد قطب قد وهب نفسه لتفسير القرآن والحياة في جوه وصوره وأخيلته وإيحاءاته وقد زادته مرارة السجن حرارة ، وألهبت روحه أشواق الآخرة ، فهو رجل مريض زكي القلب ثاقب النظرة إلى ما في القرآن وليس أمامه غير ما وضعوه فيه يتعلم ويعلم في صبر وأناة وثقة من صحة الطريق الذي يسير فيه ، وهو في قبضة حاكم شرس لا يقبل غيره على الساحة .

وطلب منه الشيخ عبد الفتاح أن يكون أبا روحيا لجماعة من الإخوان في خارج السجن تريد ما يصحح مفاهيمها ويهديها إلى الصراط المستقيم ، وأنهم يتوسمون فيه هذه القدرة . ورحب الرجل بما قاله عبد الفتاح إسماعيل وصارت كتاباته تأخذ طريقها إلى التنظيم تهريبا من السجن قبل أن تذهب إلى المطبعة ، وأخذت أفكار سيد قطب طريقها إلى تنظيم الإخوان الرسمي لأول مرة حتى صارت بعد ذلك الطابع الأساسي لفكر الإخوان المسلمين .

ولكن كان ظهور سيد قطب على شاشة التنظيم الإخواني الجديد ساهم في حسم مسألة قطع صلة التنظيم بعبد العزيز علي ، ليس فقط لأن المقارنة بين الشخصيتين لم تكن لمصلحة الأخير ولكن كذلك لأن الأفكار التي كان يبشر بها قطب كانت تدعو لتشكيل تنظيم وتضع له تحليلات سياسية وأيديولوجية وبرامج للدراسة والتدريب .

ولعلها كانت صدفة أن قطب غادر السجن في مايو ١٩٦٤ ، بعدما تدخل الرئيس العراقي آنذاك – عبد السلام عارف – الذي كان قرأ كتابه { في ظلال القرآن } وتأثر به لدى الرئيس عبد الناصر للعفو عن بقية العقوبة التي حكم بها عليه ، في وقت كان القادة الميدانيون للتنظيم قطعوا صلتهم بعبد العزيز علي ، وبعد أقل من شهرين على مغادرته السجن كانوا يلتقون بسيد قطب ويعرضون عليه أن يتولى رئاسة التنظيم ، وكان طبيعيا أن يقبل العرض من دون تردد .

وبعد الجلسات الأولى التي خصصها سيد قطب لشرح أفكاره لهم ؛ بدأ يستمع منهم إلى تاريخ التنظيم الذي تطرق إلى قصتهم مع فريد عبد الخالق وشكواهم من أنه لا يزال يشهر بهم ، فطلب إليهم أن يتركوا له هذا الموضوع ليعالجه بنفسه ، قائلا أنه طالما قبل رئاسة التنظيم فلابد من أن يقابل الهضيبي ليستأذنه في ذلك وليفاتحه في موضوع عبد الخالق . وقد إلتقى بحسن الهضيبي ثلاث مرات في أكتوبر ونوفمبر ١٩٦٤ وإبريل ١٩٦٥ . ويذكر الهضيبي أن قطب حدثه خلال زياراته الثلاث عن أنه يعقد ندوة في منزله كل يوم جمعة يتردد عليها كل الناس .

وربما كان أوضح وأصرح ما نقله القادة الميدانيون الخمسة عن لسان قطب في شأن موقف الهضيبي من التنظيم ؛ ما ذكره أحمد عبد المجيد في مذكراته التي نشرت عام ١٩٩١ في عنوان { الإخوان وعبد الناصر / القصة الكاملة لتنظيم ١٩٦٥ } وهو يقول أن سيد قطب إشترط قبل أن يوافق على رئاسة التنظيم أن يعرف قصته الكاملة وأن يستأذن من المرشد ، فلما أبلغوه أن لديهم إذنا مسبقا منه قال لهم : " أن هذا الإذن خاص بي شخصيا لا بكم ... وأنا لا أفعل شيئا من دون مشورته .. ولابد من إستئذانه أولا قبل البدء معكم ... وسأكتب له مذكرة بما سمعت منكم وأرسلها له أولا حيث أن وقته وصحته لا يسمحان بذلك " . ويضيف نقلا عن قطب : " أنه أرسل للمرشد مذكرة وافية بالموضوع في صفحات عدة قبل أن يلتقي به ليناقشه في أمر التنظيم ... وأن الحديث تطرق إلى الدور الذي يقوم به فريد عبد الخالق في مناوأة التنظيم " . فقال الهضيبي – في ما يصفه عبد المجيد – أنه نص الكلمة : " جماعة إيه اللي إنتوا خايفين عليها .. ما إنتوا موتوها طول العشر سنين (بين ١٩٥٤ و ١٩٦٤) .. هو إنتوا فاكرين اللي قدمتوه دة هو كل شئ .. دة المسيحيين على خلاف بينهم ماتوا منهم ييجي ستين ألف .. إذا كنتم خايفين على

نفسكم سيبوا الشباب اللي عايز يعمل ويستشهد في سبيل الله .. ناس عايزين يستشهدوا ... ما تسيبهم يستشهدوا " . ويضيف عبد المجيد أن ما نقله إليهم سيد قطب أثلج صدورهم وأراح قلوبهم ؛ إذ أكد لهم أن المرشد يوافق على إستمرار تنظيمهم ويكذب إدعاءات خصومهم في (الإخوان) بأنهم خارجون عن الشرعية .

وهكذا نشأ تنظيم ١٩٦٥ محدود العدد محدود الإمكانية يقوم في الأساس على التوعية والتثقيف والإعداد الفكري والنفسي . (٣)

وكان تدريب الخلايا يتم على ثلاث مراحل :

- مرحلة الإعداد الروحي – ثم الإعداد الجسدي بالمصارعة اليابانية والمشي – ثم التكليف بأعمال التنفيذ ، وكان للتنظيم أجهزته المختلفة ؛ فكان هناك جهاز لجمع المعلومات وآخر للإستطلاع وثالث لجلب المراسلات والأموال ورابع لشراء السلاح وتخزينه في القاهرة ، وخلايا للمهندسين والكيماويين . وهكذا يتضح من مجمل روايات الإخوان أن التنظيم أنشئ عام ١٩٥٧ وإكتسب فاعلية من عام ١٩٥٩ ووصل إلى قمة نشاطه المباشر من عام ١٩٦٤ .

ولكن كيف تم كشف أمر هذا التنظيم ؟

و كيف عرف المشير وبدران بأمر تنظيم الإخوان عام ١٩٦٥ ؟ قبل أن نجيب على هذا السؤال نوضح أن المسئول عن الإخوان في المرات السابقة (١٩٥٤ و ١٩٥٧) وعن محنتهم بصفة عامة وزارة الداخلية المصرية وأجهزة الأمن فيها وبخاصة المباحث العامة التي سميت فيها بعد مباحث أمن الدولة كانت هي التي تعتقل وهي التي تتهم وهي التي تحقق ، وإن شاركتها وزارة الحربية ببعض الأشياء مثل السجن الحربي بزنازينه وزبانيته وقائده المتجبر حمزة البسيوني .

أما المسئول الأول عن دماء الإخوان ومحنتهم في هذه المرة ؛ فهو (شمس بدران) ، وإن شاركته الداخلية بالمساعدة في القبض والإعتقال وغيرها .

أتى عام ١٩٦٥ بعد نكسات عسكرية وسياسية مريرة بها حكومة عبد الناصر ؛ فبنهاية الخمسينات إنتهى عصر الإنتصارات في مجال السياسة الخارجية ، وبدأت تطرأ عوامل تضعف من هيبة النظام عالميا وعربيا ، كان بدايتها الإنفصال السوري

في ١٩٦١ والذي دفع عبد الناصر إلى إستعادة الهيبة المفقودة من خلال إنتصار عسكري يحرزه في اليمن ، إلا أنه تورط في حرب اليمن ولم ينجح إلا في حرق القرى اليمنية وحصد الأهالي بالرشاشات من الطائرات ، وخسرت مصر في هذه الحرب الكثير من الرجال والأموال وإحتياطي مصر من الذهب التي صنعته أسرة محمد علي ، وكانت تكاليف الحرب في اليوم الواحد تزيد عن مليون جنيه إسترليني.

فإذا ما أضيف إلى ذلك تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وسقوط خروشوف في عام ١٩٦٤، كل ذلك أدى إلى متاعب حقيقية يواجهها نظام عبد الناصر ، وقد دفع هذا الضعف النسبي عبد الناصر إلى إتخاذ إجراءات عنيفة ضد الإخوان عام ١٩٦٥ . إذا يستخلص من متابعة الأحداث والوقائع في مصر في الفترة محل الدراسة وجود إتجاه عام لإتخاذ إجراءات عنيفة في فترات ضعف النظام ضد مختلف الجماعات التي يمكن أن تشكل خطورة محتملة على النظام ، فعقب الإنفصال السوري تم توجيه ضربة قوية إلى الذين أطلق عليهم الرجعية وبقايا الإقطاع في عامي ١٩٦٥و١٩٦٦ بعد ضعف هيبة النظام ؛ نتيجة عدم القدرة على الإنتصار في حرب اليمن تم توجيه ضربات عنيفة إلى الإخوان المسلمين .

أحداث ما قبل القبض على تنظيم ١٩٦٥

قضية زغلول عبد الرحمن:

وهو أحد الضباط الأحرار وعمل ملحقا عسكريا لمصر في بيروت ، وأصبح أحد كبار رجال المخابرات المسئولين عن منطقة سوريا ولبنان وفلسطين وكثير ما كلفه عبد الناصر بعمليات خاصة جدا .. وفي اليوم التالي لإنفصال سوريا عن مصر وإنتهاء الوحدة المصرية السورية ٦١/٨/١٧ فوجئ الجميع بهروب زغلول عبد الرحمن من لبنان ولجوئه إلى سوريا .. وفي اليوم التالي عقد مؤتمرا صحفيا هاجم فيه عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وسياستهما في سوريا ، وكان ذلك صدمة لعبد الناصر ؛ لأن زغلول عبد الرحمن كان من الصف الأول المقربين منه ومن رجال الثورة ، وقد غادر زغلول عبد الرحمن سوريا إلى ألمانيا ، ولكن عبد الناصر لم يقبل الصفعة وخططت أجهزته تخطيطا محكما لخطف زغلول عبد الرحمن من ألمانيا . وفعلا تم وضعه في صندوق خشبي كطرد دبلوماسي للسفارة المصرية

١٩٦٥ ، وعندما إسترد وعيه وجد نفسه أمام عبد الناصر في بيته بمنشية البكري ... ثم نقلوه إلى السجن الحربي وتعرض لتعذيب شديد وحوكم محاكمة عسكرية حكمت عليه بالإعدام ، ثم خفف الحكم إلى المؤبد وظل في السجن الحربي وأفرج عنه بعد وفاة عبد الناصر .

وأثناء تعذيب زغلول قدم تقريرا مبالغا فيه عن نشاط جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا ، ويجب أن يعمل لجماعة الإخوان ألف حساب ، وكان هذا التقرير دعما كبيرا لشمس بدران ورجاله ؛ فهو تقرير من رجل مخابرات مهم ينبغي أن ينظر إليه بعين الإعتبار .

قضية مصطفى أمين:

إتهم مصطفى أمين في يوليو ١٩٦٥ بالتخابر مع أمريكا – كان لحسنين هيكل وصلاح نصر دور كبير في ذلك – والذي يهمنا في هذه القضية هو أن مصطفى أمين قال لضابط المخابرات الأمريكي (بروس تايلور) : " أن الإخوان المسلمين يتطلعون للتعاون مع كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة – تم تحديد إقامته في أكتوبر ١٩٦٥ – الذي إستقال من جميع مناصبه نظرا لميوله الإخوانية كما يقولون " . فإعتبر عبد الناصر أن هناك تحركا من الإخوان مع كمال الدين حسين ضد عبد الناصر ، مما جعل النظام يفكر في ضربة وقائية ضد الإخوان ؛ فقامت بعمل تمشيط لأفراد الجماعة في أنحاء مصر ورصد ثقافي لكتابات الإخوان – وخصوصا لسيد قطب – وبالفعل بدأ القبض والتعذيب لقدامى الإخوان في سجن أبو زعبل قبل إكتشاف التنظيم أغسطس ١٩٦٥ .

قضية حسين توفيق:

كان حسين توفيق من غير هوية معروفة ، فلم يكن شيوعيا ولا من الإخوان ولا حتى متدينا ولا وفديا ، ولكن كان يحمل قلبا جسورا جريئا ؛ حاول قتل مصطفى النحاس في سبتمبر ١٩٤٥ ، وفي يناير ١٩٤٦ نجح في قتل أمين عثمان الوزير الوفدي وصديق الإنجليز وقبض عليه وإعترف على زملائه ، وكان من بينهم أنور السادات هرب حسين توفيق بمساعدة الإخوان على إعتبار أنه مجاهد وطني ، تم

إنتقل إلى سوريا وهناك أيضا حاول قتل الرئيس السوري حسني الزعيم وفشل وحكم عليه بالإعدام ولم ينقذه سوى إنقلاب أديب الشيشكلي على حسني الزعيم وخرج سعد توفيق من السجن ، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو إستدعاه أنور السادات وعينه في وظيفة محترمة في أحد شركات البترول هو وأخوه .

ولكن سرعان ما عاد سعد توفيق لممارسة هوايته مرة أخرى ، وقرر إغتيال عبد الناصر .. يقول شمس بدران : " جاءت قضية الإخوان عام ١٩٦٥ وكلفني عبد الناصر بالتحقيق فيها بل سبقتها قضيتان مرتبطتان بها تماما ، وهما قضية عبد القادر عيد سنة ١٩٦٣ – قائد تنظيم ضباط الصاعقة – ثم قضية حسين توفيق عام ١٩٦٥ . أما الأولى فقد تم التحقيق فيها في مبنى المخابرات العامة وإشتركت في التحقيق كمندوب عن القوات المسلحة مع صلاح نصر ومساعده حسن عليش " .

في عام ١٩٦٥ جاء للمباحث العسكرية تبليغ بأن عبد القادر عامر عضو جماعة حسين توفيق طلب من أحد السائقين في مديرية التحرير شراء صندوقين من القنابل اليدوية ، وأعتقد أن أي مسئول عن الأمن لابد أن يتهم ، فها هو عضو من جماعة بدأت بإغتيال أمين عثمان ، وكان ذلك عملا وطنيا وقتها . ثم إنتهت بتنفيذ إغتيالات مأجورة في سوريا ، وأصبحت أقرب إلى تنظيم محترف للإغتيالات ، ونكشف أن هذه الجماعة تريد الحصول على قنابل يدوية ؛ أي سلاح لا يمكن إستخدامه إلا في عمليات القتل أو التخريب .

أمرني عبد الناصر بأن أقوم بضبط هذه المجموعة متلبسة والتحقيق معها بواسطة جهاز المباحث العسكرية، وتم إستخراج إذن من النيابة وجرى ضبط بعضهم متلبسا بإستلام القنابل وأعتقل باقي أعضاء المجموعة ، وعند التحقيق معهم لم نكن بحاجة إلى مباشرة أي وسيلة للضغط عليهم لأن السيد الرئيس أنور السادات نصحنا بأسلوب معاملة حسين توفيق ، وقال أنه إعترف للبوليس السياسي في قضية أمين عثمان على كل زملائه بمجرد وعد بتحويله إلى شاهد ملك ، ويمكن إتباع نفس الأسلوب معه .

وفعلا حدث ذلك وإعترف حسين توفيق كما إعترف باقي المتهمين دون أي ضغط ، ولكن إعترافاتهم كشفت عن وجود تنظيم إخواني مسلح كانوا يريدون

الإتصال به عن طريق معروف الحضري للإستيلاء على الحكم عندما يتم إغتيال الرئيس عبد الناصر ، وقد إعترف سيد عبد القادر بأنه أثناء بحثه عن السلاح عرض عليه عطية يوسف القرش – وهو بقال في بلدة (سنفا) – قنبلتين ... إلخ .. كنا في سباق مع الزمن .

أما أن نسبقهم ونعتقلهم أو يسبقوننا وينسفون القاهرة ، ولا يمكن أن تكون مجرد فبركة – تلفيق – الأسلحة التي ضبطناها والرسوم الكروكية التي رسمها مهندسوهم موضحين فيها أماكن النسف ، وأقر أن عطية القرش قد تعرض فعلا للإكراه والإجبار حتى أدلى بمعلومات أدت إلى معرفة كل تنظيم الإخوان ، أنا إعتقلت خمسمائة شخص وأفرجنا عن مائة وخمسين منهم ، ولكن المباحث العامة إعتقلت خمسة آلاف بدون علمي أو موافقتي ولم يكن لهم أي دور ، بل كما قال حسن طلعت مدير المباحث وقتها : " أهم محفوظين عندنا في المخزن إذا إحتجنا واحد نلاقيه " ، وحتى الذين أفرجنا عنهم إعتقلوهم في المباحث العامة .

وهكذا بدأ البحث وإلتقاط الخيوط :

- **قضية زغلول عبد الرحمن** — **الخيط الأول**
- **قضية عبد القادر عيد** — **الخيط الثاني**
- **قضية مصطفى أمين** — **الخيط الثالث**
- **قضية حسين توفيق** — **الخيط الرابع**

ففي قضية حسين توفيق ذكر هو أنه إتصل بمن يعرفه من الإخوان الضابط السابق مصطفى راغب والمهندس سامي عبد القادر ، وطلب منهما إمداده بالقنابل اللازمة ؛ حيث كان حسين توفيق يعتقد أن الإخوان لديهم قنابل وأسلحة ، وأثناء التحقيق الذي أشرف عليه بدران حدث شيئين هامين :

- فقد أبلغ أحد أعضاء التنظيم الطليعي بالمنصورة رئيس المدينة – ضابط ومن رجال بدران – أن هناك بقال في قرية سنفا يدعى يوسف القرش يحتفظ عنده بقنبلتين يدويتين ، وعلى الفور أبلغ رئيس المدينة بهذه القصة .

- وفي نفس الوقت إعترف سامي عبد القادر تحت التعذيب أنه وهو يبحث عن شراء أسلحة أخبره أحد السائقين من البحيرة أن هناك شخص يدعى يوسف القرش لديه قنابل ، فذهب سامي عبد القادر ومن معه إلى منزل يوسف القرش فلم يجدوه ، وكان هذا هو أول خيط للقبض على تنظيم الإخوان في عام ١٩٦٥ ، فكيف حدث ذلك ؟ .

نرجع مرة أخرى إلى قرية سنفا حيث كان بها شاب إسمه عبد اللطيف شاهين يعمل في الجيش بدرجة صول في سلاح الصاعقة ذهب مع الجيش إلى حرب اليمن ، فزاد مرتبه وتحسنت أحواله وبدأ يستعد للزواج ، وهداه تفكيره إلى الحصول على قنبلة صوتية وأخرى ضوئية لضربهما في فرحه ، لكن أخاه سالم شاهين – مدرس إبتدائي – كثير النفقات محدود الدخل وقد إستدان كثيرا من بقال قريته يوسف القرش، فعرض عليه بيع القنابل لسداد ديونه .. ومن عجب أن يوسف القرش قبل الصفقة وإشترى القنابل في الشارع على مرأى ومسمع من الناس ، وكان سالم شاهين عندما أحضر القنبلتين من منزله وفي طريق العودة إلى محل يوسف القرش صار يشرح لكل من يقابله مزايا القنبلتين – الصوتية والضوئية – وأنه ذاهب ليوسف القرش ليعطيهما له بدلا من الدين ، ويعلق ساخرا لمن يتفرج على القنابل : " أهبل وعبيط ماذا سيفعل بهما القرش " .. وقبل أن يصل إلى محل يوسف القرش كانت القرية كلها قد علمت بالقصة ، الذي عرفها بالطبع أحد أعضاء التنظيم الطليعي السري ؛ فأبلغ رئيس المدينة كما سبق الذكر .

يذكر جمال عبد الناصر أمام مؤتمر المبعوثين في أغسطس ١٩٦٦ ؛ أن المبادرة بكشف مؤامرة الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥ إنما جاءت على أيدي أعضاء من التنظيم الطليعي في محافظة الدقهلية . وكما يذكر أحمد حمدوس أيضا بأن عجز وزارة الداخلية من التحقق من شكوك ومعلومات التنظيم الطليعي دفع عبد الناصر للإستعانة بالمباحث الجنائية العسكرية لكي تضع يدها على التنظيمات والخلايا السرية للإخوان .

كانت طليعة الإشتراكيين في الدقهلية تضم الضابط عبد الفتاح فؤاد المحافظ وعبد المنعم عبد ربه سكرتير عام المحافظة وضباط الأحرار وأمين عام الإتحاد الإشتراكي بالمحافظة ، والثلاثة من رجال المشير عبد الحكيم عامر وقد أبلغوا شمس

بدران بمعلومات من الإخوان والذي أبلغها بدوره إلى المشير . كما ضم التنظيم الطليعي بالدقهلية أيضا كل من أحمد توفيق طبيب من طلخا وعبد الرحيم كامل طبيب من بلقاس وعبد العزيز نور المحامي من نبروه ومصطفى عاصي إماما بالأوقاف من شربين وفتحي المغربي مهندس من ميت غمر وكمال عبد العال مدرس من بلقاس والسيد أبو العينين طبيب من المنصورة وأحمد موافي وحسن عبد الباسط ومحمد الشاذلي وصالح السمرة (محاضر إجتماعات التنظيم الطليعي بالدقهلية ١٩٦٥/٥/١٣ حتى ١٩٦٦/٧/١٧).

وفي الليلة التالية كان يوسف القرش معلقا والسياط تلوشه من كل جانب يسألونه عن الإخوان المسلمين والتمويل والتنظيم ، وجاءوا بسالم شاهين ومن اليمن طيروا عبد اللطيف شاهين ، ودارت رحا العذاب هائلة قاسية مروعة وكان ذلك في قصر عابدين حيث مبنى المباحث الجنائية العسكرية ، وأشرف يوسف القرش على الموت من الضرب بالسياط – إعترف شمس بدران بتعذيب القرش فيما بعد – وعندما يجتاز المضروب حاجز الألم فهو يقول ما يفهم وما لا يفهم ، كانوا يسألونه عن الإخوان وصلته بهم ومن يعرفه منهم ، والرجل لا يعرف كيف يجيب ولا يدرك الطريقة التي يخرج بها سالما من هذا الجحيم ، وأثناء الضرب ذكر إسما كان الخيط لكل شئ – حبيب عثمان صاحب ورشة ميكانيكية بالقاهرة – وما كان يوسف القرش يعلم شيئا عن حبيب عثمان ووضعه في التنظيم الجديد ، وما كان يعرف أن هناك تنظيما جديدا .. وحدث أثناء القبض على القرش أنه تم إعتقال أكثر من ثلاثين شابا من سنفا ليس لهم علاقة بأي شئ ، وتعرضوا لتعذيب شديد بالسجن الحربي ، فذهبوا إلى حبيب عثمان وبدأت عمليات التعذيب له وبعد وقت ليس بالقصير إعترف على نقيب أسرته في الإخوان مصطفى الخضيري وبدأ البحث عن مصطفى الخضيري ، ولكن الإخوان أدركوا أن القبض على حبيب عثمان يقتضي وبسرعة قطع أي خط ممكن أن يؤدي إلى التنظيم . فتم تهريب مصطفى الخضيري في الشرقية عند زميله بالتنظيم محمد عواد الشاعر الأديب – وهو من قرية الزوامل محافظة الشرقية – فرقع شمس بدران ومن معه في حيرة كبيرة ، وقرر التوسع في حركة الإعتقالات لقدامى الإخوان . وتم توزيع صورة مصطفى الخضيري في كل أنحاء مصر على إعتبار أنه رئيس التنظيم (الأسبوع الثاني من أغسطس ١٩٦٥) .

وكان الشيخ عبد الفتاح إسماعيل مطلوب إعتقاله لأنه كان ممن إعتقلوا سنة ١٩٥٤ وبقى في السجن الحربي ما يقرب من سنتين ومنذ أن أفرج عنه في ١٩٥٦ ، وهو يتحرك في طول البلاد وعرضها على أنه (تاجر) يبيع ويشتري في كل شئ ، ولكن الحقيقة لم تكن التجارة هدفه ولكنها كانت مجرد وسيلة يستر بها حركته لإحياء جماعة الإخوان .

ذهبوا إلى قريته (كفر البطيخ) ليقبضوا عليه فلم يجدوه وذهبوا عند أخيه الشيخ علي إسماعيل ليسألوا عليه فلم يجدوه ، فإعتقلوا الشيخ علي وسألوه عن معارف الشيخ عبد الفتاح إسماعيل فعرفهم بمنزل المهندس فاروق الصاوي الذي كان يسكن بالمطرية ، فأخذوا فاروق معهم وسألوه عن الشيخ عبد الفتاح فنفى أنه يعرف مكانه، وبعد أن إستبقوه بعض الوقت أفرجوا عنه وأعطوه رقم تليفون ليتصل بهم عندما يحضر عنده الشيخ عبد الفتاح ، وإستطاع فاروق عن طريق آخرين كانوا يرتبطون معه بالشيخ عبد الفتاح إسماعيل أن يخبر الشيخ عبد الفتاح إسماعيل بما حدث معه .

وحتى هذه اللحظة لم تتقدم الشرطة العسكرية أية خطوة جديدة في سبيل إكتشاف التنظيم ومعرفة أعضائه ، وكما ذكر لم يكن طلب إعتقال الشيخ عبد الفتاح إسماعيل بسبب إكتشاف صلته بالتنظيم ، ولكن كان بسبب نشاطه السابق وموجة الإعتقال العام التي إتسعت حتى شملت جميع الإخوان الذين خرجوا من السجن ، وكل من عرف له نشاط سابق في جماعة الإخوان ، ولكن هروب الشيخ عبد الفتاح إسماعيل زاد شك شمس بدران فيه وبدأت عملية حصر الذين يتردد عليهم ، وكان من بين هؤلاء الشيخ محمد عبد المقصود مأذون قرية البيضا القريبة من قرية سنفا فقبض عليه ليلة ١٤ أغسطس ١٩٦٥ وهي ليلة زفاف إبنته إلى عريسها الشيخ عبد الفتاح فايد – الأستاذ فيما بعد بجامعة الأزهر – بالمطرية بالقاهرة فذهبوا إليه هو أيضا مع الفجر وحملوه مع صهره إلى السجن الحربي .

وبدأت عملية تعذيب بشعة وكان نصيب الشيخ عبد الفتاح فايد من التعذيب مروعا ، فقد جعلوا منه (عبرة) يرهبون به كل من لم يعترف وإعترف الشيخ عبد الفتاح فايد بالذهاب إلى مصيف رأس البر وذكر من بين الذين حضروا المصيف مجموعة من مصر الجدية هم الدكتور محمود عزت إبراهيم والدكتور مجدي عبد الحق والدكتور صلاح عبد الحق ومحمود فخري ، وكانوا لا يزالون طلبة الثلاثة –

الأول في كلية طب جامعة عين شمس والأخير طالب بكلية التجارة – والجميع دون العشرين ، وذهبت الشرطة العسكرية وألقت القبض عليهم وأحضرتهم إلى السجن الحربي .

وبدأت عملية التحقيق وكان أول الذين حقق معهم محمود فخري صاحب الوصية التي نشرت في الصحافة وقتئذ .. رفض محمود فخري أن يتكلم إلا أمام النيابة فقالوا له : " تكلم أحسن لك .. وإلا سيكون مصيرك مثل مصير عبد الفتاح فايد " . وفي هذه اللحظة كان حارسان يحملان عبد الفتاح فايد على نقالة في صورة بشعة ، كان عبارة عن قطعة لحم مشوهة تزرع الرعب في قلب كل من يراه ، وكان لمنظر عبد الفتاح فايد المروع أثر عميق في نفس محمود فخري جعله يعترف ببساطة ودون أن يمسه أذى ... إعترف بمعسكر بلطيم ، وإعترف على الشهيد محمد عواد ، وإعترف على شقة مرسي مصطفى مرسي بإمبابة – الأستاذ فيما بعد بكلية الزراعة جامعة الملك عبد العزيز .

وإنطلقت الشرطة العسكرية إلى قرية الزوامل لتحضر محمد عواد ، وكان عند عواد مصطفى الخضيري نقيب أسرة حبيب عثمان الذي هرب وبهروبه قطع الخيط الذي أمسكت به الشرطة العسكرية . وأراد محمد عواد أن يعطي فرصة للخضيري كي يهرب ، فقفز خارج منزله وأخذ يجري في الحقول مما جعل رجال الشرطة يلاحقونه بعيدا عن المنزل وإستطاع مصطفى الخضيري أن يخرج بسرعة من منزل محمد عواد وأفلت من أيدي الشرطة العسكرية ، ولكن الشرطة إعتبرت قبضها على محمد عواد – خاصة بعد أن حاول أن يهرب – صيدا سمينا ولكن محمد عواد كان يعلم أن القبض على مصطفى الخضيري أخطر كثيرا من القبض عليه هو نفسه لذلك راوغ وإبتلعت الشرطة الطعم ونجا مصطفى الخضيري .

وفي نفس الوقت كان الصاغ رياض إبراهيم وهو أعتى ضباط المباحث الجنائية العسكرية يصطحب محمود فخري ليدله على شقة مرسي مصطفى مرسي في مساكن إمبابة وهي الشقة التي إتخذتها الشرطة العسكرية فخا لإصطياد كل من يقترب منها . كان ذلك يوم الجمعة ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٥ وكمن رياض إبراهيم في الشقة بعد أن إعتقل مرسي وزوجته في حجرة من الحجرات وأوقف رجاله بالمدافع الرشاشة خلف باب الشقة في إنتظار الصيد ، وحقا لقد كان الصيد ثمينا ؛ فقد طرق الباب الشيخ عبد الفتاح عبده إسماعيل – وعلي عشماوي – ومبارك عبد

العظيم ، وحملوهم إلى السجن الحربي مع مرسي وزوجته وأحد ضيوف مرسي وزوجته وعاطف شاهين ... وعندما وصلت السيارات إلى السجن الحربي ونزلت زوجة ضيف مرسي من العربة رأت تمثالا لجندي يطعن جندي بالسكين فسقطت مغشيا عليها .

وفي صباح نفس يوم الجمعة كانت روح محمد عواد قد فاضت بعد أن هشم صفوت الروبي رأسه في جدار الفسقية الموجودة في فناء السجن الحربي ، وإنهار علي عشماوي وإستطاع شمس بدران بأسلوب الترغيب والترهيب أن ينجح في أن يجعل من علي عشماوي شاهد ملك ، وكان علي عشماوي هو أهم شخص يعرف خبايا التنظيم على مستوى الجمهورية . وكان ذا ذاكرة حديدية قال مما يستطيع أي إنسان آخر أن يقوله ، وكانت تلك الليلة عيدا لضباط المباحث الجنائية العسكرية ؛ فبعد القبض على محمد الجزار ومن معه وممدوح الديري وجلال الدين بكري ومصطفى الخضيري معهما ، عانق ضباط الشرطة العسكرية بعضهم بعضا ؛ لأنهم الآن فقط يستطيعون أن يقولوا أن هناك مؤامرة للإخوان المسلمين لإغتيال جمال عبد الناصر وأعوانه وقلب نظام الحكم وتغيير دستور الدولة بالقوة .

وبدأت المجزرة الحقيقية بدءا بإستشهاد محمد عواد الذي لم يعترف بكلمة واحدة، ولم تفلح معه وسائل التعذيب الهمجية حتى بعد أن هشم صفوت الروبي رأسه في جدار الفسقية – تزوج زميله محمد الجزار من أرملته بعد خروجه من السجن عام ١٩٧٥ – وهذه المجزرة لا يستطيع إنسان واحد ممن حضروها أن يرسم صورتها كاملة من خلال تجربته الشخصية ؛ لأن لكل واحد من الإخوان قصة ، وأسلوب التعذيب إختلف من شخص لآخر .. لذلك فسوف أقدم صورة لمذبحة السجن الحربي من خلال مجموعة من التحقيقات مع مجموعة من ضحايا المذبحة والتي أشرف عليها ونفذها شمس بدران .

وتم الإعلان عن كشف التنظيم في ١٩٦٥/٩/٧ وجاءت جريدة الأخبار تحمل العناوين الآتية :

{{ أسرار مؤامرة الإخوان – تنظيم إرهابي لإغتيال القادة وكبار العسكريين ونسف المنشآت العامة – إعتراف أعضاء التنظيم الإرهابي وضبط وثائق تثبت تمويل الأجهزة الإستعمارية للمؤامرة }} .

وفي جريدة الأخبار ١٩٦٥/٩/٨ كانت العناوين الآتية :

{{ القبض على حسين توفيق كشف خيوط المؤامرة – إعترافات الإخوان – الإعترافات تكشف عن مؤامرة لنسف قطار الرئيس بلغم كهربائي – سيد قطب أبرز المدبرين للإغتيالات – القبض على جميع أعضاء التنظيم السري – كل عضو يكتب وصيته قبل تنفيذ المؤامرة ثم ينتحر بعدها }} .

الأخبار ١٩٦٥/٩/٩ :

{{ أسرة الهضيبي إشتركت في التنظيم الإرهابي للإخوان المسلمين – فرقة للإغتيال .. وفرقة للتخريب – القبض على التنظيم الإرهابي أثناء إجتماع الإغتيالات يوم ٢٠ أغسطس – الإخوان المسلمون في السودان أرسلوا الأموال والأسلحة لتنفيذ المؤامرة – المؤامرة دبرت سرقة البنوك – شقيقة سيد قطب حاولت قيادة عمليات الإرهاب بعد إعتقاله }} .

وفي جريدة الجمهورية ١٩٦٥/٩/١١ كان العنوان في الصفحة الأولى :

{{ أسرار الجهاز السري للإخوان – كشف أحد الإرهابيين أسرار الجهاز السري للإخوان وأعلن أن سيد قطب كان يرأس الجهاز ومعه لجنة خماسية }} .

وقد بدأت هذه الحملة بالقبض على محمد قطب يوم ٣٠ يوليو ١٩٦٥ تم القبض على سيد قطب في ٩أغسطس ، وإنطلقت بعد ذلك حجافل عبد الناصر تلقي القبض على آلاف الإخوان وإفتخر عبد الناصر فيما بعد بأنه قض على أكثر من ثلاثين ألفا من الإخوان في عدة ليال فأجهزة عبد الناصر تعتبر هذا الحدث من الإنجازات العظيمة . فقد تم إعتقال أيضا كل من سبق إعتقالهم في عام ١٩٥٤ .

وكان ذلك مفاجأة لهم فقد داهمتهم على غفلة دون توقع منهم ولا عمل قدموه يمكن أن يؤاخذوه عليه ، فقد كان أكثرهم منصرفا إلى عمله المعيشي اليومي كان هذا هو إتجاه جمهور الإخوان بعد أحداث ١٩٥٤ – ١٩٦٥ وهو الكمون والسكون حتى تتغير الأحوال ، ولكن الإخوان فوجئوا برغم إعتزالهم لأي نشاط سياسي أو حركي – الأغلبية منهم – بهذه الهجمة العامة التي لم تدع أحدا له صلة بالإخوان إلا إمتدت يدها إليه حتى من ضعف إيمانهم وتراخت عزائمهم ، ولم يكتفوا بإعتزال

النشاط الدعوي بل أوسعوا الإخوان ذما وتجريحا عسى أن يشفع ذلك لهم . فلم يغن ذلك شيئا بل وإمتدت الحملة إلى كل من له صلة بالعمل الإسلامي العام ، وهم ليسوا من الإخوان .

ويقول الشيخ القرضاوي : " ينظر الإخوان إلى هذه المحنة الهائلة المريرة على أنها من جانب آخر كانت منحة ساقها الله تعالى للإخوان الذين أرادوا أن ينشغلوا بهمومهم المعيشية عن همومهم الدعوية ، وأن يقول كل منهم (نفسي .. نفسي) فشاء الله تعالى أن يريهم أن إعتزالهم لواجب الدعوة لن ينفعهم ، وإنها قد أصبحت مكتوبة على جبينهم ، مقروءة في وجوههم ، موصولة بحياتهم ، لا تنفصل عنهم ولا ينفصلون عنها ، فليحملوها بإرادتهم وإختيارهم بدل أن يحملوها رغم أنوفهم ؛ ففي الحالة الأولى يؤجرون على كل ما يصيبهم في سبيلها وتجد أنفسهم السكينة والروح كلما مسهم قرح أو نزل بهم بلاء فهو في سبيل الله . أما في الحالة الأخرى فلا أجر فيها ولا مثوبة في الآخرة ولا سكينة ولا راحة في الدنيا .

وكان القبض على الإخوان المسلمين بتهمة أنهم يدبرون مؤامرة للعدوان على عبد الناصر وقتله ، ويذكر الأستاذ موسى صبري – وهو كمسيحي لا يمكن أن يكون ضالعا مع الإخوان – : " أن كل الثقات يؤكدون أن قضية الإخوان التي أعدم فيها سيد قطب كانت من إختراع شمس بدران ، وزبانية البوليس الحربي ، وأنها مؤامرة وهمية ، وأن التعذيب في هذه القضية هو قمة المأساة " .

ويقرر محمد حسنين هيكل : " أن المعتقلين في هذه القضية وصلوا إلى عدة آلاف، وأن زوار الفجر كانوا يجمعونهم بغير رحمة . وقد تعرض الكثيرون منهم للتعذيب ، وكان عبد الناصر يعرف ذلك ، وقد أشرت إلى ما كتبت في الأهرام آنذاك إلى زوار الفجر وإنتقدت أعمالهم ، فإستاء عبد الناصر مما كتبته في هذا الشأن وإتصل بي ليذكر أنني كنت قاسيا فيما كتبت ، وأن شمس الدين بدران الذي كان يشرف على تحقيقات الإخوان المسلمين وقتها غضب وقدم إستقالته " .

ويتحدث الرئيس أنور السادات عما أصاب الإخوان المسلمين في هذا العام فيقول: " هيئ للسلطة الحاكمة في ذلك الوقت أن الإخوان يتآمرون ليقوموا بثورة مضادة ، وقد ذهب ضحية هذا التصور الكثيرون ممن يحصون بالألوف ، وصدرت

ضد الكثيرين منهم أحكام ، وظل الجميع في المعتقلات أو السجون إلى أن صفيت العملية كلها ؛ فأغلقت مباشرة بعد القضاء على مراكز القوى في سنة ١٩٧١ ، أما المحكوم عليهم – سواء من الإخوان أو أية قضية سياسية أخرى – فقد أطلقت سراحهم مباشرة بعد معركة أكتوبر سنة ١٩٧٣ " .

ويورد سامي جوهر في كتابه { الصامتون يتكلمون } تفاصيل أوسع عن هذه الحركة الوهمية وعن التعذيب الذي إرتبط بها فيقول : " في سبتمبر سنة ١٩٦٥ كانت أجهزة المباحث الجنائية العسكرية التابعة للمشير عامر وعلى رأسها أحد أعوان شمس الدين بدران – وهو العقيد حسين خليل – إدعت أنها كشفت مؤامرة يدبرها الإخوان المسلمون برئاسة سيد قطب ، لقلب نظام الحكم بعد القيام بعمليات تخريب وتدمير في مختلف أنحاء البلاد ، وتم القبض على الآلاف وزوج بهم في السجون ، وبدأت عمليات تعذيب بشع لهم ليعترفوا بكل ما يملى عليهم " .

وتأكيدا لما نقلناه عن هيكل بأن عبد الناصر كان يعرف ما يجري من صور التعذيب ؛ يؤكد موسى صبري أن : " عبد الناصر كان يعلم بصور التعذيب قبل وقوعها وبعد وقوعها ، وكان يحاط علما بأن البعض مات خلال التعذيب " . وينقل موسى صبري عن صلاح الشاهد واقعة نقلها صلاح الشاهد إلى جمال عبد الناصر ، وخلاصتها أن: " سيدة فاضلة وقع عليها تعذيب مرير ، وجئ لها بوحش في صورة إنسان ليهتك عرضها " . ويقول صلاح الشاهد : " أن عبد الناصر لما سمع منه تلك الشكوى نظر إليه بضيق شديد وقال له (مالكش دعوة بالحاجات دي .. هو حد من أقاربك إتعذب .. الحاجات دي يشوفها سامي شرف) " .

وتم إيداع الآلاف من الإخوان في السجن الحربي ؛ وهو سجن عسكري بناه الإنجليز في عهد الإحتلال ليودع فيه الجنود الذين يخالفون القوانين العسكرية ، وهذا السجن هو في الواقع مجموعة سجون أو أقسام في كل قسم عدد من الزنازين بعضها يبلغ المئات ، والزنزانة غرفة ضيقة محكمة ليس بها إلا نافذة صغيرة عالية قرب السقف ، وهي مطلية بطلاء قديم ، وقد أعدت لتكون سجنا إنفراديا ، ولكن كثرة المعتقلين الهائلة جعلت جنود حمزة البسيوني يودعون في الزنزانة الواحدة أكثر من عشرة في بعض الأحيان ، هذا بالإضافة إلى سجون القلعة وطرة والقناة والواحات وغيرها ، وقد أصبح مجرد ذكر إسمه يثير الرعب وعلى أرضه قتل العشرات من

المعذبين . وكل من يدخل السجن الحربي لابد من أن يمسه بعض أنواع العذاب ماديا ومعنويا ، جسديا ونفسيا ، إيجابيا وسلبيا ، وإن كان المعتقلون يتفاوتون في ذلك الوقت تفاوتا كبيرا .

على أن أقسى صنوف العذاب كان مع المتهمين الذين يحقق معهم للحصول على إعترافات معينة على إعتبار أن لديهم أسرارا يكتمونها عن التحقيق ، فلا ينطقهم إلا التعذيب الذي يحل عقدة ألسنتهم بالرغم عنهم .

وكان بعض المعذبين لا يوجد لديه أسرار أو معلومات – كما توهموا – ولكن لابد أن يعترف ، فأحيانا يعترف لهم بوقائع وهمية من صنع خياله حتى يرفعوا أيديهم عنه ، ويا ويلة ثم يا ويلة لو إكتشفوا كذبه . وبعضهم لديه أسرار ومعلومات ولكنه يريد أن يحمي إخوانه من السجن والتعذيب والعقوبة المرتقبة .

وكان قائد هذا السجن والمسئول عنه لفترة طويلة (١٩٥٣ – ١٩٦٧) الرائد – اللواء فيما بعد – حمزة البسيوني (٤) يساعده الصول – الملازم شرف فيما بعد – صفوت الروبي وآخرين .

وحمزة البسيوني كما يصفه الكثير رجل يتفجر الشر من جميع جوانبه ، فلا يفكر إلا في الشر ، ولا ينوي إلا الشر ، ولا يتكلم إلا بالشر ويفعل إلا شرا ، إنه من نوع قابيل الشرير الذي قتل أخاه بلا ذنب جناه ، فهو رجل فارغ الرأس من الفكر والثقافة ، فارغ القلب من الإيمان والعاطفة ، فارغ النفس من الطموح إلى المعالي، خرم الخشية من الله ، والحياء من الناس ، فلا يخاف الله ، ولا يرحم عباده ، ونظرا لشعوره بالنقص الكامن في ذاته أراد أن يكمله بإدعاء القوة والظهور بمظهر الجبروت وعلى من ؟؟ على من لا حول ولا قوة ، على أسراء سجناء لديه جردوا من كل سلاح ومن كل قوة ، والتجبر على من لا حول له ولا قوة شأن الضعفاء المهازيل الأخساء .

ولو أن حمزة هذا خلع بزته العسكرية وخرج من دائرة نفوذه وتعامل مع الناس بشخصه وملكاته ؛ فكم يساوي في الناس ؟؟ إنه لا يساوي صفرا . ومن نكد الدنيا على الأحرار الشرفاء أن يتحكم في مصيرهم مثل هذا الأحمق الفاجر المستكبر في الأرض بغير الحق ، بل المتأله الذي أعطى لنفسه سلطان الألوهية ، حتى قال ما قال

نمرود من قبل لإبراهيم حين حاجه في ربه : " أنا أحيي وأميت !! " . وكان حمزة البسيوني يتحدى القانون ويتحدى النظام ويتحدى الدين ويتحدى كل شئ ؛ حتى الله تعالى في عرشه ، فقد رد على بعض الإخوة حين قالوا : " يا رب .. يا رب " قال : " هاتوا لي ربكم وأنا أحطه في زنزانة !! " . لعنه الله وأخزاه ... وكل من رآه تذكر قول الله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر: ٣٥] .

وينوب عن حمزة البسيوني في حكم السجن عسكري برتبة رقيب أول أو – باش جاويش – إسمه أمين السيد ، الذي يستطيع بصفير صفارته أن يدخل المعتقلين إلى الزنازين وأن يخرجهم منها ، وأن يقيمهم ويقعدهم كما أراد وكلما أراد وكيفما أراد . وهو شاب نحيف نحيل ولكنه منتفخ بالغرور والعجب والزهو بنفسه ، إنه يعتبر نفسه كأنه عضو في مجلس الثورة ، قال للإخوان **تسعون إلى الحكم ها نحن معنا الحكم أخذنا إيه ؟!** .

والواقع أن أي شعب من الشعوب مهما بلغ من طيبة قلبه ورقة أفراده لا يخلو من أشرار قساة فرغت قلوبهم من الرحمة وغلبت عليهم الشقوة والذين قادوا حملة التعذيب للإخوان كانوا يختارون الجنود المعروفين بالقسوة والخشونة وربما صنعوا لهم إختبارات تكشف عن ذلك وترشحهم للقيام بهذه المهمة دون أن يخفق لهم قلب . وكان قادتهم يلقون عليهم دروسا وتوجيهات معينة تفهمهم أن هؤلاء الذين سيذهبون للتعامل معهم أناس أشرار وهم خطر على أمن الوطن وإستقراره ووحدته ، وأنهم لو ترك لهم ما أرادوا لدمروا الوطن تدميرا .

ومعظم هؤلاء العساكر أميون لا يعرفون شيئا وليست عندهم أي ثقافة تمنعهم من تصديق ما يقال لهم عن الإخوان .

ولا عجب إن سمعت أحد الجنود يقول لأحد الإخوان : " **يا مختلس الوطن !** " ومعنى هذا أنهم أفهموه أن تهمة هؤلاء ليست إختلاس خزينة أو متجر ، بل إختلاس الوطن كله . ومما يدل على جهل هؤلاء تعليقاتهم الغريبة على بعض الوقائع ؛ فالدكتور عبد الله رشوان سألوه : "بتشتغل إيه ؟ " قال لهم : " أنا محام " ، قالوا : " يعني بتشتغل شغلتين في وقت واحد ، دكتور ومحام ! " . الشيخ محمد مصطفى الأعظمي من علماء الهند كان يدرس في الأزهر العالمية مع إجازة التدريس ،

وأخذوه مع الإخوان ، وكان يلبس زي إخواننا الهنود من البالطو الأسود ، والقلنسوة السوداء ، واللحية السوداء. فحينما رأوه حسبوه قسيسا ، فقالوا : " يا ولاد الــ ..... حتى القسس دخلوا فيكم ؟ " .

إنهم كانوا يغرونهم بعلاوات خاصة تدفع لمن كان منهم أشد قسوة وأكثر وحشية، تسمى هذه العلاوة (**علاوة إجرام**) ، فهذه رشوة مادية تقوي من ضعف منهم ، وتزيده خشونة على خشونته ، وجمهور هؤلاء – بل كلهم – من الفقراء ممن يغريه القليل من المال لفعل ما يراد منه .

إنهم – برغم هذا كله – كثيرا ما كانوا يتغيرون تماما في معاملتهم للإخوان ١٨٠درجة ؛ حينما يعاشرونهم ويخالطونهم بالفعل ، ويرون بأعينهم ويلمسون بأيديهم أن هؤلاء ليسوا كما قيل لهم ، بل هم أناس حريصون على إقامة الصلاة وتلاوة القرآن وإيثار بعضهم لبعض ، والتعامل معهم بمنتهى اللطف وحسن الخلق ، مع أن منهم الأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين وأساتذة الجامعات والتجار وغيرهم . ولهذا كانت السياسة المتبعة أن يغيروا هؤلاء العساكر كل عدة أشهر حتى لا يتأثروا بالإخوان ويتألفوا معهم .

وقد أشرف على التعذيب بالسجن الحربي (٥) شمس بدران وكان يعاونه الرائد رياض إبراهيم والرائد حسن كفافي والعقيد حسن خليل والعميد سعد زغلول عبد الكريم والرائد محمد الجنزوري ، وكانت أداة التنفيذ اللواء حمزة البسيوني والملازم صفوت الروبي ، والعديد من ضباط الصف والجنود .

كانت المكاتب موضوعة في الغرفة على شكل حرف (يو) يجلس في قمتها شمس بدران والعقيد حسن خليل مدير المباحث الجنائية العسكرية والرائد رياض إبراهيم والرائد حسن كفافي .

وقد تم **تقسيم مكاتب التحقيق** كالآتي :-

- **المكتب الرئيسي** برئاسة شمس بدران ومعه حسن خليل وجلال الديب الجنزوري .
- **مكتب ثان** يقوم بالتحقيق فيه العميد سعد عبد الكريم .
- **مكتب ثالث** يقوم بالتحقيق فيه الرائد رياض إبراهيم .
- **مكتب رابع** يقوم بالتحقيق فيه الرائد حسن كفافي .

وكانت هذه المكاتب الأربعة تعمل ١٩ ساعة يوميا على الأقل دون كلل أو ملل ، تدخل إلى السجن الحربي فتسمع صراخا آتيا من كل مكان وتسمع أصواتا شديدة يدمى لها القلب .

وكان في مكتب شمس بدران ثلاثة تليفونات ؛ أحدهما عام وإثنان تحت المكتب ، واحد يوصله بالحلمية والثاني يوصله بالمنشية (منشية البكري – مصر الجديدة) ، وكان هذا معناه أن إحداهما يتصل بمنزل الرئيس عبد الناصر والآخر بمكتب المشير عبد الحكيم عامر ، وكان معهما أولا بأول في إعطاء التفصيلات .

وكان يتولى التعذيب اللواء حمزة البسيوني الذي يأخذ الأوامر من العقيد شمس بدران . (٦)

يقول **علي عشماوي** أحد القادة الميدانيين لتنظيم ١٩٦٥ : " كانت لحظة الدخول إلى السجن الحربي مشهدا فريدا ، ما إن دخلت من البوابة حتى رأيت ما لا يمكن لعاقل أن يتصوره ، أناسا يصرخون وأناسا وجوههم في الحائط ... أصواتا عالية تأتي من مكاتب بعيدة ... شبابا ملقى في الفناء أمام المكاتب ... أشكالا كثيرة من هذا الطراز ... ذهبوا بي أمام أحد المكاتب – عرفت بعد ذلك أنه المكتب الرئيسي الذي يجلس فيه شمس بدران وباقي المحققين – وقفت ووجهي إلى الحائط وقع بصري على حديقة مقابلة للمكتب ، رأيت ما لم أتخيله أبدا .. جاءوا – في هذه اللحظات – بأحد الأخوة من الشرقية وهو الأخ (محمد عواد) ... وظلوا يضربونه ... وألقوا به في النافورة ... ركب فوقه صفوت الروبي ...ظل يضرب رأسه في حائط الفسقية حتى تهشمت تماما .

كان هذا أول ما رأيت ... ظللت واقفا لا يسأل عني أحد ... لا أدري ماذا سيحدث بعد لحظات ... رأيت بعض الأخوة / محمود فخري – كان من الشباب صغير السن قليل الخبرة – والأخ / صلاح عبد الحق . ورأيت عددا آخر من الأخوة الذين أعرفهم ويعرفونني .

لحظات ورأيتهم آتيين من بعيد ومعهم (إسماعيل الفيومي) – الشاب الذي كان من ضمن حرس رئيس الجمهورية – خمسة أو ستة من العسكر يحملون الكرابيج

ويسوقونه أمامهم ، حين رآني صرخ فيهم وحاول مقاومتهم ، قال لي : " لقد أتوا بك أنت أيضا ، بدأ في إشتباك معهم ، ظلوا يضربونه حتى فارق الوعي " .

ساعة أو أكثر قليلا وأنا واقف أرى أشكالا مختلفة للضرب والتعذيب ، كان يخرج من المكتب الذي أقف أمام أشخاص ويدخل أشخاص ، كل منهم يحملق في ، خرج أحد الضباط وقال لي : " قل " قلت له : " ماذا أقول ؟ " فكررها مرارا وكنت أرد عليه بالإجابة نفسها ، فلطمني وذهب . بعد فترة جاء أحد الضباط وأدخلني الغرفة ، في لحظة دخولي إنقض علي صفوت الروبي ومحمد المراكبي ومحمد عبد العال ، مزقوا ملابسي ، طرحوني أرضا في حركة مفاجئة يبدو أنهم تدربوا على تنفيذها مع الجميع . فقد رأيت الكل وقد تمزقت ملابسهم بهذه الطريقة ، وجدت الجالس على رأس الطاولة يقول لي : " أنت رجل المصارعة الياباني .. إن كنت مقاتلا فصارع صفوت أمامي " ، تجاهلت قوله ولم أرد عليه .

بدأت حفلة التعذيب – كما كانوا يسمونها – إستمرت حوالي عشر ساعات متصلة، بدأت – كما قلت – بأن طرحوني أرضا ، ثم مزقوا ملابسي ، وأوثقوا يدي، ووضعوهما مع قدمي ، ووضعوا بينهما (ماسورة) حديد ، ثم علقوها فوق كرسيين، فصرت معلقا – رأسي أسفل وقدماي ويداي مربوطتان بالحديدة المشدودة على الكرسيين – بدأ حاملوا الكرابيج الثلاثة يضربون فوق قدمي بثلاثة كرابيج في أيديهم ، إستمر الضرب نصف ساعة تقريبا ، ثم أنزلوني وقال لي شمس بدران : " لقد إعترفوا عليك ونعلم أنك أنت الجوكر " .

طلب مني أن أعترف قلت له : " لا أعلم شيئا ، علقوني مرة أخرى وبدءوا يضربوني من جديد ، ظل الحال على هذا المنوال أربع أو خمس ساعات ، ثم فكوا يدي وأجلسوني على كرسي ، وأحضروا لي فنجانا من القهوة ، بدأ جلال الديب – نائب الأحكام – يحدثني عن ورقة في يده مكتوب فيها بعض مواد القانون ، كانوا يعرضونها على كل من يدخل هذه الغرفة كإحدى وسائل التأثير عليه حتى يعترف بسرعة ، كانت إحدى مواد القانون تبين أن **((من ساعد السلطات في القبض على التنظيمات يقدم كشاهد ويعفى من العقوبة أو شئ من هذا القبيل))** . الحقيقة أننا كنا قد درسنا مثل هذا الأسلوب داخل الجماعة وعلمنا جيدا إنها إحدى وسائل التحقيقات وأنها مسألة غير جادة .

ومع هذا فقد قلت لهم : " إنني لا أعرف شيئا ، ولو كنت أعلم شيئا لقلته لك " ، علقوني مرة أخرى ، وتجدد الضرب حوالي ساعة ، ثم أنزلوني ليعرضوا عليّ الأمر من جديد لأجيبهم بالإجابة نفسها ، ويعلقوني مرة ثالثة، وظلوا يضربونني حتى فارقت الوعي ولا أدري كم من الوقت ظللت مفارقا للوعي ، لكني وجدت نفسي وهم يحاولن إعادتي إلى رشدي مرة أخرى ، وقد أعطوني (ماء وسكر) حتى أستعيد حيويتي بعض الشئ ليداوموا تعذيبي لأنهم – كما يبدو وكما قال شمس بدران – كانوا في سباق مع الزمن لأن يوقفوا تنفيذ أي من العمليات ضد الدولة . علقوني مرة أخرى – بعد أن أفقت – وبدأ الضرب بالكرابيج ، كنت قد بدأت أحس بالضعف وبعدم سيطرتي على عضلات جسدي ، في هذه اللحظة ؛ إذ بشخص طويل أبيض وذي شوارب ضخمة وشعر أشيب يدخل الغرفة ، رأيت شمس بدران يقول له : " تفضل يا باشا " وقال لي شمس بدران : " إن لم تعترف فإن الباشا سوف يتكفل بك" ، وإقترب مني (الباشا) – وأنا معلق – ووضع إصبعيه على حنجرتي وأخذ يضغط ببطء وفن ، وكأنما هو أستاذ في مهنته ، علمت بعد ذلك أنه (حمزة البسيوني) الشهير، ظل يضغط على حنجرتي حتى كنت بين الإغماءة والإفاقة ، ولا أدري كنت إلى أيهما أقرب ، كان – حين أكون أقرب إلى الإغماءة – يتركني حتى أفيق وأتنفس ، ثم يضغط مرة أخرى ، إنه فن مدروس كان يمارسه بشدة وبفن ومقدرة . ثم قالوا لي : " إعترف " قلت : " لا أدري شيئا " ، فقال لهم : " إبعدوا عني وأعطوني كرباجا واحدا وسوف أجعله يركع ويعترف بكل ما نريد " ، وبدأ يضربني وكان يعمل على أن تأتي ضربته على إحدى (الخصيتين) بطرف الكرباج، وكان لا يخطئها مرة ، ظل على هذا الحال ما لا يقل ولا يزيد على ربع ساعة ، بعدها فقدت السيطرة على كل شئ في جسدي ، إنهار جسمي إنهيارا كاملا ، لم أستطع أن أحرك شيئا ، ولا عضلة من عضلات جسمي ، أحسست أن عقلي مشلول . أنزلوني وأنا في هذه الحال ، لا أدري ماذا أقول كنت أسمع حديثهم وكأنه آت من بعيد ، لم أكن أعي ما يخرج من فمي أو ما هي الردود التي كنت أرد بها عليهم ، لم أكن أحس هل أنا فاقد الوعي أو متيقظ ، لكني كنت – وهذا ما أذكره جيدا– فاقد السيطرة على كل عضلات جسمي حتى أنني أستحي أو أقول ما حدث لي بعد ذلك " .

تقول السيدة **زينب الغزالي** : " شمس بدران وما أدراك ما شمس بدران ، إنه وحش غريب عن الإنسانية وأكثر وحشية من وحوش الغاب ، إنه أسطورة في التعذيب والقسوة ، كان ينطلق في لذة غريبة يضرب الموحدين المؤمنين بأعنف ما يمكن أن يتصوره العقل البشري ظنا منه أن القسوة والعنف في التعذيب يرد المسلمين عن دينهم وعقيدتهم ؛ وقد خاب ظنه .

وسألني شمس بدران في غطرسة – كأنه جامع رقاب الخلق بين أصابعه – : " هو إنتي بقى ست زينب الغزالي ؟ " قلت : " نعم ! " .

كان مكتب حمزة البسيوني يتصل بمكتب شمس ، وكان يقف خلفي الجلاد صفوت الروبي وإثنان آخرون وبيد كل منهم سوط كأنه لسان من لهب .

قال شمس بدران وهو ما زال في غطرسته : " يا بنت يا زينب ؛ خلي بالك وتكلمي بعقل وشوفي فين مصلحتك ، خلينا نخلص منك ونشوف غيرك ، وإلا بعزة عبد الناصر أجعل السياط تمزقك " قلت : " يفعل الله ما يشاء ويختار " فقال : " ما هذه الرطانة العجيبة يا بنت ؟! " فلم أرد عليه ، فقال : " ما هي صلتك بسيد قطب والهضيبي ؟ " قلت في هدوء : " إخوة في الإسلام " ، فقال في إستنكار بليد : " إخوة ماذا ؟ " فأعدت إخوة في الإسلام ،فقال : " ما مهنة سيد قطب ؟ " قلت : " الأستاذ الإمام سيد قطب مجاهد في سبيل الله ، ومفسر لكتاب الله ، ومجدد ومجتهد "، فقال في بلادة : " ما معنى هذا الكلام ؟ " فقلت – وأنا أضغط على مخارج الألفاظ تأكيدا له معناه – : " إن الأستاذ سيد قطب زعيم ، مصلح ، وكاتب إسلامي ، بل من أعظم الكتاب الإسلاميين ، ووارث محمدي " .

وبإشارة من إصبعه إنهال عليّ الزبانية ، وقال هو : " إيه يا ست ؟ " ولم أجبه ، قال : " ومهنة الهضيبي إيه كمان ؟ " فقلت : " الأستاذ الإمام حسن الهضيبي إمام مبايع من المسلمين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين ، الملتزمين بتنفيذ أحكام الشريعة ، والمجاهدين في سبيل الله حتى تعود الأمة الإسلامية كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله " .

وما فرغت من كلامي حتى عاود الزبانية التعذيب بالسوط ، فقال : " هراء وكلام فارغ ، ما هذا يا بنت الـ ..... " . وقال حسن خليل : " دعها يا باشا ، توجد

نقطة مهمة " ، ثم تقدم إلي وأمسكني من ذراعي ، وقال: " هل قرأت كتاب { معالم الطريق } لسيد قطب ؟ " فقلت : " نعم قرأته " .

فقال رجل آخر من الجالسين – وكان يدخل بعض الضباط أثناء الإستجواب ويجلسون للمشاركة في الإستجواب من جهة ومن جهة أخرى كنوع من الإرهاب – " ممكن تعطينا موجزا لهذا الكتاب ؟ " فقلت : "بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..... " ، فقاطعني شمس بدران في صفاقة غريبة : " إنت واقفة على منبر مسجد يا بنت الـــ .... ؟! إننا في كنيسة يا أولاد الـــ .... " ، وقال حسن خليل : " معذورة يا باشا ، أكملي يا زينب ، ماذا فهمت من كتاب معالم في الطريق ؟" فقلت : " كتاب معالم في الطريق في فهم المجتهد المفسر سيد قطب يدعو المسلمين لمراجعة أنفسهم مع كتاب الله وسنة رسول الله ، وتصحيح تصورهم لعقيدة التوحيد ، فإذا وجدوا أنفسهم – وهذا هو الواقع الآن – منقطعين عن كتاب الله وسنة رسوله سارعوا بالتوبة وعاودوا إلى دينهم وكتابهم وسنة رسولهم ، ثم يدعوهم للمفاصلة بينهم وبين الجاهلية المتفشية في الأمة ، فطمست وضوح الرؤية في فهم القرآن وتصور أوامره تصورا سليما ، فإذا راجعت الأمة الكتاب ومراميه ومقاصده ، وإلتزمت بدينها صحت عقيدتها . فالسيد قطب يرى ضرورة تبصير الأمة بمراجعة عقيدتها لتقرر صدقا من قلبها وضميرها ، إنها ملتزمة بكل ما تكلفها به شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ...... ولزمت الصمت بعض لحظات ، فقال حسن خليل في تهكم أبله : " إنها خطيبة " وقال آخر : " إنها كاتبة كذ " .

وأخرج مجموعة من مجلة السيدات المسلمات كانوا قد إستولوا عليها مع الكتب يوم القبض عليّ ، وأخذ يقرأ منها بعض جمل من مقال إفتتاحي لأحد أعداد المجلة ، لكن شمس بدران قاطعه ونظر إلى الحيوانات المفترسة التي تحيط به ، وقال جاهلية: " أنا لم أفهم شيئا مما قالته هذه البنت " فنزل عليّ الزبانية بسياطهم قائلين : "وضحي يا بت للباشا " ، فقال حسن خليل – ويبدو وكأنه ينسج شبكة لإصطيادي : " لا بأس يا باشا .. لحظة أخرى " .

ثم قال : " أريد أن أفهم معنى ما تلزم به لا إله إلا الله محمد رسول الله " فقلت : " إن محمدا صلى الله عليه وسلم جاء ليخرج البشرية كلها من عبادة البشر ، وعبادة

الوثن ، إلى عبادة الله الواحد القهار هذا معنى لا إله إلا الله . أما معنى محمد عبده ورسوله فكل ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من الوحي ، وهو القرآن الكريم والسنة الصحيحة هو حق واجب التنفيذ إعتقادا وعملا ، وهذا هو التصور السليم لكلمة التوحيد " .

فقال شمس بدران – وقد أخذته العزة بالإثم – : " كفى سخافات " ، ثم نزل على وحوشهم بالكرابيج . وقال حسن خليل : " لحظات أخرى يا باشا من أجلي " ونظر إليّ وقال : " هل نحن مسلمون أم كفار ؟ " قلت : "إعرض نفسك على كتاب الله وسنة رسوله وستعرف أين أنت من الإسلام " ، فقال شمس بدران : " يا بنت الـ..... " ، وإنطلقت القاذورات من فمه تكشف أخلاقيات هذا المخلوق العجيب ، أما أنا فلم أرد من هول السياط .

وبدأ شمس بدران يمارس عملية وحش الغاب المفترس ؛ إن غابة عبد الناصر لا تعرف تقاليد أو عادات ، بل تسودها جاهلية حمقاء يظلها طغيان أهوج وتسرح في دروبها ذئاب خبيثة جائعة إلى نهش البشر .

نظر شمس بدران إلى صفوت وقال : " علقها يا صفوت الضرب دة مش نافع "، فخرج صفوت وأتى بعامود من الحديد وقاعدتين من الخشب وجاء ثلاثة من الزبانية يحمل كل منهم سوطا ، وأعدوا الآلة ليعلقوني عليها ، فقلت لهم : " أعطوني بنطلونا من فضلكم .. أرجوكم " . فقال حسن خليل لشمس بدران : " لا بأس يا باشا " فقال شمس بدران : " هاتوا لها بنطلونا " . وفي سرعة عجيبة أحضر أحد الجنود بنطلونا كأنما إنتزعه من تحت رجليه ، وقال حسن خليل لشمس بدران : " عفوا يا باشا " ثم إلتفت إلى وقال : " أدخلي هذه الحجرة ألبسي فيها البنطلون " .

كانت حجرة فاخرة الأثاث ، مكيفة الهواء ، بها جهاز تليفزيون وجهاز راديو ، ولبست البنطلون وخرجت إليهم ، وعلقت بأمر من شمس بدران في هذه الحديدية ، ولا أدري كيف ربطوا يدي مع رجلي ، ولا كيف علقت .

ويخرج الأمر من فم شمس بدران كضابط عظيم في ساحة الوغي : " إجلدها يا وله خمسمائة جلدة " . وتنهال السياط تسطر على قدمي وجسدي أبشع ما عرفته الجاهلية من قسوة وحيوانية ، ويشتد الجلد ويشتد الألم، يعز عليّ أن أضعف أمام

هؤلاء الوحوش ، إحتملت ... إحتملت وأنا أضرع إلى الله في سري . ويتضاعف الألم ويتضاعف ، ولما فاض الكيل – ولم يعد له طاقة على الكتمان – علا صوتي يرفع شكواي للذي يعلم السر وأخفى ، أخذت أردد : " يا الله ... يا الله ... يا الله " ، والسياط تشق في قدمي مجاري الألم وفي قلبي ومشاعري مجاري الرضا والتعلق بالله ، حتى فقدت الوعي ولم أشعر بنفسي ورقدت جثة هامدة فوق الأرض وهو يحاولون تنبيهي ويحاولون إيقافي فلا أستطيع ، فكلما وقفت سقطت .

كان الألم فوق الإحتمال والدم ينزف من قدمي ، ويأمر شمس بدران صفوت بإيقافي ، كنت في غاية الألم والجهد فحاولت أن أستند إلى الحائط فيبعدني صفوت عن الحائط بسوطه . فأقول لهم : " دعوني أجلس على الأرض " فيقول شمس بدران: " لا ... لا ... أين ربك ؟ إدعيه لينقذك من يدي ، نادي عبد الناصر وأنظري ماذا يحدث " ، ولم أرد عليه فيستمر في جاهليته : " ردي عليّ أين ربكم ؟! " ، فلزمت الصمت ، فقال : "ردي" ، فقلت بصوت خافت لشدة ما أنا فيه : " الله سبحانه الفعال ذو القوة المتين " وأخرجوني من مكتب شمس بدران إلى المستشفى .

ومرة أخرى طلبوني لمكتب شمس بدران وقال شمس : " لقد أتينا بالزيني من غزة ، وقد تعرف عليه المرشد ومأمون الهضيبي ، وهو الذي آتاك بالمال وإذا لم تتعرفي عليه سيتم إعادتك للتحقيق من الألف للياء ، إنت فاهمة ؟ والمهم يا بنت يا زينب أن الزيني قد إعترف " ، وأخذوني إلى حجرة وجدت فيها رجلا في صورة لا يمكن معها أن يتعرف عليه أحد وأخرجوني وأعادوني إلى شمس .

وقال شمس : " من هذا ؟ " قلت : " لا أعرفه " . قال : " لقد تعرف الكل عليه إنه صادق الزيني يا بنت الـــ ..... " ، وتدخل جلال الديب ليطلب من شمس أن يسألني عن المال لأي غرض هو ؟ وسألني شمس وأجبته : " بأنه للأسر ، للأكل ، للتعليم ، للعلاج ، لأسر الأسود خلف قضبان سجونكم " .... وجن جنون شمس فصاح بحمزة : " خذها وألقها للثعابين لا للكلاب " .

وخرجت مع حمزة وصفوت وأخذوني إلى المستشفى وطلب حمزة كرسيا فجلس عليه ثم قال : " إنت صعبانة عليّ يا زينب ، لن آخذك إلى الثعابين ، قولي لي لأي غرض كان المال ؟ " قلت : " لقد حققتم معي بخصوص هذا الموضوع " .. وكان

جلال الديب قد وصل ليسأل : " هل إعتدلت أم لا ؟ " وكان جواب حمزة : " إتركها لي يا جلال يبدو أنها إشتاقت للكلاب .... الكلاب لقد كانت في نظري أرق منهم شعورا وأسمى وأكثر إدراكا " . كنت كلما حبسوني مع الكلاب أحسست عمق بشاعتهم وإزداد إحتقاري ، وأصبح الأمر لا يشغلني كثيرا ، بل أصبحت أفضل أن أظل مع الكلاب على أن أبقى ثواني مع شمس أو حمزة أو جلال .

وذات ليلة أخذوني إلى مكتب شمس بدران بعد العشاء جلست لا أدري كم ، ولكن أغمى عليّ ، فأسعفوني بالحقن وأعادوني إلى المستشفى ، وبعد ثلاثة أيام أخذوني ثانية إلى مكتب شمس بدران الذي أقسم برأس عبد الناصر إنه سيعيد تعذيبي من رقم ١ إلى رقم ٣٤ ؛ إن لم أجب بصراحة على ما يوجه إليّ من أسئلة .

وكانت هذه الأرقام قد مرت عليّ بصنوف من التعذيب مختلفة الصور ، متعددة الألوان ، وإبتدأ حديثه بقوله : " يا بنت يا زينب أنا سأذكر لكي حادثتين حصلوا معك؛ حادثة فيها محمد قطب والهضيبي وأخوات محمد قطب وكان فيها علي عشماوي ومأمون الهضيبي ، وبنقول لك إن هذه الحاجات إعترف بها حسن الهضيبي ومحمد قطب .. راح تكذبينا لكن من أين كنا سنعرفها ؟ ، الحادثة التي فيها علي عشماوي ستقولين إن علي كذاب ، لكن الثانية ليس فيها علي " .

قال شمس بدران : " في يوم كلمت محمد قطب ونزل لك من حلوان بالليل ، فأعطيته مصاغك وخمسمائة جنيه " وقلت له : " الخمسمائة جنيه سلمهم للوالدة (تقصد حرم الهضيبي) ومصاغي هذا أنا متبرعة لأسر الإخوان ، خذهم يا محمد أعطهم للست الوالدة في الوقت المناسب " .

قلت : " نعم ، هذه الحادثة حصلت وما الذي يصيبني فيها ؟ مصاغي أتبرع به كما أشاء ، وقد تبرعت إلى أكرم وجه للخير ، لجماعة الإخوان المسلمين إعانة للأسر . أما المال فقد كان للإخوان وكان علي أن أرده لأصله عندما أخشى عليه " ، قال شمس : " الخمسمائة جنيه كانوا للتنظيم لا للأسر " قلت : " لا للأسر " ، قال: " علي عشماوي قالي إنها للتنظيم " قلت : " علي عشماوي كذاب " .

قال : " محمد قطب قال إنه لا يعرف الغرض من الخمسمائة جنيه لكن أنت بعثت بها مع المصاغ " وقلت له : " أعطها لحرم الهضيبي " قلت : " واجهوني بمحمد

قطب لقد قلت له إن الخمسمائة جنيه مساعدة للأسر " قال : " طيب وكيف جاءت هذه الخمسمائة جنيه ؟ " ... قلت : " في يوم جاءني علي عشماوي يطلب مني ورقة لأخ من السعودية ليتمكن من مقابلة المرشد أو مأمون ، وأفهمته أنه الأخ مأمون لا يحتاج إلى واسطة وأن المرشد في الإسكندرية ، إلا أن مأمون موجود وبإمكانه أن يقابله وعاد إليّ عشماوي بعد ذلك " ، وقال لي : "إن هذا الأخ قابل مأمون وتبرع بهذا المبلغ وإن مأمون طلب منه إعطاء المبلغ للحاجة زينب الغزالي ، فكلف الأخ الذي من السعودية – حسب رواية علي عشماوي – أن يوصل علي عشماوي المبلغ إليك وأن المبلغ مساعدة للأسر " .

قال شمس بدران : " المبلغ لم يكن للأسر لأن محمد قطب قال ذلك " ، فقلت مؤكدة : " إنني وحدي القادرة على تقرير الحقيقة وإنه لابد أن يكون الأمر قد إلتبس على الأستاذ محمد قطب إن كان قد قال ذلك " قالوا : "سنعيدك للتعذيب ... هتتكلمي ولا يأخذك صفوت ؟ " ..... قلت : " واجهوني بمحمد قطب " . قال : " إنني سلمته المال والمصاغ ليوصله إلى الوالدة " . وحاولت أن أذكر حضرته بما قلت له من أن المبلغ كان للأسر وكان عندي أمانة ، لم يستطع أن يتذكر ، إلا أنه قال : " ما دامت الحاجة متأكدة أنها قالت لي هذا فإن قولها صحيح " .. وأوقفوني إلى الصباح ووجهي للحائط ثم أعادوني للمستشفى ، وبعد يومين أخذوني إلى مكتب شمس بدران الذي بادرني بقوله : " نحن نريدك يا زينب أن تعترفي بالتنظيم الذي كان محمد قطب قد أسسه " .

وأجبت : " لقد سئلت من قبل في هذا وأجبت بأن محمد قطب لم يؤسس تنظيما "، فقال لصفوت : " علقها يا صفوت " ... وعلقني صفوت وجلدوني على قدمي ثم أخذت لمكتب مجاور لمكتب شمس بدران ، وقال لي رجل من رجاله – لا أعرف إسمه – كان يجلس بجانب حسن خليل دائما : " ووجهي يا بنت يا زينب إنت عبيطة أنت لا تعرفي تخلصي نفسك ؟ الإخوان كذبوا عليك كثيرا فلماذا لا تتفاهمي معنا وتعطينا بعض المعلومات عن محمد قطب ؟ ونحن سنحفظ لك هذا الجميل ونبدأ نتفاهم معاك " ، قلت : " كيف أتفاهم معكم ؟ أنا أحتقر طرقكم وباطلكم أنتم عملاء الشيطان ، لن تستطيعوا أن توقعوا بيننا نحن عباد الرحمن ، نحن لا يصدق الأخ منا في أخيه شيئا مهما حاولتم الوقيعة والدسيسة ... أريحوا أنفسكم ..! " .

قال : " سنعيد التعذيب من جديد وستحقق النيابة معك مرة أخرى " .... قلت : "النيابة منكم وأنتم منها أنتم جميعا لا تعرفون طريق الله .. أنتم من الضالين المغضوب عليهم " .

ودخل حمزة البسيوني وفي يده ورقة وضعها أمامه وسأله : " هي لسة مغلباك يا باشا ؟ " .. وخرج حمزة وابتدأ هو يتكلم في موضوع محمد قطب ثانية ، وخرج وجاء صفوت وضربني بالسوط حيثما أتفق ثم خرج ووجهي للحائط ، بعد ساعة تقريبا دخل شيطان آخر أخذ يشرح لي ما سيترتب على تعاوني معهم بإعطائهم معلومات عن التنظيم الخاص بمحمد قطب من نتائج في صالح زوجي وأشقائي وصالحي شخصيا .

ولما لم يتغير معي أخذوني إلى حجرة الكلاب ؛ وفي هذه المرة كان مع الكلب في الزنزانة رجل قال له حمزة البسيوني : " إن لم يأكلها الكلب فكلها أنت يا ولد ! " وأغلقت الزنزانة لساعتين لم أكف فيهما عن قول : " حسبنا الله ونعم الوكيل " ، أما الرجل والكلب فكأن خرسا لحق بهم حتى فتح الباب وأخذت إلى المستشفى .

وفي اليوم التالي أخذت إلى مكتب رياض إبراهيم الذي سألني عمن قابلت من كرداسة ، أجبت : " أنا لا أعرف شيئا عن كرداسة هذه " قال : " ألم يقابلك أحد منها أبدا ؟ " أجبت : " لا " ... فذكر أن أحمد عبد المجيد من كرداسة ثم قال مهددا بأنه ذاهب إلى الباشا ليرسل لي من يتفاهم معي وخرج ، ودخل عسكري أمرني بالوقوف وأن أدير وجهي إلى الحائط وضربني على ظهري بالسوط . وبعد مرور وقت طويل أخذوني إلى المستشفى .

فيروي **فريد عبد الخالق** أحد قيادات الإخوان القدامى قصة إعتقاله في أغسطس ١٩٦٥ بعد خروجنا من السجن بعد العدوان الثلاثي صدر قرار عبد الناصر عام ١٩٦٥ بإعتقال كل من سبق إعتقالهم (٧) وقبض على فؤاد علام ثم أخذني إلى السجن الحربي وسلمني إلى شمس بدران فأنا أول ما دخلت عنده ؛ لقيني ويعرفني ويسمع عني لقاني مهذب ومحترم ، " فلان إحنا ما نحبش نعمل زي اللي إنت بتشوفه مع الآخرين معك ، فأنت وفر علينا وأرجوك " قلت له : " إنتوا عايزين إيه؟ " قال لي : " تحكي إيه اللي تعرفه عن ٦٥ ؟ " قلت له :

" والله أنا معرفش أحكي أنا أعرف أجاوب إنت تسأل سؤال محدد وأنا لك عليّ الإجابة تكون أمينة لأن أنا لا أكذب وأتحمل تبعة صدقي فدي ميزة عندي أستفيد بيها إنما معرفش أحكي " ، فلما لم أستجب للأسلوب أو الطريقة اللي هو عايزها قيدوا إيديه وقيدوا رجليه وإنهال عليّ عسكريين واحد على يميني وواحد على يساري وكل واحد معه كرباج وهات هات ؛ يعني عدد لا يحصى لدرجة الزنزانة بقول للإخوان : " أنا أخذت ولا خمسين كرباج " ضحكوا قالوا : " قول ولا ألف دة إنت بقالك كذا ساعة إنت مش دريان قلت لهم والله أنا الحقيقة أنا أول كرباج والخمسين الأولى فقط اللي شعرت بهم ، وبعد ذلك ما دريت بأي شئ " .

ثم قال : " شوفت بعد ذلك اللواء حمزة البسيوني يقال أثناء إستفحال التعذيب لما كان حد من الإخوان يقول يا رب يقولوا هجيب ربنا وأحطه معك في الزنزانة ولذلك كانت نهايته عجيبة " .

ويحكي الشيخ / **أحمد عبد المجيد** بعض مشاهد التعذيب فيقول : " لقد رأيت الأخ السيد نزيلي – أحد المتهمين في حادثة كرداسة – معلقا أمام حمزة البسيوني وآخرين، ويضربون فوق رباط الشاش الملفوف حول قدميه من أثر تعذيب سابق ؛ فسالت الدماء من بين الشاش كالنافورة . وحين إلتقيت العقيد إبراهيم شرف – وهو من قيادات الإخوان المسلمين – بعد السجن حكى لي أنه عند بداية التحقيق معه أمام شمس بدران إنهال عليه الجنود ضربا بالطرق التي تناولناها من قبل ، ونزعوا النجوم من على أكتافه وألقوها على الأرض ، حيث كان مرتديا الزي العسكري ؛ فلما بادر العقيد شرف بإندهاشه وإستغرابه كيف يهان ضابط جيش هكذا أمام العساكر ؟! " ... فرد عليه شمس : " أقل واحد فيهم أحسن منك يا إبن الـ ......"

وفي أول يوم رمضان عام ١٩٦٦ إنهال علينا أحد الجلادين ضربا وصفعا وجاء صفوت الروبي – وكان برتبة ملازم – وإستدعى محمد عبد الفتاح شريف ، وقال له الكلمة التي كان يقولها شريف دائما لنا وهي "أبشروا" أبشر يا شريف ، وقام بصفعه على وجهه فأغمى عليه وقلنا مات ، ولكن الله سلم من جبروت هؤلاء الجبارين .

" ما هو أغرب موقف قابلته خلال فترة إعتقالك ؟ أغرب شئ قابلته هو إعتقال ضباط المباحث العسكرية الذين كانوا يعذبوننا وإيداعهم الزنازين مكاننا في السجن الحربي " .

الأمر الثاني / كانوا دائما يقولون : " إنكم ستمكثون العمر كله في السجن " ، حتى قال عبد العال سلومة – مدير سجن طرة – لأحد الإخوان : " لن تخرجوا من السجن طوال عمركم ، فحياتكم أو حياة عبد الناصر " وبعد هذه الواقعة بشهرين توفي عبد الناصر وخرجنا نحن من السجن .

ومن التهم التي وجهت إلى الإخوان أنهم كانوا يعدون لنسف مبنى الإذاعة والتليفزيون ، وقتل عبد الحليم وأم كلثوم وشكوكو . وأجبروا أحد شباب الإخوان – ١٨ سنة – (محمود فخري) على كتابة إعتراف بذلك . وقد تم إستغلال هذا الإعتراف المكتوب على أوسع نطاق حتى أنهم أتوا بمجموعة التليفزيون بقيادة (حمدي قنديل) – يعمل حاليا بقناة دبي – ومعه أحد المخرجين وكانوا يقومون بعمل تسجيلات لإعترافات الإخوان ، وكان تسجيل محمود فخري إحدى الخبطات الصحفية – كما كانوا يسمونها – والتي كان لها دوي شديد في التشهير بالإخوان.(٨)

وقد كان المخرج المصاحب للأستاذ حمدي قنديل يجد الإخوان واقفين ووجوههم إلى الحائط فكان يخرج – كنوع من العبث واللهو – يضرب هذا ويصفع ذاك ويركل ثالثا ؛ وكأن هذه الأجساد ملك مشاع لمن يضيف إلى ما هم فيه من عنت وعذاب ، كل ذلك أمام زميله الأستاذ حمدي قنديل (من الجدير بالذكر أن الأستاذ حمدي قنديل قد إعتذر للإخوان عن هذا التصرف ونشر إعتذاره من خلال الحوارات الصحفية التي أجريت معه نوفمبر ٢٠٠٥ وقال أرجو من الله أن يغفر لي هذه الذلة).

وفي إجتماع لاحق لعبد الناصر مع الفنانين قال لأم كلثوم وعبد الحليم أن الإخوان يريدون قتلكما فردت أم كلثوم : " إن كان ذلك صحيحا فهناك قانون ومحكمة " ، أما عبد الحليم فقد أخذته الحماسة وإندفع قائلا : "سيدي الرئيس أعطني مسدسا كي أخلص عليهم " .

فالنظام لم يكتف بإعتقال عشرات الآلاف من الإخوان وإيداعهم في السجون المختلفة وتعريضهم لألوان شتى من التعذيب البدني والنفسي ، ومحاكمة أعداد منهم أمام محاكم عسكرية وإصدار أحكام جائرة وقاسية على الكثيرين . لم تكتف بذلك ؛ بل سلطت أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية – وكلها تملكها – على جماعة الإخوان ودعوتهم وتاريخهم لتفتري عليهم الكذب وتشوه صورتهم وسيرتهم أمام الشعب ؛ ولاسيما الأجيال الناشئة التي لا ترى ولا تسمع إلا ما تريده الحكومة ، ولا يملك الإخوان أن يردوا ولا أن يكتبوا ولا أن يدافعوا عن أنفسهم ؛ فالحكومة هي الخصم وهي الحكم وقد جعلت كل السلطات في يدها ، وهي سلطات عسكرية مائة في المائة من الإدعاء والتحقيق والقضاء والتنفيذ .

المهم أن الحكومة كانت تمتلك من أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ما تستطيع به أن تغير الرأي العام إلى صفها ؛ ولاسيما أن الخصم لا يملك أية وسيلة إعلامية يستطيع بها أن يدافع عن نفسه ولو بأدنى دفاع .

ومن المعروف أن الصحف كلها في مصر قد (أمّمت) وأصبحت ملك الدولة ، فهي الناطقة بإسمها والمدافعة عنها والمهاجمة لخصومها ، ولا يمكن أن يعين رئيس تحرير أو سكرتير تحرير أو يظل في منصبه إذا شك في ولائه للثورة ورجالها ولو مثقال ذرة .

ولا توجد أي صحف معارضة ؛ إذ لا يسمح بوجود أي حزب أو قوى سياسية غير الحزب الواحد الذي يحكم البلاد وهو (الإتحاد الإشتراكي) . فلتقل الحكومة ما تشاء فلن يعارضها أحد ولن يسائلها أحد .

وقد إشتركت في هذه الحملة مجلة (منبر الإسلام) التي كانت تصدر عن وزارة الأوقاف قديما ، ثم أصبحت تصدر بعد عام ١٩٦١ عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي يديره الضابط المعروف (توفيق عويضة) – أمينه العام والمسيطر على الوزارة والوزير – أصدرت المجلة ملحقا خاصا مثيرا عنوانه (رأي الدين في إخوان الشياطين) ، وقد كتب فيه عدد من العلماء والمشايخ ؛ فلولا جنود فرعون ما أمكنه التسلط على خلق الله وقهرهم والتجبر عليهم .

ومن الأمور الخطيرة التي حدثت أثناء التحقيقات موت عدد غير قليل من الإخوان أثناء التعذيب ، وعدم تسليم الجثث إلى أهاليهم أو حتى الإعلان عن موتهم ، وكان يذاع أنهم هربوا من السجن وكان الأهالي يصدقون أن ذويهم قد هربوا . لكن الحقيقة أن هؤلاء الإخوة كانوا قد لقوا حتفهم أثناء التعذيب ، وكانت هناك إجراءات محددة تتم في السجن تحت إشراف شمس بدران والرائد رياض إبراهيم – حين يموت أحد الإخوان أثناء التعذيب – وهي أن يتم إظلام كامل للسجن ويوضع القتيل في بطانية ويودع في سيارة جيب ومعه بعض العسكر ، ويذهبون به إلى مكان يعرفونه في الجبل ويحفرون حفرة ويضعونه فيها ثم يهيلون عليه التراب وتنتهي المسألة بهذا الشكل ولا يعلم أحد بما حدث له .

حدث ذلك مع كل من درفعت **بكر شافع** إبن أخت سيد قطب الذي دخل إلى غرفة التحقيق ولم يستمر أكثر من نصف ساعة وتوفي بين أيديهم رغم أنه كان شابا رياضيا في الخامسة والعشرين من عمره ، وأظلم السجن ووضع في بطانية وأخذته السيارة إلى مكان الدفن . والشهيد محمد عواد والشهيد إسماعيل الفيومي ومحمد علي عبد الله ... وآخرون ، بل أن مجموع من قتل من الإخوان تحت التعذيب في أعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ٢٥٠ شخص .

محاكمات ١٩٦٥ :

بعد مرحلة التحقيقات في السجن الحربي التي بدأت من يوليو ١٩٦٥ عقب القبض على عطية القرش (من قرية سنفا) وإستمر التعذيب والتحقيقات حتى حضور النيابة في أكتوبر ١٩٦٥ ، لم ينقطع التعذيب ولكن خفت حدته قليلا حتى ديسمبر ١٩٦٥ ، حيث إنتهت التحقيقات والنيابة من عملها وكانت النيابة تحقق مع الإخوان في خيام داخل السجن الحربي ، وكان المتهمون يذهبون معهم الأوراق التي إعترفوا بها تحت التعذيب في تحقيقات المباحث الجنائية العسكرية .

رؤساء نيابة أمن الدولة الذين تولوا التحقيق في القضايا :

- صلاح نصار   رئيس نيابة أمن الدولة العليا
- عبد السلام حامد   رئيس نيابة في رئاسة نيابة أمن الدولة

- حسن جمعة – إسماعيل زعزوع – سمير ناجي – مصطفى طاهر – حسين لبيب – ممدوح البلتاجي – وجيه قناوي – وكلاء نيابة . وقد إشترك بعضهم في إرهاب المتهمين ، وكان التعذيب أحيانا يتم تحت بصرهم .

وبدأ تسليم الإدعاء القانوني أو ما يسمى قانونا أمر الإحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا في أول فبراير ١٩٦٦ ، وإستمر تسليم أوامر الحالة إلى المحكمة حتى نهاية شهر فبراير ١٩٦٦ وتحدد أول إبريل لبدأ المحاكمات .

وكان قد تحدد أن تبدأ المحاكمة برئاسة الفريق الدجوي – وكان معروفا أنه إنسان عنيف جاهل – وكان واضحا أن المحكمة معدة ومجهزة وأن الأحكام معدة ومجهزة من قبل شمس بدران .

وكان المتهمين في القفص حوالي ما يزيد على الأربعين منهم سيد قطب وعبد الفتاح إسماعيل وزينب الغزالي ويوسف حواش وأحمد عبد المجيد وصبري عرفة وحميدة قطب وعلي عبده .

وبدأت المحاكمة بمرافعة من صلاح نصار كان يصول فيها ويجول ويفند أدوار كل منهم ويطلب أقصى العقوبة ، ثم إختتم مرافعته بقول الحجاج (إني لأرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها) وعلم المتهمون أن المسألة سوف يكون فيها أحكام بالإعدام.

وفي هذه الأوقات قد أفرج عن السيدة أمينة قطب وكانت تجلس بين صفوف الأهالي وتقول لكل أخ يخرج من القفص للمثول أمام القاضي : " تحدث عن العقيدة لابد أن نجعل من ذلك مظاهرة للحديث عن العقيدة " . وكان هذا الخط هو الذي يراه سيد قطب .

وإستمرت المحاكمة أكثر من شهر ونصف كان الإخوان يخرجوا من السجن ويعودون في الثالثة ظهرا ولم يكن لديهم – كما أكد أكثرهم – إحساس بأنهم في محكمة ، ولكن إذا تصادف أن أنكر أحدهم ما قاله في التحقيق يعود مرة أخرى إلى السجن في اليوم نفسه ويعذبونه بشدة ويعود في اليوم التالي يعترف أمام المحكمة بأنه كان كاذبا في اليوم التالي .

وقد توقع كثير من الإخوان أن يتم إعدام سيد قطب ، وكانت قد جاءت أنباء عن طريق بعض الإخوان أن رجال رياسة الجمهورية يقولون أنهم قد أخطأوا حين لم يعدموه في عام ١٩٥٤ وأنه لابد من التخلص منه .

ويذكر أحد المتهمين من الإخوان : " طلبنا لسماع الأحكام وكانت الصورة غريبة ، دخلنا قفص الإتهام ثم أخذنا فردا فردا يمسك كلامنا إثنان من الضباط ويذهبان بنا إلى غرفة جانبية داخل المحكمة ؛ هذه الغرفة بها ضابط برتبة رائد يتلو علينا الأحكام ثم يأخذون كل واحد إلى سيارة أسفل المبنى . في البداية أخذوا سيد قطب ثم محمد يوسف حواش .... " .

فقد حكم على سبعة من قادة تنظيم ١٩٦٥ بالإعدام وهم (سيد قطب – عبد الفتاح إسماعيل – محمد يوسف هواش (٩) – أحمد عبد المجيد – مجدي عبد العزيز – صبري عرفة – علي عبده) ، ويذكر علي عبده أنه قبل تنفيذ الأحكام بيوم واحد : " فوجئت بأركان حرب السجن النقيب ابراهيم عبد التواب يجمعنا نحن الأربعة أنا وأحمد عبد المجيد وصبري عرفة ومجدي عبد العزيز وقال : (إحمدوا ربكم الريس قلبه كبير وخفف عنكم الحكم ولازم تشكروه لأنه رأف بحالكم) فسأله الأخ مجدي : وماذا حدث لباقي الإخوة ؟ فقال له : كن في حالك ولا تسأل ن غيرك ، لازم تتوب من اللي عملته ومالكش دعوة بحد تاني ... فسأله مجدي مرة أخرى : على أي أسس تم تخفيف الحكم ؟ فرد قائلا : إنه تم بناءً على أمرين : الأول (أننا صغار السن – كنا أقل من ٣٠سنة) والثاني (أنها أول مرة نشترك فيها في مثل هذا العمل) ، وأما الثلاثة الباقون فقد إشتركوا مرتين وقال له صبري : أنا سني أكثر من ٣٠عاما ... فثار عليه النقيب وقال له : تريدني أن آخذك وأقدمك لغرفة الإعدام لابد أن تكونوا شاكرين لما حدث ... وإنتهت المناقشة إلى هذا الحد وذهبوا بنا إلى السجن الكبير لنعيش مع باقي إخواننا الموجودين فيه .

وعندما نطق قاضي المحكمة الهزلية الفريق الدجوي بالحكم المعد سلفا وهو الإعدام ؛ صاح الشيخ عبد الفتاح إسماعيل قائلا : " الله أكبر ... فزت ورب الكعبة".

ويقول **أحمد عبد المجيد** : " أخذنا رجال البوليس حيث ركبنا مع سيد قطب في سيارة البوليس للعودة إلى السجن ، وكان عدد المحكوم عليهم بالإعدام سبعة في

قضية ١٩٦٥ ، وكلنا تواجدنا في سيارة واحدة ، وكان الأستاذ سيد قطب متهللا ومنشرحا ويقول : (أنا لا أكاد أصدق أننا سننال هذا الشرف وهو الإستشهاد في سبيل الله) " .

تقول الحاجة **زينب الغزالي** : " وبعد الحكم بخمسة أيام طرق باب الزنزانة وفتح ودخل علينا الأخ سيد قطب ومع الضابط أركان حرب السجن – ويدعى إبراهيم – وصفوت الروبي وإنصرف الضابط وبقى صفوت والأخ سيد قطب ، قلت : (مرحبا يا أخ سيد ... هذه مفاجأة سارة وغالية علينا جدا إنها لحظات من رضوان الله أن تجلس إلينا) ... وجلس يتحدث إلينا عن الآجال ومواعيدها وأنها بيد الله ، ولا أحد يتحكم فيها إلا الله ، وأمرنا بالرضا والتسليم وكان الحديث عن الرضاء بقضاء الله ، وأسر إلى حميدة ببعض كلمات ، كما أسر لي ببعض كلمات أيضا .

وهنا غضب صفوت وزمجر وأنهى المقابلة ، وهكذا الطغاة لا يستطيعون ممارسة الخير في أي لحظة من حياتهم ، ونظر إلينا الإمام الشهيد وقال : (ما علينا... فلنوطن أنفسنا على الصبر) وسلم علينا وإنصرف .

مساومات قبل التنفيذ:

طلب حمزة البسيوني من **حميدة قطب** ليلة تنفيذ الحكم بالإعدام تقول : "إستدعاني حمزة البسيوني إلى مكتبه وأراني حكم الإعدام والتصديق عليه ، ثم قال لي : (إن الحكومة مستعدة أن تخفف هذا الحكم إذا كان شقيقي يجيبهم إلى ما يطلبون) ، ثم أردف قائلا : (إن شقيقك خسارة لمصر كلها وليس لك وحدك ، إنني غير متصور أننا سنفقد هذا الشخص بعد ساعات ، إننا نريد أن ننقذه من الإعدام بأي شكل وبأي وسيلة ، إن بعض كلمات يقولها ستخلصه من حكم الإعدام ولا أحد يستطيع أن يؤثر عليه إلا أنت .. أنت وحدك مكلفة بأن تقولي له هذا .. أنا مكلف بأن أبلغه هذا ، ولكن لا أحد أفضل منك في تبليغه هذا الأمر .. بضع كلمات يقولها وينتهي كل شئ ،، نريد أن يقول أن هذه الحركات كانت على صلة بجهة ما وبعد ذلك تنتهي القضية بالنسبة لك؛ أما هو فسيفرج عنه بعفو صحي) " .

قلت لـه : (ولكنك تعلم – كما يعلم عبد الناصر – أن هذه الحركة ليست على صلة بأي جهة من الجهات) قال حمزة البسيوني : (أنا عارف وكلنا عارفين أنكم الجهة الوحيدة في مصر التي تعمل من أجل العقيدة .. نحن عارفون أنكم أحسن ناس في البلد ولككنا نريد أن نخلص سيد قطب من الإعدام) ، قلت له : (إذا كان سيادتك عاوز تبلغه هذا فلا مانع) .. فنظر إلى صفوت وقال : (خذها يا صفوت إلى أخيها).

وذهبت إلى شقيقي وسلمت عليه وبلغته ما يريدون منه ، فنظر إلى ليرى أثر ذلك على وجهي وكأنه يقول : (أنت التي تطلبين أم هم ؟!) وإستطعت أن أفهمه بالإشارة أنهم هم الذين يقولون ذلك ، وهنا نظر إلى وقال : (والله لو كان هذا الكلام صحيحا لقلته ولما إستطاعت قوة على وجه الأرض أن تمنعني من قوله ، ولكنه لم يحدث وأنا لا أقول كذبا أبدا) سأل صفوت : (يعني دة رأيك ؟!) أجاب بقوله : (نعم) فتركنا صفوت وقال : (على العموم تقدروا تقعدوا مع بعض شوية) وإنصرف .

وأفهمت أخي الحكاية من أولها ، وقلت له : إن حمزة إستدعاني وأراني تنفيذ حكم الإعدام ، وطلب مني أن أطلب منك هذا الطلب ، سأل : وأنت ترضين ذلك ؟! ، قلت : لا ... قال : (إنهم لا يستطيعون ضرا ولا نفعا إن الأعمار بيد الله ، وهم لا يستطيعون التحكم في حياتي ، ولا يستطيعون إطالة الأعمار ولا تقصيرها كل ذلك بيد الله ، والله من ورائهم محيط) " .

تنفيذ الأحكام :

تم تنفيذ حكم الإعدام في سيد قطب وزملائه فجر يوم الإثنين ١٩٦٦/٨/٢٩ ، وقد ضرب أفراد من الجيش – إعتمروا الخوذ الفولاذية وتزودوا بالرشاشات الثقيلة – حصارا حول سجن القاهرة ؛ حيث تم تنفيذ حكم الإعدام بعد أن منع الصحفيون من دخول السجن ، وطلب منهم مغادرة المنطقة ، حسبما وصفت جريدة الأهرام الحدث

وكانت مراسم الإعدام تقضي أن يكون أحد العلماء حاضرا تنفيذ الإعدام ليلقن المحكوم عليه الشهادتين ، فعندما كان سيد يمشي خطاه الأخيرة نحو حبل المشنقة

إقترب منه الشيخ قائلا : (قل لا إله إلا الله) فقال سيد : (حتى أنت جئت تكمل المسرحية ، نحن يا أخي نعْدم بسبب لا إله إلا الله ، وأنت تأكل الخبز بلا إله إلا الله).

شهادة عشماوي:

ويقول **عباس السيسي** : " قال لي أحد الإخوة أنه تقابل مع الأومباشي عباس نفل– وهو المسمى بعشماوي – وهو الذي يقوم بتنفيذ عمليات الإعدام في سجن الإستئناف ، وقد إستدرجه الأخ حتى سأله عن مشاهداته ورؤيته للإخوة الشهداء (سيد قطب – محمد هواش – عبد الفتاح إسماعيل) عند عملية التنفيذ ؟! فأحرج وتلعثم وإضطرب ولكنه قال : " يكفي أن تعلم أن هؤلاء قد خرجوا وصعدوا إلى منصة الموت بكل شجاعة وثقة وإيمان وثبات ، فإن غيرهم حين يساق إلى مثل هذا الموقف ينهار ويسقط على الأرض ولا يقوى على الوقوف ، بل كثير منهم يتبول ويتبرز على نفسه " وصرف الرجل وأسرع بالإستئذان والإنصراف .

وقد نال شمس بدران مكافأته على تقديم هذه القضية إلى المحكمة بهذه الصورة ، كانت المكافأة هي تعيينه وزيرا للحربية في ١٩٦٦/٩/١١ .

الحقيقة أن سيد قطب وتنظيمه لم يحاكما من أجل الأعمال الخطيرة التي إرتكبها ، ولكن حوكم كلاهما من أجل الأفكار الخطيرة التي إعتنقها أو دعا الناس إليها . ولو أنصفوا وإمتلكوا الشجاعة لقالوا : " إننا حاكمنا الرجل – بل حكمنا عليه بالإعدام – من أجل أفكاره لا من أجل أعماله .

والعجيب أن الذي كان يحاكم أفكار سيد قطب ضابط محدود الثقافة ، قليل البضاعة من العلم والفكر – وإن كان لواء في الجيش – فإن كان لابد من محاكمة فكر سيد قطب فلتكون له لجنة من كبار العلماء والمفكرين تناقشه فيما ذهب إليه .

لقد أخطأ عبد الناصر ورجال أجهزته من شمس بدران وغيرهم ، حين ظنوا أن الأفكار تحارب بالإعتقال والسجن والتعذيب والإعدام ، إنما تحارب الفكرة بالفكرة ، والحجة بالحجة ، واللسان باللسان ، والقلم بالقلم ، ولا تحارب الفكرة بالقوة ، ولا الحجة بالسجن ، ولا اللسان بالسنان ، ولا القلم بالسيف .

لقد حوكم سيد قطب على أخطر كتاب ألفه ، وهو كتاب { معالم في الطريق} ؛ فهو الذي تتركز فيه أفكاره الأساسية في التغيير الذي ينشده ، وإن كان أصله مأخوذا من تفسيره { في ظلال القرآن } في طبعته الثانية ، وفي أجزاءه الأخيرة من طبعته الأولى .

كان الكتاب قد طبع منه عدد محدود في طبعته الأولى التي نشرتها (مكتبة وهبة)، ولكن بعد أن حكم بإعدام سيد قطب ، وبعد أن كتبت له الشهادة أصبح الكتاب يطبع في العالم كله بعشرات الآلاف . وصدق ما قاله عليه رحمة الله : " ستظل كلماتنا عرائس من الشمع لا روح فيها ولا حياة ، حتى إذا متنا في سبيلها دبت فيها الروح ، وكتبت له الحياة " . فهم في الحقيقة لم يقاوموا أفكار سيد قطب ؛ بل ساهموا مساهمة فعالة في إذاعتها ونشرها .

حوكم سيد قطب أمام (محكمة عسكرية) تتكون من ضباط كبار ، فالمشكلة تكمن حين يحاكم العسكريون المدنيين في تهم لا تتعلق بالجانب العسكري ؛ فيقول جمال عبد الناصر في الإجتماع الأول للجنة المواطنين من أجل المعركة في ١٩٧٠/٤/١١ : " ...... حقيقة إحنا لم نتدخل في القضاء منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن .... على إنه إذا كان فيه قضية سياسية بنعمل إحنا قضية سياسية ، ونعمل حتى إحنا أنفسنا قضاة وبنحكم زي ما إحنا عاوزين ، ونبعد القضاة عنهم ولا نتدخل في القضاء ، وبدأ هذا الموضوع بمحكمة الشعب ، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة هم اللي بيحاكموا ، وكان دة بيدي المعنى للناس بأن هذه القضية سياسية ولنا فيها رأي فنبعدها عن القضاء " .

ولم يحدث قتل ولا شروع في قتل ؛ فعلام يعدم هؤلاء ؟ وبأي جريمة تقطع رقابهم ؟ حتى أن هذه الأشياء التي ذكروها في إتهام هذا التنظيم – إن إفترضنا صحتها – لم ينفذ منها شئ على أرض الواقع ، وقد قيل أن بعضهم كتبها على ورقة بإعتبارها أشياء يفكر فيها أو مقترحات قد يعرضها على غيره أو نحو ذلك ، والإنسان إنما يسأل شرعا وقانونا عما يعمله بالفعل أو يشرع في عمله ويأخذ في ذلك خطوات التنفيذ . أما أحاديث النفس وخواطرها وما يدور في تفكيرها فلا يحاسب عليها الدين ولا يحاسب عليها القانون .

وقد ذكروا هنا أمرا عجيبا ينبغي أن نسجله ؛ ذلك أن شمس بدران وحسين خليل مدير المباحث الجنائية عرضا على عبد الناصر خلال محاكمة الشهيد سيد قطب الأحكام التي سيصدرها الدجوي ، ومن بينها حكم الإعدام على سيد قطب ، وإتفقوا مع عبد الناصر على تخفيف حكم الإعدام عليه إلى السجن ، أو العفو مع تحديد إقامته أو نحو ذلك ؛ لينال عبد الناصر كسبا شعبيا يغطي كل ما قيل عن التعذيب ، وما سيقال عن العقوبات التي ستفرض على الآخرين ، ولكنهم فوجئوا بعبد الناصر يصدق على حكم الإعدام وينفذه .

عموما فقد كانت هناك أكثر من دائرة لمحاكمة الإخوان :

وجاءت الأحكام كالتالي :

- قضية سيد قطب ٤٣ متهم
- قضية كمال الفرماوي (التنظيم السري بالقاهرة) ٤٦ متهم
- قضية هلال سالم (التنظيم السري بالإسكندرية والقاهرة) ٥٠ متهم
- قضية إحياء حزب جماعة الإخوان المعروفة بإسم قضية أحمد علي دبية ٥٩ متهم .
- قضية شعبان المنشاوي (التنظيم السري في الدقهلية والغربية ودمياط) ٦٠ متهم
- قضية سعيد رمضان (التنظيم المسلح) ٨ متهمين
- قضية إحياء حزب جماعة الإخوان ٥٥ متهم
- قضية حسن الهضيبي ٤٩ متهم

ويبلغ جملة المحالين إلى المحاكم العسكرية في هذه القضايا ٣٧٠ متهم ، حكم فيها على :

٧ بالإعدام شنقا (تم تنفيذ الحكم في ثلاثة فقط)

٣٨ بالأشغال الشاقة المؤبدة

٤٧ بالأشغال الشقة ١٥ سنة

٢٠ بالأشغال الشاقة ١٢ سنة

٣٤ بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات

١٥ الحبس بـ ٨ سنوات

٥ الحبس بـ ٧ سنوات

١٧ الحبس بـ ٥ سنوات

١٢٠ الحبس بـ ٣ سنوات

٣١ الحبس بـ سنتان

١٧ سنة واحدة (منهم ثلاثة مع وقف التنفيذ)

١٨ براءة

وواحد تم تأجيل محاكمته

إسماعيل الفيومي ومحمد عواد قتلوا أثناء التعذيب وقدموهم إلى المحكمة على أنهم هاربين ، كما يلاحظ أن من بين المحكوم عليهم عرب (فلسطينيين – سودانيين– ليبيين – وسوريين) (١٠)

هل كان التعذيب بعلم عبد الناصر ؟:

حاول كثير من الناصريين أن ينكر أن عبد الناصر كان يعلم بما يجري في داخل السجون الحربية وغيرها من مآسي وأهوال ، وهنا تتذكر قول الشاعر العربي:

إذا كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم

ولو لم يكن حمزة البسيوني يعلم علم اليقين أن ظهره مسنود من عبد الناصر وقادة الثورة ، ما أقدم على ما أقدم عليه من مذابح وفظائع بقلب جسور ، ولسان عقور ، ولو لم يعلموا فيه هذه الضراوة وهذه الوحشية ؛ ما وضعوه في هذا الموضع، ولا كلفوه هذه المهمة .

ومن المعروف من سيرة عبد الناصر ؛ أنه كانت ترفع إليه تقارير وافية عن سياسة مصر في جوانبها المختلفة وأنه كان يقرأ هذه التقارير . حتى أن السادات بعد لم يكن يقرأ هذه التقارير قائلا : " إنها هي التي قتلت عبد الناصر " .

بل أن عبد الناصر كان يوقع على التقارير التي رفعها إليه أعضاء التنظيم الطليعي يوميا ضد أشخاص أبرياء أمنيين بالعبارات الآتية : " يعتقل ويفصل أو يوضع تحت الحراسة أو تصادر أمواله " ، ومعظم هؤلاء الأشخاص من عامة الشعب (موظفين صغار – عمال – صحفيين – أساتذة بالجامعات – طلاب) وليس لهم أي نشاط سياسي .

ولهذا لا يتصور أن تحدث هذه الوقائع الهائلة داخل السجون الحربية ، ويخر الناس فيها صرعى من التعذيب ، ولا ينقل أحد إلى عبد الناصر بعض ما يجري في ملكه . وطبيعة هذا النظام أنه لا يؤمن لأحد قط ، ولهذا كان بعضهم يشك في بعض، وبعضهم يتجسس على بعض ، فكيف يزعم زاعم أن عبد الناصر كان في غيبة أو غفلة عن الوقائع الهائلة التي تقع في السجن الحربي ؟ .

ومن الناس من قال : " إن ما حدث من تعذيب للإخوان ولغيرهم في السجن الحربي وغيره ، لم يكن بإذن عبد الناصر ولا بعلمه . إنما هو بفعل مراكز القوى التي أصبحت لها القدرة على أن تفعل ما تريد وإن لم يأتها أمر من عبد الناصر " .

ولكن من المعروف إن مراكز القوى – التي تحدثوا عنها بعد ذلك – لم تكن قد تكونت بعد ؛ إنما كان تكوينها بعد ذلك بسنوات . أما في سنة ١٩٥٤ فقد كان عبد الناصر هو المسيطر ، ولاسيما بعد إنقضاضه على محمد نجيب .

لقد حاول بعض الناصريين أن يقلل من مسئوليته ويخفف منها ؛ لأنه في هذه الفترة من الزمن لم يكن هو الذي يحكم مصر في الحقيقة والواقع ، إنما كان الحاكم الحقيقي لمصر هو المشير عبد الحكيم عامر الذي جمع السلطات كلها في يديه (العسكرية والمدنية) وأصبح لا يبرم أمر من الأمور إلا بعد أن يمر على عامر ، وبات عبد الناصر بمثابة الملك الذي يملك ولا يحكم ، وكان عامر يفعل ذلك بحكم نفوذه في القوات المسلحة حتى قالوا : " إن عبد الناصر عرض عليه مرة أن يعينه

نائبا لرئيس الجمهورية ، ويدع الجيش والقوات المسلحة ولكنه رفض ؛ ليقينه أن من يملك القوات المسلحة يملك البلد كله " .

وهذا الذي قاله الكثيرون ، أكده حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة في أحاديثه مع أحمد منصور في برنامج (شاهد على العصر) الذي تقدمه قناة الجزيرة. وعلى الرغم من صحة هذه الآراء ، ولكن ذلك لا يعفي عبد الناصر من مسئوليته التاريخية عن هذه المأساة ؛ فهو الذي أعلن عنها من (موسكو) ، وذكر في خطابه الشهير هناك – أمام النادي الثقافي العربي بموسكو قائلا : " إننا سنضرب بيد من حديد ، وإننا لن نرحم هذه المرة ، كأنه قد رحم في المرة السابقة ".

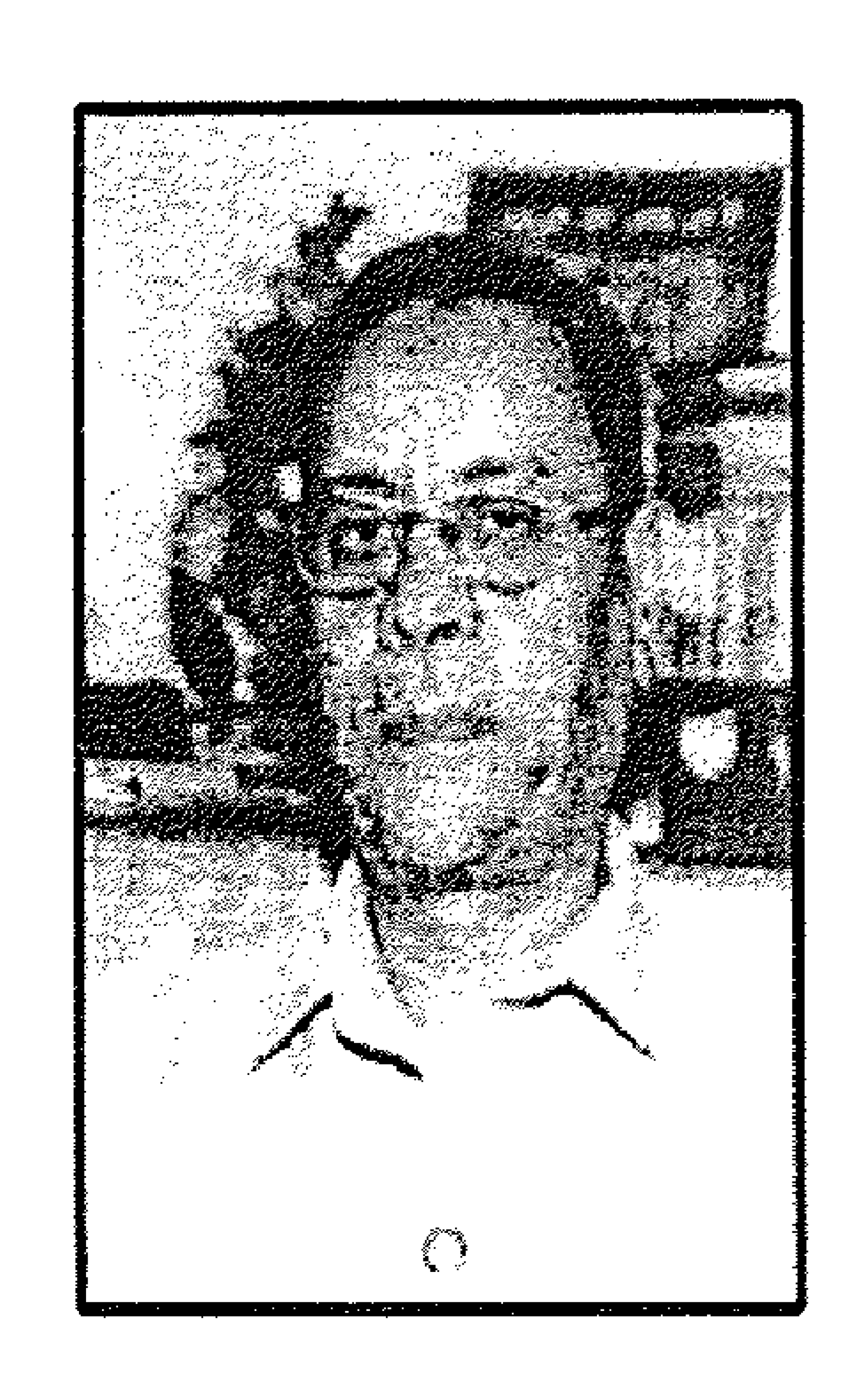
وقد أكد الكثيرون من المعتقلين – الذين كانت السياط تشوي جلودهم في زنازين التعذيب – أنهم رأوا بأعينهم عبد الناصر يحضر مشاهد التعذيب مع رجاله . ومن ذلك ما ذكرته الحاجة (زينب الغزالي) التي ذكرت في كتابها { أيام من حياتي } ما لاقت من الأهوال التي لا تكاد تصدق من بشاعتها ، وقالت : " إنها رأت جمال عبد الناصر في إحدى مرات التعذيب " .

ويقول الرائد معروف الحضري : " أشهد الله أن جمال عبد الناصر كان يحضر شخصيا إلى السجن الحربي ، وكذلك جمال سالم وعلي صبري ليتلذذوا بالتعذيب الذي يقع على الإخوان " . ويقول المستشار علي جريشة في كتابه { عندما يحكم الطغاة ص١٨ } أنه : " شاهد الطاغوت (ناصر) ونائبه (عامر) يشهدان صور التعذيب في غرفة حمزة البسيوني " .

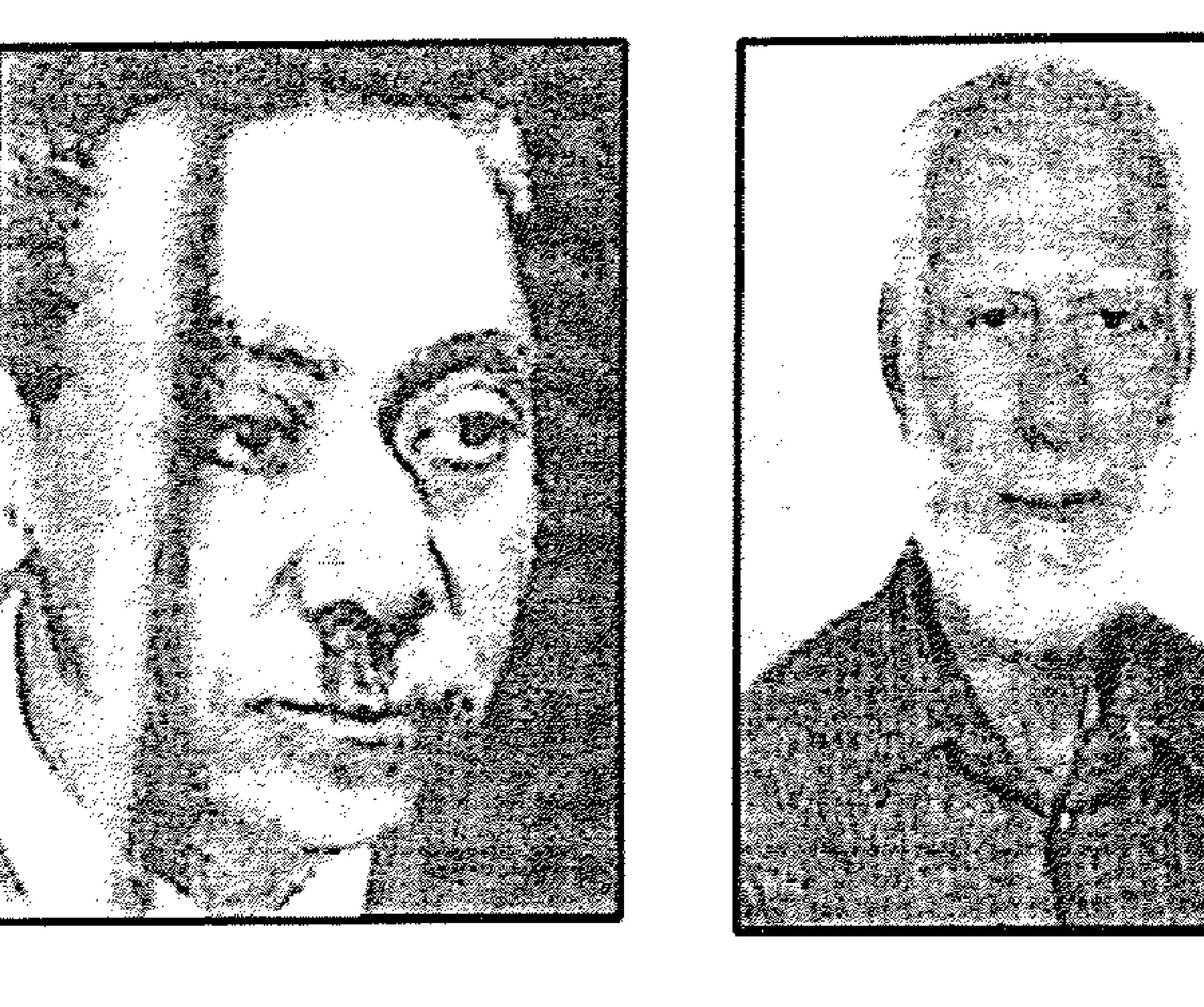
وهو – على كل حال – الرئيس المسئول دستوريا وقانونيا عما تفعله حكومته ، وهو الذي صدق على حكم إعدام سيد قطب ، وهو الذي رفض أية شفاعة فيه ، وأصم أذنيه عن إستغاثات العرب والمسلمين أن لا ينفذ حكم الإعدام ، وأصر على أن ينفذ في الرجل الأديب العالم المفكر الداعية الكبير حكم الإعدام .

فمهما يحاول محامو الناصرية أن يبرئوا الرجل عن التبعة ؛ فإن الثابت بيقين أنه مسئول عنها أمام الله سبحانه ، وأمام الشعب ، وأمام التاريخ .

□□□



سيد نزيلي



أحمد عبد المجيد

سيد قطب



الشيخ عبد الفتاح إسماعيل



ممدوح درويش الديري

محمد يوسف هواش

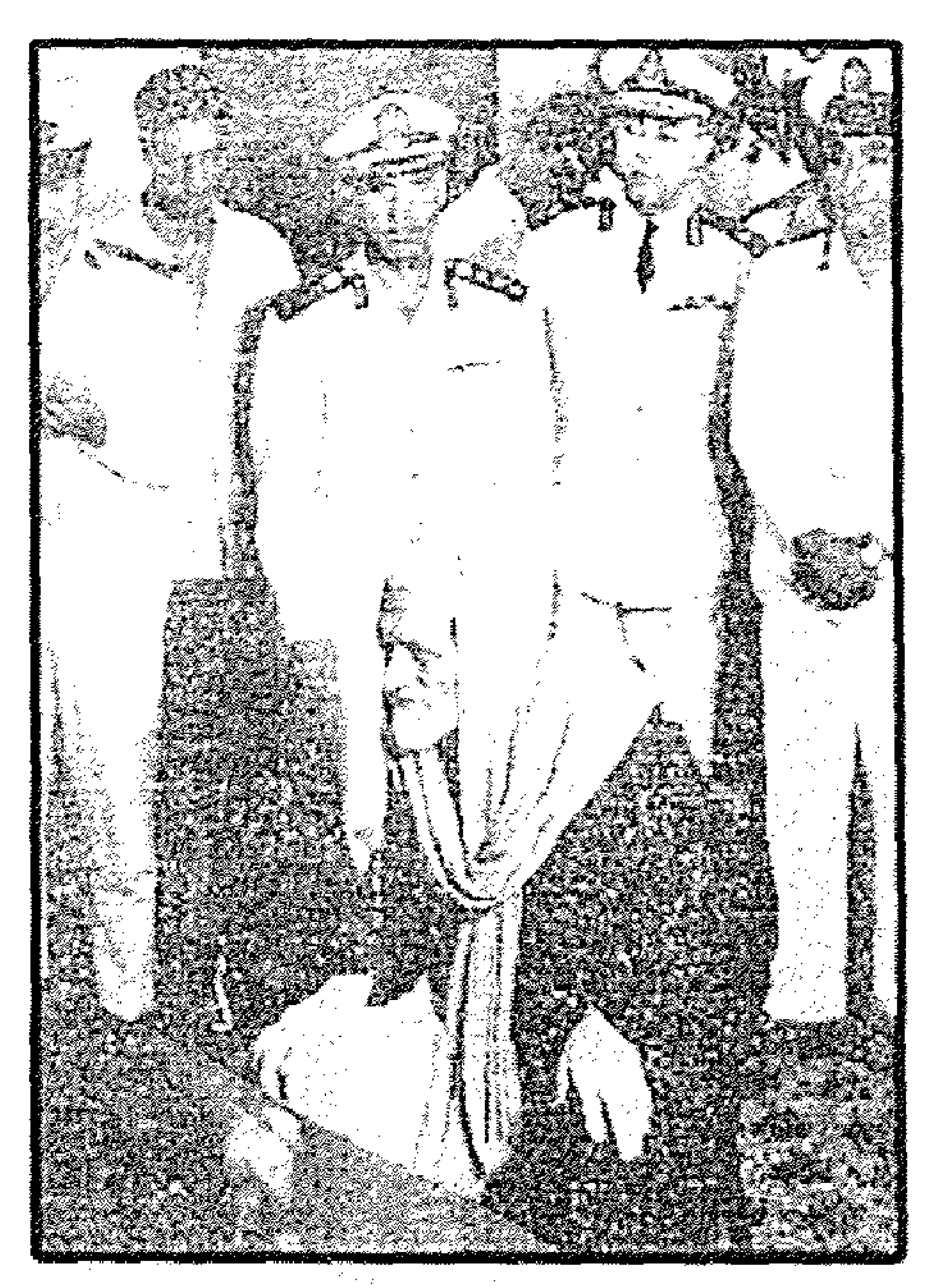
بعض قادة تنظيم ١٩٦٥



حسن الهضيبي يستمع إلى الحكم عليه بالحبس ٣ سنوات



مأمون الهضيبي وإسماعيل الهضيبي في القفص



الشيخ محمد الأودن



أحمد عبد المجيد عبد السميع — عبد الفتاح إسماعيل — صبري عرفة الكومي — سيد قطب

ساعة النطق بالحكم بإعدامهم شنقًا



زينب الغزالي وحميدة قطب قبل دخولهما إلى قاعة المحكمة لسماع الأحكام



الفصل الثالث

شمس بدران ..
وقضية كمشيش

شمس بدران
وقضية كمشيش

كمشيش إحدى قرى مركز تلا بمحافظة المنوفية ، ومنذ نهاية الخمسينات شهدت القرية نشاط شيوعي محدود تزعمته (شاهندة مقلد) وزوجها (صلاح حسين) عضوا الحزب الشيوعي المصري . وقد أصبحت القرية مركزا ومقرا لإجتماعات عديدة يحضرها أطراف من السفارة السوفيتية بالقاهرة ، حيث كانت سيارات السفارة تأتي إلى البلدة بأرقامها الدبلوماسية ، وزارها الناشط الشيوعي (جيفارا) ، كما زار المدينة الفيلسوف الوجودي (بول ساتر) صاحب صحيفة الأزمنة الحديثة المعنية بالحركات الشيوعية في العالم – ترافقه عشيقته (سيمون دي بوفوار) . كما كانت لسفارة كوبا إتصالات بالشيوعيين بالبلدة ، كذلك كان يتم بعلم عبد الناصر الذي كان على وفاق تام مع الشيوعيين في ذلك الوقت ١٩٦٤ . (١١)

وشاهندة هي كادر شيوعي نشط لم تكمل من دراستها الثانوية وتزوجت من صلاح حسين بعد هروبها من بيت أسرتها ، وهو أيضا شيوعي معروف بالتحرش بعائلة الفقي – أكبر عائلة بالقرية ومن كبار الملاك فيها – وقد أخذت الثورة معظم أملاكهم طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي

وقد قدم صلاح الفقي عمدة كمشيش أكثر من شكوى ضد صلاح حسين وزوجته لمأمور مركز تلا ووزير الإصلاح الزراعي ومحافظ المنوفية بتاريخ ١٩٦٠/١/١٤ و ١٩٦١/١٢/٢٥ . إتهم فيها صلاح حسين أنه من الإخوان الخطرين مع العلم أن الذي وقف بجانب عائلة الفقي في السجن الحربي هم الإخوان .

وقد قتل صلاح حسين في حادثة ثأر عادية في ١٩٦٦/٤/٣٠ ، وقد إتهمت زوجته عائلة الفقي بأنها وراء مقتله . وعندما تولت النيابة التحقيق لم ترض شاهندة بهذه الإجراءات الطبيعية وأنها – كما قالت – لا تقبل أي إجراء سوى الإجراء الثوري ؛ لأن الصراع السلمي بين الطبقات في المجتمع المصري لم يعد ممكنا . فأسرعت إلى حسين عبد الناصر أخو عبد الناصر وزوج بنت المشير عبد الحكيم

عامر وصديق أخو القتيل الطيار حامد حسين ؛ تستغيث به وتطلب النجدة فأبلغ حسين عبد الناصر صهره وطلب تدخل المباحث الجنائية العسكرية التي قد تحركت بتعليمات من المشير وتحت إشراف شمس بدران .

وكان تدخل المباحث العسكرية في مثل هذه المسائل شيئا معتادا ، فقائدها العقيد حسن خليل الذي يتلقى أوامره من شمس بدران مباشرة وأصبح لكل محافظة من محافظات مصر رائد من المباحث العسكرية مسئولا عنها ، فمثلا محافظة المنوفية مسئول عنها الرائد رياض إبراهيم ، والغربية الرائد حسن كفافي ، وإسكندرية الرائد محمد مازن ....

وقد فوجئ وكيل النيابة الذي يتولى التحقيق في قضية مقتل صلاح حسين في ٣ مايو ١٩٦٦ بالرائد رياض إبراهيم دلوعة المشير وبدران وسبق له تعذيب المجاهدة (زينب الغزالي) ومعه قوة من رجال المباحث العسكرية وأخبره أنه قادم للمساعدة في التحقيق بأمر من المشير عبد الحكيم عامر .

وسأله وكيل النيابة عن نوع المساعدة فأجاب بأنه يستطيع إنتزاع إعترافات من المتهمين الذين يصرون على إنكاراتهم بإرتكابهم للجريمة ، وأن لديه تحريات بأن (محمود خاطر) هو القاتل بتحريض من صلاح الفقي ولكن وكيل النيابة طلب في هدوء من الرائد رياض إبراهيم أن يقدم له محضر تحرياته وعندئذ كشف له رياض إبراهيم عن حقيقة الهدف الذي جاء من أجله ، حيث قال له أن هذه القضية سياسية ولا يمكن إتباع الأساليب العادية فيها ، وطلب إستلام المتهمين المحبوسين ليتصرف معهم بطريقته ، كما فعل في قضايا أخرى ورفض وكيل النيابة ، وعرض الأمر على رئيس نيابة شبين الكوم فرفض وأصر على الرفض فتدخل اللواء مصطفى علواني مدير أمن المنوفية وأبلغه إهتمام السلطات العليا بالقضية ، وأبلغ وكيل النيابة أن رجال المباحث الجنائية العسكرية يطلبون إصطحاب المتهمين وعلة وجه الخصوص صلاح الفقي إلى كمشيش ليراه الأهالي في قبضتهم ، وأقترح مدير الأمن أن يسمح لهم بذلك دون إثبات هذه الإجراءات في محضر التحقيق فرفض وكيل النيابة ولكنهم إنتزعوا القضية منه في نفس اليوم وتسلموا المتهمين بأمر من اللواء مصطفى علواني وأنهم إنتقلوا بهم إلى كمشيش فحدثت أكبر مذبحة لكرامة الناس وأعراضهم .

فكانت المباحث الجنائية العسكرية تحت إشراف عصام خليل وشمس بدران تضرب المتهمين – وعددهم أكثر من مائة – في ساحة واسعة أمام كل أهل القرية وألبسوهم ملابس النساء وأحضروا نساءهم أمام الجميع وأجبروهن على خلع ملابسهن تماما ، وهددوا بالإعتداء عليهن وإنتزعوا شوارب بعض الرجال ، وأشعلوا الثقاب في بقية شوارب الرجال ، وأجبروا أحد الأبناء على أن يبصق في وجه أبيه ، وحبسوا المتهمين في حظائر الدواجن الضيقة المظلمة ، وأطلقوا عليهم الكلاب المدربة وأرقدوا الرجال أمام الأهالي على بطونهم وداسوا عليهم بالأحذية ، وأجبروا الرجال على أن يتبادلوا هتك عرض بعضهم البعض كل ذلك أمام أهل القرية، وحضر حسين عبد الناصر شقيق جمال عبد الناصر وظل في كمشيش يومين متتاليين .

جعل قصر الفقي مقرا لإقامته وكان يشرف على التعذيب بل **وأعلن أمام أهل القرية في مكان التعذيب لشاهندة مقلد أن المتهمين في قتل زوجك – ويعني عائلة الفقي – دول كلاب وسبهم وقال أيضا يا شاهندة اللي تحبي تجيبيه نجيبه وإحضاره لتعذيبه فسنحضره فنحن السلطة وعلى إستعداد لإحضار أي شخص تعذيبه، وقد شاركت شاهنده في إهانة عائلة الفقي ، كما شهد بذلك النائب (فكري الجزار) الذي كان يزور القرية بدافع الفضول بعدما ناقشت هذه القضية في المجلس .**

وبوصول المتهمين إلى السجن الحربي وعلى رأسهم صلاح الفقي وعزيز الفقي أعد لهم فاصلا جديدا من التعذيب البشع والذي يشرف عليه شمس بدران وحمزة البسيوني ورياض إبراهيم وصفوت الروبي وغيرهما من جبابرة السجن الحربي الرهيب ، وقد نال النصيب الأكبر من التعذيب صلاح وعزيز الفقي .

ويذكر عباس السيسي في كتابه **{ في قافلة الإخوان }** ج٤ ص١٢١ تحت عنوان: **أهالي كمشيش في السجن الحربي** . وفي صباح أحد الأيام والطابور يجري كالمعتاد والزبانية الغلاظ من خلفنا بالسياط ؛ إذا بمجموعة من الناس فوق الثلاثين أكثرهم من الفلاحين وبعضهم من الشباب والوجهاء ، ومن خلفهم الجنود يلهبون ظهورهم بالسياط ، واللواء حمزة البسيوني على صهوة جواده يأمرهم بالمزيد من التعذيب . ولما كانوا لم يتعودا على الجري السريع كما تعودنا نحن ، فإنهم كانوا يتساقطون على الأرض من شدة الإعياء . وفيما كنا نجري لمحنا أن الأستاذ عبد الله الفقي

المحامي الذي كان معنا بالأمس يدافع عن الدكتور محمد بديع سامي ؛ رأيناه يجري بينهم في صورة مؤسفة لا تحتمل . وقد تبادر إلى ذهن الإخوان أن المحكمة قد أصدرت أمرا بالقبض على بعض المحامين كما حدث مع الأستاذ شوكت التوني ، ولكننا قد تبينا فيما بعد أنه قد صدر قرار من المشير عبد الحكيم عامر بالقبض على عائلة صلاح الفقي وبعض أهالي كمشيش من أعمال محافظه ، على أثر قتل الشيوعي صلاح حسين .

وقامت إدارة السجن بتوزيعهم في زنزانات حبس إنفرادي ومنعوا من الذهاب إلى الحمامات ، وكان الإخوان يقومون بمساعدتهم في النظافة ، وقد لاقينا من العذاب في هذه المهمة شقاء وبلاء ؛ لأن درجة البرودة في هذا الوقت كادت تكون تحت الصفر ، فكانت أصابع أيدينا وأرجلنا تتورم ، ولكننا نقدر الظروف البائسة التي كان يعيش فيها القوم الذين إستمروا في الحبس الإنفرادي أكثر من خمسة أشهر .. وساقوهم سوء العذاب مع كم هائل من الإهانات الشخصية ، فأصيب كثير منهم بالذهول والإكتئاب هذا مع الحبس الإنفرادي في السجن الحربي فتفاقمت الأمور وأصيب بعضهم بحالة من الهيستريا ؛ حينئذ إستدعت إدارة السجن الأخ حلمي حتحوت – الأستاذ بكلية الهندسة بالإسكندرية فيما بعد – للسكنى في زنزانة مع صلاح الفقي عميد عائلة الفقي حتى لا تتفاقم حالته النفسية ويحدثه عن معان الإيمان والصبر .

وفعلا قام الأخ حلمي حتحوت – الأستاذ بهندسة الإسكندرية فيما بعد – بهذا الدور الإيماني الرباني خير قام ، أما باقي عائلة الفقي فكان صراخهم بالليل والنهار وإبتهالهم إلى الله بصوت عالي جدا في السجن يدمي القلوب رغم أننا نعيش مأساة أكبر من مأساتهم .

ولقد رأينا الأستاذ عبد الله الفقي المحامي يخرج من زنزانته شبه عار يصرخ يريد جرعة من الماء ، وكان مع عبد الله الفقي في الزنزانة – الأستاذ عبد المنعم قابيل من إخوان شبرا ، وقد حكى له عبد الله الفقي أن رياض إبراهيم قد أحضر زوجتيه وبناته إلى السجن الحربي وهدده أمام شمس بدران بأنه سيتم إغتصابهم إذا لم يعترف بجرائم قتل وقعت في كمشيش في الأربعينات ، ولم يستطع الفقي أن يوقع على أوراق الإعتراف نظرا لحالة الإنهيار التي كان عليها ، فأحضروا له بصامة فبصم على الأوراق .

وقد تحدث بعض الجنود – فيما بعد – عما فعلوه وما شاهدوه من جرائم ، وقد سجلت المحاكم (١٩٧٦ – ١٩٧٨) في هذه القضية أحكاما وحيثيات تدين النظام بالخزي والعار .

وعلى الجانب الآخر كان هناك موقف كانت له دلالة سياسية – وإن كان صغيرا– حيث أن مجلس الأمة بدأ يناقش قضية كمشيش يوم ٢٣ مايو ١٩٦٦ وأثناء إنعقاد الجلسة طلب حرس المجلس من العضو فكري الجزار للإتجاه نحو بوابة المجلس الرئيسية وذلك لمقابلة بعض الضيوف ، فإتجه فكري الجزار إلى حيث طلب ففوجئ بأرملة صلاح حسين تطلب منه أن يوصي بحضورها الجلسة التي يناقش فيها هذا الموضوع وكان يصاحبها رجلان .

وطلب العضو فكري الجزار من الرئيس أنور السادات الموافقة على هذا ، ولكنه رفض لإعتبارات إنسانية وخشية حدوث شئ أثناء إنعقاد الجلسة يؤدي إلى إرتباكها ولاسيما وجود أرملة صلاح حسين تحت القبة .

وعلى ذلك إتجهت شاهندة مقلد لرئاسة الجمهورية تطلب ذلك فوافق على طلبها ، وبالفعل حضرت الجلسة التالية أي التي إنعقدت يوم ٢٤ مايو ١٩٦٦ .

ومن هنا يطرح السؤال نفسه هل هذه الأرملة زوجة عادية ؟ وماذا كان الدافع لحضورها ؟ فهل كان ذلك بمثابة تعزية تتلقاها أو تسعى إليها – بفخامة – حيث سيطرح موضوع خاص بزوجها على هذا المستوى السياسي والبرلماني ؟ أم أن حضورها يعني شئ آخر ؟

وإستمرت هذه الأحداث الجارية حتى يوم ١٣ مارس ١٩٦٧ أي إستمرت ما يقرب من عام لم يعلن عنها شيئا . حتى ذلك التاريخ الذي أعلن فيه وزير العدل (عصام الدين حسونة) بيانا في هذا الموضوع وأذاع فيه صلاح نصار رئيس نيابة أمن الدولة قرار الإتهام في قضية الإقطاع بكمشيش ، وقد توالى نشر سيل الإعترافات حيث كانت مكتوبة وموقعة بأيدي المتهمين الذين أذيعت أسمائهم ، وحيث صدر قرار جمهوري بتشكيل محكمة أمن دولة عليا من ضباط وقادة برئاسة الفريق أول (محمد فؤاد الدجوي) .

وبالتالي بدأ الشعب يعرف تفاصيل هذه القضية ، حيث نشر في الصحف في اليوم التالي لإعلانها قصة هذا الحدث حينذاك ؛ أي في يوم ١٤ مارس ١٩٦٧ ، فنشر أنه عندما أبلغت الشرطة بالحدث – أي مقتل صلاح حسين – وجه الإتهام إلى محمود عيسى بإرتكاب الجريمة بتحريض من صلاح الفقي الإقطاعي . وكاد التحقيق يضيع لولا تحرك المباحث الجنائية العسكرية التي قامت بتحريات أثبتت أن الجريمة مرتبطة بالنشاط السياسي الشعبي في كمشيش تحت زعامة صلاح حسين ضد بقايا الإقطاع الذي تكتل تحت زعامة أسرة الفقي . وكانت آخر مظاهر الصراع بين الطرفين في اليوم السابق للجريمة عندما إنعقدت لجنة الدعوة والفكر في كمشيش، وتقرر إيفاد صلاح حسين إلى القاهرة لعرض نشاط الإقطاع على أمين القاهرة .

وسافر في اليوم التالي وعندما عاد في المساء تربص له محمود خاطر ومحمود عيسى وقتلاه بتحريض من صلاح الفقي ومحمد عرفة عمارة . وأثبتت التحقيقات أن صلاح حسين كان يكشف تحركات بقايا الإقطاع والرجعية ونشاط تكتلها خصوصا في شهري فبراير ومارس ، كما طالب بإبعاد الإقطاعيين عن القرية . كذلك أثبت الرائد رياض إبراهيم بالمباحث العسكرية أن محمود خاطر إرتكب بمسدس خاص بالسيد / سالم علي الزرقاني ، وقد إعترف المتهم بهذا وأرشد عن المسدس وكان قد حفظه بعد الحادث لدى سيد عبد الوهاب عبد الهادي الذي أخفى المسدس بدوره في أحد الحقول وأرشد عنه . وكان قرار الإتهام المذاع حينذاك يطالب بإعدام ١٥ من بين ٢٥ متهما في قضايا الإقطاع بكمشيش ، وحيث كانت جرائمهم خمسة جرائم قتل مع سبق الإصرار والترصد وعلى جرائم تزوير ورشوة وإحراز أسلحة . كما طالبت النيابة بالأشغال الشاقة للسبعة المتهمين الآخرين .

فقد صدر قرارا جمهوريا بتشكيل محكمة عسكرية برئاسة الفريق أول محمد الدجوي الشهيرة . وكان ذلك قبيل هزيمة يونيو بأسابيع . وعندما وقعت الهزيمة وقامت مظاهرات الطلبة الكبيرة في فبراير ١٩٦٨ وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر برنامج إصلاحي عرف ببرنامج ٣٠ مارس ؛ أعيد تشكيل محكمة أمن الدولة العليا لنظر هذه القضية مرة أخرى ، وكان ذلك بقرار جمهوري في ٣٠ إبريل ١٩٦٨ ، وقد جاء ذلك – كما قيل حينذاك – تطبيقا لروح برنامج ٣٠ مارس ؛ فقد شكلت

المحكمة من ثلاثة مستشاري محكمة الإستئناف وإثنين من الضباط القادة وعلى ذلك بدأت المحاكمة مرة أخرى ، حيث صدر الحكم فيها في ٨ يوليو ١٩٦٨ . وكانت الأحكام في ذلك الحين وتبعا لحيثيات قرارات النيابة العامة التي سبق إعلانها في ١٤ مارس ١٩٦٧ قضت بالأشغال الشاقة المؤبدة لمحمود خاطر لقتله صلاح حسين، ومعاقبة بسيوني الفقي بالسجن ثلاث سنوات عن تهمة إحراز أسلحة وذخائر ومعاقبة المتهم محمود عيسى بالحبس لمدة سنة عن جنحة ضرب ومعاقبة المتهم عبد المجيد مرسي بالحكم سنة عن تهمة إحراز أسلحة ، كما قضت ببراءة ١٧ متهما وبإنقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم سالم الزرقاني لوفاته . ولكن هؤلاء المتهمين الذين صدرت لهم البراءة لم يخرجوا أو يفرج عنهم إلا ضمن قرارات الإفراج عن المعتقلين عشية ١٤ مايو ١٩٧١ والتي أصدرها حينئذ الرئيس أنور السادات .

وكانت هذه المحكمة برئاسة المستشار محمد الصادق المهدي وعضوية المستشارين عبد العزيز أبو خطوة والعميد حامد عبد الرازق حلمي وعقيد بحري أحمد عبد الرءوف وبحضور صهيب حافظ وكيل نيابة أمن الدولة وأمانة سر علي حسن وجمال عبد النبي .

ومع ذلك فقد كانت لبعض قراراتها خطأ حيث أنها بنيت على وقائع خطأ . يؤكد هذا ما كتبه المستشار السابق عبد العزيز أبو خطوة عضو المحكمة في مقال في السبعينات : بأنه كان يرى براءة المستشارين منذ الوهلة الأولى ؛ فمجرد تصفح أوراق التحقيقات في الدعوى تبادر إلى ذهنه تلفيق الإتهام وتعذيب المتهمين وكذب الإعترافات وأن أدلة البراءة واضحة وسافرة .

ومع ذلك صدرت الأحكام وإن كانت مخففة إلى حد كبير بالنسبة لما كانت تطالب به النيابة العامة في ١٣ مارس ١٩٦٧ بإعدام ١٥ متهما وأشغال شاقة لسبعة آخرين.

وقد تم تشكيل **اللجنة العليا لتصفية الإقطاع** برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، **وضمت ٢٢ عضوا** علاوة على **١٦ عضوا** يمثلون القوات المسلحة والمخابرات العامة كمستمعين :-

وأسماء أعضاء اللجنة هم :

١- السيد / المشير عبد الحكيم عامر

٢- السيد / علي صبري

٣- السيد / كمال الدين رفعت

٤- السيد / عباس رضوان

٥- السيد / شعراوي جمعة

٦- السيد / كمال الدين الحناوي

٧- السيد / محمد عبد الفتاح أبو الفضل

٨- السيد / عبد المجيد شديد

٩- السيد / عبد الحميد خليل غازي

١٠- السيد / عبد المحسن أبو النور

١١- السيد / صلاح نصر

١٢- السيد / أحمد حمدي عبيد

١٣- السيد / يوسف حافظ

١٤- السيد / عبد الرءوف سامي شرف

١٥- السيد / العقيد شمس بدران

١٦- السيد / العقيد حسن علي خليل

١٧- السيد / لواء سيد سيد جاد

١٨- السيد / لواء محمد أحمد صادق

١٩- السيد / عميد سعد زغلول عبد الكريم

٢٠- السيد / لواء حسن طلعت

٢١- السيد / حسن عليش

٢٢- السيد / عبد الخالق شوقي

٢٣- السيد / إبراهيم مخيمر

أسماء السادة الأعضاء المستمعين عن القوات المسلحة :

١- عقيد مصطفى كمال محمدي

٢- مقدم محمد نور الدين عفيفي

٣- رائد ن . أ جلال عمر الديب

٤- رائد رياض أحمد إبراهيم

٥- رائد حسن كفافي حسن

٦- رائد محلي إبراهيم محمد مصطفى الوتيدي

٧- رائد محلي محمد مسعد عبد الرحمن التميمي

٨- رائد محلي محي الدين علي عشماوي

٩- رائد محلي محمد مازن مشرف جاد الله

١٠- رائد محلي ن . أ محمد عبد المقصود الجنزوري

عن المخابرات العامة :

١١- عبد الفتاح الشربيني

١٢- مختار عمر

١٣- أحمد رشاد نافع

١٤- شكري حافظ

١٥- عبد العزيز المقدم

١٦- كوثر عبد القادر

وفي إجتماع اللجنة يوم الإثنين ٢٣ مايو ١٩٦٦ تقرر تشكيل لجنتين فرعيتين للمرور على المحافظات للإجتماع بالمحافظين وأمناء الإتحاد الإشتراكي العربي ومديري الأمن لدراسة حالات من طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي ، وذلك على الوجه الآتي :-

أولا : محافظات الوجه القبلي :

السادة / عباس رضوان

عبد الفتاح أبو الفضل

عبد المجيد شديد

اللواء سيد جاد

ثانيا : محافظات الوجه البحري :

السادة / عبد المحسن أبو النور

أحمد حمدي عبيد

كمال الدين الحناوي

عبد الحميد غازي

اللواء محمد أحمد صادق

ولكل لجنة أن تستعين بمن ترى الإستعانة به من الأمناء المساعدين بالإتحاد الإشتراكي العربي على أن تقدم كل لجنة تقريرها خلال عشرة أيام .

وقد تم وضع الحراسة والإستيلاء على نحو ٢٠٠ ألف فدان و٩٤ قصرا و٢٠ ألف رأس من الماشية و٣٦٣ من الخيول العربية الأصيلة و١٦١٣ آلة زراعية ، وأبعد عن القرى ما يزيد على ٢٢٠ من الأسر .

كما تم حل عشرات من لجان الإتحاد الإشتراكي ومجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، وفصل مئات من العمد والمشايخ والموظفين وإبعاد أقارب أسر كبار الملاك من وظائف الشرطة والجيش والقضاء والسلك الدبلوماسي .

ومن أكبر العائلات التي تعرضت للضرر :

- عائلة غراب بقرية أوسيم مركز إمبابة – الجيزة
- عائلة مهنا بمركز كوم حمادة – البحيرة
- عائلة الشلقاني بالقناطر الخيرية – القليوبية
- عائلة نوار بدمنهور – البحيرة
- عائلة بدوي بشرباص مركز فارسكور – دمياط
- عائلة بريك بكفر يعقوب مركز كفر الزيات – الغربية
- عائلة إسماعيل أمين أبو حسين بشابور مركز كوم حمادة – البحيرة
- عائلة محمود محمد محمود بصفط النور مركز الفشن – بني سويف
- عائلة الفقي بكمشيش مركز تلا – المنوفية

ولكن هناك السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح ؛ هل توجد علاقة بين هزيمة ١٩٦٧ وبين أعمال اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ؟ لقد بدأت اللجنة عملها في منتصف ١٩٦٦ وإستمرت في عملها حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

فالواقع أن إنشغال القائد العام المشير عامر وكبار قادة الجيش وأجهزة المخابرات والشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية على إمتداد المحافظات ببحث الحالات التي عرضت على اللجنة وتنفيذ قراراتها ، كان عاملا قويا للإنشغال بعيدا عن مراقبة تحركات العدو وإستراتيجيته وخططه ، هذا علاوة على الجروح الداخلية التي أحدثتها قرارات اللجنة . فقد إنصرف سلوك اللجنة إلى مسالك فرعية وأظهرت العصا الغليظة التي عملت بلا رحمة في إهدار القانون وكرامة المواطنين وتمزيق المئات من الأسر المصرية .

وكانت قضايا التعذيب قد أثيرت في مطلع عام ١٩٧٦ من جراء التقدم ببلاغات التعذيب من عائلة الفقي وغيرهم ، وإستمر النظر فيها حتى مايو ١٩٧٨ .

فقد نشر في مارس عام ١٩٧٦ أن هناك أكثر من خمسين بلاغا للنيابة العامة من أهالي كمشيش حول التعذيب والضرر الذي أصابهم بقسوة في عام ١٩٦٦ و ١٩٦٧، بل أنه في السبعينات أنشئ جهازا لتلقي وتحقيق البلاغات الخاصة بهذه القضية لكثرتها ؛ وبالطبع فإن هذا الجهاز ليس هيكليا بقدر ما أنه تنظيميا إداريا لهذه المسألة . وقد أعلن هاشم قراعة المحامي العام والمشرف على هذا الجهاز قائلا : " أكدت تقارير الطب الشرعي حتى الآن وقائع التعذيب الخاصة بقضية كمشيش وأنه سوف يتم خلال أسبوعين التصرف في البلاغات هذه القضية وأن عدد المجني عليهم فيها بلغ ١٠٧ مواطن . وعدد المتهمين ٤٠ متهما على رأسهم شمس بدران وزير الحربية السابق ورياض إبراهيم المقدم السابق بالمباحث العسكرية ، كما تم الإطلاع على دفاتر السجن الحربي والقضايا السابقة ذات الصلة بهذه القضية .

ولكن ما نشر أيضا في ١٩٦٦ كان هناك نقيضه عام ١٩٧٦ حيث نشر في أول أغسطس ١٩٧٦ أن القضية في الأصل كانت مجرد جريمة قتل وقعت يوم ٣٠ إبريل عام ١٩٦٦ والقتيل فيها إسمه صلاح حسين عضو لجنة العشرين للإتحاد الإشتراكي في قرية كمشيش بالمنوفية . لم يكن من أبناء القرية ولكنه كان متزوجا من إحدى

بناتها ، وأتهم بقتله ثلاث أشخاص وهم محمود خاطر – محمود عيسى – سيد عمارة.

كمحاولة للإجابة على نفس التساؤل لنتصفح المحاكمات التي جرت وأقوالها في المحكمة والآراء المتعددة في ذلك . ولكن بادئ ذي بدء لابد من التنويه بأنها عضو حزب (حدتو) الشيوعي المصري قبل الثورة ، ولم تنتهي من دراستها الثانوية وتزوجت من صلاح حسين إبن عمتها الذي كان يعمل موظفا في الإسكندرية . وهل إنتمائها السابق لهذا الحزب يؤدي إلى تصنيف قضية كمشيش كصنيعة أو مؤامرة شيوعية للنظام المصري ؟ أعلن إبراهيم بغدادي محافظ المنوفية إبان هذه الحوادث في شهادته أمام المحكمة عام ١٩٧٨ : " بأن بعض الأهالي ذوي الميول الشيوعية الذين أوعزوا إليهم بإتهام العديد من الأبرياء وإعتقالهم ممن لم تكن لهم صلة قربى أو علاقة بأسرة الفقي وإتخذوا ضدهم إجراءات إنتقامية " .

وقال أيضا : " أن قرارات الإعتقال التي صدرت بعد ذلك كانت لتغطية موقف المباحث الجنائية العسكرية من الناحية القانونية " . وهذا القول الأخير يتطابق مع ما كتبه النائب العام السابق محمد عبد السلام من أنه قد صدرت أوامر جمهورية بإعتقال أهالي كمشيش لنفس الغرض .

كما أعلن الدفاع الممثل في عبد العزيز الشوربجي المحامي أمام المحكمة في يوم ٢٦ فبراير ١٩٧٨ حيث كان محاميا للمعذبين السابقين : " أن الشيوعية إستطاعت أن تلتقط شاهندة لتجعلها السهم المسموم تعذب به أهالي كمشيش والنظام المصري ". وقد وقفت كمشيش صامدة ضد الشيوعية ونحن نقول لهم – وللتاريخ – أرادت الشيوعية أن تبتلع كمشيش ولو إستطاعت لإبتلعت مصر ، وهذا هو الذي كان مقصودا . كما كتب النائب العام السابق محمد عبد السلام في كتابه { أيام عصيبة } أن الرئيس جمال عبد الناصر قد طلب منه مباشرة التحقيق في قضية كمشيش ، وقد رفع له تبعا لذلك وبصددها ثلاثة تقارير ضمها ما يجري كمشيش ووصفه بأنه مؤامرة شيوعية تهدد البلاد .

كما أعلن في أواخر يناير ١٩٧٨ عبد العزيز عبد الغفور وكيل أول نيابة شرق القاهرة بأن هذه القضية هي الشيوعية ، وما تفعله في الشعوب من ظلم وإضطهاد

وأنها قضية فئة ضالة شاءت الأقدار أن تضعها في مقاعد السلطة فملاها الكبر والغرور والصلف فراحت تزج العشرات من الأبرياء إلى غياهب السجون دون ذنب أو جريرة ، وأذاقوهم أبشع صور الذل والعذاب ونكلوا بهم إرضاء للحقد في نفوسهم.

وعلي هذا فالنيابة العامة إبان حوادث القضية أقرت بأنها مؤامرة شيوعية ، وكذلك أقرت هذا في عام ١٩٧٨ وأثناء محاكمة المتهمين بتعذيب أهالي كمشيش ، كما أعلن ذلك الدفاع عن هذه الأهالي ، كما أقر بهذا محافظ المنوفية الذي كان معاصر لأحداثها ، وكذلك إنتماء شاهندة مقلد لحزب شيوعي سابق . ومن هنا هل يكتفي بذلك لتأكيد تصنيف هذه القضية بأنها شيوعية ؟ وهل كان الرئيس عبد الناصر على علم بكل هذا ؟ وللإجابة على هذين التساؤلين لنفرض ولنتعرض لموقف كل من الأطراف السابقة لنصل إلى إجابة منطقية وبالتالي سلمية .

فأما بالنسبة للنائب العام السابق المرحوم محمد عبد السلام ؛ فقد كتب ذلك – كما سبق القول – وقدم تقارير بهذا التصنيف الشيوعي لعبد الناصر ولكن الرئيس لم يصدق أو يبالي بهذا . وبالتأكيد كان هذا النائب العمومي مسيرا للضغوط إبان حوادث القضية تمنعه من إعلان ذلك في حينه . وبالتأكيد أيضا فهو يدرك أن كتابته لهذا في كتاب سيتداوله الناس لابد أن يكون صحيحا وإلا تعرض للإنتقاد والهجوم إذا كان مزيفا أو مزورا لحقيقة دوافع هذه القضية . وأما عن النائب العام أو النيابة في عام ١٩٧٨ فربما يخاطرنا شعور أنه إذا كان يتبع الحكومة فربما يكون هناك توجيه بالتلميح بأنه يعلن رأي النيابة في القضية بأنها كانت شيوعية ، ولذلك فلنستبعد رأي النيابة هنا بإحترام وتقدير .

وإذا كان محافظ المنوفية إبراهيم بغدادي قد أقر بهذا أيضا تارة لعبد الناصر وتارة أمام المحكمة فهو على ذلك يقرب من الصدق ؛ لأنه حاول في ذلك ولاسيما أمام المحكمة أن يبرئ ضميره من مساهمته في هذه الأحداث بالسلبية وعدم التدخل وكتابة لمقدمة كتاب هيئة الإستعلامات والتي هاجم فيها الإقطاع ممثلا في عائلة الفقي . مما يؤكد الضغوط أو التهديدات المحيطة به في أول الأحداث ... وأما عن موقف أو دور شاهندة مقلد في هذه الأحداث فهو يبدو من خلال عدة دلائل منها زيارة المعهد الإشتراكي قبيل الأحداث ، ثم حضورها جلسة البرلمان أثناء مناقشة

هذه المسألة ، بالإضافة إلى إنتمائها السابق للحزب الشيوعي المصري – حدتو – وكذلك إهتمام المشير عامر بها تبعا لما جاء في إحدى محاضر اللجنة العليا لقضية الإقطاع . بل وقد تبدي موقفها بوضوح أكثر إبان الأحداث نفسها ... فمن خلال المحاكمات أعلن كل من شوكت التوني وعبد العزيز الشوربجي المحاميان في التاسع من يناير عام ١٩٧٧ لمستشار الإحالة تقديم شاهندة مقلد أرملة صلاح حسين التي إرتكبت جرائم التعذيب في أهالي كمشيش بسبب مقتله عام ١٩٦٦ وحسين عبد الناصر شقيق الرئيس جمال عبد الناصر وصهر المشير عبد الحكيم عامر بوصفه المشرف الرئيسي على عمليات التعذيب بتقديمهما إلى المحاكمة حيث كان يقوم بنفسه بإصدار الأوامر بتعذيب المجني عليهم لحملهم على الإعتراف بقتل صلاح حسين .

كما أنه في السابع عشر من فبراير ١٩٧٨ طالب شوكت التوني المحامي أمام المحكمة مرة أخرى بإدخال شاهندة عبد الحميد شوقي مقلد أرملة صلاح حسين وحسين عبد الناصر ، حيث كان هناك شهود عدول على وجود هذا الآخر في مكان التعذيب أولهم محافظ المنوفية إبراهيم بغدادي ونائب الأحكام العسكرية جلال عمرو مصطفى عزب عضو مجلس الأمة . وقد أقروا هؤلاء الشهود بأن حسين عبد الناصر حضر عدة مرات وظل يومين متتاليين في كمشيش يشرف على التعذيب ، بل وأعلن أمام هؤلاء الشهود في مكان التعذيب لشاهندة :

" أن المتهمين في قتل زوجك – ويعني عائلة الفقي – **دول كلاب وسبهم " وقال أيضا : " يا شاهندة اللي تحبي تجيبيه نجيبه ، وإحضاره لتعذيبه فسنحضره فنحن السلطة وعلى إستعداد لإحضار أي شخص وتعذيبه ..! " .**

وأعلن المحامي شوكت التوني أيضا أمام المحكمة قائلا : " ولقد سألت شاهندة مقلد سؤالا في تحقيقات النيابة عن حضور حسين عبد الناصر إلى كمشيش " **فقال : " طبعا حضر – وهذه كلمة لها معناها – يعني لابد من حضوره وكان يشرف بنفسه على تعذيب الأهالي " .**

كما طالب بإدخال حسين عبد الناصر في الدعوى بإعتباره متهما كشريك وفاعل أصلي .

وقرأ الدفاع أيضا بعض ما ذكر على لسان المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في محاضر لجان الإقطاع والخاصة بهذه الحوادث وشاهندة ثم قال : " أن شاهندة هي السبب الرئيسي في إثارة كل شئ في كمشيش ، فقد فعلت بالأهالي وعائلة الفقي الكثير ، وأنني أطالب بإدخالها متهمة في القضية بالإشتراك والتحريض على تعذيب المجني عليهم .

وأعلن أيضا شوكت التوني المحامي بأن صلاح حسين لم يكن ذي مبادئ ، فقد كان معزولا سياسيا ولم يكن عضوا في الإتحاد الإشتراكي وكان ينادي بالفوضوية وأنه في يوم من الأيام إحتل نقطة شرطة كمشيش بشهود بعض زملائه الشيوعيين حيث أرسل له شعراوي جمعة وزير الداخلية ثلاث آلاف عسكري لإخلائها ..

وقد أعلنت شاهندة مقلد أرملة القتيل أمام المحكمة في اليوم التاسع والعشرين من يناير ١٩٧٨ أنها علمت وسط الثورة العارمة التي كانت تجتاح القرية بأن شقيق عبد الناصر حضر للتعزية لأنه كان زميلا لشقيق زوجها كما أقرت برؤيتها لحسن خليل قائد المباحث الجنائية العسكرية في كمشيش ، وهو الذي سبق ذكره حيث قد كلفه بالتدخل المشير عبد الحكيم عامر أثناء الإحتفال بعيد العمال في أول مايو ١٩٦٦ ، وحيث بدأ التدخل الفعلي في اليوم الثالث من مايو أي بعد ستة وثلاثين ساعة من التبليغ .

وهنا أيضا عن هذا الطرف أي شاهندة مقلد فإن الأمر يبدو ليس صدفة زيارتها للمعهد الإشتراكي ، وزيارة أعضاء المعهد للقرية وهي من ضمن مستقبليه ، وحضورها جلسة البرلمان وتواجدها أثناء التعذيب بل ومشاركتها في هذا ، حيث كانت تركب على ظهر صلاح الفقي – الإقطاعي وهو يسير على أربع ، كما شهد بذلك البعض ومنهم عضو مجلس الأمة – حينذاك – فكري الجزار الذي كان يزور القرية بدافع الفضول بعدما ناقش المجلس هذه القضية ، وكذلك الإهتمام والرعاية التي يوليها لها كل من المشير عامر وشمس بدران وزير الحربية كما سبق ذكره وشهادتها في المحكمة أنها علمت أن عبد الناصر بعث بالمباحث الجنائية العسكرية للتحقيق في الحادث فليس من المعقول والمقبول أن يبعث رئيس الجمهورية بهذه القوة لمجرد حادث قتل سبق حدوثه على مستوى أعلى بكثير في المنيا قبيل حادث كمشيش بشهر عندما قتل أمين عام الإتحاد الإشتراكي هناك .

ولننتقل إلى شهادة كمال الشاذلي ثاني خيوط هذا الحدث في كمشيش ، فقد أدلى بشهادته بعد مدير الأمن المذكور بأيام وبالتحديد في ٢٤ يناير ١٩٧٨ وقال فيها : "أن النيابة بدأت تحقيقاتها بعد مقتل صلاح حسين " . وفي أوائل مايو وصلت مجموعة المباحث الجنائية العسكرية برئاسة رياض إبراهيم إلى المنوفية حيث علم بتوليهم التحقيق وإستلامهم لملف المتهمين . وقال : " أن عبد الحميد غازي عضو الأمانة العامة للفلاحين وصل حوالي يوم ٧ مايو لمعرفته ما يدور في كمشيش ، حيث رافقه إلى هناك وتقابلا مع رياض إبراهيم في سراي صلاح الفقي حيث كان هناك نائب أحكام إسمه جلال يستجوب عبد الله الفقي المحامي والذي كان يقف معصوب الرأس ، مما يعتقد أنها ضمادة طبية . وقال : " أنه كانت هناك لجنة تقوم حينذاك بجرد المحتويات لقصر الفقي ومن المحتمل أن يكون المحافظ هو الذي أصدر أمره بجرد قصور الفقي " . ويستطرد ويصف ما رآه بالقصر : " كان هناك أشخاص ينتظمون في ثلاث صفوف ينتظرون التحقيق في الردهة وجالسين القرفصاء وأيديهم خلف رؤوسهم ، بينما كان يقف خمسة أشخاص آخرون يرتدون ملابس مدنية ويمسك أحدهم كرباجا ، وأنه بعد إنصرافهم – أي هو ومرافقيه – سمع بعد أيام بنقل بعض الأهالي إلى القاهرة من أجل إستمرار تحقيق القضية . كما أنه سمع بعد ذلك أيضا أن أهالي كمشيش قد تعرضوا للضرب وأنهم نقلوا إلى السجن الحربي وأنه كان قد فهم من كلام رياض إبراهيم عندما كان في القصر من أيام أن المشير عامر وشمس بدران – وزير الحربية في ذلك الحين – قد كلفاه بتولي التحقيق " .

وقد نفى كمال الشاذلي أمام المحكمة أنه حضر تحقيق النيابة أو مرافقته لرياض إبراهيم إلى كمشيش ، كما نفى أنه سمع أن صلاح حسين شيوعيا وأثناء شهادته أمام المحكمة صاح رياض إبراهيم الذي كان في قفص الإتهام بممارسة التعذيب لأهالي كمشيش قائلا : " أن الكبار هم الذين صنعوا الأحداث وأن القدر وضعنا نحن وحدنا في قفص الإتهام " .

وهنا قد أشار هذا الشرطي العسكري لما علمه بالتلميح أو بالتصريح من قائده العقيد حسن خليل رئيس المباحث الجنائية العسكرية الذي كان قد تحدث إليه تليفونيا المشير عبد الحكيم عامر في إحتفال عيد العمال أول مايو ١٩٦٦ بناء على الرسالة التي أعطيت له من الرئيس عبد الناصر الذي تقدم بها كل من عضو مجلس الشعب

واللواء مصطفى علواني . ولذلك صاح متهما للكبار حيث رأى نفسه أصغر شأنا لأنه أداة تنفيذ بل يؤكد هذا ما أعلنه أمام المحكمة محمد رشدي حمادي المحامي أن حسن خليل أبلغ رياض إبراهيم أن الرئيس عبد الناصر قال له أن بعض قوى الثورة المضادة يقومون بعملية تصفية لأعضاء الإتحاد الإشتراكي وأن الرئيس الراحل يريد أن يعرف حقيقة ما يقع في كمشيش وحل للإقطاع يد في قتله . كما أفهمه بأن هناك صراعا بين الإقطاعيين وأعضاء الإتحاد الإشتراكي وأن جريمة قتل صلاح حسين كانت بتدبير من أسرة الفقي . وهكذا فإن الشهادة أو هذا القول له شقين : فإن ما أوعز قول الرئيس عبد الناصر لحسن خليل فكان غير صحيح حيث أن الذي أبلغه بذلك المشير عبد الحكيم عامر طبقا لما سبق وأن أوضحناه من لقاءه بعبد الناصر في سرادق إحتفال عيد العمال في مايو ١٩٦٦ . فإذن واقعة التبليغ كانت من المشير وليس عبد الناصر ، وهذا ليس نفي لمسئولية عبد الناصر إنما تصحيح واقعة حيث أنه لا داعي لعلاقة مباشرة بين عبد الناصر وقائد المباحث العسكرية طالما أن هناك وسيطا مباشرا آخر وهو المشير عامر . كما وأنه كيف يقال أنه يريد أن يعلم دور الإقطاعيين ، وفي ذات الوقت يردد أن هناك صراعا بين الإقطاعيين والإتحاد الإشتراكي وأن حادث القتل مدبر من الإقطاعيين فلماذا المصادرة على العلم بالشئ رغم الإعلان به أو الإعلام عنه لآخر . وقد أشار كمال الشاذلي في شهادته إلى صور من التعذيب ، ومع ذلك فلم يشير إلى موقفه منها حيث كان أمين التنظيم السياسي للمحافظة في ذلك الحين ومدى الإجراءات التي حاول فيها إنعدام هذا التعذيب أو التخفيف منه . ولكنه بالطبع الطرف المستفيد من ضرب مثل هذه الأعيان الريفية للقضاء على سطوة كلمتها وحيث أنه يمثل نظام الثورة الجديد بالمحافظة . وحرص على أنه يردد أنه سمع كذا وسمع كذا ، وهذا أيضا يؤدي إلى إثارة تساؤل ؛ أين هو كأمين التنظيم المفترض أنه يلتحم بالناس ؟ ... فلماذا لم يبلغ الجهات المسئولة عما يراه أو يسمعه كما ردد ذلك أمام المحكمة ؟ ... ولماذا لم يتصل بشمس بدران أو المشير عامر لإستطلاع ماهية الأمر حول سلطته وإختصاص هذه الشرطة العسكرية نحو أمر يدور في دائرته ؟ . هذا بفرض صدق شهادته عن النظر عن حقيقة وضعه ودوره الغير معلن في هذه القضية .

هذا ما كان من أمين التنظيم ومدير الأمن فماذا عن موقف المحافظ ؟ .....

إن موقف المحافظ إبراهيم بغدادي في ذلك الحين يختلف عما حاول توضيحه أيضا في السبعينات ، فقد أعلن في مقال نشر له أواخر عام ١٩٧٤ حيث قال فيه : " أن قضية مقتل صلاح حسين في كمشيش كانت إصلاح مشاجرة عادية يحدث مثلها كل يوم في مصر ، وإنتهت بمقتله وليس لها خلفية سياسية وكل ما قيل غير ذلك مخالف للحقيقة " .

ولقد ساهمت أجهزة الإعلام ومختلف الإتصال في الحملة التي وجهت ضد أعداد كثيرة من المواطنين الأبرياء بعد أن أهينت كرامتهم وأغتصبت أموالهم وأعراضهم وشوهت سمعتهم على صفحات الجرائد . كما ذكر أيضا أنه كتب تقريرا عن حقيقة ما حدث ورفعه للرئيس جمال عبد الناصر شخصيا ولم يقتنع عبد الناصر بها – كما يذكر – وكان تعليقه وقتها له : " يظهر إنك مش عارف إيه اللي بيجرى في محافظتك " . وإذا كانت الحقيقة التي يذكرها المحافظ السابق ، إلا أنه إضطر السير مع إتجاه هذه القضية كما أرادتها السلطات العليا في ذلك الحين حيث كتب بنفسه مقدمة بتوقيعه لكتاب أصدرته مصلحة الإستعلامات بعنوان (كمشيش قلعة ضد الإقطاع) . وجاء في هذه المقدمة : " أن كمشيش هو إسم القرية التي دخلت التاريخ وعرفها العالم كله وأصبحت رمزا لمعركة تصفية الإقطاع " .

فلقد كانت كمشيش كأي قرية في الريف المصري تعيش منعزلة عن العالم تسمع بالشعارات الثورية تملأ نفوس الفلاحين بالأمان والحرية ولكنهم يعيشون في الواقع عبيدا لأسر الإقطاعية التي ولدت وعاشت في ظل الخيانة . ولم يتوقف الصراع بين الفلاحين والإقطاعيين يوما ولكن الإقطاع كان يلجأ بكل قوته وسطوته إلى العنف والقتل والتعذيب للتخلص ممن كان يعتقد أنه يعارضونه ، وكانت حادثة كمشيش نقطة التحول في إستمرار الإقطاع في السيطرة والإستغلال . لقد كشف هذا الحادث عن المآسي والمخازي التي صاحبت الإقطاع رحلته الطويلة وأعادت اللجنة العليا لتصفية الإقطاع بقراراتها الثورية الحق إلى أصحابه .

وهذه الإشارة للجنة تصفية الإقطاع تبرر مبدئيا الشكر الذي وجه إليه من جانب المشير عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة عقب هذا الحادث في أول إجتماع والذي أشار إليه من قبل مدير الأمن في شهادته والذي قال أنه لا يعلم سبب هذا الشكر .

ثم قام المحافظ في المقدمة بتأصيل خيانة هذه العائلة حتى تاريخ ثورة أحمد عرابي ودور أصلي هذه العائلة في هزيمة عرابي عام ١٨٨٢ .

وكان قد قامت حملة إعلامية لهذا الموضوع ؛ حيث قامت جريدة الجمهورية في ٧مايو ١٩٦٧ بنشر تاريخ وقصة الإقطاع في المنوفية والذي يتمثل في عائلة الفقي.

فقد سبق وأن عرضنا موقف الرئيس عبد الناصر ورده على مقتل أمين عام الإتحاد الإشتراكي بالمنيا ، وكذلك تعرضه لحادث كمشيش في أول مايو ١٩٦٧ ، كما وأنه قد بلغ من النائب العام السابق محمد عبد السلام بأنه مؤامرة شيوعية ولم يتمثل لذلك . وأيضا تقرير محافظ المنوفية والذي تهكم عليه حينئذ من جراء ذكره أن هذا الحادث وراءه دوافع شيوعية ، كما وأنه قد أعاد تشكيل المحكمة بعد هزيمة يونيو برئاسة مستشار محكمة وعضوية قضائية غالبة وبراءة ١٧ متهما لهو دليل قاطع على علمه بما حدث ووقع ؛ مما أدى به بعد الهزيمة إلى التصحيح الجزئي وليس الكلي بالنسبة لهذا الحدث .

وأما عن موقف المشير عامر وشمس بدران فإنهما قد صنعا ما وقع تضامنا مع الشيوعية التي كان يحاول الإتحاد السوفيتي نشرها بالبلاد وله من أعوانه الكثير في ذلك الحين ، وبالتالي بالضغط على الرئيس عبد الناصر ليولي الشيوعيين رعايته وإهتمامه وتصعيدهم في المناصب الكبيرة . وعندما رفضت المحكمة الإدعاء بالحق المدني ضد ورثة الرئيس عبد الناصر . مع صدور بيان من وزير الإعلام في منتصف شهر يونيو ١٩٧٧ يرد به ويبعد أي تهجم على شخص عبد الناصر لهو دليل على أن نظام الحكم في ذلك الحين وأن كان أظهر حقيقة هذه الحوادث في مناخ ذات طابع غربي ليفضح الشيوعية وما نفعله في الشعوب إلا أنه لا يريد إدانة مباشرة لشخص عبد الناصر والمرتبط عضويا بنظام الحكم حينذاك لمنبع واحد وهو ثورة يوليو ١٩٥٢ . كما أن نظام الحكم يعتبر أن الإدانة الشخصية لعبد الناصر لهو عمل غير أخلاقي وأنه لا يمكن ذلك لأن شخصية عبد الناصر ذات صيت عالمي ، وأنه كان يشاركه المسئولية على حد تعبيره .

وإذا إستقر أن تاريخ هذه الأحداث فإننا نرى أنه عندما كانت تجرى أفعال التعذيب في كمشيش كان في ذات الوقت مستر (أليكس كوسجين) رئيس جمهورية

الإتحاد السوفيتي بالقاهرة ثم التوجيه بعقد جلسة برلمانية للهجوم على الإقطاع الممثل للنظام المناقض والمضاد للنظام الشيوعي والذي يمثله الإتحاد السوفيتي .....

أستطيع أن أجزم بذلك .. من خلال ما سبق عرضه ...

وكانت قضايا التعذيب قد أثيرت في منتصف عام ١٩٧٦ كما سبق ذكره من جراء التقدم ببلاغات التعذيب، وإستمر النظر فيها حتى مايو ١٩٧٨ حيث قد إستمر ذلك عامين . وحيث قضت محكمة جنوب القاهرة حكمها بمعاقبة المسئولين عنها ؛ فعاقبت الرائد متقاعد رياض إبراهيم لرئيس الأسبق للمباحث الجنائية العسكرية والمتهم الأول في القضية بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، وبمعاقبة الملازم شرف صفوت الروبي القاسم المشترك في قضايا التعذيب بالأشغال الشاقة المؤبدة مدة ١٠سنوات ، وبنفس العقوبة على المتهم الثالث محمد رجب بكر . كما قضت بالأشغال الشاقة لمدة خمسة سنوات على إحدى عشر متهما وبالسجن ثلاث سنوات لثلاثة متهمين ، وكذلك براءة ثلاث متهمين آخرين . كما قضت المحكمة بإلزام المتهمين المحكوم عليهم بالتضامن مع وزارة الحربية بدفع مليون و ١٩٠ألف جنيه كتعويض مدني للمجني عليهم من أهالي قرية كمشيش وورثتهم ورفضت جميع الدعاوي المدنية التي أقامها المدعون بالحق المدني ضد ورثة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وكذلك المرفوعة ضد وزارة الداخلية .

فقالت المحكمة في صياغة تاريخ مصر في هذه الحقبة من الزمان ؛ وتسجل المحكمة للتاريخ وحده ولتسمع الأجيال التي عاصرت هذه الأحداث وللأجيال السابقة عليها والأجيال القادمة من أبناء مصرنا العزيزة **الأمور الآتية :**

أولاً : تسجل المحكمة شكرها للزميل الأستاذ ملك مينا الذي باشر التحقيق في قضية صلاح حسين على موقفه البطولي الذي لم يتزعزع في مواجهة طغيان المباحث الجنائية العسكرية فيما إرتكبه المتهم الأول من إجراءات شاذة معه ، وكذلك تسجل المحكمة بالشكر الموقف الرجولي للأستاذ إسماعيل زعزوع الذي باشر جزءا من التحقيق مع المدعية بالحقوق المدنية وقت أن كانوا متهمين في القضية المذكورة أثناء تحقيقها بمعرفة النيابة بالسجن الحربي وتعيب على مسلك باقي زملائه في نفس التحقيقات .

ثانياً : تسجل المحكمة وللتاريخ أن هذه الفترة الذي جرت فيها أحداث هذه القضية هي أسوأ فترة مرت بها مصر طيلة تاريخها القديم والحديث ؛ فهي فترة ذبحت فيها الحريات ، وديست فيها كرامة الإنسان المصري، ووطئت أجساد الناس فيها بالنعال ، وأمر الناس فيها بالتسمي بأسماء النساء ، ووضعت ألجمة الخيل في فم رب العائلة وكبير الأسرة ، ولطمت الوجوه والرؤوس بالأيدي .. كما ركلت بالأقدام، وهدد رب العائلة وأخوته – وهو أبشع ما وقع في هذه القضية من تعذيب في نظر المحكمة من إخراج جثة والدتهم من مدفنها – وكانت حديثة الدفن ، للتمثيل بها أمام الناس والتشهير بهم وإذلالهم أمام أهلهم وذويهم وأمام الحاقدين والخصوم، وأن المحكمة لتسجل بأن المخلوق الذي ينسى ربه ونبيه ويأمر الإبن أن يصفع وجه أبيه أمام الناس لهو مخلوق وضيع وتافه ومهين ، وأن المحكمة وهي تسجل هذه الفظائع ينتابها الأسى العميق والألم الشديد من كثرة ما أصاب الإنسان المصري في هذه الحقبة من الزمان وإهدار الحرية وذبح الإنسانية وقتل لكافة مقومات حريته ورجولته وأمنه وأمانه وماله وعرضه ، وإن كانت المحكمة لتسجل أيضا للتاريخ وقلبها يقطر دما أن ما حدث في هذه القضية لم يحدث مثله حتى في شريعة الغاب ولا البربرية الأولى .

وتسجل المحكمة أيضا أن هذا الذي حدث من سفاحي البشرية وفاقدي الضمير قد أتت عليه ثورة التصحيح في ١٥مايو ١٩٧١ ومحته محوا تاما ، وإلى الأبد ظل ديمقراطية الدستور الدائم وسيادته القانون والشريعة السياسية فلا سجن بلا محاكمة ولا إعتقال بلا قانون ولا حراسة بغير قاض وتشريع ، بل الكل ينعم بالحرية والكل في أمن وأمان على عيشه وعرضه وماله وإنسانيته وكل مقوماته في يومه وغده .

وغاية القصد أن ما أثبته كلا الحكمين سالفي الذكر هو شهادة منه للتاريخ على حقائق ما حدث في تلك الفترة السوداء من التاريخ ، وقد أضحى هذا التاريخ محفور في ذاكرة الأمة بهذه الأحكام الغراء بما يدحض كافة إفتراءات التي أحيتها من مواتها، وراحت تسوقها بين أيدينا تباعا في محاولة لقلب الحقائق وطمسها وتشويه تاريخ العائلات .

وقد جاء أيضا في تقرير النيابة العامة التي أجرت تحقيقات هذه القضايا في فصل خاص أن هناك قضايا أخرجها رجال المباحث الجنائية العسكرية بعد سنوات طويلة

من حفظها لعدم معرفة الجناة فيها . وأعادوا تحريكها من جديد بعد أن نسبوا وقائعها وزرا إلى عدد من أهالي كمشيش ، وأكرهوهم بالتعذيب على الإعتراف بإرتكابها وغني عن البيان ذكر أرقام وتفاصيل هذه القضايا التي جاءت في تقرير النيابة العامة حتى لا تتفرع المسائل وينفصل تركيزها . وإذا تأكد لدينا أن حوادث كمشيش– كما تبدو – ملفقة وأشبه بالروايات الدرامية .. فهل كان لها مقدمات ؟ وما كانت دوافع وقوعها أو تمثيلها ؟ ولماذا رفضت المحكمة في مايو ١٩٧٨ الحق بالإدعاء المدني من جانب بعض الذين تعذبوا في الستينات ؟

وأما عن إحدى مظاهر مقدماتها ، فقبل وقوع جريمة قتل المواطن صلاح حسين في إبريل كان قد قام بزيارة المعهد الإشتراكي الكائن بكورنيش النيل بمرافقة زوجته شاهندة مقلد ، وكان هذا قبل أسابيع قليلة ؛ وقد تجولوا في المعهد ودخلوا بعض قاعات الدرس والمحاضرات بها للإستماع إلى ما كان يلقى على الحاضرين من محاضرات في السياسة والإشتراكية والإدارة والحكم المحلي ، كما أن أعضاء ذلك المعهد قاموا بزيارة للمنوفية بما فيها قرية كمشيش قبل وقوع جريمة القتل بحوالي أسبوعين ولهذه المظاهر دلالاتها .

ففي شهر مايو عام ١٩٨٣ في عهد رئاسة الجمهورية لحسني مبارك قضت محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية بأن تدفع الحكومة ١٥٤ ألف جنيه تعويضا لتسعة مواطنين قامت مراكز القوى بتعذيبهم في قرية كمشيش بمحافظة المنوفية في صيف عام ١٩٦٦ وإستمر تعذيب بعضهم في عام ١٩٦٨ .

فالدعوى الأولى أقامتها منجدة طولان والشقيقتان فريال وذكية عبد الله الفقي اللاتي تم تعذيبهن والإعتداء عليهن علنا في ساحة القرية ... والدعوى الثانية أقامها أحمد رمضان قشقوش ومحمد مبروك الأشقر والدسوقي درويش والشيخ عبد القادر وعبد اللطيف قد تم تعذيبهم في قرية كمشيش في مايو ١٩٦٦ ، ثم أودعوا السجن الحربي – تحت التعذيب – حتى عام ١٩٦٨ ... والدعوى الثالثة أقامتها هيام عبد الفتاح راضي وقد طالبت بالتعويض عما لحق زوجها المرحوم محمد عبد الله الفقي من التعذيب .

وضمت هذه القضايا الثلاث في قضية واحدة نظرتها المحكمة برياسة المستشار عبد الحميد محمود عمر وعضوية القاضيين محمد جمعة عبد القادر ومجدي مرسي خليل وأمانة سر رمضان عبد الصمد . وأصدرت حكمها الذي جاء في حيثياته التي

أعلنتها : " أن الفترة التي جرت فيها أحداث هذه القضية هي أسوأ فترة مرت بها مصر طيلة تاريخها القديم والحديث ؛ فهي فترة ذبحت فيها الحريات ، وديست فيها كل كلمة للإنسان المصري، ووطئت أجساد النسا فيها بالنعال ، وأمر الرجال فيها بالتسمي بأسماء النساء ، ووضعت ألجمة الخيل في فم رب العائلة وكبير الأسرة ، ولطمت الوجوه والرؤوس بالأيدي .. كما ركلت بالأقدام ، كما هتكت أعراض الرجال أمام بعضهم وجئ بنسائهم أمامهم وهددوا بهتك أعراضهن على مرأى ومسمع منهم ودربت الكلاب على مواطأة الرجال .. والمحكمة لا يسعها إلا أن تسجل بأن المخلوق الذي يسئ ويأمر الإبن أن يصفع وجه أبيه أمام الناس هو مخلوق وضيع وتافه " .

كما صدرت في ذات الشهر أيضا حكما بالتعويض الذي يصل إلى ٦٥ ألف جنيه لمصطفى عبد الله الشريف ولورثة المرحوم عبد القادر حافظ الوكيل لما لقياه من تعذيب في أحداث كمشيش . وحيث كانت المحكمة برئاسة المستشار عبد الحميد محمود عمر وعضوية القاضيين علاء عبد الحميد البنا وحسن أحمد الضبع وأمانة سر رمضان عبد الصمد ، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها : " أن المحكمة تسجل في حكمها كما سبق أن سجلت في حكم سابق – للتاريخ – معاصرتها لهذه الأحداث التي تقشعر لسماعها أبدان كل حر يدين بالولاء والتقديس للواحد الأحد ولا يرضى بالعبودية لغير سواه ولا شرك في أمره أحدا مهما تسلط وتجبر" .

وهناك قضايا أخرى إمتدت في عام ١٩٧٨ ولكننا لا نتعرض لها تجنبا لما يمكن أن يثار أن السلطة السياسية في ذلك الحين كان هدفها – بالتأثير على القضاء – إدانة السلطة السياسية السابقة أي التي كانت في الحكم بالستينات ، ولعل القضيتين المشار إليهما يؤكد أن صدق ما جاء بالقضايا الأسبق منها زمنيا ، وبالطبع فإن هذه القضايا كانت نتيجة محاكمات الذين شاركوا في التعذيب وصنعوا هذه الأحداث ؛ وإن كان البعض منهم أفلت من هذه المحاكمات والتي كان يمكن أن تدينه سياسيا ، حيث أنه لم تثبت عليه إدانة جنائية مباشرة ..

أحداث قرية كرداسة ١٩٦٦ :

في قرية كرداسة وهي من أكبر قرى محافظة الجيزة – ولد السيد (نزيلي محمد عويضة) ١٩٣٨/٣/٢٨، وحصل على ليسانس الآداب عام ١٩٦١ ، وإلتحق

بالإخوان على يد إبراهيم عبد الفتاح خليفة المحامي عام ١٩٥٢ هو والأستاذ جابر رزق ، وكان احد أعضاء تنظيم ١٩٦٥ الفاعلين ، وإعتقل في أغسطس ١٩٦٥ ، وكان رقم ٢٧ في القضية التي نظرت أمام (الفريق الدجوي) ، وخرج من المعتقل في ١٩٧٥/٣/٢٤ ، ثم إعتقل مرة ثانية في يوليو ١٩٩٥ ثم حكمت عليه المحكمة العسكرية بثلاث سنوات ، وخرج في يوليو ١٩٩٨ ، وهو الآن مسئول المكتب الإداري لإخوان محافظة الجيزة .

وهو متزوج من فوزية عبد المجيد عبد السميع في ١٩٦٥/٨/١٢ ، وهي أخت أحمد ومصطفى وكمال وأسامة ونادية وإبتسام وأخوها الأكبر أحمد ١٩٣٣/٩/٢٧ ، كان أحد قادة تنظيم ١٩٦٥ حكم عليه بالإعدام وتم تخفيف الحكم عليه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وخرج في عهد السادات وتزوج إبنة محمد يوسف هواش ، وللسيد نزيلي خمسة أولاد(محمد ١٩٧٦ – أحمد ١٩٧٨ – رحاب ١٩٨٠ – رضوى ١٩٨٥ – أسامة ١٩٨٨) وقد إشتهرت الحاجة فوزية بعروس كرداسة لأنه بعد ٩ أيام فقط من زواجها تم إعتقال زوجها وأودعوها بالسجن الحربي لمدة أسبوع .

إن ما وقع لأبناء قرية كرداسة الإخوان وغير الإخوان فاق كل تصور ، ولا تزال المأساة تملأ نفوس أهل القرية جميعا ، وقد بدأت المأساة كما يحكيها الأستاذ عبد الحميد نزيلي أخو الأستاذ السيد فيقول : " عند غروب شمس يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٥ كنت واقفا أمام منزلنا ، وإذا بثمانية رجال مفتولي العضلات مفتوحي الصدور يلبسون قمصانا ليس تحتها ملابس داخلية وبنطلونات ضيقة ، فوقفوا أمامي وسألوني عن أخي السيد نزيلي الأخصائي الإجتماعي ، قلت لهم : " تفضلوا أنا أخوه وفتحت لهم الباب وأجلستهم في غرفة الضيوف ، قدمت لهم واجب الضيافة " .. ثم قلت لهم : " إن أخي في القاهرة ولكنه لن يتأخر " .. وفجأة وجدت إثنين منهم وقفا على باب البيت وإثنين آخرين إقتحما المنزل وصعدا للدور العلوي حيث زوجة أخي– العروس والتي لم يمض على زفافها سوى تسعة أيام – فوقفت وقلت لهم : "من أنتم ؟ وماذا تريدون ؟ " .. فتقدم مني أحدهم شاهرا مسدسه ووضعه في بطني وهددني ، فجأة وجدت نفسي ملقى على الأرض وقفت مسرعا ، وجريت إلى صالة البيت فلحق بي إثنان وشلا حركتي وجراني إلى الخارج فأخذت أصرخ : " أنتم لصوص ماذا تريدون مني ؟ " وزاد صراخي فخرج الناس من البيوت وإزدحموا

حولي يسألون في دهشة ، وتقدم بعض شباب القرية ليخلصوني من أيديهم فأخرج أحدهم مسدسا وأطلق ثماني رصاصات في الهواء للإرهاب ، وعلى بعد أمتار من ورائي كانت زوجة أخي – العروس – يجرونها هي أيضا وصرخات إستغاثتها تتوالى ، فأيقن أهل القرية أننا مختطفون ، فأخذ الرجال والنساء والأطفال يرشقونهم بالطوب ، فهرب سبعة من الرجال وأصيب الثامن وأغمى عليه ، وتجمع الناس من حوله وتركت زوجة أخي تذهب للمنزل وتوجهت لنقطة القرية لعمل محضر ، وعندما سمع الضابط مني ذلك أمر العساكر بالإسراع بالقبض على الخاطفين ، وعندما وصل الشاويش والعسكر وإستطلع الرج المغمى عليه ، قال للواقفين : "خربت يا كرداسة .. مصيبة وحلت عليكم يا أهل كرداسة ... إن هؤلاء الرجال ليسوا لصوصا ... إنهم من رجال الشرطة العسكرية " . لم يدرك الأهالي ما يقوله الشاويش غير أنه بعد ساعة وصلت مجموعات من العربات المملوءة بالضباط والجنود من رجال الشرطة العسكرية إلى مكان الحادث ، فنادى أحد الضباط على الأهالي يستفسر منهم ما حدث فتشجع ثلاثة من الشباب وأخبروه ، فما كان من الضباط إلا أن إنهالوا عليهم ضربا باللكمات ، وكانت بداية الإرهاب .

وتم القبض على عمدة القرية ومعظم رجال عائلته رجالا ونساء ومشايخ البلدة والأعيان والوجهاء وجميع الإخوان المسجل أسمائهم من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٥ ، وأغلقت البيوت والمحلات لمدة ٧٢ ساعة لا يخرج أحد من بيته ولا يسير في الطريق ولا يذهب لعمله أحد ، وتم حبس الجميع في منازلهم حتى الحيوانات لم تسلم من ذلك ؛ فلم تخرج للمرعى ، حتى الموتى لم تدفن إلا بعد جهد جهيد وإستئذان هذه القوات . وعاشت البلدة في رعب وذعر رهيبين ، لكن أين كانت ضحية هذه المأساة ؟ وهي الحاجة فوزية بعد أن حضرت هذه القوات والتي كان على رأسها كبار قادة الشرطة العسكرية ، كما حضرها وزير الداخلية آنذاك عبد العظيم فهمي والذي كان موجودا في نقطة القرية ليطمئن أن الحادث لم يمتد للمباحث العامة والتي تقع تحت سلطته ، وقبض على الحاجة فوزية وتم إيداعها في عربة الترحيلات المرابطة أمام النقطة ، وبعد ساعتين حضر زوجها الأستاذ السيد نزيلي والذي علم بالحادث فلم يرض بزيادة الأمور تعقيدا فذهب وسلم نفسه إلى نقطة القرية ، فوضعوه في العربة والتي كان بها كثير من شباب إخوان القرية ؛ كجابر رزق

وأحمد باوة .. وغيرهم ، وبعد ذلك تحركت العربات بمن فيها من أناس إلى معتقل السجن الحربي حيث العذاب والهوان والمأساة الكبرى .

الصدمة :

في السجن الحربي حشرت العروس وزوجها ومن معها من أهل القرية حيث نظم الطواغيت جدول التعذيب لهؤلاء المساكين . ويقول الأستاذ محمود عبد الحليم : " كان من بين الأسماء التي ذكرها علي عشماوي إسم السيد نزيلي أحد مسئولي مجموعة الإخوان في إمبابة ويقيم في كرداسة ، فذهب ثمانية للقبض عليه غير أنه لم يكن موجودا فقبضوا على عروسه ، غير أن أهل القرية إستخلصوها منهم فتحولت القرية إلى ساحة حرب ، جيش مجهز بالعدة والعتاد ، وأهل القرية المساكين الذين لا يملكون إلا عزتهم والتي أهدرها ضباط ورجال عبد الناصر ، وتم تفتيش كل منزل ونهبت الأموال وربط الرجال في الحبال كقطيع الماشية ، وإقتادوا الزوجات والأمهات إلى السجن الحربي وفي فناء السجن الحربي جمعوا الرجال ووقف الفريق محمد فوزي يستعرض السبايا ، وصرخ فيهم صفوت الروبي أن يركعوا أمام القائد وأن تمتطي كل إمراة ظهر زوجها أو أبيها أو أخيها أو جارها . وعلى الجهة الأخرى إصطف البعض أمام بعضهم وصدرت الأوامر أن يضربوا بعضهم البعض على وجوههم ، وأن يبصقوا في وجه بعض ، وظل الحال هكذا طيلة تسعة وعشرين يوما " ... هذا ما كان يحدث داخل السجن .

أما القرية فقد تحولت إلى ثكنة عسكرية ؛ فغلقت المساجد وعطلت الصلاة ، حتى عندما توفي الشيخ محمد عبد العزيز رفض رجال المباحث العسكرية دفنه ، فظل ثلاثة أيام حتى تعفنت الجثة ، وبعدها وافقوا أن تخرج على أكتاف أربعة رجال إلى المقابر .

يقول الأستاذ جابر رزق : " وصلنا إلى السجن الحربي حيث أقيمت أفظع مذبحة بشرية لشباب مصر ورجالها ، ولقد كان في إستقبالنا حمزة البسيوني ، والعميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية وعساكر السجن الحربي الذين ساقونا كالبهائم تحت لهيب السياط ، وجاء الحلاق والذي حلق لكل رجل منا ناحية من شنبه وحاجبا من حاجبيه ، ثم أدخلونا الزنازين وأدخلوا معنا الكلاب لتنهش لحومنا ،

ومات تحت التعذيب صلاح رزق ومحمد أبو السعود وأصيب الكثير بالجنون من جراء هذا التعذيب ، وكان شمس بدران يقول : (أنا معي كارت بلانش لتدمير كرداسة وإزالتها من على الخريطة) ، كما كان يقول : (سأعطي كرداسة درسا لن تنساه مدى أربعين عاما) .

ظلت العروس معتقلة في السجن الحربي لمدة أسبوع في عنبر ، ولاقت الشديد من العنت هي وأهل القرية، أما زوجها فقدم للمحاكمة والتي حكمت عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، كما حكمت على أخيها أحمد عبد المجيد بالإعدام شنقا ، ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة . وظلت طيلة عشر سنوات صابرة تنتظر زوجها التي لم تهنأ به سوى عشرة أيام سرعان ما نسيتهم الذاكرة تحت التعذيب ولهيب السياط ، مع الحرمان من الأولاد حتى خروج زوجها عام ١٩٧٥ .

وماذا بعد ؟

كان الزوج آخر من خرج من محنة عبد الناصر ؛ حيث أفرج عنه هو والأستاذ صبري عرفة وأحمد عبد المجيد ومبارك عبد العظيم .. عاد الزوج لوظيفته كما سعت الزوجة لإيجاد عمل حتى عملت مشرفة أغذية في مستشفى أبو الريش ، بعدها سافرت مع زوجها في يناير ١٩٧٦ إلى المدينة المنورة للعمل في الجامعة الإسلامية بها ، وظلت بها حتى عادت في يونيو ١٩٨٦ بصحبة زوجها وأبنائها ، فلم تنس دعوتها فإنخرطت في محيط أخواتها تحكي لهم تاريخ هذه الحركة الكريمة ، وتعلمهم كيف تكون المسلمة الحقة ؟ وكيف تخدم إسلامها ؟ .

□□□



الفصل الرابع

التخلص من المشير..
ومحاكمة شمس بدران

التخلص من المشير
ومحاكمة شمس بدران

هزيمة ١٩٦٧ :

في الساعات الأولى من صباح الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ؛ هزمت مصر والعرب في حربهم الثالثة ضد إسرائيل ، كانت تلك الهزيمة أمام إسرائيل زلزالا هائلا هز مصر والأمة العربية كلها ، كما لم يحدث لعقود طويلة قبلها . وكانت حدثا من العمق والشمول والقسوة إلى درجة أنه ظل ماثلا في أذهاننا جميعا نخبة وجماهير ، ولم تؤثر السنون في حضوره الثقيل في حياتنا وها نحن نتذكره اليوم وكأنه وقع منذ سنوات قليلة .

ولقد تعددت – منذ اليوم الأول للهزيمة وحتى الآن – الآراء والإجتهادات في تحليل أسبابها ودلالاتها ودروسها ، وكانت تتأثر دوما – وهذا أمر طبيعي – بالتحيزات الأيدلوجية ، والإرتباطات المصلحية التي تجعل التفسير أقرب إلى التبرير ، وتغلب ما هو ذاتي على ما هو موضوعي .

غير أن مرور هذه الفترة الطويلة يساعد بلا شك على التفسير والتحليل الموضوعي للحدث في سياقه التاريخي العام ، وفي ضوء حقيقة أن مصر الناصرية كانت هي أكثر من إهتز بهزيمة ١٩٦٧ فإن التساؤل يظل دائما مطروحا حول موقع تلك الهزيمة في تطور النظام السياسي المصري منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وعلى وجه التجديد النظام الناصري .

في الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة من صباح يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ نفذ العدو خطة (كولومب) للقضاء على قواتنا الجوية في وقت واحد ، وخلال ٤ ساعات دمرت كل قاذفاتنا الثقيلة والخفيفة علاوة على ٨٥% من مقاتلاتنا القاذفة والمقاتلة دون أي رد فعل من قيادتنا ، وحتى الدفاع الجوي ظل على حمته ؛ لأنه كان مقيدا

بسبب طائرة المشير علما بأن الأوامر المستديمة تقضي بفتح النيران عند حدوث أي عدوان مباشر حتى لو كان هناك أمر يتقيدها لأي سبب كان .

والواقع أنه عند تصعيد الموقف كان توازن القوى ، كان في جانب العدو ١٨ لواء مصريا في مقابل ٢٤ لواء لإسرائيل ، ٥ لواءات دبابات لنا تضم ٩١٧ دبابة ولإسرائيل ٧ لواءات تضم ١٢٧٠ دبابة ١٥٢٣ قطعة مدفعية لمصر و ١٤٧٥ لإسرائيل ٢٢٩ قاذفة ومقاتلة لمصر مقابل ٦٠٠ لدى العدو ٤٣ طائرة هيلوكبتر لمصر مقابل ٥٦ لإسرائيل .

كما كان هناك في مستوى الكفاءة القتالية للوحدات والتشكيلات ، وأهم من ذلك مستوى القيادات ؛ لأن توافر القيادة الماهرة يساوي أكثر من نصف عوامل كسب المعركة .

النظام ينكر الهزيمة :

وكان من غرائب التفكير والتحليل ما سمعناه بعد النكبة من بعض المسئولين في مصر وسوريا : " إننا لم ننهزم ولم نخسر المعركة " ... قال هؤلاء : " إن العدو كان يهدف إلى إسقاط النظام الثوري قبل أن يهدف إلى إحتلال الأرض ؛ فإذا بقي النظام – رغم خسارة الحرب وضياع الأرض – ولم يسقط ، فقد فشل العدو وعاد مدحورا مخذولا " .

هذا هو المنطق السحري الذي روجه هؤلاء : " إن إحتلال الأرض ليس شيئا مهما وخسارة الأرض ليس لها قيمة كبيرة إذا بقي النظام الحاكم ، وإن كانت هذه الأرض أضعاف مساحة إسرائيل وإن كان حجم الخسارة ما بين القنطرة في مصر ، والقنيطرة في سوريا " .

فيا عجب أليست قضية فلسطين من أساسها قضية أرض إحتلها عدو ؟ وهل قامت الصهيونية إلا من أجل الأرض ؟ وهل الأوطان التي يدافع عنها الناس ويقاتلون عليها إلا أرض ؟ ، وهل صحيح أن الأنظمة الثورية العربية تعاديها إسرائيل وتخاصمها إلى حد إشعال الحرب من أجل إسقاطها ؟ وهل الزعماء الثوريين هم (البعبع) الذي تخافه إسرائيل وترهب سطوته ؟ وهل في تاريخ

الثوريين وموقفهم من قضية فلسطين ما يؤيد هذا المنطق العجيب ؟ ..... كلا ، فليس هناك أفضل من هؤلاء الثوريين لإسرائيل ، فهم في شغل عنها بمحاربة القوى الإسلامية والوطنية المخلصة وإضطهادها وكتم أنفاسها ، هم في شغل عن تعبئة الأمة بشئون الحزب ، وعن آمال الشعب بمطامع الفئة الحاكمة ، والحكام – الثوريين طبعا – فوق الشعب ، والمذهب فوق الدين ، والرجعية أخطر من إسرائيل.

فهزيمة ١٩٦٧ كانت تركيزا صاعقا وقاسيا وشاملا لكل مثالب الناصرية وخطاياها ، وعلامة مبكرة على أفول أنماط الحكم المشابهة في العالم كله .. وليست هزيمة يونيو أيضا بعيدة عن الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية لنظام يوليو ، فدور الدولة المتوحش جعلها تتجه لأن تستحوذ على كافة فروع النشاط الإقتصادي إنتاجيا كان أم خدميا ، وبشكل مبتسر ومرتجل في أحيان كثيرة جعلها تفقد قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية؛ فقد توسعت سلطات الدولة الناصرية لتشمل كل شئ وأي شئ ووصل الأمر إلى حد أن كلفت القوات المسلحة بإدارة مرفق النقل العام بالقاهرة .

غير أن الدور الإجتماعي والإقتصادي المتنامي للدولة وأيا كانت عوائده الإيجابية لم يشفع لها عند المواجهة مع العدو الخارجي ، وفشلت في إحدى وظائفها الأصلية والأولية أي – الدفاع عن تراب الوطن ، ولا شك أن أي مصري كان يفضل في ٥ يونيو ١٩٦٧ أن تفلح الدولة الناصرية في الدفاع عن أرضه أكثر من أن تفلح في غدارة المجمعات الإستهلاكية أو إنتاج الأفلام السينمائية .

لقد غلت في عهدهم المعيشة ، ورخص الإنسان ، وعمرت المراقص ، وخربت المساجد ، وضيق الخناق على الأفكار ، وأطلق العنان للشهوات ، وأكرم أهل النفاق، وأهين أهل الإيمان ... أولئك هو الذين بدلوا نعمة الله كفرا ، وأحلوا قومهم دار البوار .

ولقد أحسن الشاعر { نزار قباني } حين صور هؤلاء الطغاة وموقفهم من الحريات ومن الشعوب ، فقال :

" لو أحد يمنحني الأمان

لو كنت أستطيع أن أقابل السلطان

قلت له : يل سيدي السلطان

كلابك المفترسات مزقت ردائي ...

ومخبروك دائما ورائي ...

عيونهم ورائي ...

أنوفهم ورائي ...

أقدامهم ورائيَ ...

كالقدر المحتوم ، كالقضاء ...

يستجوبون زوجتي ...

ويكتبون عندهم أسماء أصدقائي ...

يا حضرة السلطان

لأنني إقتربت من أسوارك الصماء ..

لأنني حاولت أن أكشف عن حزني وعن بلائي ...

ضربت بالحذاء ...

أرغمني جندك أن آكل من حذائي ...

يا سيدي ..

يا سيدي السلطان ...

لقد خسرت الحرب مرتين ...

لأن نصف شعبنا ..

ليس له لسان ...

ما قيمة الشعب الذي

ليس له لسان ؟

لأن نصف شعبنا

محاصر كالنمل والجرذان ...

في داخل الجدران ...

لو أحد يمنحني الأمان

من عسكر السلطان ...

قلت له :

لقد خسرت الحرب مرتين ...

لأنك إنفصلت عن قضية الإنسان ... "

فإذا كنا نريد لأمتنا أن تنتصر ، وكنا نريد من أمتنا أن تجاهد ؛ فلنفرح من طريقها هذه الحجارة التي تعوق سيرها . هذا الإرهاب الحاكم الذي يفعل بأنفس الأمة ما تفعله الأمراض الفتاكة بأجسامها .

إن الجهاد لا يقوم إلا على الرجال ، والرجال لا ينشأون إلا في ظل الحرية ، أما تلك الأنظمة البوليسية المتجبرة على خلق الله فلن تخلق إلا شعبا من العبيد ، والعبيد إنما يحسنون فن الخدمة والطاعة ولكن لا يحسنون فن البطولة وصناعة الموت .

ولقد روت كتب الأدب : " أن عنترة العبسي كان – لسواد لونه – غير محظى عند أبيه ، وكان يعامله معاملة العبيد ، كل مهمته أن يرعى الجمال ويحلب النوق ، فلما أغارت يوما إحدى القبائل على عبس وكاد المغيرون ينتصرون ، وعنترة يقف موقف المتفرج كأن الأمر يهمه ، قال له أبوه : (كر) – يريد منه أن يشترك في الذود عن القبيلة – فقال له عنترة : العبد لا يحسن الكر ، وإنما يحسن الحلاب والصر . فقال الأب : (كر وإنت حر) " .

وهنا ظهرت بطولة العبسي الأسود راعي الإبل وحالب النوق ، فقلبت موازين القوى وردت المغيرين على أعقابهم مخذولين ، وكان ذلك بتأثير الشعور بنعمة الحرية (كر وإنت حر) .

عموما فهزيمة حرب يونيه ١٩٦٧ هي نقطة التحول في مسارنا التاريخي ومسار الأمة العربية والإسلامية ومسار إسرائيل ومسار القضية الفلسطينية ، وأننا لم نستطيع حتى الآن أن نسترد مسارنا الأول بعد كل ما حققناه من إنتصارات في حرب أكتوبر وبعد كل ما بذلناه من جهود على المستوى الداخلي والخارجي .

وقد كان مسارنا قبل هزيمة يونيه يتجه إلى تعزيز الإستقلال الوطني عن كل من الشرق والغرب ، وبعد الهزيمة ألقينا بأنفسنا في أحضان الروس لتحرير سيناء ، وإمتلأت مصر بالقوات السوفيتية الحليفة ، وعندما عجزت حرب أكتوبر عن تحرير كامل سيناء ألقينا بأنفسنا في أحضان الغرب لإستكمال تحرير سيناء ولم تخرج حتى الآن وكانت البداية هزيمة يونيه .

وقد كان مسار القضية الفلسطينية قبل هزيمة يونيه يتجه إلى إسترداد الأراضي التي فقدت في حرب ١٩٤٨ – أي إزالة دولة إسرائيل من الوجود السياسي – وبعد هزيمة يونيو تحولت القضية الفلسطينية من قضية إزالة أثار حرب ١٩٤٨ إلى قضية إزالة أثار حرب ١٩٦٧ ، وبذلك أصبح الوجود الإسرائيلي حقيقية واقعة .

ولم تكن هزيمتنا في يونيه ١٩٦٧ هزيمة في معركة ، كما حاول النظام الناصري أيهامنا ، وإنما كانت هزيمة في حرب ؛ لأن آثار المعارك تكون عادة وقتية ولكن آثار الحروب تكون أكثر دواما وهو ما حدث في حرب يونيه بعض كتابنا الناصريين الشيوعيين يتصورون أنه طالما أن عبد الناصر قد إعترف في خطاب الهزيمة في حرب يونيو١٩٦٧ بأنه يتحمل تبعة ما حدث فأن على المؤرخين أن يكتفوا بهذا الإعتراف ويغلقوا باب التحقيق في هزيمة يونيو كما لو كانت حادث مصرع جاموسة على الطريق الزراعي بعض القبض على الفاعل وإعترافه ، بل وتسابقوا بعد ذلك إلى تأليف الأحزاب التي تحمل إسمه بدلا من أن يتبرأوا من هذا الإسم ويتحمل أكبر هزيمة لحقت بالجيش المصري في التاريخ الحديث .

خسائرنا الإقتصادية بسبب هزيمة يونيو ١٩٦٧ :

نشرت جريدة الأخبار – الثلاثاء ١٩٧٨/٩/٢٦ – بحثا إقتصاديا عن فداحة النكبة الإقتصادية والدمار المالي الذي ألحقه بمصر عبد الناصر بسبب تصرفاته الخرقاء وحماقاته المخربة ، جاء فيه :

أن خسائرنا الإقتصادية بسبب عدوان ٦٧ بلغت ٥٤ ألف مليون جنيه مصري ثبت هذا في دراسة أعدها الدكتور إبراهيم العيسوي والدكتور محمد علي نصار الخبيران بالمعهد القومي للتخطيط عن خسائرنا في إغلاق قناة السويس وفقد آبار البترول ومشروعات الفحم والمنجنيز وخسائر المشروعات الإنتاجية دون أن يدخل في ذلك بالطبع الخسائر العسكرية ولا الأرواح ولا ما لحق بالآثار المدنية والتاريخية من دمار أو فقدان ولا حساب ما تعرضت له الممتلكات المصرية في الأراضي المحتلة من أضرار .

وقد كتب رئيس هيئة قناة السويس في صحيفة الأهرام – الإثنين ١٩٧٨/١/٩ – يقول أن خبراء تطوير القناة أعلنوا عن إتمام حفر ما يقرب من مائتي مليون متر مكعب من الرمال في عمليات توسيع وتعميق القناة التي تمت في عام ١٩٧٧ على الضفة الغربية للقناة ، وقاع المجرى الملاحي وهو إنجاز ضخم يزيد مرتين ونصف عما تم تنفيذه خلال سنوات السد العالي . أي أن ما يتم عمله في ٢٥ عاما أيام حكم عبد الناصر يتم بعده في سنة واحدة ، إذ لم يكن هذا معقولا ولا مقبولا إلا أنه الواقع.

عبد الناصر يتنحى والجماهير تنخدع :

كانت الهزيمة ثقيلة وكان حجم الخسارة ضخما من النحية المادية والمعنوية وقد إعترف عبد الناصر بعد ذلك في نوفمبر ١٩٦٧ بمقدار هول الخسائر وفداحتها ، وذكر أن أعداد المقتولين والمأسورين والمفقودين من الضباط والجنود بلغ أكثر من ١٧ ألف جندي ، وخسرت مصر في هذه الحرب ٨٠% من سلاحها ، و١٠ آلاف جندي ، و١٥٠٠ ضابط ، وأسر ٥٠٠٠ جندي ، و٥٠٠ ضابط ، لم يعد أكثرهم .

وتذكر المراجع أن ضحايا هذه الحرب يبلغون ٣٥ ألف جندي قتل أكثرهم في ساعات وخصوصا في الممرات ؛ لأن شارون بطل إسرائيل كان يسحقهم بالدبابات في الممرات . أما التدمير الذي حل بمدن القناة فخسارته أعظم من أن تقدر ، أما التدمير النفسي والمعنوي فحدث ولا حرج . وهذا وقد أعلن عبد الناصر أنه يتحمل كامل المسئولية عما وقع ولكن هل هناك من سأله ؟ ، من حاسبه ؟ ... ما معنى المسئولية إذا لم يكن هناك سائل يسأل ويحاسب ويعاقب ؟ إن الهزائم الكبرى كثيرا

ما تسقط دولا وتغير أنظمة ، وهذا عندما تتوافر الحريات ويملك الناس حق المسائلة والحساب .

حدثت هذه الخسائر كلها ولكن الشعب المصري لم يكن يعرف شيئا من ذلك نتيجة التضليل الإعلامي الذي إستحل الكذب والصراح على الشعب حتى بات غائبا عما يجري على أرضه وما يدور في ساحة وطنه .

وقد بان أثر ذلك حين فوجئ الشعب بقائد ثورته ورئيس جمهوريته في مساء يوم ١٩٦٧/٦/٩ يعلن عليهم بصوت حزين : {{ أن مصر قد هزمت في الحرب وأنه يتحمل كامل المسئولية وأنه قرر التنحي عن منصبه وعن كل عمل سياسي وأنه كلف زكريا محي الدين أن يتولى مهامه }} كان بيانه يحمل نبرة الأسى والحزن والإعتذار والإستعطاف ومثل هذه النبرة تؤثر في الشعب المصري الطيب ، فما أن إنتهى من خطابه حتى بدأت الجماهير تخرج إلى الشوارع هاتفة بحياة الرئيس المهزوم ومنادية ببقائه على كرسيه .

وقد إختلف المحللون على هذا الحدث الذي سماه الناصريون : هبة الجماهير في ٩ و ١٠ يونيو : وكانت هبة عفوية أم هبة مدبرة من علي صبري وجماعة عبد الناصر في الإتحاد الإشتراكي ؟

مع العلم أن جمهور الشعب المصري لم يكن لديه أدنى معرفة بحجم الكارثة الهائلة والهزيمة الساحقة والمذلة التي لحقت ببلده وجيشه ، وربما لو عرف الأمر على حقيقته لكان له موقف آخر وهو موقف الشعوب الحية حين تطالب بمعرفة من المسئول عن هذه الهزيمة ولابد أن يسئل ويحاكم ويؤخذ جزاءه أيا كان موقعه .

الصراع على السلطة :

وقد سارع عبد الناصر إلى التشبث بالحكم بعد الفرصة التي منحه إياها الشعب بعد خطاب التنحي الشهير ، فالشعب كان لا يعلم بعد حجم الهزيمة .

ثم أخذ يصدر أوامره لسامي شرف كالآتي :

- لا يعاد إذاعة بيان التنحي .

- يذاع بيان زكريا محي الدين بعد مراجعته مع هيكل (١٢) (وهو البيان الذي يعتذر فيه عن قبول الرئاسة) .
- لا تذاع أية بيانات سواه .
- تذهب مجموعة من الضباط المسلحين من الحرس الجمهوري لحماية مبنى الإذاعة والتليفزيون .

وكانت أول طلقة أطلقها عبد الناصر في معركة صراعه مع المشير ومجموعته على السلطة بمنع إذاعة إستقالة المشير عامر وشمس بدران .

وسرعان ما أتى رد الفعل من جانب الضباط والقادة الموالين للمشير عامر . ذلك أن خطاب التنحي – في الحقيقة – كان قد فرز القوى المؤيدة لعبد الناصر من القوى المؤيدة للمشير عامر ، وبسرعة غريبة ! . ففي حين إستقطب بيت عبد الناصر جميع القوى الشعبية والسياسية غور الإنتهاء من خطاب التنحي ، فإن مبنى القيادة العامة وبيت المشير عامر في الحلمية قد إستقطبا جموع الضباط والقادة الموالين للمشير .

وسارع عبد الناصر إلى الوقوف في وجه هذا التحرك ، وكان سامي شرف هو أداته التنفيذية ، وكان الفريق محمد فوزي هو مخلب القط .

وقد كانت خطة سامي شرف والفريق محمد فوزي لإجهاض تحرك الضباط ، هو الحصول على إستقالتهم وذلك لتجريدهم من مناصبهم ، وعزل تأثيرهم على القوات المسلحة . ومن الطريف أن فكرة تقديم الإستقالات نبعت من القوات أنفسهم . فيذكر الفريق مرتجى أن : " الرأي كان قد إستقر بيننا ، نحن قادة أفرع القوات المسلحة . على أنه طالما أن الرئيس والمشير قد تنحيا ، وكنا نعمل تحت قيادتهما – فيجب أن نقدم إستقالتنا ، حتى نفسح المجال لغيرنا ولا نقيد من سيتولى المسئولية بأي قيود تاركين له حرية الإختيار " . وقد إعتذر الفريق مرتجى عن هذه الفكرة الساذجة قائلا: " كنا حتى ذلك الوقت حسني النية ولم ندر بما يحاك في الخفاء وخلف الكواليس " .

ومن الطريف أيضا أن شمس بدران كان يرى في البداية أن يقدم القادة إستقالتهم، وقد أخبر بذلك الفريق محمد فوزي يوم ٨ يونيه . فقد أبلغه بأنه سوف يقدم بدوره

إستقالته لعبد الناصر ، وأن الواجب يحتم على جميع القادة أن يقدموا إستقالتهم أيضا لإعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة .

ولم يكن **شمس بدران** مخلصا في هذه النصيحة التي إنقلبت عليه ؛ لأنه كان قد عرف من المشير بأن عبد الناصر سوف يتنحى أيضا ، وأنه هو الذي سوف يخلف عبد الناصر في رئاسة الجمهورية ، ومن ثم كان من مصلحته أن يتولى الحكم وفي يده إستقالات القادة ليختار منهم من يشاء .

وكان من الطبيعي أن يتشبث سامي شرف والفريق محمد فوزي بهذه الفكرة ، ويتعلقا بها تعلق الفريق بطوق النجاة . فيقول الفريق مرتجى أن الفريق محمد فوزي إشترك معهم في كتابة إستقالتهم ، على الأقل في الظاهر – حسب قوله – ونظرا لأن البعض تأخر في تقديم الإستقالة ، فقد قام الفريق محمد فوزي بإستعجال وصولها متظاهرا بأن وزير الحربية شمس بدران هو الذي يستعجل وصولها ، والحقيقة أن المستعجل كان سامي شرف وليس شمس بدران .

كان هذا في ليلة ٩ يونيو ، وقبل أن يكشف الضباط والقادة أبعاد الصراع . فلما إتضح الموقف في اليوم التالي ١٠ يونيو بعد عدول عبد الناصر عن الإستقالة وبعد أن أدرك الضباط أن (النظام الحاكم قد إستمر دو تغيير ؛ بإستثناء الإستغناء عن نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة – المشير عبد الحكيم عامر –) إتجه التحرك إلى الضغط على المشير ليعدل عن التنحي هو الأخر ؛ ليسلب من عبد الناصر بذلك أية حجة في إبعاده .

فكم عدد الضباط والقادة الذين قاموا بهذا التحرك من أجل عودة المشير ؟ تشير المصادر إلى أن عددهم كان هائلا . فقد ذكر عبد الصمد محمد عبد الصمد أنه عندما ذهب في الساعة السابعة من مساء يوم ١٠ يونيو إلى بيت المشير بالجيزة : " رأيت الحديقة صفراء فقد كان مئات من ضباط الجيش من مختلف الرتب يملئون الحديقة ، فإخترقت هذا الحشد بصعوبة ، وصعدت إلى حيث مكتب المشير وقاعات الإستقبال وكان الحشد أشد تكدسا ، ومن كبار قادة الجيش وكان بينهم الفريق محمد فوزي " .

وكان من الطبيعي أن يتخذ المشير عامر من هذه الحشود ذريعة للعدول عن التنحي بدوره ، وإستعادة السلطة من جديد ، بعد أن خالف عبد الناصر شروط

الإتفاق بينهما وإمتنع عن إذاعة إستقالته ، وعاد فأذاعها بعد التهديد بطريقة (إستقالة شيخ البلد) – حسب تعبير المشير – ولذلك فقد خرج الفريق محمد فوزي إلى الضباط يعلن إليهم نبأ عدول المشير عن الإستقالة . ثم خرج المشير نفسه بعد ذلك خروج المنتصرين – حسب رواية عبد الصمد محمد عبد الصمد - : " كان رابط الجأش وقال للمجتمعين (أشكركم كل الشكر وأرجو أن تتفضلوا بالعودة إلى مواقعكم. وإن شاء الله بكرة الساعة عشرة نتقابل في القيادة) " .

على أنه في اليوم التالي ؛ وبينما كان الضباط والقادة يجتمعون في مبنى القيادة العامة في إنتظار حضور المشير الذي عدل عن إستقالته ، كان عبد الناصر يصدر قرارا بتعيين الفريق أول محمد فوزي قائدا عاما للقوات المسلحة ، ويذكر الفريق مرتجى أن الفريق محمد فوزي كان في مبنى القيادة مع الضباط حين إتصل به سامي شرف تليفونيا – علة مسمع من الفريق القاضي – ولذلك إنتقل لغرفة أخرى ليكون بعيدا عن مسمع الفريق القاضي . وكان هذا الحديث إخطارا بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة ، إلا أن فوزي أخفى الخبر وطلب من القادة سرعة تقديم الإستقالات متعللا بإستعجال الوزير شمس لها . وفي الساعة الثانية والنصف من ذلك اليوم – ١١ يونيو – أذيع هذا القرار ، على أن ينفذ من الساعة الثانية .

فكيف تمكن عبد الناصر من إصدار هذا القرار الخطير رغم تلك الحشود الهائلة من الضباط الملتفة حول المشير ؟ . في الواقع أن الفضل في ذلك يرجع إلى خطأ حسابات المشير عبد الحكيم عامر نفسه . فقد أراد إختبار نوايا عبد الناصر نحوه ، ويعود بإرادته لا بإرادة الضباط ، فذهب إليه في صباح اليوم الذي حدده لمقابلة الضباط في القيادة العامة – ١١ يونيه – ليقول : " أنا كنت برة ورجعت أنا وأخويا حسن ودخلت بصعوبة شديدة وفوجئت بوجودهم (الضباط) ، وكنت عارف أنهم مش حيسيبوني إلا لما أعلن لهم عن عدولي عن الإستقالة فقلت لهم : (أنا رايح القيادة بكرة الساعة عشرة . ومن فضلكم كل واحد يروح موقعه ، لأن دة مش وقت تظاهر من أجل المناصب دة وقت إستعداد للأخذ بالثأر) " .

وإستطرد المشير : " أنا جاي أشوفك وأودعك ؛ لأني مسافر البلد أرتاح شوية ومش ح أروح القيادة ، اللي قررته أنك ما دمت تحملت المسئولية كاملة يجب أن

تصلح الموقف بحرية كاملة في التصرف . أنا يا جمال القدر حدد نهايتي ، والحمد لله راضي بحكمه ، وإنت ربنا يوفقك وتمحو هذا العار " .

وقد ظن المشير أن عبد الناصر سوف يقدر هذا الموقف الكريم من جانبه فيقابله بأكرم منه ، ويعلن تمسكه به وعدم إستطاعته الإستغناء عنه ولكن عبد الناصر سارع إلى قبول إنسحابه متظاهرا بالأسى الشديد قائلا : " برضه يا حكيم تسيبني وحدي في الظروف دي وتمشي ؟ خلاص مش عايز تشتغل ؟ معلهش لكن ما تسيبش أخوك وحده وتروح تقعد في إسطال .. هو إحنا بينا مناصب ؟ ح أحتاج لك وتبقى قريب مني " .

ويعلق المشير عامر على هذا الموقف بما يفهم منه إدراكه للخطأ الذي وقع فيه ، فلو أنه بالغ في وصف شعور الضباط ومدى تمسكهم به ، وأوضح أنه لا يستطيع التراجع في وعده لهم بالعدول عن الإستقالة ، لما كان هناك مفر أمام عبد الناصر من قبول عودته ولكنه يصوغ هذا الشعور في صيغة التمنع ، فيقول : " لو كنت عايز أرجع كنت بالغت في وصف شعورهم وقلت مثلا (أنهم متمسكين بعودتي وما قدرتش أرجع في كلامي) " ، على أن المشير في الحقيقة كان يتوق للعودة ؛ بعد أن ذاق مرارة الحرمان من السلطة يوما كاملا هائلا ، ولكنه أخطأ الطريق ؛ إذ ظن أنه يستطيع أن يتلاعب بعواطف عبد الناصر بمواقف الفروسية . ولذلك فهو يعلق على هذا الموقف قائلا : " أنا رميت المسدس في الأرض ومشيت ، وأنا ماشي راح واخده وضاربني بيه " . على أن القضية بالنسبة لعبد الناصر كانت أكبر من قضايا العواطف والفروسية ، لقد كانت قضية مصير وصراع على السلطة .

وبطبيعة الحال فلم يترك المشير هذا الموقف من جانب عبد الناصر يمضي دون تعليق ؛ فقبل أن تنتهي المقابلة إتهم عبد الناصر بأنه تراجع فيما إتفقا عليه من الإستقالة معا ، وقد رد عبد الناصر بدهشة : **" أنا رجعت غصب عني بضغط الشعب"** .. عبد الحكيم ساخرا : " أيوة صحيح ، أنا نسيت ضغط الشعب " .. عبد الناصر متسائلا : " **إنت بتتكلم جد أو بتتهكم ؟** " .. عبد الحكيم : " وإيه الفرق ؟ **المهم إنك رجعت** " .. ثم قال المشير لعبد الناصر : **" أنا مازلت باشوف إن مصلحة البلد ، ومصلحتك إنت كمان ، إنك تسيب الحكم . ولو كنت بفكر في مصلحة خاصة كنت لا طلبت منك تسيبه ولا أنا كمان سبته " .**

ويقول المشير : " إن عبد الناصر يظهر خاف إني أرجع في رأيي وأروح القيادة لأنه راح متلاعب بعواطفي وقال : (جرى إيه يا حكيم ؟ إنت طول عمرك قلبك أبيض وطيب ، إيه اللي خلاك تتصور أن العلاقة بيننا تتغير في أي يوم ؟) ثم إحتضنني وقبلني ، فتأثرت تأثرا كبيرا وبادلته عواطفه – ولو أني عارفه بأحر منها – وإنصرفت " .

هذه هي المقابلة المثيرة التي خلعت المشير عامر عن عرشه ، وكان من الممكن أن تثبته لولا خطأ حساباته وكان من الطبيعي أن تكون لها نتائج فادحة في حركة الضباط . فلم يكد يصل إلى مسامعهم من الفريق محمد فوزي عدول المشير عن القرار حتى أدركوا أن السبب لا يرجع إلى المشير ، وإنما يرجع إلى عبد الناصر ولذلك أطلقوا العنان لثورتهم على النحو الذي ينقله لنا الفريق مرتجى بقوله : " حدث هرج ومرج وتوتر وخروج عن اللياقة العسكرية ، وترديد عبارات قاسية وسباب لرئيس أركان الحرب (محمد فوزي) ومحاولات تكتل ، وأخيرا تم الإتفاق على كتابة عريضة لرئيس الجمهورية تطالب بضرورة عودة المشير ، ثم تولي شمس بدران الإتصال بعبد الناصر ليطلب منه تحديد موعد لمقابلة وفد من الضباط لهذا الغرض ، على أساس أن الجيش كله مستاء من تنحي المشير وتعيين الفريق محمد فوزي بدلا منه " .

ويعلق الفريق مرتجى على هذا الموقف قائلا : " أنه لو كان المشير عامر يريد في تلك الظروف أن يقلب نظام الحكم أو يعود للسلطة بالقوة لما وقف أمامه حائل ، فجميع الضباط كانوا على أتم إستعداد لتنفيذ أي رغبة له مهما كان مداها ، سواء كان عن إقتناع أو عن يأس " .. كما يذكر أن : " السبب الذي منع المشير عامر من الرجوع إلى السلطة بالقوة هو أن المشير الذي يقدس الصداقة لم يفكر حينذاك في أن يخون صديقه عبد الناصر" .

ولكن يبدو أن المشير عامر كان يدرك تماما أن الجيش قد تدهورت سمعته وحمل مسئولية الهزيمة التي منى بها ، فقد حمل الشعب الضباط بالذات مسئولية الهزيمة بدليل سيل النكات التي أعقبت الحرب ؛ ومن ثم فقد كان يدرك مخاطر الإصطدام بعبد الناصر .

وكان كبار القادة الذي يتزعمهم شمس بدران قد أعدوا عريضة موقعة من كبار القادة تطالب بعودة المشير إلى موقعه ، لكن عبد الناصر رفض مقابلة الوفد وقال لشمس بدران الذي إتصل به لهذا الغرض أنه (لن يكون مثل الخديوي توفيق وحكاية عرائض ١٨٨٢ مرفوضة ولن يقابل أحد) .

على أن الأمور كانت في تلك الأثناء تتطور إلى الأسوأ ؛ فلم يكد يذاع قرار تعيين الفريق أول محمد فوزي قائدا عاما حتى قرر ضباط مكتب المشير الخروج فيما وصفه أحمد أبو نار مساعد مدير مكتب المشير بأنه : " مسيرة عسكرية " . وكانت الفكرة أن تتجه إلى بيت عبد الناصر في منشية البكري للإنضمام إلى الوحدات الأخرى ، فلما تبين عدم وجود مثل تلك الوحدات ؛ إتجهت المسيرة إلى مبنى القيادة العامة . وكانت تتكون من سرية بها ست سيارات مدرعة من طراز (وليد) وثلاث عربات جيب إستقلها الضباط إلى مبنى القيادة العامة، وهم يهتفون : "لا قائد إلا المشير " .

وقد كان على عبد الناصر مواجهة الموقف ، فقد كان في حالة هلع شديد بل أن مسدسه لم يفارقه ،حتى أثناء نومه فعندما عرف أن قوة الحرس الجمهوري الموجودة لديه لم تتجاوز ٣٥٠ جنديا ، طلب من العميد محمد الليثي رئيس الحرس الجمهوري سرعة إستدعاء وحدات دبابات كتيبة الحرس الجمهوري من مواقعها الدفاعية على القناة إلى القاهرة . وعندما سأله العميد الليثي : " هل تترك مواقعها الدفاعية ؟ " .. رد عبد الناصر قائلا : " نعم .. ما دام عاوزين يحاربونا في الداخل ، فسأريهم كيف تكون الحرب " .

ولم يلبث عبد الناصر – في نفس اليوم ١١ يونيه – أن سارع إلى قبول إستقالات قادة أفرع القوات المسلحة ؛ وهي التي لعب فيها سامي شرف والفريق محمد فوزي دورا كبيرا كما رأينا ، فقبل إستقالة كل من الفرقاء الأول : (سليمان عزت – محمد صدقي محمود – أحمد حليم إمام – هلال عبد الله هلال – عبد المحسن مرتجى – جمال عفيفي – والفريق أنور القاضي) . كما أحال إلى المعاش كلا من اللواء عبد الرحمن فهمي واللواء عبد الحليم عبد العال واللواء عثمان نصار واللواء حمزة البسيوني (مدير السجن الحربي) واللواء طيار إسماعيل لبيب والعقيد جلال هريدي واللواء محمد فؤاد علوي . وقام بتعيين الفريق عبد المنعم رياض رئيسا لهيئة أركان

الحرب والفريق صلاح الدين محسن مساعدا للقائد العام والفريق طيار مدكور أبو العز قائدا للقوات الجوية واللواء البحري فؤاد محمد ذكري قائدا للقوا البحرية .

وقد أذيعت هذه الإستقالات والإحالات إلى المعاش والتعيينات في إذاعة الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١١ يونيه ؛ لتقطع خط الرجعة على القادة المستبعدين ، وسحب تأثيرهم على الجنود والرتب الأدنى من الضباط وفي اليوم التالي أمر الفريق محمد فوزي بالتحقيق في (المسيرة العسكرية) لضباط مكتب المشير ، وسحبت السرية والعربات المدرعة .

وقد تألفت لجنة في ١٢ يونيه برئاسة زكريا محي الدين وعضوية الفريق محمد فوزي وسعد متولي (كبير الباوران) لتطهير الجيش من أصدقائه وأنصاره ، وقد أطلق عليها إسم { **لجنة تصفية عبد الحكيم** } .

وبدأ عبد الناصر يفكر في التخلص من المشير شخصيا ، وكان يدرك أن هذا الأمر لا تحمد عقباه خاصة لما كان يتمتع به المشير من شعبية مذهلة داخل الجيش . ومن هنا بات على عبد الناصر التفكير في تسوية صعبة ؛ وهي إعادة المشير عبد الحكيم إلى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية (العودة بدون إختصاصات).

وقد كان المشير قد إنطلق إلى بلدته (إسطال) بالمنيا ، وأخذ يلتقي بأفراد عائلته وأبناء البلدة ويردد في جلساته أنه لن يرضى إلا بالعودة لقيادة الجيش ، وأنه لن يقبل أن يكون طرطور أو تشريفاتي كصلاح الشاهد .

وقد كان عبد الناصر قد إتصل بعبد الحكيم عامر تليفونيا ليفاجئه بتمثيلية أشواق ، فقد قال له : " أعمل إيه إشتقت لك قلت أسأل عليه أنا ما دام هو مش عايز يسأل " . ثم يطلب منه العودة إلى القاهرة .

وقد إستقر الرأي بين أنصار المشير (شمس بدران وجلال هريدي وعلي شفيق وحسن عامر .. وغيرهم) على أن هذه المكالمة التليفونية من جانب عبد الناصر هي (لعبة مكشوفة وفيها إمتهان لعقولهم) ، ولكنهم إختلفوا في بواعثها : فبعضهم رأى أن الغرض منها دعوة المشير إلى القاهرة لوضعه تحت المراقبة ، والبعض الآخر ذهب إلى العكس ؛ وهو أن المراقبة في بلدة المشير أيسر ، فالمباحث ترصد وتسجل كل زائر له هنا ، والمكالمة التليفونية يسمعها جميع موظفي الترنك من القاهرة إلى

سمالوط .. وبالتالي فلا يبقى إلا أسوأ الظنون وهو أن عبد الناصر يريد إستدراج المشير للإقامة في بيته في الجيزة ؛ ليلفق له إتهاما يصعب إلصاقه به في قريته – وكان أسوأ الظن هو أصدق فهم – كما يقول عبد الصمد –

على أن المشير كان له رأي آخر ، فقد تنبأ بأن عبد الناصر في سبيله لإعادته إلى مناصبه ، وقد صدق حدس المشير ؛ فلم يكد يمضي يومان آخران حتى كان عبد الناصر يبعث بصلاح نصر إلى المشير في بلدته ؛ ليعرض عليه العودة نائبا لرئيس الجمهورية . ووفقا لما رواه المشير ؛ فإنه عرض عليه العودة إلى منصبيه السابقين وهما : منصب نائب رئيس الجمهورية ، ومنصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . على أن يكون بدون إختصاصات ؛ أي تظل أمور الجيش في يد الفريق أول محمد فوزي القائد العام ويبقى المشير (كمنظر) – حسب قوله – ! .

وقد أكد هذه القصة شمس بدران ، فذكر أثناء المحاكمة أن العرض الذي حمله صلاح نصر إلى المشير ، هو أن يرجع كنائب أول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى بدون سلطات . وقال أن المشير رفض ؛ إذ إشترط عودة كل الضباط الذين خرجوا بسببه من الجيش ، وأنه قال لصلاح نصر : " ما أحبش أعمل نائب قائد أعلى بدون إختصاصات .. وفيه ناس خرجت ولازم يرجعوا .. وإلا أبقى زي الطرطور " .

وقد ذكر صلاح نصر أن الخلاف الرئيسي كان على قيادة الجيش ، فقد إشترط المشير العودة للإشتراك في الحكم بأن يتولى قيادة الجيش ، وأن يعاد كل الضباط الذين طردوا .

وأوضح أن السبب الذي دعا عبد الناصر إلى تقديم هذا العرض ؛ هو ما ذكرناه من أن شعبية المشير كانت من القوة بحيث لا يمكن محاصرتها ، خصوصا وقد كان الفريق محمد فوزي – في المقابل – يحظى بكراهية شديدة ؛ بسبب عسكريته الصارمة وقسوته البالغة حتى ليذكر شمس بدران أن الضباط عندما علموا بتعيينه قائدا عاما ، هاجموه وكتبوا فيه محضر تحقيق ضده في البوليس .

على كل حال فمن الغريب أن رأى أصدقاء المشير كان في صف قبوله العرض، فقد نصحوه بأن : " ينحني للعاصفة حتى تهدأ ، ثم يكون له التصرف الذي يراه " .

ويبدو أنهم كانوا في حالة يأس ؛ لأن عبد الصمد محمد يذكر أن : " العرض الذي أتى به صلاح نصر بدا كأنه هبط عليهم من السماء ، وقد حاجوا المشير بأن كل الذين خرجوا من الحكم ، إختفت أسماؤهم وإنطفأت أضواؤهم ولم يعد يذكرهم أحد وإنطووا في ظلام النسيان ، وقد ساعد هو أو رضى لهم هذا المصير فلماذا يتوقع أن يكون مصيره أفضل ، أو يحل لنفسه ما حرمه على غيره ؟ " ...

وقد علق عبد الصمد محمد على ذلك قائلا : " وشعرت وقد أكون مخطئا أن كل واحد يبكي على ليلاه التي ستهجره ؛ فرئيس الشركة يتطلع ليكون رئيس مؤسسة ، وهذا يتطلع إلى الوزارة . ورئيس المدينة يتوقع أن يكون محافظا . وعضو مجلس الأمة يبقى عضوا إلى الأبد إذا لم يتطلع إلى أكثر ، ومن في الإتحاد الإشتراكي يرجو أن يعيش في النفخة الكذابة والمظاهر الهايفة " ... وهذه هي مغانم الحكم التي كانت رائد الجميع ..

كان إصرار المشير على إستعادة إختصاصاته كاملة ؛ هو الموقف الذي ظل متمسكا به حتى النهاية – نهاية حياته المأساوية .. وكان وراءه رغبة طاغية في العودة إلى مركزه على رأس الجيش يصفها المقدم جلال هريدي الذي كان ملازما للمشير في بيته منذ إعتزاله حتى القبض عليه بقوله : " أنا كنت شايف المشير بيبكي لأنه ما رجعش ! " .

وقد كان تحليل المشير ومعه شمس بدران للأزمة مع عبد الناصر ، أنها لا تعدو أن تكون صورة لأزمة ١٩٦٢ ، حين قدم المشير إستقالته في أول ديسمبر ١٩٦٢ إحتجاجا على سلبه بعض إختصاصاته بقانون عرض يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ . وكما أن عبد الناصر قد رضخ في النهاية في الأزمة السابقة ، فكذلك سوف يرضخ في الأزمة الحالية .

ويتضح هذا التحليل من التعليق الذي أوردناه للمشير عامر على العرض الذي حمله إليه صلاح نصر ، فقد أثار قضية الإختصاصات في أزمة ١٩٦٢ ، وقال أن : " عبد الناصر لو كان قادرا أن يقبل الإستقالة كان قد قبلها ، ولو كان قادر يعزلني كان عزلني " .

وسوف نرى أن الإشارة إلى أزمة ١٩٦٢ ظلت تتردد على ألسنة شمس بدران وأنصار المشير على طول الصراع الذي دار بين الجانبين ، والذي إنتهى بوفاة المشير . ففي محاكمة شمس بدران أمام محكمة الثورة حين طلب منه رئيس المحكمة – حسين الشافعي – أن يدلي بأقوال عن المرحلة التي أقام فيها في بيت المشير ، أجاب بقوله : " والله أنا شايف أن العملية بدأت قبل كدة بمراحل طويلة ، كان فيه أحداث طويلة تراكمت على بعضها وأدت إلى هذا الموقف اللي إحنا فيه " .

وهنا أراد حسين الشافعي أن يركز شمس بدران على مرحلة وجوده في بيت المشير ، ولكن شمس بدران أصر على الرجوع إلى أزمة ديسمبر ١٩٦٢ ، قائلا : " مقدرش أقولها .. لازم نبتدي من الأول ؛ علشان يبقى الموضوع متدرج " .

حسين الشافعي : " من الأول يعني سنة كام ؟ شمس بدران : " من سنة ١٩٦٢ " .

وفي أقوال شمس بدران في التحقيق قال : " أريد أن أقول أن هذه الأزمة بدأت في سنة ١٩٦٢ ، عندما شكل مجلس للرياسة فوافق عليه المجلس ، وكان من شأنه أن يأخذ إختصاصات المشير في بعض التعيينات داخل القوات المسلحة ، وهذا ما دعا المشير إلى تقديم إستقالته " .

ومعنى هذا الكلام أن شمس بدران كان ينظر إلى الأزمة بين المشير وعبد الناصر ، بإعتبارها حلقة في سلسلة الصراع على السلطة بين الإثنين ، وليست نتيجة لهزيمة يونيه ، ونظرا لإحتدامها فقد كان يرى أنها تحتاج فقط إلى مزيد من الصبر ، فتنتهي إلى ما إنتهت إليه أزمة ١٩٦٢ ، وهو رضوخ عبد الناصر .. ففي حديثه مع محمد أحمد – سكرتير عبد الناصر – أثناء الأزمة قال : " إن الأزمة بين الإثنين أعنف من أزمة ١٩٦٢ ، وتحتاج إلى وقت طويل " .

وقد كان هذا التقييم للأزمة من جانب شمس بدران (وهو تقييم كان يشاركه فيه المشير مشاركة تامة) تقييما قاتلا . ذلك أنه أغفل فارقا عظيما يقف بين الأزمتين ، ويقف في الوقت نفسه بين الرجلين ، وهو الهزيمة المخزية التي يتحمل مسئوليتها المشير بالدرجة الأولى ، والتي كانت تجعل من إستمراره في مناصبه وإختصاصاته

ضد طبيعة الأشياء ، وأكثر مما يستطيع عبد الناصر أن يتحمل مسئوليته أمام الشعب وأمام التاريخ .

على أن المشير نظر إلى الصراع من الزاوية التي تروقه . ففي حديثه لكل من عبد الصمد محمد وزميله محمود عبد الله قال مستنكرا : " إذا كان عبد الحكيم عامر حينحني ، مافيش حد في مصر حيقف قدامه – عبد الناصر – أنا ما أسكتش وأدفن تاريخي بإيدي .. هو أنا إشتركت في طرد فاروق الأول علشان أستبدله بمستبد ثاني إسمه عبد الناصر الأول ؟ .. وبعدين أروح أقعد في إسطال وألعن نفسي والتاريخ يلعنني ؟ " ...

وقد كان في هذا القول من المشير عامر مغالطة شديدة ، فقد كان أكثر إستبدادا من عبد الناصر ، وأكثر من ذلك أن مجموعته.كانت أكثر فسادا وإرهابا . فقد أثبتنا في حلقات هذه الدراسة الصلة بينه وبين حمزة البسيوني – مدير السجن الحربي – الذي كان يدين له وحده بالولاء ، ويتلقى أوامره من شمس بدران ، وقد تمثل ذلك في الإفراج عن عبد المنعم أبو زيد وزغلول عبد الرحمن وزملائهما . وكان حمزة البسيوني ممن لجئوا إلى بيت المشير ، وأسبغ هذا عليه حمايته بعد إعتزاله . وقد قابل حمزة البسيوني ذلك المعروف بإلقاء مسئولية جرائم التعذيب على شمس بدران – يد المشير اليمنى – ففي إعترافات حسين مختار أمام محكمة الثورة قال : " لما لقيت حمزة البسيوني في بيت المشير ، أول ما شفته تضايقت ؛ لأني كنت أعرف إنه قائد السجن الحربي وكلمته عن التعذيب اللي حصل للإخوان المسلمين وغير الإخوان ، فقال لي : (والله يا حسن أنا ما ليش دخل باللي حصل والوزير شمس كان بيأمر وإحنا ننفذ) " .

على كل حال فنعتقد أن تقييم المشير الخاطئ لأزمة ١٩٦٧ في ضوء أزمة ١٩٦٢ هو الذي أودى بحياته . فقد قامت عليه كل حساباته وتحركاته وسار على هديه هو وأصحابه ، فتركزت جهوده وجهودهم على هدف واحد هو (فرض وجوده) – حسب تعبيره – على عبد الناصر بقوة الجيش .

على أنه كان واضحا أن الإستعانة بقوة الجيش في ذلك الحين لم تكن تتسنى إلا عن أحد الطريقين : (الأول : أن يتحرك الجيش ليفرض المشير ، الثاني : أن يتحرك المشير ليفرض نفسه على الجيش) .

وبالنسبة للخيار الأول ، فقد أفلت المشير الفرصة لإستخدامه في صباح يوم ١١ يونيه حين إحتشد القادة والضباط في مبنى القيادة العامة ينتظرون إشارة منه للتحرك، ولكنه بدلا من ذلك آثر أن يلعب دور الفارس أو (الكاوبوي) – حسب تعبيره – فرمى بمسدسه أمام خصمه على أمل أن يعامله بالمثل ، ولكن عبد الناصر سارع إلى الإجهاز عليه .

وبعد فشل المشير في دور الفارس ؛ لم يبق أمامه سوى دور المتآمر ، وهو الدور الذي سوف يحكم المرحلة التالية حتى وفاة المشير .

ونقطة البداية في هذه المرحلة ؛ هي إنتقال المشير وأنصاره من إسطال إلى بيته بالجيزة ، وتختلف المصادر في تفسير هذه العودة . فيذكر عبد الصمد محمد أنها تمت بناء على زيارة قام بها محمد حسنين هيكل للمشير في إسطال ، موفدا من قبل عبد الناصر ، وذلك في أعقاب زيارة صلاح نصر بيومين أو ثلاثة . وقد نجح هيكل في إقناع المشير بالعودة إلى القاهرة . ويقول : " أنه علم بذلك من حسن عامر حين توجه لزيارة المشير كالعادة في المساء ، فأبلغه بأن المشير وباقي الأصدقاء سافروا إلى القاهرة ، وكانت دهشته كدهشتي ، فإنه لم يعرف إلا أن هيكل جاء لزيارة عبد الحكيم وإستنتج أن يكون أقنعه بالعودة ، ومعنى ذلك أن عودة المشير كانت إستجابة لرغبة عبد الناصر " .

على أن شمس بدران يورد سببا آخر ، فقد ذكر أن : " أناسا عديدين حضروا إلى المشير في إسطال ، وروى له أن هناك إشاعات ضده في الإتحاد الإشتراكي : (أنه سرق فلوسا وإنتحر أو هرب إلى الخارج ، وطلبوا منه العودة علشان الناس تعرف)" .

ومعنى هذه الرواية أن العودة كانت بإرادة المشير وأنصاره ، ولم تكن إستجابة لرغبة عبد الناصر . وواضح أن هذه العودة هي نتيجة منطقية لرفض المشير التسوية التي عرضها عبد الناصر ، وتمسكه بإستعادة إختصاصاته كاملة ، مع عودة

القادة الذين أحيلوا على الإستيداع . فلم يكن في وسع المشير البقاء في إسطال ، وإلا كان ذلك معناه قبوله نفيا إختياريا في تلك البلدة النائية ، وإستسلامه الكامل للوضع الذي فرضه عبد الناصر ، وهو ما لم يكن أنصاره على إستعداد للقبول به . ومن هنا الوفود التي قدمت إلى إسطال لحمله على العودة ، فهيكل كان قد زار المشير في إسطال وقال له : " أن بقاؤه هناك يعني رضاؤه بالنفي الإختياري ... وعلي كل حال، فإن عودة المشير إلى منزله بالجيزة " ، تمثل – كما ذكرنا – بداية مرحلة نشطة في الصراع بينه وبين عبد الناصر ؛ وهي مرحلة إتخذت وجهين : (الوجه الأول : تصفية عبد الناصر لأنصار المشير في الجيش ، والوجه الثاني : محاولة المشير وأصحابه الإستعانة بالجيش في فرض وجوده على عبد الناصر .

وبالنسبة للوجه الأول ؛ فقد رأينا كيف بدأت هذه العملية على نطاق ضيق ، حين أصدر عبد الناصر صباح يوم ١١ يونيه قراره بتعيين الفريق أول محمد فوزي قائدا عاما ، ثم أصدر قراره بعد ظهر ذلك اليوم بقبول إستقالات قادة الأسلحة وتعيين آخرين . وفي نفس اليوم أيضا – كما يقول المشير عامر – ألف عبد الناصر لجنة لتطهير الجيش من أنصار عبد الحكيم عامر ، أطلق عليها المشير إسم (لجنة تصفية عبد الحكيم) وسخر من جدوى هذه العملية قائلا : " يبقى لازم يسرحوا الجيش كله".

وقد روى الفريق محمد فوزي في مذكراته أن : " الرئيس عبد الناصر إستدعاه إلى منزله في السابعة من مساء يوم ١١ يونيه ، بعد أن طلب منه إحضار آخر كشف معدل عن ضباط القوات المسلحة . ولم يكد فوزي يصل هناك حتى بدأ عبد الناصر في دراسة أسماء أصحاب الرتب العظمى في القوات المسلحة – ألوية ، عمداء – وأخذ يسأل فوزي عن سمعة وكفاءة وقدرة كل منهم ، ثم أخذ يركز في تفكيره على تذكر هذه الشخصيات منذ بداية الثورة " .

ويقول الفريق فوزي أنه : " هنا تأكدت للمرة الثانية أو الثالثة من الصراع الذي كان موجودا بينه وبين المشير ، وكيف نجح المشير في إبعاد عبد الناصر كلية عن القوات المسلحة ، حتى أسماء القادة الكبار ومنهم دفعته . كما لمست في نفس الوقت عاطفة الرئيس الحساسة بالنسبة للمشير ، عندما يأتي ذكر إسم أحد من الضباط الذين كانوا يتعاونون تعاونا شخصيا مع المشير ، معطين ولائهم المطلق له فقط " .

وركز في أسئلته على الضباط الذين يعملون مع شمس بدران . وفي نفس اللقاء لمح لي الرئيس بأنه سوف يلغي بعض القرارات التي كان يشعر أن المشير إغتصب بها صلاحيات ليست له . ولما قلت له ضاحكا : " أنها قرارات كثيرة جدا رد بقوله (سوف أكتفي الآن بقرارين فقط) . وعلى هذا قرر الرئيس إلغاء قرار منح السلطة المالية (ميزانية نثرية) الخاصة بالشئون العامة ، وكان حجمها سنويا منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٧ من ١,٥ إلى ٢ مليون جنيه سنويا . ولم تكن هذه الميزانية تحت رقابة الدولة ، بل كانت تصرف بإمضاء أي ورقة من المشير أو شمس بدران أو حتى علي شفيق .. أما الشئ الثاني ؛ فكان تعديل قرار منح المشير سلطات قانونية في تطبيق القانون رقم ٦٦/٢٥ الخاص بالأحكام العسكرية ، وهي أحكام مسحوبة من صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة شخصيا " .

كانت هذه هي بداية عملية تصفية جيش المشير ، وقد بدأها عبد الناصر بنفسه – كما رأينا – وسرعان ما إتسع نطاق هذه العملية إتساعا كبيرا تحت إشراف سامي شرف ، الذي كان له – حسب تعبير منير حافظ – شرف دور التنسيق في هذه العمليات . وكانت هذه العمليات تتم أساسا بين الفريق أول محمد فوزي – القائد العام – واللواء محمد صادق – مدير المخابرات الحربية – وآخرين .. إلى جانب عناصر أخرى كانت تمد عبد الناصر بالمعلومات .

ففي ذلك الوقت كان شمس بدران قد عاد من إسطال في ١٤ يونيه ١٩٦٧ إلى القاهرة ، وصرح لعبد المجيد شديد أنه : " مراقب وأنه يوجد من يحوم حول منزله باستمرار وأنه لا يقوم بأي نشاط ضار " ، ثم أضاف قائلا بالنص : " **أنا لو عاوز أعمل إنقلاب أعمله وأنا قاعد في بيتي** " ... وعلى الفور نقل عبد المجيد شديد نص ذلك الحديث إلى عبد الناصر .

فأخذت النشرات العسكرية تصدر تباعا ، وكل منها يحمل أسماء عشرات الضباط . وتشير محاضر جلسات محاكمة شمس بدران في قضية مؤامرة قلب نظام الحكم ؛ إلى أن هذه النشرات قد بدأت في الظهور في يوم ١٤ يونيه . ففي محاكمة اللواء أحمد علوي قال إن : " الناس خرجت معاشات في ١٤ يونيه " . وكانت هذه النشرات تستهدف أصلا التكوينات الموالية للمشير في الجيش والتي تدين بالولاء لشمس بدران ، كما إستهدفت الضباط الذين يزورون المشير في بيته بالجيزة . وكان

الغرض من صدور هذه النشرات على هذا النحو ؛ هو تطويق المشير وفرض العزلة عليه في البيت وفي الجيش معا .

وقد توجت هذه التصفيات يوم ٢٣ يوليه عندما أحيل على الإستيداع أفراد دفعة شمس بدران بأجمعهم ، وهي دفعة ١٩٤٨ التي كانت القصص الكثيرة تروى عنها ، والتي ظلت تتربع على عرش الصدارة في الجيش طوال السنوات العشر السابقة . وكان عدد أفرادها ١٠٠ ضابط – حسب شهادة كل من العقيد محمود طنطاوي والنقيب محمد فتح الله الملحقين بمكتب المشير – وقد تمت إحالتهم إلى المعاش دون التحقق من مواقفهم – كما يعترف منير حافظ – .

ومنذ يوم ١٧ يوليه كان قد بدأ تصاعد جديد في المواجهة بين عبد الناصر والمشير ، يتمثل في حملة الإعتقالات التي وقعت على أنصار المشير . ففي ذلك اليوم تم القبض على اللواء عبد الرحمن فهمي ؛ وهو من أقطاب حركة ١١ يونيه في مبنى القيادة العامة ومن أنصار المشير .. كما قبض على العميد طيار أيوب الوثيق الصلة بالمشير ، وكلاهما كانا يترددان على بيت المشير . وقد أفلت حمزة البسيوني من الإعتقال في الوقت المناسب ، ولجأ إلى بيت المشير ، فشمله برعايته وحمايته .

ولم يلبث أن إتسع نطاق الإعتقالات ليشمل دفعة شمس بدران برمتها . وفيما يبدو أن الأمر بإعتقالهم صدر في نفس الوقت مع أمر إحالتهم إلى الإستيداع ؛ فلا نجد في محاضر المحاكمات فارقا زمنيا ، **ففي محاكمة عباس رضوان سأله رئيس المحكمة:**

" هل كان شمس ثائرا للقبض على ضباط دفعته ، أم تضايق لما جرى لهم ؟ " ..

عباس رضوان (بعد صمت) : " كان في حالة تأثر شديد " ...

حسين الشافعي : " هل كان التأثر لما تسبب لهم من أوضاع ، أم للكلام اللي وضحته المحكمة بأنه يعتمد عليهم

كركيزة لتنفيذ أي عمل يوكل إليهم؟ " ....

عباس رضوان : " أنا لم أصل لتحديد مضبوط لهذه النقطة " ..

حسين الشافعي : " إن تأثره هذا مهم ؛ لأنه كان سببا في تصعيد الموقف " ..

عباس رضوان : " الواقعة بتاعة دفعة ٤٨ كانت في ٢٣ يوليو . وبعد كدة جاءت أوقات فيها إتصالات بين

الريس والمشير " .

ومن المحقق أن إعتقال دفعة ١٩٤٨ قد هز شمس بدران هزا .. فيذكر المقدم جلال هريدي : " أن شمس بدران لم يظهر رد فعل عليه ؛ إلا لما إعتقلت دفعته .. شمس بدران ما كانش بيتكلم ساعة ما سمع عن خروج دفعته تأثر وحصل لديه رد فعل " .

وقد علق حسين الشافعي على هذا القول قائلا : " ليه يعني ؟! أعز عليه من الـ ١٠ آلاف شهيد والـ ٥ آلاف أسير ؟! " .. فرد جلال هريدي قائلا : " اللي حصل إنه تأثر " .

وكان عبد الناصر يعتبر دفعة شمس بدران بمثابة (تنظيم سري) داخل الجيش . ففي حديثه في جلسة اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي يوم ٣ أغسطس ١٩٦٧؛ أبلغ الأعضاء بأنه : " أعتقل ضباط التنظيم السري الذي أقامه شمس بدران داخل القوات المسلحة ، وأغلبهم من دفعته العسكرية خريجي عام ١٩٤٨ ، وقال إنه عندما قابل شمس بدران بعد ذلك قال له : (يا شمس ، منحتك ثقتي بالكامل ولكنك للأسف إشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من خلف ظهري ، أنا أمرت بإعتقال جميع أفراد التنظيم) ، فإرتجف وإرتبك كثيرا" .

كانت تصفية جيش المشير وخلع كل أنصاره ومؤيديه ؛ ضرورة أوجبتها متطلبات الأمن وحماية النظام ، وإنهاء الأوضاع الفاسدة في الجيش وإصلاحه . ولكنها كانت من العوامل الرئيسية التي أججت المعركة بين المشير وعبد الناصر . فلم أكد تبدأ بوادر الحركة في ١٧ يوليو ؛ حتى بادر المشير إلى الإتصال بأقرب أنصاره طالبا إليهم الإلتجاء ببيته ، وعلى رأسهم اللواء عثمان نصار الذي يذكر أن : " المشير كلمني في الفجر في بيتي وقال لي : (تعال دلوقت الضباط بيعتقلوا وإنت تقعد هنا بدل ما يعتقلوك) " .

وفي الوقت نفسه ، أخذ جميع الضباط يخرجون يجيئون إلى المشير ويطلبون إعادتهم ، وكان المشير – كما يقول المقدم جلال هريدي – شاعرا بحرج بالنسبة

لضباطه وقال لي : (إذا رجع الضباط ، ما فيش مانع أوطي وأبوس رجله – عبد الناصر – وما فيش مانع تنتخبه رئيسا مدى الحياة) .. على أن المشير كان يعرف أن عبد الناصر لن يعيد هؤلاء الضباط إلى الخدمة العسكرية مهما أبدى من تنازلات، وأن الوسيلة الوحيدة لإعادة هؤلاء الضباط إلى مواقعهم ، تكمن في فرض عودته هو على عبد الناصر . ولذلك ينقل عنه جلال هريدي قوله : " أنا عارف الريس ، وهذه المرة لن أسمح لأحد بإتخاذ أي قرار ، وجميع القرارات أنا اللي حاتخذها " .

ولكن عبد الناصر كان ما يزال يملك في جعبته الكثير في حصار المشير وتجريده من السلطة . وكان أهم ما إتخذ من إجراءات في ذلك الحين إجراءان كبيران : (الإجراء الأول : رفع صورة المشير من وحدات الجيش – والثاني : رفع الحراسة عن بيت المشير) .

وبالنسبة للإجراء الأول ؛ فقد أرسلت إشارة إلى جميع الوحدات في يوم الجمعة ٢١ يوليو برفع صورة المشير . وقد أرسلت هذه الإشارة مفتوحة ؛ ليعرفها كل فرد، ولتقطع كل أمل في عودة المشير إلى الجيش . وقد أغضبت هذه الإشارة بتلك الصورة أنصار المشير غضبا شديدا ، فيقول الرائد محمد سمير فهمي في إعترافاته أمام محكمة الثورة : " أن المقدم أحمد عبد الله – وهو من أركان حرب المشير في المؤامرة – كان زعلان لأن الإشارة جت مفتوحة ، وكان عايزها تيجي مقفولة ، وإنه كان إلى ذلك الحين يتصور أن المشير سيتصالح مع الرئيس ويعود " .

وقد صاحب هذا الإجراء في وقت واحد تقريبا – أي قبيل الإحتفال بيوم ٢٣ يوليو – رفع الحراسة عن بيت المشير عامر في الجيزة ، ومحاولة إستبدال حراسة جديدة بها ، فكان هذا الإجراء إشعارا بأن سيف الخطر قد وصل إلى عنق المشير عبد الحكيم عامر .

وقد تجمع الضباط بمنزل المشير بالحلمية عقب عدول جمال عبد الناصر عن التنحي طالبين أن يعدل هو الآخر عن إستقالته ؛ فأخبرهم شمس بدران بأن المشير قد إستجاب فعلا وعدل عن الإستقالة وأنه سيتوجه غدا ١٩٦٧/٦/١١ لمكتبه بالقيادة الساعة الحادية عشر صباحا .

وقامت مظاهرة مسلحة أمام مبنى القيادة العامة بمدينة نصر في إنتظار قدوم المشير ...

ولكن قد صدر قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتعيين الفريق أول محمد فوزي قائدا عاما للقوات المسلحة عقب سفر المشير عامر إلى بلدته (**إسطال**) يوم ١٩٦٧/٦/١١ .

وقد إنتهز الرئيس عبد الناصر فرصة تباعد المشير وإعتكافه ببلدته (إسطال) بالمنيا مدة عشر أيام من ١٩٦٧/٦/١١ إلى ١٩٦٧/٦/٢١ ، وبدأ يعد في دهاء وحرص لسحب البساط من تحته سحبا خفيفا ناعما في هدوء وحذر .

وعاد المشير يوم ١٩٦٧/٦/٢١ إلى القاهرة وأصدر أمره بالتعجيل بنقل مكتبه ومقره وأسلحته وحراسته وسكرتاريته إلى منزله بالجيزة ، فقد قرر أن يجمع شتات نفسه فيه ويصبح مقرا دائما للإقامة .. أصدر المشير هذا الأمر وإصطحب جلال هريدي معه وعاد به إلى بلدته بالمنيا ليمضي يوما واحدا ، ثم عاد إلى القاهرة وكلف جلال هريدي محمود النشوقاتي بسرعة نقل عتاد وذخيرة وسلاح قوته من الحلمية إلى الجيزة ، وقام محمود النشوقاتي بنقل أول كمية من الذخائر والأسلحة ، ثم فوجئ بقوات الشرطة العسكرية بقيادة العميد سعد عبد الكريم مدير الشرطة العسكرية تمنعه من الخروج من منزل الحلمية بأسلحة ومحتويات مخازنه ؛ فإتصل تليفونيا بقائده جلال هريدي الذي ثار في وجهه وأمره بوجوب تنفيذ أوامره بأي طريقة . وقد سمع محمود طنطاوي هذا الحديث فإتصل بمحمود النشوقاتي وأخبره بعدم مقاومة الشرطة العسكرية ، وأمره بالإنتظار بالحلمية لحين صدور أوامر جديدة .. وفي ذلك يقول محمود طنطاوي في أقواله التي أدلى بها يوم ١٩٦٧/١٢/٣ : " وبعدين أنا إتصلت بمدير الشرطة العسكرية وقلت له إيه الحل دلوقتي وبعد أن شرحت له الموقف بأن هناك معارضة من المشير في التنفيذ . وإن أنا قدرت أخلي طرف السرية الثالثة على أن تستبقى السرية ٢٧ حتى أقابل الفريق أول محمد فوزي وأستوضح منه موضوع الحراسة ، فقال لي مدير الشرطة العسكرية أن النشوقاتي بينقل مخازنه وسلاحه ، وأن عنده أمر بإستلام هذه الأسلحة والمخزن لتصفية الحرس ، فأنا أخبرت مدير الشرطة العسكرية أنه لم يصدر أي أمر للنشوقاتي بنقل أسلحة أو مخازن ورجوته أن تستبقى أسلحة السرية ٢٧ ومخازنها حتى أقابل القائد العام باكر ١٩٦٧/٧/٢٣

وأتفاهم معاه على موضوع الحراسة بالكامل ، وفعلا مدير الشرطة العسكرية وافق على رأيي هذا على أن يرحل الأفراد فقط إلى الجيزة مع إبقاء سلاحها في الحلمية . وبعد نصف ساعة إتصل بي مدير الشرطة العسكرية مرة ثانية وأخطرني أن السيد القائد العام أمر بإستلام المخازن والأسلحة الموجودة في الحلمية فورا ، فأنا رديت عليه وقلت له أمر القائد ننفذه .. وهذه هي واقعة إلغاء حرس المشير يوم ١٩٦٧/٧/٢٢ والظروف التي حدثت بها " .

ما أن صدر قرار جمال عبد الناصر يوم ١٩٦٧/٧/٢٢ بسحب حراسة المشير حتى ثارت ثائرة كل من اللواء عثمان نصار وجلال هريدي . ووجه عثمان نصار الكلام للمشير قائلا : " يعني سيادتك قاعد مصمم على عدم العودة لغاية ما طمعت جمال عبد الناصر فينا ، وبدأ يستعد لضربك وضربنا . ألا تعلم أن معنى سحبه للحراسة أنه يمهد لضربك أنه سيفعل فيك كما فعل مع زكريا محي الدين يوم التنحي، فهو لم يكتف بتسيير المظاهرات تطالب بعودته وإنما أرسل شوية عيال من الإتحاد الإشتراكي والتنظيمات إلى منزل زكريا محي الدين وحاولوا الإعتداء عليه بالضرب" ، وإستطرد عثمان نصار قائلا للمشير بلهجته المرحة : " وحياة النبي متمكنش الراجل دة منك ومنا ؛ لأنه لن يتورع عن بهدلتنا والقضاء عليك وعلينا ، إنه أناني ولا يحب إلا نفسه ... " .

وبهدوء سأله المشير .. " وكيف تكون عودتي . يا عثمان ؟ .. "

فإنطلق هو وشمس وجلال هريدي وحمزة البسيوني قائلين في نفس واحد : " يا فندم المسألة بسيطة جدا سيادتك تلبس البدلة الكاكي (يقصدون الزي العسكري) وتتفضل تذهب إلى مكتبك بالقيادة والكل سيكون تمام " فهز المشير رأسه في تألم وخجل وقال : " والكرامة والعزة يا ناس .. كرامة القائد .. وعزة المشير ؟ أبدا ... تكونون مخطئين إن كنتم متصورين إني أقبل على كرامتي أن أعود هكذا .. " سكت قليلا وقال : " إن كان ولابد يجب أن أعود بكرامة يجب أن أعود رافع الراس .. ولن يكون ذلك إلا إذا قمنا بعمل .. أي عمل كبير يرد لنا إعتبارنا .. وبدون هذا فلن أعود حتى لو أعتقلت وذبحت ..! " .

ومن هنا نشأت فكرة التخطيط لمعركة إنتحارية تهريجية مع اليهود تهلل لها وتكبر أجهزة الإعلام وعلى دق الطبول وصيحات التهليل والتكبير لهذه المعركة التي رسمها خيال هذه المجموعة في ظل سحب كثيفة من الدخان الذي طلسم على عقولهم ... بنى المشير أحلامه للعودة مع رفاقه إلى سلطنتهم إلى مكاتبهم ومواقعهم في القيادة رافعي الرؤوس في كبرياء وتعاظم .. وبنفس النفخة الكاذبة التي تعودوها وتعودها الناس فيهم ...

وكانت خطة المشير ورفاقه أن يتوجه يوم ١٩٦٧/٨/٢٧ إلى الجبهة بالقناة ويلتقي باللواء عبد المنعم واصل قائد المدرعات وبرئيس أركان القيادة الشرقية ، ويقوم بمعركة عسكرية إنتحارية ضد اليهود تشترك فيها قوات إنتحارية من الطيارين بقيادة الطيار المقدم (تحسين ذكي) قائد طائرات السوخوي والطيار حشمت صدقي ، وكانت هذه المعركة هي الشرط الوحيد الذي تمسك به المشير عبد الحكيم عامر لقبول توسلات أنصاره للعودة إلى مكتبه بالقيادة الذي ظل شاغرا في إنتظاره .

وتكشف هذه الفكرة الشيطانية عن أنهم عصابة مستهترة مغامرة لا يعينهم سوى إرضاء سيدهم غير مقدرين لما يمكن أن يصيب الوطن والشعب من دمار وهلاك نتيجة أقدامهم على معركة بلا عدة ولا عتاد ولا إستعداد .

قرر عبد الناصر أن يحول بين المشير وبين ما دبر له فإستدرجه يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ إلى منزله ، فقد إتصل به يوم الخميس ١٩٦٧/٨/٢٤ تليفونيا وطلب منه الحضور لمقابلته في اليوم التالي ١٩٦٧/٨/٢٥ .

وكان حديث عبد الناصر مع المشير رقيقا عاطفيا ذكر فيه بصداقتهما القديمة وزمالتهما في السراء والضراء ، ورجاه أن يقابله للإتفاق على إصطحابه معه إلى مؤتمر الخرطوم وقال له : **" أنت هارون أخي لا يمكنني – بعد هذه الهزيمة المرة– مواجهة الآخرين وعلى رأسهم الملك فيصل ومستشاره سعيد رمضان – أحد قيادات الإخوان وزوج بنت حسن البنا – وأنا وحدي أريدك إلى جانبي في هذه الظروف الصعبة .. " ورجاء عدم التخلي عنه في هذا الموقف الحرج .**

إستغل عبد الناصر في المشير شهامة أبناء الصعيد فضرب على أوتار الصداقة والأخوة والزمالة والمصاهرة – حسين عبد الناصر متزوج من بنت المشير – ولم يترك سماعة التليفون إلا بعد أن إستسلم له المشير وقبل دعوته لتناول العشاء معه بمنزله بمنشية البكري في اليوم التالي الموافق ١٩٦٧/٨/٢٥ .

وعقب هذه المكالمة أصدر المشير أوامره وتعليماته إلى جميع رجاله بوقف كل شئ وإرجاء كل ما إتفقوا عليه إلى ما بعد عودته من مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر .

إعتقال المشير:

قبيل غروب يوم الجمعة ١٩٦٧/٨/٢٥ خرج المشير عبد الحكيم عامر بسيارته من منزله بشارع الجيزة على النيل ، وعند البوابة فوجئ بسكرتير مكتبه العقيد محمود طنطاوي يظهر أمام السيارة فجأة مرتديا قميصا نصف كم وفي أدب جم وإحترام شديد إقترب من نافذة السيارة وعرض على المشير أن يذهب معه .. وأسرع وركب بجوار السائق ، ويؤكد المتهمون أن محمود طنطاوي كان يعلم ما ينتظر المشير ، ويؤكدون أيضا أنه كان مكلفا بإصطحابه في هذه الزيارة المشئومة ، فقد لاحظوا أنه عندما وصل إلى منزل المشير بالجيزة وفوجئ بأنه قد تحرك بسيارته فعلا ؛ سارع بركوب سيارة جيب ليلحق به عند البوابة ، ونزل مسرعا في لهفة وإصرار وإعترض سيارة المشير ، ثم ركب بجوار السائق .

وفي منشية البكري ؛ بينما كان المشير يعبر الردهة في طريقه إلى غرفة مكتب الرئيس جمال عبد الناصر فوجئ بأحد الحراس يقول له : " من فضلك يا سيادة المشير .. تعليمات الأمن أن تترك سلاحك قبل الدخول " فتظاهر المشير بعدم الإكتراث وقال له في هدوء : " لا يا إبني أنا ليس معي سلاح " .. ولم يكد يسير عدة خطوات حتى فوجئ بمحمود طنطاوي الذي كان يسير من خلفه يقول : " لا يا سيادة المشير .. حضرتك تحمل سلاح " .. وذهل المشير من هذه المفاجأة ...!

وحدث هرج شديد وظهر جمال عبد الناصر وإصطحب المشير معه داخل الحجرة ، وكانت هذه اللحظة هي آخر عهد للمشير بالحرية ؛ فقد كانت دعوته للعشاء في ذلك اليوم هي بمثابة إستدراج للقبض عليه ..

كما إحتجز محمود طنطاوي حجزا صوريا وأودع حجرة خاصة بالسجن الحربي.

وقد كان ذلك اللقاء هو نقطة البداية للعملية (جونسون) التي وضعها عبد الناصر لإستدراج عبد الحكيم وتحديد إقامته والقبض على كل من بمنزله .

ويروي سامي شرف قصة تلك العملية قائلا : " إلتقينا نحن الثلاثة في مكتبي عقب صلاة الجمعة الموافق ٢٥ أغسطس من العام ١٩٦٧ شعراوي جمعة وأمين هويدي وأنا دخلنا إلى منزل الرئيس ، وفي الصالون قام الرئيس بالمراجعة النهائية لخطة وأقرها ، وقال أن ساعة الصفر هي الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم " .. ويضيف سامي شرف : " خرجنا إلى مكتبي وقررنا تأخير بدء الإتصالات وإستدعاء المسئولين الذين سيشاركون في التنفيذ لآخر لحظة ممكنة ، حيث إتصلت في الرابعة تماما بالرئيس تليفونيا لأخذ موافقته النهائية على بدء العملية " .

عندما إكتمل وصول الذين إستدعيناهم ؛ عقد في مكتبي إجتماع كان الحضور فيه كلا من : (شعراوي جمعة وزير الداخلية – أمين هويدي وزير الحربية – والفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة – اللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية – اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة – العميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري – والعميد سعد زغلول عبد الكريم مدير الشرطة العسكرية) ، وتم تلقين الحضور كل فيما يخصه من واجبات حسبما ورد في الخطة مع التنبيه مشددا على محاولة تفادي إطلاق النار قدر المستطاع .

وفي تلك الأثناء تحركت قوة عسكرية مدرعة كبيرة بقيادة الفريق أول محمد فوزي ، وحاصرت منزل المشير بالجيزة ، وإنكشفت الخدعة – بعد فوات الأوان – لرجال المشير الذين وجدوا أنفسهم محاصرين داخل المنزل وتكهرب الجو ، وأصدر اللواء عثمان نصار أوامره للحراس بإتخاذ مواقعهم إستعدادا للمقاومة ، وسارع شمس بدران بالصعود للدور الثاني وأخذ يحرق أوراقه وأوراق المشير الخاصة وكل ما أراد إخفائه من مستندات وصور وخلافه ، ثم نزل ليستعد للمقاومة .

وتمكن الفزع من الفريق حمزة البسيوني الذي كان قد إستقر بصفة دائمة لاجئا بمنزل المشير ، فقد كان موقنا أن الرئيس جمال عبد الناصر سيبادر لإعدامه ليقدمه

كبش فداء للجماهير الغاضبة التي بدأت تروي قصص التعذيب والإرهاب . وفي نفس الوقت ليقطع لسانه فيحول بينه وبين فضح أسرار التعذيب ، فأخذ حمزة البسيوني يجري في حديقة المنزل بجوار السور الحديدي ، وقد تمكن الفزع منه وأصبح كجرذ جبان محبوس في مصيدة ، وسمع وهو يردد في هلع ورعب : " **النهاية ... النهاية ... يا خراب بيتك يا حمزة .." وبقدرة قادر إختفى عن الأنظار .**

وقع بصر الفريقان محمد فوزي وعبد المنعم رياض على اللواء عثمان نصار وهو يقف في حديقة المنزل داخل السور ينظم الإستعداد للمقاومة ... فإقتربا منه ووقفا خارج السور وطلبا منه أن يأمر قواته بفتح الباب وإلقاء سلاحهم ، ولكنهما فوجئا بعثمان نصار يوجه حديثه للفريق أول محمد فوزي قائلا : " والنبي يا سيادة الفريق الولدان نجحا في التوجيهية ودرجاتهما متواضعة وعايزك تساعدني في إلحاقهما بالجامعة " .

فغضب محمد فوزي وقال له : " هل الآن وقت هذا الكلام يا عثمان ؟! إتفضل إفتح الباب ما فيش داعي للمقاومة أو تضييع الوقت ، إن كنت متصور إن المشير جاي .. لأ المشير إنتهى أمره ..!" .

فنظر له عثمان نصار وقال معاتبا في برود شديد : " بقى كلامي في مصلحة أولادي ليس مهما عندك لهذه الدرجة ؟! يا عالم دة أنا الراجل بتاعكم وخادمكم وحبيبكم !" .

وقد دلل الإدعاء بهذه الواقعة على مدى مساهمة عثمان نصار في تمكين شمس بدران من حرق المستندات والأوراق لإخفاء معالم إتفاقهم الجنائي على قلب نظام الحكم ، وتآمرهم على الرئيس جمال عبد الناصر .

وبينما وقف السيد ممثل الإدعاء يروي هذه الواقعة المضحكة ؛ إلتفت للحضور اللواء عثمان نصار وقال ضاحكا في مرح وعدم إكتراث : " بذمتكم مش مصلحة أولادي ومستقبلهم أهم من فتح الباب ؟ .."

تناقل المتهمون إتهامهم لمحمود طنطاوي بأنه غدر بالمشير عند إصطحابه للرئيس جمال عبد الناصر ، وأكدوا أنه كان جاسوسا عليهم لحساب عبد الناصر ، فكانوا دائما أبدا متحرشين به .. ناقمين عليه .. غدروا بهم وبالمشير . وقد ذكر

محمود النشوقاتي أن العقيد محمود طنطاوي لم يكن محبوسا حبسا عاديا بالسجن الحربي ؛ بل كان محل رعاية وحماية خاصة ، وكان تقديمه للمحاكمة بمثابة ذر للرماد في العيون ، وحتى تكون أقواله ضدهم بمثابة شهادة شاهد من أهلهم عليهم .

وكان منزل المشير بالجيزة قد حوله شمس بدران إلى ثكنة عسكرية بكل معنى الكلمة ، بل أن شمس بدران رفض نداء محمد فوزي له بالتسليم ، وكان يمسك في يده اليمنى بمدفع رشاش والأخرى قنبلة يدوية .

عموما فقد إستطاع فوزي بقواته من إعتقال كل من في المنزل من أنصار المشير وعلى رأسهم شمس بدران وجلال هريدي وعثمان نصار وأحمد نوبار وعبد السلام فهمي والكثير من أقارب المشير الذين حضروا من بلدته (إسطال) لحمايته ، وكان عددهم أكثر من ٥٠ شخص .

كما كلفت قوات فوزي بكسر خزينة المشير والإستيلاء على ما بها من نقود وأموال وذهب ، كما جردوا السيدات من مصاغهن وحليهن . وتم نقل الأسلحة التي وجدت في منزل المشير في ثلاث لواري كبيرة .

في الساعة السادسة والنصف بدأ وصوا أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وبعد نحو خمس عشرة دقيقة أي في السابعة إلا ربع تقريبا وصل المشير عبد الحكيم عامر .

ويقول سامي شرف عن تلك اللحظات الحرجة : " قمت مع شعراوي جمعة بتنفيذ مهمتنا ، وكانت تتمثل في إعتقال المرافقين للمشير ووضع سيارته تحت الحراسة بعد تفتيشها في جراج منشية البكري " .

ووفق ما كان واردا في الخطة فقد دخل إلى منزل الرئيس في الساعة السابعة تماما كل من (أمين هويدي ومحمد المصري من مكتب سامي شرف ، وأحد الضباط الأحرار والعميد صلاح شهيب من الياوران ، وأحمد شهيب من الضباط الأحرار وعضو مجلس الأمة عن دائرة مصر الجديدة) ، وكان العميد محمد الليثي ناصف يمر بإستمرار حول المنطقة وداخل المنزل ، ويقول مدير مكتب الرئيس عبد الناصر في مذكراته : " بدأت من مكتبي وإلى جواري شعراوي جمعة في تسجيل ما يدور داخل الصالون الرئيسي بمنشية البكري ، وللتاريخ فإن ما دار قد تم تسجيله بالكامل ، ولا أعلم أين توجد الآن هذه التسجيلات وإن كنت قد أودعتها في أرشيف

التسجيلات السري للغاية في سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري ، وما أذكره الآن أن حوارا تم أساسا بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إستعرض فيه الرئيس تاريخ العلاقة الوطيدة والصداقة المتينة مع عامر وتطوراتها على مدى السنوات الطويلة السابقة ، وعلى الرغم من أنه كان من الواجب مساءلة المشير عامر عما حدث في أزمات ١٩٥٦ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ بالدرجة الأولى وغيرها . وأخيرا ما حدث في يونيو ١٩٦٧ فقد تم إحتواء كل هذه الأزمات بتأثير الصداقة وحفاظا على وحدة القيادة ووحدة البلاد " .. وإستطرد الرئيس موجها كلامه للمشير بما نصه حسبما أذكر بقدر الإمكان : " ولكن كونك تتآمر يا عبد الحكيم – وليس يا حكيم كما كان يناديه بإستمرار وكما تعودنا كلنا على سماعه – فهذا وضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه ، ويعني أيضا أنك تتنكر للإتفاق الذي تم بيننا عقب نجاح الثورة في ٢٣ يوليو ، من أي واحد فينا من أعضاء مجلس قيادة الثورة إذا إختلف أو لم يكمل المسيرة لأي سبب لا يتآمر " .

فقاطعه المشير عامر قائلا : " أنا لا أتآمر ولم أتآمر وأنا برفض كلامك دة ...! "

فرد الرئيس قائلا : " أنت تآمرت فعلا وسوف أذكر لك حادثة واحدة من وقائع ثابتة ، عندي الكثير منها بأقوال لك " : إنت بعثت بسكرتيرك محمود أحمد طنطاوي للفريق صدقي محمود من خمسة أيام برسالة تتضمن أنك تنوي الإستيلاء على السلطة ، وأنك تطلب من صدقي محمود أن يشترك معاك ويحضر لمقابلتك ، ولكن صدقي أبدى عدم موافقته لدرجة أن حرم الفريق صدقي شتمت سكرتيرك وطردته من المنزل وقفلت الباب بشدة خلفه ، ودي واحدة من آلاف غيرها .

ويقول سامي شرف أن عبد الناصر أضاف مخاطبا عامر : " تحب نقول وقائع تآمرية تانية علشان الإخوة كمان يعرفوا ويتأكدوا من اللي بيحصل من تصرفات غير مسئولة ، وغير محسوب المصائب اللي حاتترتب على المضي فيها بلا حساب لما نحن فيه من وضع حساس داخليا وخارجيا ؟ " فسكت المشير لكن عبد الناصر إستطرد قائلا : " أنا في الحقيقة موش عارف ليه إنت بتربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش ؟ هل إحنا لما قمنا بالثورة كان هدفنا أن أتولى أنا رئاسة البلد وأنت تتولى قيادة الجيش ؟! .. عايز أفكركم كلكم وإنت بالذات مين اللي رشحك وإقترح وأصر على تعيينك قائدا عاما موش أنا اللي كنت وراء هذا التعيين ؟ وإذا كان الأمر

كذلك طيب ألم يكن من الطبيعي بعد الإنفصال وما حدث وموقف الجيش ومكتبك ودورك أن تحاسب على ما حدث ؟ .. حتى بعد ذلك ألم تكن هناك أكثر من مؤامرة ضد النظام ضبطت وهي من صنع رجال يعملون في مكتبك يا عبد الحكيم ؟ " .

المشير لم يتمالك أعصابه عند هذا الحد من اللقاء ؛ فإنفعل وبدأ يفقد أعصابه فقال له الرئيس : " الأمور واضحة .. إنت راجل متآمر وعليك أن تقدر الموقف الصعب اللي بنمر فيه وعليك أن تلزم بيتك من الليلة " .

عبد الناصر أقام محاكمة للمشير في منشية البكري بحضور مجلس قيادة الثورة والمشير يقول لأمين هويدي : " رتبتم كل حاجة .. واضح إن الحكاية محبوكة على الآخر .."

وبالطبع رفض عبد الحكيم عامر بشدة هذا القرار وهو ما دفع بعض الحاضرين – الأصوات كانت متداخلة لكن كان من بينهم صوت السادات – إلى محاولة إقناع المشير بقبول هذا القرار إلا أنه قال لهم في غضب : " إنتوا بتحددوا إقامتي وبتحطوني تحت التحفظ قطع لسانك يا ..."

ويقول سامي شرف أن عبد الحكيم عامر وصف أنور السادات في تلك الليلة ، كما سبه بما يعف اللسان عن ذكره . وبعد ذلك خرج المشير من الصالون متوجها إلى دورة المياه ، وقابل أمين هويدي على الباب فقال له : " أهلا بوزير حربيتنا .. الله .. الله دة أنتم مجهزين كل حاجة والحكاية محبوكة على الآخر " .

دخل عبد الحكيم عامر إلى دورة المياه ، ثم خرج بعد قليل حاملا ورقة سيلوفان فارغة وكوبا في يده رماها على طول إمتداد ذراعه قائلا : " إطلعوا بلغوا الرئيس أن عبد الحكيم خد سم وإنتحر " .. ثم دخل إلى الصالون بهدوء ليجلس على نفس الكنبة التي كان يجلس عليها وهو يبتسم في هدوء وكأنه لم يفعل شيئا ، فصعد أمين هويدي مهرولا إلى الدور العلوي ليبلغ الرئيس الذي إستقبله على رأس السلم وقال له: " أنا سمعت ما قيل واللي بيحصل دة كله تمثيل " ..

إستدعي الدكتور الصاوي حبيب طبيب الرئيس الخاص ، وكان موجودا في منشية البكري فدخل على عجل وحاول أن يقوم بإسعاف المشير الذي رفض أن

يستجيب له ، مما إضطر معه أن يقوم حسين الشافعي بالإمساك بالمشير بشدة حتى يتمكن الدكتور من حقنه ، وحاول أن يضع إصبعه في فمه ولكن من دون جدوى .

أمين هويدي أبلغ الرئيس بمحاولة المشير الإنتحار أول مرة فقال له عبد الناصر: " لا تصدقه دة بيمثل " . في الساعة الرابعة وخمسين دقيقة تقريبا إتصل الفريق أول محمد فوزي وأبلغني أنه أنهى العملية بنجاح ومن دون أي خسائر ، وأن المنزل أصبح خاليا إلا من عائلة المشير ، حيث حددت إقامته هناك بين أهله وأولاده فجر يوم السادس والعشرين من أغسطس ١٩٦٧ تحت حراسة أفراد من القوات المسلحة المصرية .

وقد عاد المشير إلى منزله بالجيزة في الساعة الخامسة صباحا يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ محدد الإقامة مكسور الأنف تحت سيطرة حراسة مشددة ورقابة صارمة (وكان يشرف على الحراسة المشددة العميد سعيد الماحي والعميد محمد إبراهيم كل منهما ١٢ساعة) .

ومضت الأيام ثقيلة مفزعة وبدأت ترد تقارير مقلقة مخيفة ؛ أن هناك تذمرا في الجيش من أجل المشير ، وأن هناك تدبيرا لإختطافه وتنصيبه رئيسا للجمهورية ، فتقرر الخلاص نهائيا من هذا الحلم المفزع فصدر الأمر بالقبض على المشير يوم ١٩٦٧/٩/١٣ وإنتزاعه من بين أسرته وأولاده ، وسجنه بمفرده بالفيلا رقم ٧٠شارع المريوطية بالهرم تمهيدا للخلاص النهائي منه .

وقد حدث أثناء القبض علي المشير مقاومة شديدة من أولاده أثناء القبض عليه ، وتمكن الفريق عبد المنعم رياض من جر المشير إلى داخل السيارة ، بينما شوهد الفريق أول محمد فوزي وهو يجر أحد أبناء المشير ويحبسه في حجرة بحديقة المنزل ، ورأى المشير هذا المنظر فإشتدت مقاومته داخل السيارة ، وعندما لحق بهم الفريق أول محمد فوزي ودخل السيارة تمكن المشير من الإطباق على رقبته ، وعندما شعر المشير من عدم جدوى المقاومة أخرج من جيبه لفافة سيلوفان ومضغها (أفيون) فإعتقد مرافقيه أنه أخذ سم .

وتوجهوا إلى مستشفى المعادي للقوات المسلحة التي كانت أخطرت على عجل لعلاج حالة طارئة . في الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير

إخراج ما في فمه ، وبعد تمنع إضطر لطرد باقي ما كان في فمه ، وكان عبارة عن مادة تشبه اللادن الأصفر في ورق سيلوفان ، فتلقفه ضابط الحرس المرافق الرائد عصمت محمد مصطفى ، وكان معه النقيب محمد نبيل إبراهيم والنقيب عبد الرءوف حتاتة من الحرس الجمهوري ، ووضع الرائد عصمت ما تلقفه في منديل ورق حيث سلمه للمعامل فور وصولهم إلى المستشفى ، وهناك أجريت الإسعافات السريعة وعمل الأطباء (اللواء عبد الحميد مرتجي – العميد محمود عبد الرازق – العميد عبد المنعم القللي – المقدم عبد المنعم عثمان – الرائد أحمد محمود عبد الله – الرائد حسن عبد الحي) على محاولة غسيل لمعدته ، ولما رفض أعطي محلولا ليتقيأ وتم ذلك فعلا .

وبعد فترة قرر الأطباء أن الحالة أصبحت مستقرة وطبيعية ومطمئنة ، وبناء على ذلك قرر الفريق فوزي إستئناف المهمة ، وإتجه بالركب إلى إستراحة المريوطية ، وفي الساعة السابعة مساء ذلك اليوم أظهرت المعامل نتيجة تحليل ما لفظه وتقيأه المشير عامر وأبلغ المقدم طبيب عبد المنعم عثمان أن التحليل أظهر آثارا لمادة الأفيون .

وفي إستراحة المريوطية التي سبق إختيارها كمقر لإقامة المشير عامر كان في إستقبالهم هناك قرابة الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر ؛ العميد محمد الليثي ناصف ومجموعة من ضباط الحرس الجمهوري والنقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين وبعض أفراد الخدمة والإعاشة والحراسة ، ولم يطلب المشير شيئا سوى عصير الجوافة ، وقد مكث الفريق محمد فوزي والفريق عبد المنعم رياض مع المشير نحو الساعة دار فيها حوار حول الموقف العسكري ، وقال لهم المشير أن عليهم أن يطلبوا تعويض السلاح من الإتحاد السوفيتي الذي هاجمه وإعتبره خذل مصر ، وقال لهما : " عندكم الرجالة كتير في البلد وكل ما عليكم هو إستئناف القتال" ، ثم قال : " يا فوزي ويا رياض .. تبلغوا الرئيس أنه إذا لم ينه هذا الوضع في أربعة وعشرين ساعة فإنه سيتحمل مسئولية ما سيحدث " .

ويقول سامي شرف : " أبلغ الفريق فوزي هذه الرسالة للرئيس بعدما غادر هو والفريق عبد المنعم رياض الإستراحة ، وكان المشير قد طلب ماكينة حلاقة وبعض الكتب التي وصلته في نفس الليلة " .

وعاد المشير إلى حالته الطبيعية تماما وعمل على التأقلم مع هذا الوضع الجديد ، وفي يوم ١٩٦٧/٩/١٤ تناول المشير طعام الفطار ، ثم طلب بعض السوائل والتي أحضرت له من الخارج ، وبعد تناولها بقليل أصيب المشير بقئ شديد ثم طلب بعض الماء ليغتسل في غرفته فحمل له أحد السفرجية منصور أحمد الماء فإغتسل ، ثم رقد على السرير وبعد مرور أربع ساعات دخل السفرجي ليوقظه لتناول طعان الغداء وجده لم ينطق ، فقد توفي المشير ومن المؤكد أن سبب الوفاة العصير الذي أحضر له من الخارج .

ومن المعروف أن دس السم للمعارضين وقتلهم به أسلوب معهود ومجاز لدى الثورة ومخابراتها ، كما صرح بذلك صلاح نصر في إستجواب له أداره معه المستشار محمد عبد السلام النائب العام ، **ونصه :**

النائب العام : أنتم عندكم سموم ؟

صلاح نصر : نعم عندنا سموم .

النائب العام : في أي شئ تستعملونها .

صلاح نصر : يعني بنستعملها في إيه ؟ بنستعملها في قتل الخونة من أعداء البلاد في الداخل والخارج .

النائب العام : بأمر من تستعملونها ؟

صلاح نصر : في المسائل المهمة بأمر رئيس الجمهورية ، والمسائل الأقل أهمية بأمري أنا .

النائب العام : هل تتم الأوامر بإجراء شفوي أو مكتوب ؟

صلاح نصر : فيه شفوي وفيه مكتوب .

هذا الحوار العجيب كله بملف قضية المشير ، ولكن هذا القدر هو ما نقله الأستاذ محمد شوكتي التوني { قضية التعذيب الكبرى ص٣٧،٣٨ } وأنظر {موسوعة التاريخ الإسلامي ٧٥٤/٩ } ، ويعلق الدكتور أحمد شلبي : " ولا

نعرف عدد الذين قتلوا بالسم ولا كيف يثبت جرمهم ليستحقوا هذا العقاب الذي لا تعرفه شريعة ولا قانون ؟ ...

وشمس بدران وجميع المتهمين الذين قدموا معه للمحاكمة أمام محكمة الثورة في يناير سنة ١٩٦٨ لم يعلموا بمصرع المشير غلا بعد إنتهاء جميع التحقيقات معهم في شهد ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

فأي قوة خارقة وأي إجراءات حازمة صارمة إتخذت لمنع تسرب هذا الخبر لهم ولمدة شهرين كاملين ، على الرغم من إذاعته في مساء ١٩٦٧/٩/١٤ ، فقد تمكن اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية في ذلك الحين من أن يفرض حصارا على جميع المتهمين ويحول بينهم وبين مجرد العلم بهذا الخطير من همسة حارس أو إشارة ضابط ، على الرغم من أن معظم المتهمين كانوا من زباينه وقادة السجن الحربي .

ويرجع إخفاء هذا الخبر عن المتهمين حتى نهاية التحقيق إلى أن المحققين كانوا يبدءون تحقيقهم بطمأنة المتهمين (شفاهة) بأن صلحا سيتم قريبا بين عبد الناصر والمشير صديقه وصهره وأن مآل هذه التحقيقات إلى الحفظ قريبا ؛ لأن المشير ليس له من مطلب عند الرئيس إلا الإفراج عن المتهمين والعفو عنهم .

وبهذه الخدعة نجح المحققون في إستدراج معظم المتهمين للإدلاء بأقوال وكتابة إقرارات وهم مطمئنون أن مآلها الحتمي إلى الحفظ بمجرد إتمام التصالح المنتظرة بين الرئيس والمشير ، كما نجح المحققون بهذه الخدعة الماكرة في جعل كثير من المتهمين يتحرجون من الإدلاء بأقوال أو بمعلومات تمس شخص الرئيس عبد الناصر حرصا منهم على عدم إفساد مساعي الصلح بينه وبين المشير الذي إتضح لهم بعد ذلك أنه قد مات وإنتهى قبل توجيه أي سؤال أو بداية أي تحقيق مع أي متهم منهم .

وما أن علم المتهمون أن المشير كان قد مضى شهران على مصرعه حتى أفاقوا من غفوتهم ونفضوا عن أذهانهم أحلامهم وأرهفوا آذانهم وركزوا للتحري عن حقيقة مصرعه وكيفية حدوثه .

محاكمة شمس بدران :

وكان قد تم القبض على ١٢٥ شخصا وعقد على نور الدين رئيس مكتب التحقيق مؤتمرا صحفيا في ١٩٦٨/١/١٧ أعلن أن المشتركين في مؤامرة المشير ٥٥ متهما والباقون قد يقام ضدهم الإدعاء في قضية إنحراف المخابرات أو قضية التعذيب ، وقال أن القانون المطبق على المتهمين هو قانون العقوبات وقانون الأحكام العسكرية كل حسب الوقائع المنسوبة إليه ، وقد تم إعلان قرار الإتهام إلى جميع المتهمين ؛ **ومن بين المتهمين ٣ لواء ، ٢ عميد ، ٦ عقيد ، ٥ مقدم ، ١٨ رائد ، ١٣ نقيب ، ٣ ملازمين ، ٢ صف ضابط** .. وقد وجهت تهمة محاولة تغيير نظام الحكم القائم في الدولة بإستخدام القوى العسكرية بواسطة **جماعات عسكرية مسلحة إلى :**

١- **شمس بدران** وزير الحربية السابق

٢- **عباس رضوان** وزير داخلية سابق وأمين مساعد بالإتحاد الإشتراكي

٣- **صلاح نصر** رئيس المخابرات السابق

٤- **المقدم جلال هريدي** قائد قوات الصاعقة

٥- **اللواء عثمان نصار**

٦- **المقدم أحمد عبد الله** قائد مدرسة الصاعقة

٧- **العقيد طيار تحسين ذكي** قائد قاعدة جوية

٨- **الرائد حسين مختار** ضابط معلم بمدرسة الصاعقة

٩- **العقيد محمد حلمي عبد الخالق**

١٠- **الرائد منيب الحسامي** بالقوات الجوية

١١- **الرائد سعيد مصطفى**

١٢- **النقيب محمود مدحت فهمي**

والأسماء السابقة ومعها ٤٧ آخرين من جميع الرتب حاولوا تغيير نظام الحكم مستخدمين القوى المسلحة وذلك في الفترة من ١١ يونيه ١٩٦٧ حتى ٢٨ أغسطس ١٩٦٧ .

وقد عرض علي نور الدين دور كل متهم في المؤامرة وكان دور شمس بدران كالآتي :

١- **حول الأسلحة** التي كانت في عهدته بأمر منه إلى منزل المشير عبد الحكيم عامر رغم تركه منصبه ، ومنها مدافع رشاشة و ٤٦١ طبنجة كانت مودعة في معسكر القوات بالحلمية ، وكان يوزعها على أتباعه للمقاومة .

٢- **إشترك في** تدبير المؤامرة وكان دوره أن ينتقل مع بعض المتهمين إلى قيادة الفرقة الرابعة وتحريك وحدات منها إلى القاهرة .

٣- **إتصل** بزملاء دفعته وحدد أدوار عدد من المتهمين وطلب من ضباط تقارير عن الرأي العام في القوات المسلحة .

٤- **إتصل** مع أحمد عبد الله لإخراج فرقة الصاعقة لمقابلة المشير عند كوبري إنشاص .

٩ ، ١٠ يونيه من تأليف وإخراج شمس:بدأ شمس بدران كلامه في محكمة الثورة بأن قال في ثقة وتحد : " أحب أن أقول أنني لن أتكلم إلا الصدق .. وأرجوكم أن تسألوا الرئيس جمال عبد الناصر عن مدى صحة أقوالي التي سأبديها أمامكم في هذه القاعة " .. وأشار إلى فوهة ميكروفون صغيرة لونها ذهبي براق وقال :

" وطبعا هو يسمعني الآن من هذا الميكروفون " ، فغضب رئيس المحكمة وقال له : " يا شمس أدخل في الموضوع ومافيش داع للخروج عنه " .. فقال شمس : " أنا اللي يهمني أن أقوله أنه يسمعني الآن ، وهو يعرف أني لا يمكن أن أكذب حتى لو كانت المقصلة على رقبتي .. إلخ " .... ثم إعتدل في جلسته وقال في لهجة واثقة تنطق بالصدق : " يوم ١٩٦٧/٦/٨ أنا طلبت الرئيس عبد الناصر بالتليفون وقلت له إتفضل تعالى عندي المكتب الآن " .. فقال : " مش معقول يا شمس أخرج في

الطريق ، بينما يوجد ٣٠ أو ٤٠ ألف جندي مقتولين في الصحراء في سيناء " .. فقلت له : " إتفضل تعالى فورا وسأعطي التعليمات بتأمين الطريق لك " .

وكان واضحا للجميع أن المحكمة ما كانت لتريد أن تتحمل مسئولية ذكر إسم الرئيس جمال عبد الناصر أمامها ، لا بخير ولا بشر ، وكا رئيس المحكمة يثور وتشتد ثورته كلما أصر شمس بدران على التعرض للرئيس جمال عبد الناصر ، فكانت جلسة صاخبة هائجة مثيرة شدت فيها الأعصاب وأرهفت الآذان ، وتركت الأبصار – كل الأبصار – على شفتي شمس بدران تريده أن يقول ويخرج كل ما في جعبته من أسرار .

وتعليقا على ذلك كتبت جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٦٨/٢/٢٦ الآتي نصه :

{{ وبلا أدنى عناء ... ودون حاجة إلى ذكاء ... فإنه قد وضح منذ فتح شمس بدران فمه ليرد على أول سؤال للمحكمة أنه قادم بخطة معينة مبعثها هو نفس معرفته بكل ما دار بين المحكمة وبين من سبقوه إليها من المتهمين ... إلخ . لقد أراد شمس بدران منذ الدقيقة الأولى أن يتحدث في أي شئ وعن أي شئ وحول كل شئ إلا المؤامرة ... إلخ . أراد أن يتداخل الحديث بالعودة إلى الجواب من سؤال سبق إلقاؤه عليه دون الجواب عن سؤال مازال على شفتي رئيس المحكمة . أراد أن يسبق بحديثه أي حديث من جانب المحكمة ، فلا يفرغ حتى يبدأ ولا يبدأ إلا قبل أن تفرغ حتى جاءت أوقات كثيرة عجزت فيها آلتان التصوير والتسجيل الصوتي للتليفزيون – خصصت واحدة للمحكمة وواحدة له – من متابعة النقلات الطبيعية للحوار ، فتوقفنا تماما عن التصوير والتسجيل ، كما توقفت عند الحاضرين أي قدرة على الإستماع والمتابعة حتى أعاد رئيس المحكمة الأمر إلى نصابه .

قال له مرة ... لا تقاطع . وقال له مرة ... إنتظر حتى أعطيك الحديث . وقال له مرة ... من مصلحتك أن تسمع ما يقال جيدا قبل أن تتكلم ، وحتى في هذا حاول شمس بدران أن يتكلم أي كلام والسلام }} .

(الأهرام في ١٩٦٨/٢/٢٦)

وتحت مانشيت كبير : **{{ مناورة فاشلة من شمس بدران للتهرب من أسئلة المحكمة }}** كتبت جريدة الأخبار في عددها الصادر يوم ١٩٦٨/٢/٢٧ : (حاول المتهم ألا يجيب مباشرة على السؤال ، وبدأ في سرد رواية طويلة لا علاقة لها بموضوع الإجتماع ، وشرع يتكلم عما حدث منذ سافر المشير إلى إسطال ، فنبه رئيس المحكمة أنه لابد أن يجيب على السؤال مباشرة دون إضاعة للوقت فيما لا يجدي وأصر المتهم على رواية ما يريده ... إلخ) .

(الأخبار ١٩٦٨/٢/٢٧)

وبعد عراك كلامي حاد إستطرد شمس بدران ليبدأ من حيث إنتهى فقال : "أمنت للرئيس عبد الناصر الطريق وحضر عندي بالقيادة وكان .... وطلب أن ينفرد بمقابلة المرحوم المشير............"

وبعد معركة كلامية أخرى مع المحكمة إستطرد شمس بدران يقول : " ودخل الرئيس عبد الناصر مكتب المشير وبعد فترة قصيرة خرج الإثنان وقال لي جمال عبد الناصر : (خلاص يا شمس المشير وافقني على رأيي ، سأتنازل لك عن رئاسة الجمهورية ؛ لأنك أفضل شخص يمكن أن يتحمل المسئولية الآن ، ونستأمنه على أرواحنا وأرواح أولادنا) " .

فقلت له : " لأ يا حضرة .. ليس شمس بدران الذي يصلح الآن لرئاسة الجمهورية بعد أن لبستوه العمة وعينتوه وزير حربية ، في حين أنه لم يعد له علاقة بالحربية وأنه أمضى ١٥ خمسة عشر عاما لتأمين الحكم من الإنقلابات ، لا الجيش ولا الناس ولا أحد يقبل الآن أن وزير الحربية المهزوم هو الذي يصبح رئيس جمهورية ، أنا في رأيي أن أفضل من يصلح لهذا المنصب الآن هو ألد أعدائي زكريا محي الدين ... فإندهش الإثنان وسألني عبد الناصر : (وما سبب ترشيحك لزكريا يا شمس ؟) فقلت له : أولا لأن زكريا له صداقات مع الأمريكان والأمريكان هم الأقدر الآن على منع اليهود والتحكم فيهم وإجبارهم على تخفيف الضغط عنا ، ويتعين علينا نحن الثلاثة – أنا وإنت والمشير – أن نستقيل وأن تكتب سيادتك إستقالتك وتذيعها على أن تتضمن ما يفيد أنك بدأت تنقم على الروس لأنهم غدروا بك ، وتتنازل لزكريا محي الدين " .

وإستطرد شمس قائلا : " عندما لاحظت تردد جمال عبد الناصر الشديد قلت له متداركا .. وطبعا لا تخف حضرتك على رئاسة الجمهورية ؛ لأن زكريا ليست له أي شعبية بل أنه مكروه من الناس ، ويكفي أنه هو الذي رفع ثمن الأرز من أربعة قروش إلى ثمانية قروش ، وهو الذي إعتقل وعذب الآلاف وليس له أي قاعدة بين الجمهور أو الجيش .. وطبعا إخواننا بتوع الإتحاد الإشتراكي يرفضوا إستقالتك ويرفضوا زكريا .. وطبعا من مصلحة الأمريكان جمال عبد الناصر بشعبيته أفضل من زكريا بدون شعبية ، وما دام حضرتك أظهرت في خطاب إستقالتك وفي إختيارك زكريا أن إتجاهك أصبح معهم ، فسيتفاهمون معك وسيمنعون عنك اليهود ، وسيخففون عنك الضغط .... " .

وإبتسم شمس بدران ساخرا وقال : " لم يستغرق جمال عبد الناصر في التفكير كثيرا ، وعلت وجهة علامات الإرتياح والسرور وقال لي : (طول عمري يا شمس أقول عنك إنك ذكي .. وإنتلجنت) قالها جمال بالعربية والإنجليزية ثم سكت قليلا وقال : (أول مرة منذ ثلاثة أيام أحس إني جائع وعندي رغبة للأكل) ، فطلبت له الأكل فتناوله برغبة وإقبال " .

وأثناء محاكمة المتهمين كانت تصدر الجرايد صباح كل يوم بعناوين لا تمت للحقيقة بأية صلة ، وبمناقشات مبتورة هزيلة سقيمة . وقد حدث في اليوم التالي لبدء إستجواب شمس بدران أن توجت جريدة الأخبار صفحتها الأولى بعنوان أحمر بالغ الضخامة ((**شمس يعترف**)) .

وبمجرد أن وقعت عين شمس بدران على الأستاذ موسى صبري رئيس تحرير الأخبار نادى عليه ثائرا حانقا رافعا جريدة الأخبار في يده مشيرا إلى عنوانها الأحمر الضخم ((شمس يعترف)) ، وقال له في لهجة العتاب الجاف المتهكم : " ما هذا يا موسى صبري ..؟ هو دة الصدق ..؟ وهو دة شرف مهنة الصحافة ..؟ بقى حضرتك بعنيك وودانك شاهدتني وسمعتني أعترف .. **عيب ياسي موسى لأن دة إسمه كذب وتضليل** .. " .

فرد عليه موسى صبري في برود وتهكم قائلا : " **هل أنت الذي تتكلم يا شمس بهذه اللهجة** ..؟ هو حضرتك نسيت طريقة العمل ونظام الشغل ..؟ أليست هذه

حرية الصحافة اللي حضرتك عاملها ؟! " . وإقترب قليلا منه وخفض صوته وقال له في تشف وشماتة : **" حضرتك صنعت وحضرت هذا الكأس المر وجاء عليك الدور لتشرب منه نصيبك " ...**

وكان هذا الحوار ضمن الأسباب التي أدت إلى منع موسى صبري عن حضور بعض الجلسات التالية ..

ضابط الصاعقة ... الرائد حسين مختار:

وحسين مختار قد إحتل رأس قائمة الأبطال الشرفاء الذين كشف عنهم التحقيق ، وأجبروا كل الموجودين بقاعة المحكمة على إحترامهم والإنحناء أمام بطولاتهم وخلقهم وصلاحهم .

لقد ظهر حسين مختار وهو في القفص بطلا عظيما مشرفا ، فهو مقاتل صاعقة قوي شجاع وعنيد ، وقد ظل في ميدان القتال بصحراء سيناء يقاتل ويهاجم وينقض ويختفي في الأحراش وتحت الرمال أكثر من عشرين يوما . وحاصره اليهود وأشعلوا النار من حوله في الأشواك والأحراش التي إختفى فيها وتمكن حسين مختار من الإفلات ، وينجو من الإختناق ويجاهد ويكافح ويصارع الموت في قوة وصبر ، إلى أن وجد نفسه في الأراضي الأردنية ويفاجأ لأول مرة بنبأ الهزيمة ، فيعود في يوليو سنة ١٩٦٧ إلى مصر حزينا مهموما كسير القلب ..

وفي مصر يفاجأ حسين مختار باللواء محمد صادق – مدير المخابرات الحربية في ذلك الحين – يخبره بإحالته إلى المعاش وطلب منه عدم الإتصال بأحد .

وإندهش حسين مختار لهذا القرار الظالم ولهذه التعليمات الحزينة ، فإقترب من الرائد نبيل بسيوني بمكتب مدير المخابرات وإستفسر منه عن معنى ذلك ، فقال له : " لا تتصل بأحد من الصاعقة " .

ولما كان حسين مختار يعتبر المقدم جلال هريدي أستاذه في الصاعقة وتربطه به صلة صداقة وإحترام شديدين ويكن له كل إعزاز وحب ؛ فقد بادر بالسؤال عنه فعلم أنه هو الآخر قد أحيل إلى التقاعد وأنه يقيم بصفة دائمة في منزل المشير بالجيزة ، فتوجه إليه حيث قابله وقابل المشير وأخبرهما بإحالته إلى المعاش وبما دار بينه

وبين اللواء محمد صادق من حديث ، وما أن رصدت المخابرات زيارة حسين مختار لمنزل المشير حتى أرسلت مجموعة لإعتقاله في منزله ، وتمكن حسين مختار من الإفلات واللجوء إلى منزل المشير ووجد نفسه مضطرا للإقامة فيه بصفة مستمرة .

وقد كشفت المحاكمة عن معدن هذا الضابط الأسمر الذي يناديه زملائه (بالشيخ حسين أو الحاج حسين) كشفت عنه بطلا جريئا وفدائيا .. شجاعا باسلا .. ومقاتلا.. ماكرا مرعبا ..

وفوق ذلك كله كشفت عنه صالحا شديد التدين متجها لله بإيمان وصدق ، لا يكف عن الصلاة وترتيل القرآن .

يقلب مائدة المشير ... ويؤذن للصلاة :

وقد حدث أثناء لجوئه بمنزل المشير أن صعد إلى الدور الثاني ، ففوجئ بمائدة العشاء الطويلة الممدودة المخصصة للمشير وشمس بدران وحمزة البسيوني وكبار الضيوف ، ولمح حسين مختار زجاجات وكئوس الخمر على المائدة فثارت ثائرته وصاح صيحة غضب وثورة ، وقفز في تهيج وإنفعال ليقلب المائدة بما عليها راكلا الزجاجات والكؤوس بقدميه مرددا في صوت قوي مجلجل : " الله أكبر ... الله أكبر... " وقفز الجميع فزعين مذعورين من هول المفاجأة ، وشهروا مسدساتهم وأسلحتهم في وجهه وهو منصرف عنهم في التهليل والتكبير والتحطيم ، وإنفجر باكيا وهو يقول : " يا عالم إرحمونا ... وإرحموا البلد ... بعدنا عن الله هو سر هزيمتنا ... " . وقفز إليه جلال هريدي يحتضنه في صدره ويحول بينهم وبينه ، وحمله إلى أسفل حيث خصص له حجرة صغيرة منعزلة بحديقة المنزل أطلقوا عليها إسم (الخلوة) من كثرة ما شوهد فيها حسين مختار معتكفا .. راكعا .. ساجدا .. مرتلا القرآن .. عابدا .. متهجدا .. مؤذنا للصلاة في أوقاتها .

ومن يومها حرم على حسين مختار أن يصعد إلى منزل المشير أو أن يتواجد في الجناح الذي كان مخصصا لشمس بدران .

ومن عجب أن حسين مختار لم يشأ أن يشير إلى هذه الواقعة المثيرة من قريب أو من بعيد في أقواله في التحقيق ، وكان ذلك فرط حرص منه على مشاعر صديقه وحبيبه وأستاذه جلال هريدي ، ولكن الأخير هو الذي كشف عن هذا الحادث دفاعا عن تلميذه وإبرازا لصلاحه وورعه وتقاه ...

كما كشف جلال هريدي في أقواله أمام المحكمة عن أن حسين مختار كان دائم اللوم والتوبيخ للفريق حمزة البسيوني الذي أقام هو الآخر – وبصفة مستمرة – بمنزل المشير ؛ بأن كان يقول له : " تعذيبكم للناس وإعتدائكم على الأبرياء الصالحين والبعد عن الله والدين والإنغماس في الشهوات واللذات والإتجاه إلى اللهو والخمر والمجون ، كل هذه الإنحرافات هي سبب هزيمتنا وسر بلوتنا .. " .

لقد كشفت أوراق ومناقشات القضية أن ضابط الصاعقة البطل حسين مختار كان فقيرا .. شديد الفقر شأنه شأن الشرفاء ذو الأيدي النظيفة . ولم يعرف عن مصيره شيئا منذ أن صدر حكم محكمة الثورة في ١٩٦٨/٨/٢٦ بمعاقبته بالأشغال الشاقة عشر سنوات .

ليكن هذا الحديث تحية وتكريما له لبطولته ، لصلاحه ، ونظافته .. ولتكن هذه السطور بعضا من العزاء لنا لبلده .. ووطنه .. وله ..

وإذا عقدنا مقارنة بين مؤامرة الإخوان عام ١٩٦٥ ومؤامرة المشير وبدران عام ١٩٦٧ سنجد الآتي :

أن المتهمين من الإخوان كانوا مجموعة من المهندسين والأطباء والمدرسين والمفكرين والفلاحين والعمال والطلبة لا يتجاوز عددهم مائة – كما أعلن النظام – إتفقوا على قلب نظام الحكم ، كما قالوا ضبطوا عندهم بندقيتين ومسدسا ومدفعا رشاشا ومائة سكين وعشر زجاجات كولونيا ٥٥٥ ، قالوا أنها متفجرات ، وإعتقلوا بسبب هذا ثلاثين ألفا قتلوا منهم العشرات أثناء التحقيق الوحشي الذي أجروه وقدموا للمحاكمة عدد لا يصل إلى المائة ، حكموا على خمسة منهم بالإعدام ونفذوا الحكم في ثلاثة منهم ، وعلى الباقي بالأشغال الشاقة تبدأ من المؤبد وتنتهي عند سبع سنوات ، ومن لم يقدم إلى المحاكمة ظل في المعتقل حتى عام ١٩٧١ .

الفرق بين مؤامرتين :

ولنتأمل في مؤامرة المشير كما بينتها التحقيقات ؛ لندرك ماذا تعني مؤامرة لقلب نظام الحكم ، فالمؤامرة المزعومة للإخوان لا يمكنها الإستيلاء على قسم شرطة لو صحت ، أما مؤامرة عبد الحكيم عامر فنسبة النجاح فيها تتجاوز التسعين في المائة ، ويتبين لنا هذا من أشخاص القائمين على الإنقلاب والأدوات التي يملكونها والمال الموضوع تحت تصرفهم ، وإمكانيات التنفيذ المتاحة لهم بحكم موقعهم من الحكم ومعرفتهم بالخفايا والأسرار . فهم مثلا كانوا قد أعدوا خطة لخطف عبد الناصر ، وكان يمكن لها أن تنجح ، فقد قام بالتفكير فيها شمس بدران وزير الحربية ، وهو يعرف أين يبيت عبد الناصر ويعرف مكانه بدقة ، وعلى علم بكل التفاصيل وهو يتردد عليه في بيته للصلح بينه وبين عبد الحكيم عامر ، فمن السهل عليه كما ثبت في التحقيقات أن يخفي مجموعة معه بالرشاشات ، ويرغم عبد الناصر الذي كان يوصله حتى باب السيارة على الركوب معه والذهاب إلى أي مكان .

يوم تنفيذ المؤامرة كان الجيش على حاله التي تركه عليها عبد الحكيم عامر ، نفس القيادات التي صنعها بنفسه ، إستجابت له المخابرات وعلى رأسها صلاح نصر ، فهي تعد مجموعات الإعتقال وهي تعرف أين تجد من تريد إعتقاله . الفرقة الرابعة المدرعة تنتظر المشير غرب القناة ، ليقودها منصورا في إستيلائه على الحكم في القاهرة .

كل قيادات الجيش وضعت نفسها تحت تصرف المشير ، وعلى إستعداد لتنفيذ أوامره .

البوليس الحربي جاهز لتأمين القاهرة ، كانوا يملكون الجيش في وحداته المنتشرة هنا وهناك ، وكانت هناك سبائك الذهب وعشرات الألوف من الجنيهات التي قدمها عباس رضوان ، ووضعها تحت تصرف المشير ، ولا أدري من أين جاء بها ، ويبدو أن نظام الحسابات لم يكونوا يعرفونه ؛ فأموال البلد هي أموالهم وهم يتصرفون فيها بالشكل الذي يريدون .

ضبطت في مقر قيادة المؤامرة – منزل المشير عبد الحكيم عامر – **مطبعة كبيرة** بالإضافة إلى **الأسلحة الآتي بيانها :.٢**

٣٤ قاذفا صاروخيا مضادا للدبابات ـ ١٨٧ بندقية آلية ـ ٣٢٠ قنبلة يدوية ـ ٢٢٠ رشاشا ـ ٨ مدافع هاون ٨٢ مليمترا ـ ٤٦١ مسدسا ـ ٢٩٤ صندوقا من الذخيرة . (يحتوي على ٢٨٥ ألف طلقة من كافة الأنواع) .

هذه الأسلحة للقتال في شوارع القاهرة إن لزم الأمر ، والأسلحة التي حازوها إستعملوها مرة عندما أرادت السلطات القبض على جلال هريدي ، فهم جادون فيما يريدون وباقي الأسلحة في إنتظار الأوامر منهم . وأفسد المشير عامر كل شئ بسوء تدبيره وعدم حنكته بعد أن إستدرجه عبد الناصر لمنزله .

قدم للمحاكمة في هذه القضية مائة ضابط عظيم يكفي خمسة منهم لعمل الإنقلاب وإنجاحه وكانت كلها أسماء كبيرة .

المتهمون الإثنا عشر الأول كالتالي :

سبعة تتهمهم النيابة بتزعم التنظيم العسكري المسلح الذي أعد لقلب نظام الحكم ، وهو تنظيم عسكري مسلح بالفعل لأنه الجيش المصري ، أو ما تبقى من الجيش المصري . فقد كانت هذه الأحداث بعد شهر من الهزيمة

أما أسماء السبعة فهي :

شمس بدران	وزير الحربية
عباس رضوان	وزير الداخلية
صلاح نصر	مدير المخابرات
جلال هريدي	قائد قوات الصاعقة
عثمان نصار	أحد اللواءات
أحمد عبد الله	من قوات الصاعقة
تحسين ذكي	من قواد سلاح الطيران

وخمسة إعتبرتهم النيابة فاعلين أصليين في محاولة قلب نظام الحكم وهم :

حسن مختار – محمد حلمي عبد الخالق – محمد عبد العزيز الحسامي – سعيد عثمان مصطفى – محمود فتحي الريس .

يعني بإختصار قادة الجيش وقواد الألوية والفرق ، وبعد ذلك ضباط عظام أقل رتبة فيهم مقدم أو عقيد . وقد بدءوا بمظاهرة عسكرية يوم ١١ يونيو بالمدرعات التي أبقوها في القاهرة لحراستهم وإعتقال الناس ، وطالبوا ببقاء القيادة العسكرية القديمة .

لم يفكر واحد منهم في ذهاب هذه المدرعات إلى الجبهة ؛ لأنهم كما يبدو لا يتقنون غير المؤامرات أو الإعتقال والسلطة أو الحكم هو مطلبهم الأسمى .

حملت الأسلحة التي وضعت في ست سيارات لوري ضخمة ، وكانوا قد ضبطوا أثناء عملية إعتقال القوة المتحصنة في منزل المشير سبع سيارات لوري أخرى قادمة محملة بالأسلحة ، وقالوا : " أن الخلاف بينهم وبين عبد الناصر حول الديمقراطية التي ضاعت والحرية التي أهدرها ، وكرامة الفرد التي مسحت بها الأرض " .

كان من المقرر أن ينتقل عبد الحكيم عامر ومعه بعض كبار أعوانه ممن ذكرت إلى القيادة العامة بمنطقة القنال ، ويتم هذا بمعرفة فرقة من الصاعقة التي كان ينبغي عليها أن تكون في القتال مع العدو الإسرائيلي ، ويتولى قيادة هذه الفرقة أحمد عبد الله ، ويتم الإستيلاء على القيادة ويسهل بعد ذلك إلقاء الأوامر .

في نفس الوقت ينتقل شمس بدران وزير الحربية إلى مقر الفرقة الرابعة المدرعة للسيطرة على القاهرة وإحتلالها . في نفس الوقت ينتقل اللواء عثمان نصار إلى مقر قيادة القوات البرية المعسكرة في دهشور – حيث كان يعمل – وحيث يوجد كل الضباط الذين تحت قيادته ، ويتم تحريك بعض هذه القوات لمساعدة شمس بدران في السيطرة على القاهرة . في نفس الوقت يقوم عباس رضوان بدور الحاكم العسكري العام للقاهرة ، ويقوم بتأمينها والسيطرة على وزارة الداخلية – حيث كان يعمل – وإدارة جهاز المخابرات بتفويض من صلاح نصر الذي أعد له المجموعات الخاصة التي كانت تجيد القبض والإعتقال .

وأثناء ذلك يتولى تحسين ذكي قائد القاعدة الجوية بإنشاص بتأمين كل هذه التحركات بما تبقى من أسراب الطائرات ، ويبدو أن سلاح الطيران لم يتحطم بالكامل كما أرجفت بذلك إسرائيل ، وكان من واجبات تحسين ذكي تجهيز طائرة هليوكوبتر تكون معدة في مطار أبو صوير لتحركات رئيس الجمهورية الجديد .

وبعد ثبوت التهمة على المتهمين قدموا للمحاكمة . ويقول أحمد رائف : " إستدعيت ليلة من ليالي الشتاء القارس في السجن الحربي لمقابلة شمس بدران ، وكيف سمعت حوارا بينه وبين أحد الضباط المعتقلين من رجاله في قضية لا صلة لها بالإخوان ، وكيف قال له إن عنده محكمة في الغد ، وعليه ألا يناقش رئيسها كثيرا فالحكم بالمؤبد ، ووعده بالذهاب إلى بيته في وقت قريب وكل ما هو مطلوب منه هو الأدب .. الأدب أثناء المحاكمة وبعدها وطمأنه على مستقبله أثناء السجن وبعده " .

وكان هذا ما حدث للمتهمين ، محاكمة فأحكام لا معنى لها ، فلندن والتجارة في الملايين المنهوبة ، والأمن والأمان بعيدا عن أي إنسان . وهم : (علي شفيق – عبد المنعم أبو زيد – وغيرهم) ، حاكموا وهم من مكتب المشير لإستغلالهم حرب اليمن في التجارة والتهريب .   وتأملت عندما قرأت في الصحف عن واحد من المقبوض عليهم في هذه القضية وكيف وجدوه مقتولا في شقته بلندن (علي شفيق) وفي الشقة مليون جنيه إسترليني في حقيبة من الحقائب ، والله وحده يعلم ماذا فعل هؤلاء الناس بمصر ، وكم نهبوا من أموالها .

لم يعدم واحد – هذا إذا إستثنينا المشير – فهو من المنتحرين – كما قالوا - ، كانوا يرتدون الملابس الغالية الثمن وهم في طريقهم إلى المحاكمة . وكان منهم من يتطاول على رئيس المحكمة ويتهمه بالجهل ، وأنه كان (طرطورا) لا يعرف شيئا عما يدور ، وهو نائب لرئيس الجمهورية (حسين الشافعي) . وكشفت أسرارا وإنزاحت أستار وقالوا الكثير والكثير .

وظن بعض الكتاب أن هذه المحكمة وإعلان هذه التفاصيل معناها إشارة البدء في سبهم ولعنهم ، وكان هذا الكاتب من المدربين الذين يحسنون إلتقاط الإشارة ، وكتب في الصفحة الأولى عن الذهب المنهوب من الشعب المصري الغلبان ، والأسلحة

المسحوبة من ميدان القتال للإستيلاء على الحكم ، ولم يفهم المسكين أنه حكم العصابات .

وفي خطاب عام أنب عبد الناصر وعنف ذلك الصحفي – موسى صبري - لإجترائه في الحديث عن هذه المثالب ، وقال : " **لا تنسوا أنهم وضعوا رؤوسهم على أكفهم ليلة الثورة للحصول على هذا الذهب وتلك الأموال .**

وما هي إلا أيام حتى رفت الصحفي وطرد من وظيفته . لا ينبغي لأحد من خارج العصابة أن ينتقد الفتوات ، حتى لو إختلفوا فيما بينهم ، هذا حق شيخهم وحده وغيره ممنوع من هذا .

وفي ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ أصدرت محكمة الثورة برئاسة حسين الشافعي أحكامها فيما سمي بقضية المؤامرة والمتهم فيها ٥٥ ضابط ، فقد حكم على كل من شمس بدران وعباس رضوان وجلال هريدي وصلاح نصر وعثمان نصار بالأشغال الشاقة المؤبدة .. وعلى ١٩ آخرين بالأشغال الشاقة لمدد تتراوح بين ٣و١٥ سنوات .. وعلى ٩ متهمين بالسجن لمدة ٣ سنوات ... و ٤ متهمين بالسجن لمدة سنة .. و٣ متهمين بالطرد من الخدمة .. و ٢١ براءة .

□□□



محاكمة شمس بدران يناير ١٩٦٨

هوامش الدراسة

(١) وعن قصة الصاروخ الظافر والمسئول عنه يقول ثروت عكاشة في مذكراته:
" إتصلت في شهر فبراير ١٩٦٦ بالرئيس عبد الناصر تليفونيا لإستئذانه في السفر إلى باريس لحضور إنعقاد دور المجلس التنفيذي لليونسكو طلب إلى الحضور لمناقشة أمر هام ، ولما إلتقيت به أبدى لي قلقه من تجارب الصاروخ المصري – الظافر والقاهر – دون الوصول إلى نتيجة مرضية بالنسبة لدقة توجيهه حتى أنه علق ساخرا بأن صاروخنا إذا صوبناه على تل أبيب أخطأ هدفه وأصاب بيروت ، وعهد إلى الرئيس بالبحث عن حل لهذه المشكلة في باريس وذلك عن طرق أحد سبيلين ؛ إما الحصول على الخبرة الفنية الفرنسية في هذا المجال ، وإما الحصول على موافقة السلطات الفرنسية على شرائنا عددا من أجهزة الجيروسكوب اللازمة لتوجيه صاروخنا توجيها دقيقا " .

وبعد جهود مضنية إستطاع ثروت عكاشة الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية بتزويدنا بالجيروسكوب وطلب منه السفير (بيير مايار) معرفة العدد المطلوب من آلة التوجيه هذه ، فإتصل عكاشة بالمشير الذي أمر الضابط المسئول عن هذه الصواريخ – عصام خليل – بالإتصال بي ، وعندما سأله عكاشة عن العدد المطلوب أجاب هازلا في إستهتار : " يدونا واحد ونعمل مثله " فأبلغ عكاشة ذلك المشير .... ويعلق عكاشة على ذلك ويقول : " لقد كان هذا الإنسان وأمثاله المحيطون بالمشير من أسباب الهزيمة النكراء التي منيت بها مصر في حربها مع إسرائيل " – ثروت عكاشة { مذكراتي في السياسة والثقافة } – ج١ – ص٣٧٢ .

(٢) المباحث العسكرية هي إدارة تابعة لقيادة البوليس الحربي – الشرطة العسكرية – وقد تولى قيادة البوليس الحربي منذ عام ١٩٥٢ البكباشي أحمد أنور (١٩٥٢ – ١٩٥٨) ، وكان المسئول عن إدارة المباحث العسكرية – الصاغ حسين عرفة – ثم تولى قيادة البوليس الحربي العقيد سليمان مظهر (١٩٥٨ – ١٩٦١) ثم العقيد عبد العزيز سليمان (١٩٦١ – ١٩٦٣) ثم العقيد سعد زغلول عبد الكريم (١٩٦٣ – ١٩٦٨) ، وكان المسئول معه عن إدارة المباحث العسكرية الجنائية

العقيد حسن خليل يعاونه كل من الرائد رياض إبراهيم والرائد حسن كفافي والرائد محمد مازن ... وغيرهم . وعلى الجانب الآخر كان المسئول عن السجن الحربي من ١٩٥٣ – ١٩٦٧ الرائد – اللواء فيما بعد – حمزة البسيوني .

ومن أبرز المهام التي قامت بها المباحث العسكرية والشرطة العسكرية في الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٦٨) :

- أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ طبعوا منشورات تشكك في سلوك الرئيس محمد نجيب وتسئ إلى سمعته .
- إعتقال وتعذيب ضباط الفرسان بعد قرار تعيين خالد محي الدين رئيسا للوزارة وحقق معهم زكريا محي الدين .
- الإعتداء على أعضاء مجلس الدولة وضرب السنهوري باشا عام ١٩٥٤ .
- محاصرة البنك المركزي والإستيلاء على إحتياطي مصر من الذهب عام ١٩٦٤ .
- عزلت رئيس تحرير الجمهورية حلمي سلام وسيطرت على جريدة الجمهورية لصالح المشير عامر مايو

١٩٦٥ .

- تولت القبض على الإخوان عام ١٩٦٥ وتعذيب وقتل أعضائها بالسجن الحربي .
- تعذيب أهالي كمشيش عام ١٩٦٦ ومطاردة عائلات كبار الملاك في الريف المصري (من إسكندرية إلى أسوان) . أغلب هذه الأعمال – خاصة في الفترة من ١٩٦٣ – ١٩٦٧ تمت بأوامر من شمس بدران وتحت إشرافه المباشر . وكان لكل محافظة رائد من المباحث الجنائية العسكرية مسئول عنها .

وكان المسئول عن محافظة الغربية الرائد حسن كفافي رجل المباحث الجنائية العسكرية ، وبناء على قرارات تصفية الإقطاع قام كفافي بوضع المهندس علي أبو جازية وأشقائه اللواء يوسف والمحاسب حسن والمحامي محمد تحت الحراسة ، وقام بالإستيلاء على قصرهم وأمر الفلاحين الإجراء عندهم بالنوم أمامهم في غرفهم

وذهب علي أبو جازية إلى حاتم صادق صديقه وزوج هدى عبد الناصر الذي كلم المشير عامر الذي أمر حسن كفافي بإلغاء القرار .

فقام حسن كفافي بضرب الفلاحين أمام عائلة أبو جازية ضربا مبرحا مما أثار إشمئزاز عائلة أبو جازية .. وهكذا كانت تسير الأمور عشوائيا ، وبعد ذلك طلب منهم حسن كفافي خمسين ألف جنيه مساهمة في تسليح الجيش بأمر المشير ، ونصحهم المهندس سيد مرعي أن يدفعوا وكان صديقهم صداقة عائلية .

ودارت الأيام وسجن حسن كفافي في قضية المشير عبد الحكيم عامر وخرج من السجن ، وإشتغل سائق تاكسي أجرة القاهرة والإسكندرية ، وذهب إلى علي أبو جازية ليوسطه في البحث له عن وظيفة .

(٣) لمزيد من التفاصيل عن تنظيم الإخوان عام ١٩٦٥ راجع زينب الغزالي { أيام من حياتي } – دار النشر والتوزيع الإسلامية ط٣ ص٣٠ وما بعدها ... أحمد رائف { البوابة السوداء } الزهراء للإعلام العربي – ١٩٨٦ – ص٣٥ وما بعدها .... جابر رزق { مذابح الإخوان في سجون ناصر } – ص٢٥ وما بعدها.

ولعل أحد من الذين إستضافتهم المباحث في أبو زعبل والقلعة والسجن الحربي لا ينسى ليلة ٣١ أغسطس ١٩٦٥ يوم أعلن عبد الناصر بنادي الشباب السوفيتي بموسكو إكتشاف مؤامرة للإخوان المسلمين ، وأنه عفا عنهم عام ١٩٥٤ .. ولكن هذه المرة لأن هناك رحمة وقد صدق فقد تحولت المعتقلات بعد هذا التصريح إلى سلخانات بشرية .

وعند عودة عبد الناصر من موسكو إلى القاهرة أعدت له حكومته إستقبالا شعبيا هائلا (مدفوع الأجر) وكانت الهتافات المختارة المعدة من قبل : **{{ أقتل .... أقتل... يا جمال لا رجعية ولا إخوان }}** .

(٤) يقول أحمد فؤاد نجم – وكان معنا في معتقل القلعة – : " اللواء كمال عبد الحميد المدرس بالكلية الحربية وهو اللي ترجم كتاب مونتجمري من نورماندي إلى البلطيق ، وكان بيدرس للرئيس جمال عبد الناصر إقتصاد وعلوم سياسية ، ولم نعرف أسباب إعتقاله وتواجده معنا في معتقل القلعة الرهيب ، ومعنا أيضا المستشار محمود عبد اللطيف وأبوه هو عمدة بني مر وله أفضال كثيرة على عبد

الناصر وعائلته .. ثم اللواء حمزة البسيوني بعبع السجن الحربي المخيف ، وكانوا من رذالتهم حاطينه في معتقل القلعة مع اللي عذبهم وأهانهم أيام ما كان إمبراطور السجن الحربي وسايبينهم على بعض فكان بيعامل معاملة (الكلب الأجرب) من زملائه المعتقلين .. وكان معنا أيضا اللواء طيار محمود صفوت وكان إبن أخته متزوج من السيدة نجيبة بنت المشير عامر وطبيب السيدة برلنتي عبد الحميد المقدم طبيب أحمد يسري شعبان " . وقد حدث مشاجرة في سبتمبر ١٩٦٨ بين علي شفيق وحمزة البسيوني وتبادلا الشتائم ، وخلع علي شفيق حذاؤه وضرب البسيوني على أم رأسه . (الدستور ٢٠٠٨/٤/١١) .

ويروي **محمد الصروي** في كتابه { الإخوان المسلمون في سجون مصر } ص ٩٩ : " بعد القضاء على مؤامرة المشير وقبض على حمزة البسيوني ولبث في السجن الحربي أياما ، ثم تم ترحيله إلى معتقل سجن القلعة ليكون تحت إشراف مباحث أمن الدولة (المباحث العامة آنذاك) ، وبعد التحقيق معه سمحوا له بالفسحة في فناء السحن فخرج يتمشى في فناء السجن ، وظن أن كل معتقل هناك لابد أن يكون من الإخوان . فبحث في السجن عن مسيحي يقضي معه وقتا آمنا في طابور الفسحة بالنهار ، فوجد المهندس سمير إسكندر – مهندس شاب مسيحي – وبالطبع ليس من الإخوان المسلمين وإطمأن إليه كثيرا ، ثم بعد قليل سأله : " ما هي التهمة الموجهة إليك والتي حكم عليك فيها بخمس سنوات أشغال شاقة ؟ " .. قال سمير إسكندر : " تهمة الإخوان المسلمين " .

وهنا سقط قلب حمزة البسيوني في يده فقال : " حتى المسيحيين دخلهم الإخوان المسلمون " ، وإرتعدت فرائصه وإمتلأ قلبه رعبا ... أما المهندس سمير إسكندر فقد كان مقيما بألمانيا ، ثم حضر في أجازة إلى مصر بعد أن قابل في ألمانيا الأخ المهندس سيد سالم ؛ الذي هرب من مصر بعد أحداث ١٩٥٤م وعاش هناك ، وبدأ في إرسال النقود للمعتقلين في مصر ، ولم يجد طريقا مأمونا لتوصيل الماء إلا عن طريق زميله وصديقه المهندس المسيحي سمير إسكندر الذي كان يتميز بقدر من الشهامة ولا يعرف شيئا عن الظروف الأمنية للإخوان ، فهو في واد والسياسة في واد آخر ، وتوصيل الأموال من ألمانيا إلى الأقارب أو الأصدقاء في مصر ليس

مشكلة في نظره ، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات قضى منها أربع سنوات حتى تدخل البابا شنودة شخصيا لدى أنور السادات ؛ فأفرج عنه في عام ١٩٧٢م .

(٥) لم يكن التحقيق والتعذيب يتم في السجن الحربي فقط ؛ بل كان يتم أيضا في معتقل القلعة وسجن أبو زعبل، فالقضية الأساسية تولتها المباحث الجنائية العسكرية بالسجن الحربي . وبعد أن صدر قرار عبد الناصر في ١٩٦٥/٩/٦ بإعتقال كل من سبق إعتقاله منذ عام ١٩٤٨ وصل عدد المعتقلين إلى ثلاثين ألف معتقل وأصبح للمباحث العامة – مباحث أمن الدولة فيما بعد – دور في هذه الإعتقالات التي تمت في سجن القلعة وأبو زعبل **وكان يشرف على التعذيب هناك كل من العقيد أحمد رشدي والرائد أحمد راسخ والرائد فؤاد علام والرائد نديم حمدي والملازم عصام الشوكي والمقدم عبد العال سلومة .. كل ذلك تحت إشراف اللواء حسن طلعت والعميد أحمد صالح داوود .**

(٦) ولم يكتفي النظام بالقبض على الآلاف من الإخوان بالداخل ؛ بل عمل على القبض على الإخوان الموجودين بالخارج ، فيذكر **عثمان أحمد عثمان** {صفحات من تجربتي} ص٣٧٤ : " إتصل بي في أحد الأيام شعراوي جمعة وزير الداخلية عندما قام النظام الحاكم بإلقاء القبض على جماعة الإخوان عام ١٩٦٥ .. وطلب مني وزير الداخلية أن أذهب لمقابلته ظهر اليوم التالي في مكتب صلاح نصر مدير المخابرات العامة ، وعندما ذهبت سألني : (هل عندك في الشركة مهندس إسمه حلمي عبد المجيد ؟) فقلت : (نعم) قال :(أين هو الآن؟) قلت له : (يعمل مديرا للشركة في ليبيا) وسألني عن المهندس عبد العظيم لقمة وأجبته بأنه كان يعمل معي ولكن عندما صفيت أعمالي في السعودية لم يعد معي ، وفضل البقاء هناك .. فقال :(هل يمكن أن تستدعيهما؟) فقلت : (لماذا ؟) ... قال : (إن كليهما عضوا في تنظيم الإخوان المسلمين) " ... وتخلص عثمان من هذا الموقف بحيلة ماكرة .

ويذكر **الدكتور يوسف القرضاوي** – وكان يعمل في قطر ومعه مجموعة من الإخوان المسلمين : " طلبت السلطات المصرية من حكومة قطر عودتي إلى مصر ؛ ولاسيما أن سنوات إعارتي الأربع إلى قطر قد إنتهت ومن حق الدولة المعيرة أن تسترد معارها بعد إنتهاء مدته ، ولكن قطر – جزاها الله خيرا – رفضت طلب

السلطات المصرية وأخبرتهم أنها تعاقدت معي على العمل في وزارة المعارف في قطر بعقد خاص .

ولما قيل للشيخ قاسم بن حمد آل ثاني وزير المعارف رحمه الله : (أنهم لن يجددوا لي جواز سفري) قال: (سنعطيه جوازا قطريا) ، وإنتهت هذه المحاولات بالإخفاق نتيجة لموقف قطر الشجاع وتمسكها بي وإستعدادها لأن تمنحني جوازا قطريا إذا فقدت الجواز المصري ، وهذا ما حدث فقد كنت أسافر بوثيقة قطرية تجدد كل سنة ، ثم في سنة ١٩٦٩م أعطيت جوازا قطريا كاملا ، وسنتحدث عن ذلك في حينه .

وقد إحتجز عشرة من إخواننا وزملائنا الذين يعملون في قطر للإعتقال مع من إعتقلوا من المصريين ؛ لأنهم نزلوا إلى مصر هذه الأجازة وتخلفت أنا وأحمد العسال ، **والمعتقلون هم : (أحمد المنيب عبد الغفار – عبد اللطيف زايد – رشدي عبد الغني – عبد الحليم أبو شقة – عبد الحميد طه) " .**

(*) والشيوعيين واليسار عموما بطبيعتهم يحبون أن يتهمون بعضهم بعضا بالخيانة والعمالة ، فإذا أردت أن تقول لهم إن هذا لم يحدث زادوا في الأمر وقالوا إنك عميل للمباحث ، تقول لهم لا يقولون إذن أنت في المخابرات ، تنفي ذلك فيقولون إذن أنت عميل للأمريكان .. المهم أن تظل عميلا لأحد فهم لن يرضوا بعد ذلك حتى يصدقوا أنفسهم ويصدقوا ما يحلوا لهم من الأقاويل .

وأثناء أحداث ١٩٦٥ تم إعتقال عدد من المستشارين والإعتداء على حصانتهم القضائية وهم :

** **المستشار (محمد مأمون حسن الهضيبي)** الذي أعتقل وهو مستشار وعذب إلى حد تفتيت أوصاله وإستكراهه على الإستقالة وتجويع أسرته إلى حد حضور إحدى قريباته إلى نادي القضاة ووقفت على إستحياء ملتمسة وقف خصم إشتراكه الشهري من معاشه – مع أن وزير العدل في ذلك الوقت عصام حسونة كان من أصدق أصدقائه وعجز عن حمايته – بل إضطر إلى قبول إستقالته وحكمت عليه إحدى محاكم الفريق الدجوي بالحبس لمدة عام وغرامة مالية كبيرة ... ومن الجدير بالذكر أن مستشار الهضيبي كان يعمل قاضيا في غزة ، وفي نفس الوقت

كان الدجوي بكباشي بحرس الحدود في غزة وحدثت غارة من اليهود على غزة ووقع الإثنين في الأسر ، وطلب منهما سب عبد الناصر في إذاعة إسرائيل فرفض الهضيبي وقبل الدجوي ...!!

** **المستشار (جميل الزيني)** تم وضعه تحت الحراسة أيام عبد الناصر ، وتم إيقافه عن العمل فيما كان يسمى بأجازة إجبارية حتى فصل بعد ذلك وحددت إقامته بعد إقتحام مسكنه وغرفة نومه في الليل المتأخر بالمدافع الرشاشة المصوبة إليه وإلى زوجته وأولاده ، وتفتيش منزله ونهب أموال ومصوغات زوجته جهارا وتحت شعار سيادة قانون عبد الناصر ، مع أن وزير العدل في ذلك الوقت أيضا كان من أقرب أقربائه ومع ذلك لم يستطع حمايته ..

** **كذلك أيضا** تم نقل المستشار **(محمد بكر شافع)** إلى وظيفة بوزارة التموين ومطالبته بالإستقالة ؛ لأنه إبن شقيقه سيد قطب ، وقم شمس بدران بتعذيب كل إخواته وأحدهما مات من التعذيب .

** **كذلك** ما حدث **أيضا** مع **المستشار (علي جريشة)** نائب رئيس مجلس الدولة الذي ألقي القبض عليه في ١٩٦٥/٨/٢٤ وتم إجباره على توقيع الإستقالة ، وقد تعرض لأبشع صنوف التعذيب وبعد الإفراج عنه في عصر السادات رفع قضية تعويض حتى أن أحد الشهود قال أمام المحكمة انه شاهد شخصا ينزل زاحفا على ركبتيه وكوعيه وهو يصرخ ويئن ووجهه ملطخ بالدماء على السلالم الخرسانية بالسجن الحربي ، وقال الجلاد صفوت الروبي للسجناء هذا هو القاضي علي جريشة وهددهم بأن يكون مصيرهم مثله . وقد أصدرت محكمة جنوب القاهرة في قضية واحدة من قضايا التعذيب بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٧٥ مجموعة أحكام ، فقد قررت المحكمة **تعويض المستشار علي جريشة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه يدفعها شمس بدران وزير الحربية السابق وورثة حمزة البسيوني قائد السجن الحربي وورثة اللواء سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية والعقيد حسن خليل قائد المباحث الجنائية العسكرية والرائد حسن كفافي والملازم شرف وصفوت الروبي .**

(٧) وفي حديث للسادات مع موسى صبري : " ثم حصلت حكاية الإخوان الثانية وهذه إختارها شمس بدران مع عبد الحكيم عامر وكان من الممكن أن تكون مثل قضية الفنية العسكرية ، ويحاكم المسئولون عنها فقط .. أنا لم أقبض في قضية الفنية العسكرية على كل الإخوان المسلمين ولم أقل كل من له ذقن إعتقلوه ، لقد إعتقلنا من جاء ذكرهم في التحقيق وهناك أسماء ورد ذكرها وحقق معها بكل إحترام وبكل سيادة القانون ، وخرجت مثل الشيخ سيد سابق والشيخ الغزالي خرجوا بكرامتهم وعادوا إلى وظائفهم " .. عبد الحكيم عامر وشمس بدران وضعا عملية الإخوان لكي يصورا لعبد الناصر أنهم أنقذوه وهذه إعتبرها فصلا من فصول صراع القوى إعتقلوا الآلاف ضرب تعذيب وهناك من مات ، وكل هذه العمليات تمت في البوليس الحربي . وهكذا وضعوا اللمسة الأخيرة في العملية : " إحنا أنقذناك من عملية كنت رايح فيها مائة في المائة " ثم حكم بالإعدام على سيد قطب وآخرين ...

ويذكر صلاح نصر في مذكراته ج٣ – ص١١٧ : " والواقع أنه تم إعتقال أعداد كبيرة من الإخوان دون مبرر وكان من الممكن حصر القضية في المتآمرين لو تم معالجة الأمر بحكمة وترو .. " .

(٨) بدأت مرحلة جديدة بعد إجراء التحقيقات بواسطة المباحث الجنائية العسكرية؛ بدأت مرحلة التشهير بجماعة الإخوان على شاشات التليفزيون والإذاعة والصحافة ، قامت وسائل الإعلام بالتليفزيون كل مساء بتقديم واحد من الإخوان ليتحدث عن خطة الجماعة في قلب نظام الحكم ، وكيف كانوا يعتزمون قتل الرئيس جمال عبد الناصر وقيادات تنظيم الحزب ونسف الكباري ومحطات توليد الكهرباء .. وغير ذلك من الإدعاءات الباطلة ، وكان أول من ظهر على الشاشة هو محمد عبد الفتاح الشريف ومجدي عبد العزيز متولي و عبد المجيد الشاذلي ومحمد عبد المعطي الجزار – المعيد بمؤسسة الذرة والذي ضبط السلاح في منزله –حلمي حتحوت – المعيد بكلية الهندسة – وكان يؤتى قبل عرضه على الشاشة ، فيلقن الإجابات التي تفيد التحقيق فإذا دخل على المذيع – وكان (حمدي قنديل) – وخالف الكلام المتفق عليه يعودون به ويلقنونه درسا في التعذيب ويعود إلى المذيع مرة أخرى .. وهكذا حتى يقول الكلام الذي يملونه عليه ،

وكان حمدي قنديل على علم بكل ذلك .   ورغم أن كل أخ تحدث على الشاشة كان يعيش في خوف ورعب لما يترقبه بعد ذلك من محاسبة على كل كلمة ؛ فقد كانت هناك مواقف رائعة أحسها الشعب المصري بفطرته ، فكان الناس في المقاهي والمنتديات يصفقون إعجابا وتقديرا كلما شاهدوا وسمعوا لأحد هؤلاء الأخوة وهم يتكلمون بشجاعة وقوة على أن غايتهم من هذه الحركة هو تحكيم كتاب الله تعالى في الأرض ، وكانت نتيجة إستطلاع الرأي لتأثير هذا العرض ؛ هو زيادة إعجاب غالبية الشعب بجماعة الإخوان ، لهذا أسرعت الحكومة بإلغاء هذا العرض رغم ما ألبسوه من تزوير وتضليل .

(٩) كان قد سئل سيد قطب عمن يجب أن يخلفه في رئاسة التنظيم إذ ما أصابه مكروه ، فإقترح عليهم إسم محمد يوسف هواش ، وذهب رفعت بكر شافع مع خالته حميدة قطب إلى لقاء هواش أمام كازينو الحمام في الجيزة وطلبا منه أن يأتي للقاء سيد قطب وإعتذر هواش ؛ لأنه مراقب من رجال المباحث ودفع يوسف هواش حياته على حبل المشنقة وقيل إن طبيب السجن قد ذبحه بعد الشنق؛ لأنه ظل حيا وكان يمكن أن يعيش فعلوا به هذا ثمنا لإختياره خليفة لسيد قطب في رئاسة تنظيم لا يعرف عنه شيئا – إعترف شمس بدران بذلك فيما بعد– ولم يلتق بأحد من أفراده إلا في التحقيق أثناء التعذيب .

يقول العقيد شمس بدران – مدير مكتب المشير عامر ووزير الحربية أيام النكسة في حديث له مع مجلة الحوادث اللبنانية بعد هروبه من مصر بجواز سفر دبلوماسي – : " إتفقت مع الرئيس عبد الناصر أنه بعد صدور الأحكام في القضية يخفف أحكام الإعدام ، ثم سافرت إلى لندن للعلاج وهناك علمت أنه تم تنفيذ الإعدام في ثلاثة ، ولما عدت سألت فعلمت أن الرئيس صدق على هؤلاء الثلاثة ؛ لأنه سبق الحكم عليهم في ١٩٥٤م ، وقد تألمت جدا لإعدام هواش ؛ لأنه من واقع التحقيقات لم يشترك في أي إجتماع للقيادة وأقصى ما يمكن أن يتهم به هو أنه علم ولم يبلغ ، وقلت للمشير : (أنا لازم أكلم الرئيس في موضوع هواش ؛ لأنه لا يستحق الإعدام) فقال لي المشير : (بلاش لحسن الرئيس ضميره يتعبه) – مذابح الإخوان في سجون ناصر – جابر رزق – ١٢٥ .

وكانت هناك بعض الجمعيات الإسلامية تم إعتقال أعضائها عام ١٩٦٥ ، مثل الجمعية الشرعية – جمعية الهداية الإسلامية ورئيسها الشيخ حافظ سلامة ، حتى جمعيات دفن الموتى وأنصار السنة المحمدية وجماعة سيدنا محمد .

(١٠) ومن أشهر رموز تنظيم الإخوان عام ١٩٦٥ :

- **ممدوح الديري** – الأستاذ فيما بعد بكلية العلوم جامعة الزقازيق عم مرشحة الإخوان عام ٢٠٠٥ بمدينة نصر مكارم الديري – حاليا متوفى .
- **صبري عرفة** – بعد خروجه من السجن سافر إلى السعودية (١٩٨٠ – ٢٠٠٠) وحاليا عضو مكتب الإرشاد .
- **محمود عزت** – الأستاذ فيما بعد بكلية الطب جامعة الزقازيق وحاليا أمين عام مكتب الإرشاد .
- **محمد بديع** – الأستاذ فيما بعد بكلية الطب البيطري ببني سويف وحاليا عضو مكتب الإرشاد .
- **حلمي حتحوت** – الأستاذ فيما بعد بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية – حاليا متوفى.
- **محمد الجزار** – سافر إلى الخارج فترة وهو حاليا مسئول عن النشر بدار التوزيع الإسلامية – وكان قد تزوج من أرملة زميله محمد عواد الذي مات تحت تأثير التعذيب عام ١٩٦٥ .
- **محمد أحمد البحيري** – مهندس ترك مصر عام ١٩٧٩ وعمل هو وزوجته في اليمن.
- **محمد عبد الله الخطيب** – عالم وخطيب وحاليا عضو بمكتب الإرشاد .
- **وهبة عبد الحميد** – موظف بالدار القومية للنشر صاحب مكتبو وهبة – حاليا متوفى .
- **إمام غيث** – وقد تزوج تهاني الديري – توفى . وابنه متزوج من ابنة مهدي عاكف.

- **إبراهيم شرف** – ضابط بالجيش وبعد خروجه من السجن أصبح أمين مكتب الإرشاد وقد تزوج من مكارم الديري – توفى .

- **السيد نزيلي** – سافر إلى السعودية وظل هناك فترة طويلة – وهو حاليا مسئول عن المكتب الإداري للإخوان بالجيزة .

(١١) وفي عهد عبد الناصر كانت هناك حملة إعلانية ضخمة في أوروبا وباريس أن ثورة ٢٣ يوليو بمصر هي إنقلاب وليست ثورة ، وأن نظام حكم عبد الناصر ديكتاتوري ولا يحترم الحريات ولا الديمقراطية ، فقام عبد الناصر بدعوة جان بول سارتر وعشيقته سيمون دي بوفوار . وأعدت جريدة الأهرام برنامج الزيارة من ندوات وزيارات ورحبت بهما على صفحات الجرائد ، وأحاطتهما المخدوعون والمضللون من أبناء الشعب بحفاوة بالغة ، ثم دعهم عبد الناصر لزيارة قرية كمشيش . وكان هدف عبد الناصر من دعوتهما هو أن يريا أن هناك مثل للثورة الفرنسية في مصر بمحاربة الإقطاع .

ورتبت مظاهرات مصطنعة في كمشيش من الشيوعيين بقيادة شاهندة مقلد زوجة صلاح حسين قتيل كمشيش الشهير ، وكانت هذه المظاهرات في إستقبال سارتر وسيمون دي بوفوار ليثبتوا لهما أن النظام عمل ثورة حقيقية للقضاء على الإقطاع ، ووجدوا في كمشيش نموذجا حيا لطبقة سقطت وهي عائلة الفقي وأن طبقة أخرى ظهرت وهي طبقة الفلاحين الأجراء ، وأن هناك ضحية ودماء (صلاح حسين) . وعمل لهذه الزيارة فرشة إعلامية داخلية وخارجية كبيرة وفي فرنسا وفي مجلات اليسار هناك ، وإستقبلهما عبد الناصر وإحتفى بهم إحتفاءا كبيرا .

ومع هذا التكريم المدلل فإنه لم يسمح شيئا من الحقد الأسود على المسلمين ، فما غادر سارتر الإباحي الوجودي وعشيقته مصر حتى إتجها إلى إسرائيل وهناك قلبا للعرب ظهر المجن وأظهرا ما تخفي صدورهما من حقد وبغضاء للعرب والمسلمين ، وقاما بحملة مغرضة ضد مصر والدول العربية على مسمع ومرأى من الجميع ؛ بل أن سارتر صرح بأنه لابد من الإعتراف الكامل بحقوق الشعب اليهودي في فلسطين .

(١٢) **فهيكل** لا يصلح إلا بغيره ، فقد ظل فترة طويلة يشرع قلمه ليجعل الظلم عدلا ، والإنهيار بناء ، وقتل الإنسان حياة ، وتدمير البشرية إزدهار ، والإنتحار نصر ، والهزيمة نكسة .

وهو يبكي اليوم وتسقط دموعه مدرارا على حال المصريين وتتوالى رسائله ، ويعلم الله ما للشعب سقطت دموعه إنما يبكي سلطانه الزائل وكبره المحطم وتعاليه الذي أمحى :

بكيت مثل النساء ملكا　　　لم تحافظ عليه مثل الرجال

فهو أيضا كان ملكا طاغية مستبدا يمنح ويمنع ويقرب ويبعد ولا راد لأوامره ولا معقب على قوله .

□□□

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١) :

- التنظيم الطليعي والإخوان.

ملحق رقم (٢) :

- شهادة الفريق مرتجى عن شمس بدران – جريدة الدستور الأردنية ١٩٨٢/٧/١.
- شهادة اللواء عبد الستار أمين مدير مكتب شمس بدران
- شهادة اللواء حسين حمودة أحد الضباط الأحرار.

ملحق رقم (٣) :

- رسالة شمس بدران عن سجن أبو زعبل للأستاذ مصطفى أمين – جريدة أخبار اليوم ١٥ يونيه ١٩٧٤.

ملحق رقم (٤) :

- حديث شمس بدران لمجلة الحوادث اللبنانية ١٩٧٧/٩/٤ .

التنظيم الطليعي والإخوان

فقد أنشأ جمال عبد الناصر داخل الإتحاد الإشتراكي تنظيم سري أطلق عليه (طليعة الإشتراكيين أو التنظيم الطليعي السري [١٩٦٣ – ١٩٧١]) ، و لم يكن غريبا في إطار هذه السرية أن تكون كتابة التقارير هي أهم نشاط أعضاء التنظيم الطليعي ، فلائحة التنظيم نصت على ذلك صراحة على : " على العضو أن يتقدم بالتقارير في مختلف المسائل إلى مستواه وإلى الهيئات الأعلى .. " .

فأصبحت مهمة هذا التنظيم الذي وصل عدد أعضائه في أول عامين من تكوينه إلى ٣٠ ألف عضو،كانت كتابة التقارير وجمع المعلومات هي النشاط الأساسي للأعضاء،تقارير تكتب عن أي شخص مهما كانت قامته .

من أبرز أعضاء التنظيم وأنشطهم في كتابة التقارير السرية : (محمود أمين العالم – عبد الغفار شكر – أحمد طه – أحمد حمروش – ميلاد حنا – أحمد توفيق – سمير حمزة – خالد محي الدين – رفعت السعيد – أمينة شفيق – جمال عبد الحليم – سامي شرف – حسين كامل بهاء الدين – إبراهيم الشهاوي) . وقد إمتد هذا التنظيم السري إلى : (الجامعات – القضاة – الشرطة – الصحافة) .

وقد تغلغل هذا التنظيم في كافة **مرافق الدولة . ومن أبرز قياداته :**

- **القضاء :** (محمد أبو نصير – محمد الصادق المهدي – إبراهيم هويدي – علي نور الدين – عبد الحميد يونس – عبد الحميد الجندي – عمر شريف – علي كامل – علي شنب ..... وغيرهم) .
- **وفي الجامعات :** (حسين كامل بهاء الدين – جمال مجاهد – علي الجارم – محمد الرخاوي – عبد الملك عودة – فتح الله الخطيب – عمرو محي الدين – يحيى هويدي – عزت خيري – عاطف سرور – مأمون سلام – حامد نصر أبو زيد) .

- **في وسائل الإعلام :** (عبد الله إمام – فتحي غانم – أحمد عبد المعطي حجازي- رءوف توفيق – محمود السعدني – إسماعيل يونس – صلاح حافظ – فيليب جلاب – حسين عبد الرازق – لطفي الخولي – حامد زيدان ..... وغيرهم) .
- **وفي الشرطة :** (حسن طلعت – ممدوح سالم – زكي علاج – فؤاد علام – أحمد صالح داوود – سعد الشربيني – حسن أبو باشا – أحمد رشدي – النبوي إسماعيل – فاروق عبد الوهاب ..... وغيرهم) .
- **وفي مجلس الأمة :** (كمال الحناوي – خالد محي الدين – حمدي عبيد – أحمد شهيب – ضياء الدين داوود – لبيب شقير – سيد مرعي – نزيه أمين ..... وغيرهم) .

وبمرور الوقت أصبح للشيوعيين مكان الصدارة في هذا التنظيم السري ، والشيوعيون واليسار عموما بطبيعتهم يتهمون بعضهم بعض بالخيانة والعمالة للمباحث للمخابرات للأمريكان – المهم أن تظل عميلا لأحد – فكيف وهذا حالهم يكتبون تقارير سرية عن غيرهم ، وخاصة إذا كان هؤلاء من الإخوان .

وكان الهدف – كما أعلن وقتئذ – من إنشاء هذا التنظيم هو (تجنيد العناصر الصالحة للقيادة وتنظيم جهودها ويطور الحوافر الثورية للجماهير) . وكما حدث في تكوين الإتحاد الإشتراكي من عناصر غير إشتراكية ، فكذلك حدث في تكوين طليعة الإشتركيين ، وإنما قام على أكتاف من إختارهم عبد الناصر من الحريصين على البقاء في السلطة والإستفادة من مزاياها دون أن يعرف عن أحد منهم أي إيمان بالمبادئ الإشتراكية ، وهم كل من : (**الكاتب محمد حسنين هيكل – علي صبري** وهو من ضباط الصف الثاني الذي إعتمد عليهم عبد الناصر في التخلص من زملائه السابقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة فعينه رئيسا للوزارة في ١٩٦٢ ثم أمينا للإتحاد الإشتراكي أكتوبر ١٩٦٥ – **سامي شرف** الذي جعله عبد الناصر بعد قيام الثورة بفترة قصيرة سكرتيرا للمعلومات لمكتبه بعد أن أبلغ عن شقيقيه **{ طارق وعز الدين }** أنهما من الإخوان المسلمين – **شعراوي جمعة** الذي أصبح فيما بعد وزيرا للداخلية وأمينا للتنظيم الطليعي) .

وكانت فكرة عبد الناصر إيجاد تنظيم منضبط مثل التنظيمات الشيوعية ، وقد أراده أن يكون سريا لما أبداه من رغبته في حماية أعضاء التنظيم من تكتل القوى ضدهم أولا وثانيا حتى لا يستغل أحد موقعه في التنظيم الطليعي ؛ للإستفادة في مكان عمله .

وهو تفكير غريب من رئيس الدولة فوق أنه غريب بالنسبة لتنظيم شعبي يستهدف تعبئة الجماهير لمساندة الحكم وليس للإنقضاض على الحكم ، فالغريب أيضا أن هذه السرية التي أحاطت بالتنظيم كانت قاصرة على الجماهير الشعبية ؛ لأن عبد الناصر ضم إليه عناصر كثيرة من جهاز الدولة ولم يفهم أحد لماذا يخفي عبد الناصر عن الجماهير تنظيما سياسيا يستهدف تحريك الإتحاد الإشتراكي وقياداته .

فأصبحت مهمة هذا التنظيم الذي وصل عدد أعضائه إلى ٣٠ ألف عضو كانت كتابة التقارير وجمع المعلومات تقارير تكتب عن أي شخص مهما كانت قامته ، ومعلومات تجمع عن أي شئ مهما كانت قيمته وحتى عن المصريين خارج مصر مرورا بكم هائل من المواضيع ، مثل الخلافات والشجارات التي تنشأ ، والقضاة وطلبة الجامعة وما ينبغي تجنيده ، وغيرها من المواضيع التي لا يمكن أن تتخيل أن يتم جمع المعلومات عنها ، لكن هذا ما حدث وهذا ما تم قبل هزيمة ١٩٦٧ ، حيث إنشغل الجميع بكتابة التقارير ضد الجميع لتظهر النكسة في الأفق كحد فاصل يجب التوقف عنده ، وهو الأمر الذي لم يحدث ؛ حيث إنشغلوا بكتابة التقارير الأخرى عن الفئات الأكثر تأثيرا وعن القضاة وكيف أنهم كانوا يظهرون غير ما يعلنون ، ومَنْ من الناس فرح بالنكسة ؟ ومَنْ منهم لم يفرح ؟ وهكذا وجد الـ ٣٠ ألف تقريرجي لأنفسهم مجالا آخر لكتابة تقاريرهم المضللة والتي تصيبك بكريزة ضحك أثناء قراءة بعضها من فرط سذاجته وبنوبة من الغثيان أثناء قراءة البعض الآخر .

عموما فقد **كانت هناك ثلاث مجموعات كبيرة داخل التنظيم الطليعي** هم من أنشط كتاب التقارير ، **المجموعة الأولى :** (وهم الماركسيون الذين تم الإفراج عنهم في أواخر عام ١٩٦٤ ، وعلى رأسهم **محمود أمين العالم**) – **المجموعة الثانية :** (وهم ما عرفوا بإسم القوميين العرب ، وكان يقودهم **سمير حمزة**) – **المجموعة الثالثة :** (وهم الرواد الذين تم تكليفهم ببناء منظمة الشباب عام ١٩٦٥ وإنضموا بعد ذلك للتنظيم الطليعي ، وعلى رأسهم **عبد الغفار شكر** ؛ والأخير كان على رأس وفود

الشباب الذاهب للإتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وقبرص لتدريبهم على التصدي للقوى المناوئة للثورة) .

والشئ المريب أن بعض كبار قيادات التنظيم الطليعي يتنصلون اليوم من موضوع كتابة التقارير – غسيل سمعة – فيقول أحمد حمروش أن : " كتابة التقارير لمركز السلطة هي السند الرئيسي للشخصيات المختلفة ولم يكن مهما ؛ بل لعله كان مطلوبا أن نقدم كل المعلومات والأخبار المتيسرة حتى ولو أساءت إلى المقربين " .

والغريب أن بعضهم يفاخر بهذه البراعة بمهنته القديمة معتقدا أنها مهنة مصرية صميمة كبناء الأهرامات ترجع لأيام الفراعنة ، ويدللون على هذه المهنة كان لها إحترامها في مصر القديمة ؛ وإلا لما خلد المصريون الكاتب المصري " .

فعبد الغفار شكر يستحل لنفسه ولزملائه كتابة التقارير ، ويبرز ذلك قائلا : " إنه حاليا ممكن لأي شخص ينتمي لأي حزب أو تنظيم سياسي يكتب تقارير لقادته بهذا الحزب أو ذاك التنظيم ، لكنه نسى أو تناسى أنه هناك فرق كبير وشاسع – إذا أقررنا فعلا بما يقول – بين من يكتب لرئيس حزبه وبين من يكتب لشعراوي جمعة وزير الداخلية ، كما أن الكتابة لرئيس الحزب لا يترتب عليها ضرر لأي شخص أو قوى مضادة لهذا الحزب ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب تمارس عملها بطريقة علنية وبصورة طبيعية وليس من خلال تنظيم سري نشأ بصورة غير طبيعية ، فهذا التنظيم الطليعي كان من إفرازاته أو مخلفاته معظم قيادات اليسار الآن – أغلب قيادات حزب التجمع منه – مارسوا العمل السياسي بنفس الأسلوب وبطريقة الموظفين ، وعبد الغفار شكر ليس النموذج الوحيد " .

عموما فهذه المهنة كانت تنفرد بها مصر الناصرية عن سائر بلدان العالم المتحضر ، وهي في مصر وسيلة للترقي وهذا وضع عجيب ؛ حيث أن في الدول المتحضرة يكون الترقي أحيانا بتجسس الشخص لبلاده وليس بتجسسه في بلاده وعلى زملائه ، فمع هؤلاء وبهم عرف المصريون أن (الحيطة لها ودان) وأن (الجري نصف الجدعنة) و (أنا من بعدي الطوفان) و (إن كنت في بلد بتعبد العجل حش وإرميه) ، فالشاعر أمل دنقل يقول : " أبانا الذي في المباحث لك الجبروت ولمن تحرسه الرهبوت " .... فالتنظيم الطليعي كان يشبه الجستابو ؛ حيث

فرض الخوف والقلق على الناس وأعدموا الثقة بين الأب وابنه والرجل وزوجته والأخ وشقيقه والموظف ورئيسه ، وأوجدوا أجواء متوترة كانت في تقديرنا هي سببا من أسباب النكسة ...

فتقارير هؤلاء ترفع إلى أمين التنظيم الطليعي شعراوي جمعة وهو في نفس الوقت وزير الداخلية الذي يرفعها إلى جمال عبد الناصر مباشرة الذي كان يوقع عليها بأحد العبارات التالية : (يعتقل ويفصل – يوضع تحت الحراسة – تصادر أمواله) فترجع مرة أخرى لشعراوي الذي يقوم بالتنفيذ .. ولم تكن كتابة التقارير هي الوسيلة الوحيدة للتجسس وجمع المعلومات ؛ وإنما كانت هناك وسيلة أخطر وهي تسجيل الأحاديث التليفونية والتصنت ، وكان المسئول عن ذلك بأوامر من عبد الناصر كل من : سامي شرف – شعراوي جمعة خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وكانت تفريغات تسجيلات التصنت وتقارير المراقبة يتم حفظها في مكتب تابع لسامي شرف. كل ذلك كان يتم وبدون الرجوع إلى أية جهة قضائية ، وكانت هذه السلطة المطلقة التي يتمتع به كل من سامي وشعراوي عرضة بالطبع كي تستغل لأغراض شخصية، وقد إتضح بالفعل من تفريغات بعض الشرائط التي ضبطت بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ أن بعضها كان يحوي أمورا شخصية بحتة أو يختص بعلاقات نسائية ، ومنها ما كان يتعلق ببعض الممثلات والراقصات المعروفات . ولا يمكن بالطبع الإقتناع بما ذكره شعراوي وسامي في التحقيق من أن التنصت والتسجيل والمراقبة كانت لمصلحة الأمن والنظام ، وإلا فكيف يمكن تفسير السر في وضع تليفونات شخصيات تعتبر من دعائم ذلك النظام ؛ أمثال : (حسين الشافعي وسيد مرعي وعلي صبري وعزيز صدقي ولبيب شقير وضياء داوود وأمين هويدي) بل وإتضح بعد ذلك أن كل منهما كان يسجل للآخر بل ووصل الأمر إلى أن الرئيس السادات – بعد أن تولى الحكم مباشرة – لم يسلم بيته في الجيزة من وضع أجهزة التصنت به ، وكان شعراوي جمعة وسامي شرف أدرى الناس بالطبع بخطورة وبشاعة ما تضمه التسجيلات التليفونية وتسجيلات التنصت على البيوت والمكاتب ومدى مخالفتها للشريعة والشرف والدستور والقانون .

فنظام عبد الناصر لم يكفه أجهزة الأمن المتعددة التي أقامها أمن الرئاسة والمباحث الجنائية العسكرية والمباحث العامة التي نجحت في تجنيد عشرات الألوف

من المواطنين من خلال شبكة مراقبة واسعة ترصد كل أنشطة المواطنين في القرى والنجوع والمدن – فضلا عن إنشاء مكاتب الأمن في مختلف الوزارات والمصالح وجهاز الرقابة الإدارية ، وكان عبد الناصر يشجع التنافس بين هذه الأجهزة ؛ بل وأدى هذا الأمر إلى قيام أجهزة بالتعدي على إختصاصات أجهزة أخرى . عموما فإن إهتمامات هذه الأجهزة لم تتجه إلا إلى المواطن المصري ولا تتسع إلا لقمعته وإذلاله رغم مئات الملايين التي أستهلكت على هذه الأجهزة ، فقد كان مردودها في النهاية صفرا ، وكان فشلها ذريعا في تتبع ورصد الأعداء الحقيقيين لمصر والمتربصين بها وراء حدودنا الشرقية ، وكانت خيبتها أشد عندما وقعت هزيمة ١٩٦٧ فلم تكن الهزيمة منفصلة مطلقا عن هذا الوضع .

فقد كانت هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل زلزالا هائلا هز مصر والأمة العربية كلها كما لم يحدث لعقود طويلة قبلها فكانت من العمق والشمول والقوة إلى درجة أنها ظلت ماثلة في أذهان الجميع – قيادة وجماهير – حتى اليوم فهزيمة ١٩٦٧ كانت تجسيدا صاعقا وقاسيا لكن خطايا ومثالب نظام عبد الناصر . وكان عبد الناصر يود لو أن الكارثة كانت أقل لتخفي معالمها كلها أو بعضها ، ولكن شاءت الأقدار أن تأتي الهزيمة بهذا الشكل المستعصي على إخفاء أو تمويه لتكون أقسى . وأهم الدروس لأكثر من جيل بأكمله ، والشئ الغريب أن كتبة التقارير يتصورون أنه طالما أن عبد الناصر قد إعترف في رأيهم في خطاب الهزيمة في حرب يونيه ١٩٦٧ بأنه يتحمل تبعة ما حدث ؛ فإن على المؤرخين أن يكتفوا بهذا الإعتراف ويغلقوا باب التحقيق في هزيمة يونيه ، كما لو كانت حادث مصرع جاموسة على الطريق الزراعي بعد القبض على القاتل وإعترافه .

تقارير أعضاء التنظيم الطليعي السري عن الإخوان

١٩٦٥/٥/٢٩ : مذكرة حول نشاط خاص للإخوان .

١٩٦٥/٥/٣٠ : مذكرة حول تزايد نشاط الإخوان وإعادة تأسيسهم للأجهزة السرية .

١٩٦٥/٧/٢٥ : تقرير بشأن نشاط الإخوان بالقاهرة – مقدم من فاروق راجي .

١٩٦٥/٧/٢٥ : مذكرة بخصوص كتابة شعار الإخوان المسلمين على بعض خطوط الأتوبيس خط٤٠ ورقمه ١٩٦٣ نقل عام .

١٩٦٥/٧/٢٥ : مذكرة بشأن نشاط الإخوان بالدقهلية – مقدمها أحمد توفيق.

١٩٦٥/٧/٢٥ : مذكرة بشأن نشاط الإخوان بأسيوط .

١٩٦٥/٨/٢٩ : مذكرة معلومات عن الإخوان – مقدمة من محمود العالم.

١٩٦٥/٩/١ : تقرير حول نشاط الإخوان بالإسكندرية – مقدمة من صلاح السيد حلقة شوقي عبد الناصر .

١٩٦٥/٩/٢ : تقرير مقدم من أحمد حمروش بشأن نشاط الإخوان المسلمين بالقاهرة .

١٩٦٥/٩/٤ : مذكرة عن نشاط الإخوان في بعض قرى بني سويف .

١٩٦٥/٩/٤ : مذكرة عن نشاط المدرسين المصريين من الإخوان الموجودين في قطر .

١٩٦٥/٩/٩ : مذكرة عن الإخوان – مقدمها عزب أحمد حلقة سامي شرف .

١٩٦٥/٩/١١ : مذكرة معلومات عن الإخوان بمحافظة كفر الشيخ .

١٩٦٥/٩/١٥ : مذكرة – مقدمة من محمود العالم عن الهتاف العدائي لمرضى مستشفى الصدر بالجيزة .

١٩٦٥/٩/١٥ : مذكرة معلومات عن جماعة في سبيل تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين – مقدمة من محمود العفيفي .

١٩٦٥/٩/١٥ : تقرير عن إعتقال الدكتور علي النويحي من الإخوان الخطرين .

١٩٦٥/٩/١٩ : تقرير بشأن نشاط الإخوان – مقدم من إبراهيم الشهاوي.

١٩٦٥/٩/٢٠ : تقرير عن تحركات إخوانية – مقدمة من أحمد طه .

١٩٦٥/٩/٢٩ : مذكرة عن برنامج مواجهة الإخوان في الجامعة .

١٩٦٥/١٠/٤ : مذكرة بشأن نشاط الإخوان بالأردن – مقدمة من إبراهيم الشهاوي .

١٩٦٥/١٠/١٠ : تقرير بشأن رد الفعل الشعبي لمؤامرة الإخوان – مقدمة من صالح السمرة .

١٩٦٥/١٠/١٣ : تقرير عن أسماء بعض الإخوان من نابلس وتأشيرة عبد الناصر لسامي شرف كل من يثبت أنه من الإخوان يرحل – مقدم من أحمد توفيق .

١٩٦٥/١٠/٢٧ : مذكرة عن الإخوان بمركز ميت غمر – مقدمها أحمد توفيق .

١٩٦٦/٢/٢٤ : مذكرة بشأن منشورات ترد من الخارج حول قضية الإخوان .

١٩٦٦/٥/١٢ : تقرير عن نشاط معادي بدكرنس بالدقهلية – مقدم من د / حسين كامل بهاء الدين .

١٩٦٦/٦/١٢ : تقرير عن نشاط إخواني في قرية سنفا مركز ميت غمر .

١٩٦٦/١٠/٢٩ : تقرير من كمال عبد الحليم عن وضع الإخوان في سجن طره .

□□□

حديث هام مع الفريق أول مرتجى عن شمس بدران

بجريدة الدستور الأردنية ١٩٨٢/٧/١

قدم الفريق أول مرتجى ثلاث حقائق على درجة كبيرة من الأهمية :

الأولى : ما ذكره نقلا عن الرئيس جمال عبد الناصر من أنه كان يستعد للدخول في معركة ضد إسرائيل عام ١٩٦٥ ، ولكن بعد أن غرزنا في اليمن ضاع الأمل .

- **س – والسؤال للفريق أول مرتجى : هل ممكن سيادتك توضح لنا العلاقة بين الرئيس عبد الناصر والسيد الوزير شمس بدران ؟ ... وهل كان ولاء شمس بدران للرئيس عبدالناصر أم للمشير عامر ؟**

- **جـ – الواقع أنه** كان توجد مجموعة شبكات كلها تتجسس على بعضها في القوات المسلحة شبكة تتبع المخابرات العامة وشبكة تتبع المخابرات الحربية وشبكة تتبع شمس بدران وشبكات تتبع سامي شرف ، وهناك إستقطاب لبعض القادة على المستوى الأكبر ، في تصوري أن شمس بدران في البداية كان ولائه للرئيس الراحل وكان يطمئن لوجوده في القوات المسلحة على إعتبار أنه يكون عينه هناك . بعد فترة من الزمن شعر أن ولاء شمس بدران بدأ يتحول نحو المشير .. وطبعا كان شمس يلعب على الحبلين . خصوصا بعد أن تواجدت الحساسية بين عبد الناصر والمشير في عام ١٩٦٢ بعد الإنفصال فإستغلها على الجانبين . وأذكر إني قلت للسيد الرئيس في إحدى المقابلات : " أنتم الذين أعطيتم لشمس بدران كل هذه الهيبة وكل هذا السلطان ، لدرجة إنكم في إستقبالات أي زوار في المطار كنا نكون واقفين صفا مع الوزراء ، وهو الذي يسير بجانبكم – وهو يضع يده في جيبه – طبعا لما تعطي هذه السلطة لواحد صغير لازم يشعر بإنه كبير ، وينفرد بما يقدر على الإنفراد به .. وهذا أيضا من ضمن الأخطاء التي حدثت إننا سلمنا سلطات كبيرة جدا لأفراد رتبتهم صغيرة ؛ مثل السكرتيرين العسكريين ومثل مديري المكاتب . وكانت هذه الأشياء من الأمور التي أثرت تأثيرا كبيرا جدا على الضبط والربط داخل القوات المسلحة . إذ أن القائد لم يكن

يقدر على ممارسة سلطانه على ضباطه ؛ خوفا من وجود التجسس على أكثر من مستوى وعلى وجود الضباط الصغار في مراكز حساسة يمكن يفتنوا عليه – لهذا تحول ضباطنا أو معظمهم إلى الناحية السلبية وفقدوا الناحية الإيجابية – يعني لو تذكروا بعض ما كان يقال في الجيش من نكت وما إليها (مش عاوزين يا عم تجيلي ضربة شمس) وما إلى ذلك من نكات " .

إن الجيش يبنى على إحترام الرتب ، وإحترام الرتب هنا كان في بعض الأوقات قد فقد قيمته ولم يكن الضابط يقوم لأي رتبة كبيرة ؛ إنما كان يقوم بمدى صداقته بفلان ، أو مدى رضا علان عنه .. وهذا كله كان المنظر على المستوى بالنسبة لشمس – هل شمس كان يصلح ليكون وزيرا للحربية في هذا السن وبالقدرات التي كان يعرفها الجميع ، ولكن الحقيقة أن شمس إستطاع أن يستغل بعض المناسبات مثل موضوع الإخوان المسلمين ، وأظهر نفسه أنه أحد حماة النظام .. وهكذا إنهارت كل القيم داخل النظام تماما ، كما إنهارت القيادة في ساحة المعركة .

شهادة اللواء عبد الستار أمين مدير مكتب شمس بدران في كتاب (إعترافات قادة حرب يونيو – سليمان مظهر – كتاب الحرية ١٩٩٠ ، ص٢٣٧ وما بعدها).

- **س – بصفتك كنت مطلعا على ما يجري من الأمور كمدير لمكتب وزير الحربية.. ممكن تكلمنا عن العلاقة بين شمس بدران والمشير .. وبين شمس بدران والرئيس ؟**

- **عبد الستار** – الوزير حددت إختصاصاته في أواخر ٦٦ ، ولأول مرة يعين وزير حربية بإختصاصات تخالف وزراء الحربية السابقين . كانت إختصاصاته أساسا أعمال شئون الضباط في الشئون المالية والإدارية والشئون العامة وشئون الأمن أي المخابرات . والعجيب أنه لم يكن له إختصاصات بشئون العمليات أو التدريب أو الإستطلاع أو شئون القتال الأخرى .

- **س – وصلاته بكل من المشير والرئيس ؟**

- **عبد الستار** – شمس كانت له صلة مستمرة بكل منهما ، وكان دائم الإتصال بالرئيس عبد الناصر ، ويعرض عليه كثيرا من أمور الدولة التي لا تدخل في

إختصاص القوات المسلحة ، وغالبا ما كان له صلة بالأمن . وكان في نفس الوقت دائم الصلة بالمشير ؛ فمثلا يعرض عليه لجان الضباط وقرارات مالية وكافة الأمور التي لها علاقة بالإختصاصات السابق ذكرها .

التغيرات الكبيرة التي حصلت في منتصف ٦٦ في القوات المسلحة كانت لأغراض الأمن ، وهي تعيين دفعة شمس بدران – دفعة ٤٨ – اللواء ٤٦ عين كله من دفعة ٤٨ كلهم قادة كتائب ، وبالنسبة للأسلحة المعاونة كانوا قادة لواءات . وقبل المعركة حصلت تغيرات أخرى في المناصب عرضها كلها شمس .

- **س – وما رأيك في مسألة أقفال العقبة ؟**

- **عبد الستار** – رأيي أنها مسألة من الناحية الإستراتيجية غير سليمة لابد من إحترام المبادئ الإستراتيجية ، حشد الجهود وفتح جبهتين في آن واحد خطأ لا يتناسب مع إمكانات وقدرات القوات المسلحة بما كلفت به من مهام في كلا الجبهتين.

وكانت إجراءات القادة هي أنهم غير جاهزين لخوض المعركة ، وكتب تقرير بهذا المعنى إلى المشير . الناس تحركت في سيناء على أساس أنها مناورة وليست قتالا ، وفوجئوا بقرار القتال . عندما ذهبنا لزيارتهم في سيناء سألني أحد إخواني : " هو إنتم جايين تعلنوا الحرب ؟ " قلت له : " مش حانحارب " .. هو عارف طبعا إني في مكتب المشير قلت له مش حانحارب لأن الدلائل التي أمامي لا تشير إلى حرب إطلاقا .

فوجئت بأن المشير يعلن أن الحرب آتية لا ريب فيها ٩٩% .

- **س – من الذي إتخذ قرار الإنسحاب ؟**

الإنسحاب :

- **عبد الستار** – أعتقد أن قرار الإنسحاب جاء عقب مكالمة تليفونية بين الرئيس والمشير ، وفكرة الإنسحاب كانت واردة ومتداولة منذ ٥٦ لنجاحها . ولكن الخطورة كانت في ٦٧ أن الحقيقة قواتنا لم تتدرب ، لا القيادات ولا القوات

تدربت على الإنسحاب ؛ يعني كان محظورا أن يتكلم أحد على كلمة الإنسحاب بالرغم من أننا عملنا إنسحاب ٥٦ وكان ناجحا .

صدر أمر إنسحب ... وتردد أمر إنسحب ... دون تخطيط . وكان حجم القوات كبيرا ، وكثيرا من القوات تخلت عن معداتها وجاءت سائرة على الأقدام لتفادي الضربات الجوية ، يعني لا نستطيع أن نسميه إنسحابا في الحقيقة ، نقدر نسميه ونقول عليه إنه إنهيار .. إن كلمة إنسحاب عسكريا لها مدلولها ولها تخطيطها ولها تسلسلها ، وهو الذي كان يجب أن يتم ، ولابد أن ندرس الإنسحاب كعمل عسكري أو كمرحلة من مراحل الحرب يجب أن يتقنها القادة وخصوصا في حرب الصحراء ، الإنسحاب يلعب دورا كبيرا في مثل هذه الحروب .

الموقف الذي كان بناء عليه جاء أمر الإنسحاب كان مجمله كالآتي :

(العريش سقطت ، معظم أبو عجيلة ، سقط وباقي هناك ما يعادل الكتيبة ، المدفعية دمرت ، موقع القسيمة جاري حصاره ، ولم يبق سوى ثغرة تعادل نصف كيلو متر وبناء عليه أخذ الإنسحاب في إتجاه الكونتلا ، قيل أن الذي كان ناجحا هو القوات المتقدمة ، الفرقة السادسة لم يكن يوجد عليها ضغط عنيف ، وكان قرار الإنسحاب قبل أن يحكم الحصار على القسيمة) .

- **س – من الذي قال كلمة (إنسحب) ؟**

- **عبد الستار** – هو المشير كلم الرئيس في التليفون ، وبعد كدة رجع وقال إنسحب، قال أننا يجب أن نتخلى عن المسئولية لأننا ما عرفناش نربي حد يتولى القيادة في القوات المسلحة ويتخذ قرارات مستقلة ... إلخ . يعني شوية الكلام دة قيل كواحد بينهي قيادته للدولة .. سمعته يقولها في التليفون .. وأضاف : وعلينا أننا نخلي السبيل إلى جيل آخر يتحمل المسئولية .

- **س – كان طلب من هيئة العمليات رأيهم في الإنسحاب وما هي خططهم للإنسحاب .. فماذا تعرف عن ذلك ؟**

القادة أول المنسحبين :

- **عبد الستار** – فعلا حصل .. قيل ما رأيكم في الإنسحاب وخططكم إيه ؟ وبعد ٢٠ دقيقة عرض على المشير حل من الحلول أن ننسحب على ثلاث ليال ولا

يكون الإنسحاب في ليلة واحدة ، ويبقى الإنسحاب يتم ليلا حتى تتفادى الضربات الجوية للعدو . وهو قال في هذا الوقت إنه يعني خلاص .. أنا أديت الأوامر على أساس إن الإنسحاب يتم في ليلة واحدة ويوم واحد مش ليلة ويوم .

وللأسف أن كثيرا من القادة أعطوا أمر الإنسحاب لمرؤوسيهم وكانوا هم أول من إنسحبوا . وهذه خطورة كبيرة ؛ بعض من القادة بمجرد ما إستلم أمر إنسحب أصدر أمره إنسحب لمن هو دونه في القيادة وإنسحب هو لا أحد أخذ أمر الإنسحاب هذا وحوله إلى فن عسكري ، خطة بدفاع بصمود لقتال بهجوم ، يعني مفهوم جميع مراحل المعركة تنفذ أيضا في أثناء تنفيذ خطة الإنسحاب .. مع الأسف لم يحدث .

- **س – وماذا عن الشلل الفكري للقيادة ؟**

- **عبد الستار** – الشلل الفكري وارد نتيجة المفاجأة في أي جيش في العالم .. لا يوجد جيش ولا دولة حصل عليها هجوم إلا ويحدث شلل فكري في المرحلة الأولى للصراع المسلح ، ولكن المهارة هي سرعة إعادة التوازن والتغلب على هذا الشلل ، ويساعد على ذلك التخطيط المسبق من ناحية التعبئة أو من ناحية العمليات أو القيادة المدربة والأركان المتفهمة للموقف . وكل هذه عوامل تساعد على سرعة إمتصاص الشلل والتغلب على حالة عدم الإتزان . وأهم شئ في هذه المرحلة أن الهيئات المختلفة والقيادات المختلفة لا تربك القائد بكثير من التفاصيل، بل عليها هي أن تنزعج ولكن لا تزعج القائد .

لكن الذي حدث هو أن كل القادة كانوا يتصلون بالمشير ، فأصبحت العملية أنه عايش في موقف متغير بإستمرار ، ولا يستطيع أن يعطي قرارا كاملا في أي موقف.

- **س – ولهذا كنتم تنوبون عنه في الرد والتصرف ... ؟**

- **عبد الستار** – الواقع أنه لم يكن يوجد عنده الجهاز الذي يحلل ويفكر ويعرض تميز الحلول المقترحة .. وهذا هو أهم ما يمكن أن يمتص الشلل الفكري بعد الضربة الجوية .

في هذا الوقت لم يكن عندنا فكرة جيدة عن الحرب الإلكترونية ومدى تناقلها ونجاحها وشوشرتها . بدليل أننا في يوم ٩ يونيو كنا متصلين بالقيادة في يوم ٨ صدر أمر ثاني للفرقة المدرعة أنها تذهب إلى المضايق ؛ لتحتل المضايق . ودفعت إلى الشرق مرة أخرى ، ولكن لم تكد الفرقة الرابعة تتحرك من مكانها حيث منطقة حشدها إلا فقدت القيادة العامة الإتصال بالفرقة حتى نهاية المعركة .. وكانت هي الإحتياطي الإستراتيجي .

الحرب الإلكترونية حصل تداخل كثير في وسائل الإتصال مما عوق الإتصال ١٠٠% ، وبعد هذا كان هناك الكثير من الرسائل والإشارات مدسوسة على وسائل الإتصال الخاصة بنا ولم يكشف إلا في مراحل متأخرة .. يعني أنا أعتقد أن الرسائل التي كانت تصور سوء الموقف وإنهياره والتي جاءت من العريش والقسيمة ؛ كانت إشارة مدسوسة .

وقطعا ليبرتي – سفينة التجسس الأمريكية – لعبت دورا كبيرا جدا في عملية الشوشرة وقطع الخطوط . وهكذا وعلى ضوء الإشارة المدسوسة التي تؤكد أن الموقف أصبح مظلما ، تم الشلل الفكري والإنهيار وصدر قرار بالإنسحاب .

لقاء عبد الناصر مع الطيارين في أبو صوير :

بعد مناقشة اللجنة العسكرية مع المستشارين ؛ سألت اللجنة العقيد طيار عوض حمدي الذي جاء ذكره عندما ناقش الرئيس عبد الناصر عند إجتماعه بالطيارين بقاعدة أبو صوير الجوية يوم ٦٧/٥/٢٣ .

قال الطيار **عوض حمدي** : في ذلك اليوم حضر الرئيس ومعه المشير والفريق أول صدقي محمود ونواب رئيس الجمهورية حسين الشافعي وعلي صبري وبعض كبار القادة . وكان بين الحضور من الصحفيين محمد حسنين هيكل وإبراهيم نوار .

بدأ الإجتماع بخطاب للرئيس عبد الناصر أعلن فيه : (قرار سحب قوات الطوارئ من شرم الشيخ وغلق مضايق تيران ، وملخصها أن القوات المسلحة قد كلفت بمهمة الدفاع في حالة حدوث إعتداء من جانب إسرائيل حيث أن قادة إسرائيل في ذلك الوقت كانوا قد أعلنوا أنهم قائمون بتغيير وجه الحكم في سوريا . وعلى ذلك

أعلن الرئيس أن أي عدوان على سوريا يعتبر إعتداء على مصر ، وأن علينا أن نتدخل في هذا الوقت) .

وبعد إنتهاء الرئيس سأل إن كان لدى أي واحد أسئلة ، فرفعت يدي وقلت : ليست هذه هي المرة الأولى التي نقوم فيها بالحشد ضد إسرائيل بعد ٥٦ وأعلم أن مصر تكلفت في أول يوم للحشد ٣ مليون جنيه وذلك في نهاية ٥٩ . والآن وبعد حرب ٥ سنوات في اليمن أرى إننا نحمل عبئا كبيرا على إقتصادنا ونحن نحشد حشدا بهذه الكيفية . فهل أدى الحشد الغرض منه بأننا رفعنا الحشد الإسرائيلي عن سوريا وعوضنا خسائرنا الأدبية والمادية ؟ .. وهل هذا هو الوقت المناسب ؟ .

مشكلة المضايق :

رد الرئيس عبد الناصر فقال : (المضايق مياه مصرية ، وقد قمنا بقرار سحب قوات الطوارئ وإستعادة المضايق وهذا حقنا ولا رجعة فيه . وقال إنه أعلن ذلك اليوم تحديدا وقبل وصول { يوثانت } في اليوم التالي وحتى لا تكون هناك مساومة ، وأن سحب قوات الطوارئ حق لنا حيث أنها أرض مصرية ولنا مطلق الحرية في إنهاء مهمتنا . وأوضح الرئيس أنه أوفد زكريا محي الدين للولايات المتحدة لمقابلة الرئيس الأمريكي لتوضيح موقفنا وأننا لن نطلق طلقة . وقال أننا لن نخشى إسرائيل ولكننا نخشى من هم وراء إسرائيل .. وقال إن مصر أعطت الكثير وتطلب من أبنائها أن يقفوا للدفاع عنها) .

علينا أن نحمي أرضنا :

وبصدد الضربة الأولى في حالة ما إذا قامت إسرائيل بتوجيهها قال : إن خسائرنا لن تزيد عن ٢٥% . وإستشهد الرئيس بالمشير عامر وبالفريق أول صدقي محمود ، وأجاب صدقي : كنت أود أن يكون لنا شرف توجيه الضربة الأولى . ومجمل ما تعيه ذاكرتي من هذا اللقاء هو إجابة الرئيس ، وبالقطع واليقين أننا لن نطلق الطلقة الأولى . سأل مندوب الإذاعة الرئيس عن التسجيل فقال : بصوت دون صورة .

سأل بعض الحاضرين بعض الأسئلة أجاب عليها الرئيس ، ومن بين الأسئلة (ماذا سوف نفعل إزاء تدخل الأسطول السادس ؟ .. وهل يمكننا التصدي لأمريكا ؟ وكانت إجابة الرئيس : إن علينا أن نحمي أرضنا .. وأننا لن نبدأ بالعدوان ولكن علينا أن نقوم بالدفاع عن أراضينا .

ومضت أيام ثم وقعت المفاجأة .. وجاءت الضربة الأولى لتكون النكسة .. ثم لتمضي بعد ذلك سنوات أخرى عديدة قبل أن نلقن إسرائيل درسا في ١٠ رمضان بالعبور .. تحقيق إنتصار ٦ أكتوبر .

(شهادة اللواء حسين حمودة عن شمس بدران في كتابه {أسرار حركة الضباط الأحرار } ص ١٤٣ وما بعدها)

شمس بدران من خريجي الكلية الحربي ١٩٤٨ ، وكان برتبة اليوزباشي ١٩٥٢ يوم أن قامت الثورة . وكان شخصا معدوم الضمير وكان عبد الناصر يعلم عنه ذلك تمام العلم ، فعهد إليه بكافة العمليات القذرة والتي يأبى الشرفاء أن يزاولوها منذ قيام الثورة ، وهو الذي لفق قضية لزميله الضابط جمال ربيع عندما رفض أن يشهد ضد عبد المنعم عبد الرءوف في عام ١٩٥٤ زورا ، وحكمت محكمة الشعب على جمال ربيع بـ١٥ سنة أشغال شاقة .

وكان بدران قد عمل في مكتب عبد الحكيم عامر ، وبعد فترة أصبح من أقرب المقربين إليه ، وقد أدى هذا القرب إلى تمتع شمس بدران بسلطات واسعة . ومما لا شك فيه أن إصطلاح { مراكز القوى } الذي إستخدمه عبد الناصر نفسه بعد النكسة ينطبق تماما على شمس بدران حتى يوم ١٩٦٧/٦/١٠ يوم تقديم إستقالته ، فقد كان في مصر حاكم رسمي هو جمال عبد الناصر يقابل سفراء الدول الأجنبية ويمثل مصر أمام العالم الخارجي ويخطب أمام الشعب في المناسبات القومية ، وكان في مصر حاكم فعلي هو شمس بدران الذي كانت تتجمع خيوط كل القوى في يده .

وكانت علاقته بالمشير عامر وطيدة ومبنية على الثقة الكاملة ، وأطلق المشير يد شمس بدران دون قيد أو شرط في كافة إختصاصات المشير ، فكانت سلطات شمس بدران واسعة في الدولة والقوات المسلحة والوزارات زالقطاع العام بلا حدود . ولم

تكن ثقافة شمس بدران تؤهله لمركز وزير الحربية ، فهو لم يتدرج في وظائف القوات المسلحة بالوحدات المقاتلة ليكتسب الخبرة العملية اللازمة وليس له ثقافة سياسية تمكنه لشغل هذا المنصب الخطير ؛ بل ظل يعمل بمكتب المشير عامر منذ كان برتبة النقيب حتى عين وزيرا للحربية ١٩٦٦ .

وإقتصر عمل شمس بدران بمكتب المشير على شئ واحد فقط هو السلطة والسلطة الغاشمة ، فإختص بتنقلات الضباط وترقياتهم وإحالتهم على المعاش وإعتقالهم وتعذيبهم في السجن الحربي ، وأشرف شمس بدران على المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية والسجون الحربية . وهذا التنظيم لم يكن موجودا قبل الثورة ؛ فشئون الضباط تختص بها إدارة كاتم أسرار الحربية والتي سميت بعد ذلك بإدارة شئون الضباط والشرطة العسكرية تتبع قادة المناطق العسكرية ، فالشرطة العسكرية الموجودة في القاهرة تتبع القائد العسكري لمنطقة القاهرة أو المنطقة المركزية – كما كانت تسمى دائما – وكذلك السجون الحربي تتبع قادة المناطق العسكرية .. وأما المباحث الجنائية العسكرية فلم تكن موجودة قبل الثورة وإستحدثتها حكومة عبد الناصر ، وقد قامت هذه المباحث بمعظم الأعمال الإجرامية في عهد عبد الناصر ؛ مثل تعذيب وقتل الناس في السجون وحوادث كمشيش .. وغيرها من الجرائم التي إرتكبت في حق شعب مصر تحت شعار تصفية الإقطاع أو تصفية أعداء الشعب .

وقد ألغيت المباحث الجنائية العسكرية بعد قارعة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وبمقتضى هذا التنظيم الغريب والخطير الذي يتنافى مع أبسط مبادئ السلامة والأمن – أمن الشعب وأمن الحاكم – بمقتضى هذا التنظيم أصبح شمس بدران هو المسئول عن أمن حاكم مصر والتأكد من ولاء ضباط القوات المسلحة لحاكم مصر .

وإستطاع شمس بدران أن يصبح مركز القوى الحقيقي في مصر فهو المسيطر على شئون ضباط القوات المسلحة من حيث الترقيات والتنقلات والإحالة على المعاش وتحت يده جهاز المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية والسجون الحربية . وأصبح في إمكان شمس بدران أن يعتقل أي إنسان في مصر مدنيا كان أو

عسكريا ويلقى به في غياهب السجون الحربية ، حيث تتلقفه أيدي زبانية التعذيب الذين يمكنهم بعد ساعات قليلة أن ينتزعوا من ضحيتهم أي إعتراف مطلوب .

وإستطاع شمس بدران أن يكون لنفسه شلة من أعوانه يدينون له بالولاء شخصيا، وكان شمس بدران شخصا معدوم الضمير وتكونت شلته على شاكلته أي من معدومي الضمائر ، فجمعتهم مصالحهم الشخصية في التمتع بالسلطة ونهب الأموال العامة بلا حسيب أو رقيب . وبدأ شمس بدران يزيد من قبضته على القوات المسلحة، فكلف أعوانه بالتجسس على زملائهم وعلى قادتهم بحجة تأمين الحاكم ونظام الحكم .

وكان لإنتشار الجاسوسية أثر مدمر على كفاءة القوات المسلحة القتالية ؛ إذ أصبح معيار تقييم الضباط مدى ما يظهرونه من ولاء لشمس بدران لا الكفاءة العسكرية ، وبذلك إستشرت عوامل الفساد في القوات المسلحة المصرية ، وإنتهى الضبط والربط والإحترام الواجب للقادة ؛ لأن إظهار الولاء أمر سهل فالنفاق وكتابة التقارير والتجسس على الناس أيسر من بذل الجهد في التدريب والنجاح في العمل .

وعاش ضباط القوات المسلحة في جو من الإرهاب والجاسوسية ، وأصبح الضباط مراقبين في بيوتهم ومقار أعمالهم ، ولا يأمن أحد منهم على حياته أو مستقبله . وكم قبض شمس بدران على عدد كبير من ضباط الجيش من مختلف الرتب وأودعوا الزنزانات في السجن الحربي ، وتم تعذيبهم حتى يعترفوا بما لم يقترفوا .

وأصبح شمس بدران هو الحاكم الحقيقي لمصر وقد دفعه طموحه إلى أن يفكر في وراثة عبد الناصر في حكم مصر بعد وفاته أو خلعه على يد أعوان شمس . ولو روجعت أسماء الضباط الذين إستبعدوا من خدمة القوات المسلحة منذ ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى يوم وفاة عبد الناصر لوصل العدد إلى رقم مذهل ، إستبعدوا في سن الشباب ولم يصلوا بعد إلى سن التقاعد . ولم يتنبه عبد الناصر إلى أن الخائفين لا يمكنهم أن يقاتلوا أو يدفعوا عدوا مهما كان لديهم من أسلحة ، ولم يعد كبار الضباط يهتمون

بالتعليم والتدريب وتربية الجيل الجديد من الضباط ؛ لأن ذلك لم يعد بضاعة رائجة ولا سبيلا للترقي وإنما السبيل هو الإشتغال بالجاسوسية لحساب شمس بدران .

ولم يعد صغار الضباط يهتمون بالإستزادة من العلم والعناية بتدريب جنودهم ؛ لأن ذلك لم يعد بضاعة رائجة ولا سبيلا للترقي وإنما السبيل هو الإشتغال بالجاسوسية لحساب شمس بدران . لقد عين عبد الناصر شمس بدران وزيرا للحربية سنة ١٩٦٦ ، ولم يكن كفئا لتولي هذا المنصب ؛ وإنما كل مؤهلاته أنه جلاد ورئيس شبكة جواسيس ، وبذلك يكون جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وشمس بدران وحمزة البسيوني وأعوانهم هم الذين هزموا جيش مصر سنة ١٩٦٧ ولم يهزم جيش مصر جنود إسرائيل ، فهل عرف شعب مصر سبب كارثة ١٩٦٧/٦/٥ إنه حكم الإرهاب والمعتقلات وتعذيب وقتل الناس في السجون بطريقة وحشية ولم يسبق لها مثيل ولذلك جاء إنتقام الله ، فجاءت هزيمة ١٩٦٧/٦/٥ فريدة في نوعها ولم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب منذ أن خلق الله الإنسان .

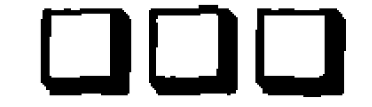
إن الجيش المصري مفترى عليه في هزيمة ١٩٦٧ ، لقد كانت مقدرات هذا الجيش في أي عصابة من الخونة المارقين واللصوص الخطرين الذين فرضوا الإرهاب على شعب وجيش مصر منذ عام ١٩٥٤ ، وإنفردوا بالسلطان ونهبوا الأموال العامة وحولوا ملايين الجنيهات إلى حساباتهم السرية في بنوك أوروبا .

وإن أنسى لا أنسى القضية الشهيرة بأحد الضباط – علي شفيق – المقربين من عبد الحكيم عامر والذي كان له دور كبير في تعذيب الإخوان سنة ١٩٥٤ في السجن الحربي والذي عاث في الأرض فسادا وأشبع شهواته على حساب سلطات المشير وكرامته وأموال الدولة وسمعة الجيش ، وأصبح مليونيرا بعد أن كان قبل الثورة لا يجد إلا مرتب النقيب المتواضع وقتل هذا الضابط في شقته بلندن بالشوم والعصى الغليظة ووجد البوليس الإنجليزي في شقته مليون جنيه إسترليني نقدا .

إن تفاصيل التحقيق في هذه القضية محفوظة في قيادات القوات المسلحة وهي تنطوي على إستغلال النفوذ والتزوير للإثراء الفاحش وتهريب البضائع من الجمارك بحجة أن هذه البضائع واردة للقوات المسلحة ، في حين كانت تسلم هذه البضائع

لبعض التجار في مصر بدون رسوم جمركية ويتقاسم الضابط علي شفيق صفوت وعصابته الأرباح الفاحشة مستغلا في ذلك وظيفته كسكرتير للمشير عبد الحكيم عامر ، كما تضمنت القضية تفاصيل مذهلة عن إعتقال الأبرياء وتعذيبهم وإجبار بعضهم على تطليق زوجاتهم تحت وطأة التعذيب ... إلخ .

هذه المهازل والفضائح والجرائم وسوء إستعمال السلطة في أغراض النهب والسلب وهتك الأعراض كانت ترتكب في عهد عبد الناصر في الوقت الذي كان عبد الناصر يرفع فيه شعار **((إرفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الإستعباد))** .



جريدة أخبار اليوم ١٥ يونيه ١٩٧٤

شمس بدران يدافع عن نفسه :

من شمس بدران وزير الحربية السابق والمسجون في سجن ليمان طره :

مصطفى أمين ،،،

لعلك تذكر جيدا عندما كنت مسجونا معي في سجن ليمان طره ؛ إنك كنت تتألم لأن المسجون السياسي توجه له في الصحف الإتهامات الكاذبة ، ويمنع من أن يدافع عن نفسه ، ويعلن للشعب الحقيقة ، وكم كنت تتمنى لو أن حرية الصحافة كانت متاحة في ذلك الوقت لتعرف مصر الحقائق الكاملة ، ولكيلا يشوه الأبرياء .

والآن وقد وضعك الله في موضع المسئولية لتحقق ما كنت تتمناه وتؤمن به ، فقد نشرت (أخبار اليوم) جزءا من كتاب { شاهد على حرب ٦٧ } الذي وضعه الفريق متقاعد صلاح الحديدي . وإذا كانت أخبار اليوم قد فتحت الباب – وفي هذا الوقت – فإني أجد من حقي ومن العدالة أن أرد على ما يمسني شخصيا .

ولما كنت أعتقد جازما أنكم تؤمنون بحرية الصحافة التي تحققت الآن ، وما يتبعها من حرية النشر ، وأن هذا الحق هو للجميع من يؤيدون رأيكم ومن يخالفونه ؛ فإن أملي كبير في أن تتمكنوا من نشر هذا الرد .

- **أولا :** يقول الفريق صلاح الحديدي أنه : " من ضمن أسباب الهزيمة (٥ يونيو) أنه قد صدرت في صيف عام ٦٦ حركة تعيينات وتنقلات واسعة بين القادة يحتاج تسجيلها إلى عشرات الصفحات ، ولم يبق بعدها قائد في وظيفته إلا نادرا ، والسيد المؤلف يعلم جيدا مثلما يعلم كل ضابط في القوات المسلحة في هذا الوقت أنه كانت تصدر نشرة في هذا الوقت من كل عام ، والجديد في هذه النشرة التي يهاجمها السيد الفريق هو نقله شخصيا من قائد القيادة الشرقية – وهو أكبر منصب قيادي في ذلك الوقت – إلى منصب مدير سلاح الحدود الذي يبعد تماما

عن أي موقع من مواقع القيادة والحرب بما لا يسمح له بمعرفة أسرار عن حرب ٦٧ ، ويعلم سيادته جيدا أن أسباب نقله هي أنه لم يكن راضيا عن منصبه كقائد للقيادة الشرقية ؛ بعد أن كان مديرا للمخابرات الحربية برتبة اللواء رقي إلى رتبة الفريق ، فأصبحت رتبته أكبر من منصب مدير المخابرات . ولذلك رأى نقله ليتولى قيادة أكبر تتعادل مع رتبته الجديدة . ولم يرض هو بذلك وطلب أكثر من مرة أن يبقى في المخابرات في منصب أقل من رتبته ، مفضلا البقاء في الظل كما كانوا يقولون على الخروج إلى الشمس والجهد والعرق في القيادة الشرقية .

ثم قال السيد المؤلف أن هذه الحركة التي نقل هو فيها إلى سلاح الحدود ؛ كانت تطبيقا لمبدأ الولاء قبل الكفاءة . وأنا أرجوه الرجوع إلى هذه النشرة الموجودة الآن قطعا في إدارة شئون الضباط ، فسوف يجد فيها – إن كان قد نسى – أن الذي عين بدلا منه للقيادة الشرقية هو اللواء أحمد إسماعيل (المشير ووزير الحربية الحالي) وسوف يجد فيها أسماء كل قادة الفرق المشاة والمدرعة ورؤساء أركانها الذين خاضوا حرب أكتوبر ، والذين رقي منهم بعد ذلك قائد الجيش الثالث اللواء أحمد بدوي ، وقائد الجيش الثاني اللواء فؤاد عزيز غالي . كل هؤلاء على وجه التحديد كانوا عينوا في النشرة التي يهاجمها سيادة الفريق المؤلف عينوا كقواد كتائب ، أو رؤساء أركان لواءات حسب رتبهم وأقدميتهم في ذلك الوقت ، وأنه لولا تعيينهم مبكرا إلى هذه المناصب القيادية لما وصلوا إلى مواقعهم التي خاضوا منها حرب أكتوبر بكفاءة وشجاعة منقطعة النظير .

ملحوظة من أخبار اليوم :

هؤلاء القوات عزلوا بعد ذلك من مناصبهم ، ووضعوا في السجن إلى أن أخرجهم الرئيس أنور السادات من السجون ، وأعادهم إلى مناصبهم وعهد إليهم قيادة الجيش في معركة أكتوبر .

- **ثانيا :** يقول السيد المؤلف أن وظيفة وزير الحربية هي وظيفة نشأت عام ٦٦ ولم تكن موجودة من قبل ، وهذا التضليل إن كان ينطلي على قراء الصحف غير المصرية ؛ فلا يمكن أن ينطلي على إنسان في مصر ، ولا يمكن أن يكون خطأ أو سهوا وقع فيه سيادة الفريق ؛ لأن منصب وزير الحربية في مصر قائم من

قبل الثورة عام ٥٢ وإستمر بعد الثورة وتولاه على وجه التحديد السادة : (عبد اللطيف البغدادي – حسين الشافعي – المشير عبد الحكيم عامر – ثم المهندس عبد الوهاب البشري الذي كان وزيرا للحربية حتى عام ٦٦) حتى عينت أنا في هذا المنصب وإستمر هو في التشكيل الوزاري كوزير للإنتاج الحربي ، ولكن ما إختلط على السيد الفريق المؤلف – إذا إفترضنا حسن النية – هو أن منصب وزير الحربية والقائد العام تولاهما لفترة طويلة شخص واحد هو المشير عبد الحكيم عامر ، حتى تم فصل منصب وزير الحربية وتولاه المهندس عبد الوهاب البشري تماما كما يتولى المنصبين معا الآن المشير أحمد إسماعيل ومن قبله الوزير أول محمد فوزي ، أما سلطاتي كوزير للحربية التي يقول فيها المؤلف إني كنت أتمتع بسلطة واسعة في الدولة فقد حددت في قرار جمهوري نشر في الجرائد في هذا الوقت ، ولا أعتقد أن سيادة الفريق– وهو أحد ضباط الجيش الكبار– قد فاته أن يقرأ هذا القرار ليجد فيه أن هذه الإختصاصات لم تتجاوز التوجيه المعنوي والشئون العامة وإدارة شئون الضباط ، وهي نفس إختصاصاتي السابقة كمدير لمكتب القائد العام ، وأضيف إليها بعد تعييني وزيرا للحربية شئون ميزانية القوات المسلحة – أي وزير خزانة القوات المسلحة – وسوف يجد السيد الفريق أن شئون الحرب والقتال وهي التدريب والتسليح والتنظيم والإمداد والتموين ، والعمليات لم تكن ضمن إختصاصاتي إطلاقا فلا حاجة إذن لأن تكون لي ثقافة عسكرية متقدمة أو حضور دورات دراسية بعد الثورة لأزيد من معلوماتي العسكرية ..

كما يقول السيد الفريق وإذا كان سيادته مطلعا على نظم الجيوش في العالم لوجد أن وزير الدفاع في أقوى نظام عسكري في العالم لم يخرج عن كونه إما محاميا أو مدير إحدى الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية .

- **ثالثا :** ومع ذلك فبعد أن أضيفت لي شئون ميزانية القوات المسلحة بعد تعييني وزيرا للحربية وعندما عرضت على ميزانية عام ٦٧ التي لم تكن منخفضة – كما يقول السيد المؤلف – بل كان بها بعض الزيادات عن العام السابق ، ولكنها زيادات لا تكفي لتحقيق كل الإنشاءات الجديدة المطلوبة لعام ٦٧ للقوات المسلحة، شأنها في ذلك شأن كل ميزانية الدولة لهذا العام التي لم يكن لها فائض

كـاف لتغطيـة كل الإنـشاءات المطلوبـة لجميـع الـوزارات ، وبعـد دراسـة ميزانيـة القوات المسلحة بالأجهزة المختلفة عرضها على كل من الفريق أول محمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المسلحة في هذا الوقت ، ومعه الفريق محمد علي عبد الكريم رئيس هيئة الشئون المالية ، وكان بها ضمن ما شطب من الإنشاءات الجديدة مبلغ ١٢ مليون جنيه للقوات الجوية لعمل دشم الطائرات ، ورفضت شطب هذا المبلغ وقلت للفريق فوزي وعبد الكريم أني لا أدعي لنفسي المعلومات أو الخبرة العسكرية مثلكما ؛ ولكني أعيد لكما الميزانية لتعديل بنودها وتوفير هذا المبلغ بأي شكل من الأشكال ، حتى لو إضطر الأمر لأن تأخذه من بند تعيينات الجنود ، وكل من الفريق أول محمد فوزي والفريق عبد الكريم أحياء يرزقان يمكن لمؤلف الكتاب الرجوع إليهما وسؤالهما عن ذلك . فأين هي إذن الدورات الدراسية التي كان من الواجب أن أحصل عليها بعد الثورة لأزيد من ثقافتي العسكرية بجانب الدورات والخبرات العسكرية التي جعلت هؤلاء الفرقاء يشطبون مبلغا لو كان قد أستخدم في هذا الوقت المناسب في إقامة دشم الطائرات لما حدثت كارثة الطيران عام ٦٧ بالصورة التي حدثت بها ؟ .

- **رابعا :** عندما يقول السيد المؤلف بأن تعييني وزيرا للحربية كان تطبيقا لمبدأ الولاء قبل الكفاءة لأن رصيدي كان يعتمد أساسا على الدور الذي لعبته في القضايا السياسية بمصر بعد ثورة يوليو ٥٢ ، وكذلك على الجهود الشاقة المضنية – وربما غير الإنسانية أحيانا – التي قمت بها في التحقيقات الخاصة بالقضايا السياسية الهامة ، فإن قوله هذا فيه نصف الحقيقة المعروفة فقط وليس كل الحقيقة، والنصف الذي أغفله سيادته وهو أن رصيدي لم يعتمد أساسا على هذا الدور الذي ذكره والذي لا أنكره ، بل يعتمد أولا على دوري في ثورة ٢٣ يوليو عندما توليت قيادة وتحريك لواء مشاة كامل وأنا برتبة النقيب ، وهي نفس القيادة التي تولاها سيادته بعد ذلك بثمانية أعوام أي بعد ٦٠ وهو رتبة العقيد هذا هو الرصيد الحقيقي الذي جعلني أتولى وزارة الحربية بعد ذلك .

أما الحقيقة غير المعروفة والتي لا يعلمها السيد الفريق فهي أني رفضت رفضا باتا وخلال مناقشات إستمرت أكثر من شهر أن أقبل منصب وزير الحربية مكتفيا بمنصبي كمدير لمكتب القائد العام ، واضعا في إعتباري ضمن ما وضعت سيادة

الفريق شخصيا وغيره ممن سيحقدون أو يستاءون من هذا التعيين لصغر سني ورتبتي بالنسبة لهم ، ولذلك فقد سافرت إلى لندن للعلاج وتم التعيين رغم أنفي وأنا في الخارج ، ولم يكن أمامي إختيار أخر إلا أن أعلن العصيان العلني على الرئيس عبد الناصر في ذلك الوقت .

هذا وما أردت توضيحه وأني أرى أن العدالة الحقة التي كنتم تنشدونها وتحققت الآن ، هي التي تدعوكم إلى نشر هذا التوضيح طالما أنكم قد سمحتم ونشرتم هذه الأسرار عن حرب ٦٧ ؛ لأنه لا يصح أن يقوم كل من معه ورقة وقلم بكتابة تاريخ عن حرب ٦٧ دون خشية من أن يكون هناك من يمكنه التصدي لتصحيح هذا التاريخ .

شمس الدين بدران

❑❑❑

أدلى شمس بدران وزير الحربية السابق في عهد عبد الناصر بأول حديث صحفي منذ سفره إلى لندن ديسمبر ١٩٧٥ . وشرح شمس بدران كيف كانت تحكم مصر في عهد عبد الناصر . وروى شمس بدران أسرار هزيمة ١٩٦٧ وكيف كان عبد الناصر يختار وزراءه .

(أدلى شمس بدران بهذا الحديث لجلال كشك في لندن ونشرته مجلة الحوادث اللبنانية ١٩٧٧/٩/٣) ، وقالت المجلة أن شمس كان عليه أن يخفي إنسانا من الوجود ويخرج محكوما من السجن ويعيده إلى منزله بلا قانون ولا حتى ورقة مكتوبة . وجاءت أقوال شمس بدران متضاربة لا عن سوء نية بل في إعتقادي لأن اللعبة كانت أكبر منه . وإن ظن فترة أنه قد سيطر على أطرافها ، فعهد عبد الناصر هو الذي فرضه على المشير ، وحدد إختصاصاته في أمن القوات المسلحة ، ولكنه إستطاع أن يكسب ثقة عامر ويصبح الرجل الذي يتوسط بين الصديقين اللدودين – ناصر وعامر – وأغلب الظن أن الرجلين إرتاحا لدوره وآمن كل منهما أنه خير من يعمل لحسابه عند غريمه ، وأفضل عين لغريمه عليه ، فيحرص كل منهما على بقائه في منصبه ومضاعفة سلطاته حتى رشحه الإثنان لرئاسة الجمهورية في ساعة التنحي المشهورة .

شمس بدران قبض عليه في ١٩٦٧ وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالسجن ، وخرج في عهد الرئيس السادات ثم غادر مصر ، وعندما أثيرت قضايا التعذيب كان هو بطلها وإنتشرت إشاعة تقول أنه هرّب **ستة ملايين من الجنيهات** إلى الخارج ، وتعززت الإشاعة عندما قيل أنهم وجدوا مليون جنيه ملقاة في منزل علي شفيق .

وشمس بدران أخطر وأهم وأكثر نفوذا من علي شفيق ؛ فعندما جرى تشكيل مكتب المشير من صلاح نصر وعباس رشوان وشمس بدران قال المشير لنا : " أنا شايفكم كلكم أقفال ودمكم ثقيل ، وهذا صحيح هاجيب لكم واحد يفرفشكم ويخلي المكتب فيه نكتة وضحك ، وكمان أنتم مشاة وهو مدفعية .. هاجيب علي شفيق " .

وإنهالت الأحكام على شمس بدران المتهم الغائب وثار السؤال كيف خرج شمس بدران من مصر ؟ .. وكيف يعيش في لندن ومن أين ؟ .. كيف خرج وأي جندي في القوات المسلحة لا يستطيع السفر للخارج حتى بعد تسريحه إلا بإجراءات خاصة ؟ .

وقيل أنه أخرج كجزء من مساومة ولكنه تفسير متهافت ؛ لأنه كان يمكن إبقاءه في السجن .. وقيل أنه هرب ، وكان من الطبيعي أن يكون السؤال الأول هو عن كيفية خروجه من مصر ؟ وقال : " طلبت جوازا فأعطتني الخارجية جوازا خاصا بوصفي وزيرا سابقا ، وجواز سفري ينتهي في يناير ١٩٧٨ وسأطلب تجديده وإلا فسأحصل على جواز عربي ولن يكون من ليبيا كما نشرت إحدى الصحف المصرية" .

حكاية الستة ملايين جنيه :

نحن في دولة العلم والإيمان ، والعلم يقوم على الأدلة الفعلية وليس على الإشاعات ، والإيمان يقول : (البينة على من إدعى واليمين على من أنكر ، والله يأمر بالتبين إذا جاء فاسق بنبأ ، حتى لا نصيب بريئا بجهالة أو بسوء الظن) .

ولم يقدم أحد حتى الآن أي دليل أو بينة من هذه الملايين كيف خرجت ؟ ولا أين هي ؟ ولا ما هي مظاهرها ؟ .. وأنا والحمد لله لا أملك شيئا في هذه الدنيا ؛ لا مالا ولا عقارا لا في مصر ولا في خارجها ، كل ما كنت أملكه قطعة أرض في الدقي من جمعية الإسكان لوزارة الحربية بالتقسيط ، إضطررت لبيعها وأنا في السجن لأن معاشي كان (تسعين جنيها) .

وأنا مستعد لكتابة توكيل للحكومة المصرية بقبض أي مبلغ عثر عليه في حياتي أو بعد وفاتي في أي بنك في العالم . والحمد لله بنوك لندن كلها تخضع للرقابة الحكومية الدقيقة ، ولكنني أتوقع بالطبع الكثير من هذه الإتهامات ؛ حتى علي شفيق زجوا بإسمي في مصرعه .

يبدو أن هذا الرقم – ستة ملايين – له سحره الخاص ؛ فقد قيل أن عصام خليل بطل المؤامرة التي أفسدت علاقتنا مع السعودية ، ودمرت التضامن العربي ؛ قد هرّب بدوره المبلغ نفسه . وقيل الكثير عن نشاطه وإتصالاته ومسئولياته عن فشل الصواريخ المصرية .

خلال التحقيق معي سُئلت بواسطة الفريق صادق الذي كان مديرا للمخابرات الحربية عن عصام خليل ، وهل كانت حساباته ومصاريفه تخضع للمراقبة ؟ .. وقد أجبت بأنني لا أعلم شيئا ؛ لأن عصام خليل كان يقوم بأعمال خارج إختصاصاتي ، ولكن أهم من قصص الملايين ؛ كان عصام خليل مكلفا بإنشاء صناعة الطيران والصواريخ ، ولعلك لا تعرف أن (مارسيل داسو) جاء إلى مصر قبل إنشاء مصنع الميراج في فرنسا وعرض إقامته في مصر ، ولكن العرض رفض . كما فشل عصام خليل في صناعة الصواريخ ؛ إذ تبين أنها بدون جهاز توجيه ... أليست هذه القضايا أهم بالدراسة من البحث عن الحسابات السرية ؟! .

حكاية (داسو) لم أسمع بها ، ولكن قد يكون البحث في الحسابات هو بداية الخيط ولكن لنبدأ من الهزيمة ، ولو طلب منك من موقع المركز الذي كنت تشغله توزيع مسئولية هزيمة ١٩٦٧ سياسيا وعسكريا فماذا تقول ؟

أحمل الرئيس الراحل المسئولية الأولى ، وهو ما إعترف به الرئيس الراحل نفسه عندما أعلن التنحي فور الهزيمة .

عبد الناصر إتخذ القرار السياسي الذي قاد الجيش المصري إلى فخ سيناء ، بل قاد مصر إلى الكمين الذي أعدته إسرائيل وإستعدت له لسنوات عديدة ، إستعدت له عسكريا وسياسيا بإستغلال سوء علاقتنا مع الولايات المتحدة ، فأقنعت الأميركيين بأن تتولى هي عملية تحطيم القدرات المصرية .

وفعلا وضعت أمريكا كل الإمكانيات العلمية والفنية تحت تصرف إسرائيل لتحقيق الهدف المطلوب دون تدخل أمريكي مباشر ، وعندما أنهت إسرائيل إستعدادها كانت بحاجة إلى غطاء سياسي أو مبرر أمام الرأي العام لتوجيه ضربتها، وقد أعطيناها هذا المبرر بحشد قواتنا وإغلاق خليج العقبة الذي لم يسبقه أي تشاور ، بل إتخذ في عجلة حتى يمكن إعلانه قبل وصول يونانث سكرتير الأمم المتحدة ؛ لوضعه أمام الأمر الواقع . وقد تكون القيادات السياسية والعسكرية قد أبلغت فيه ، ولكن لم يحدث تشاور ، وكان هذا التشاور واجبا على الأقل مع حلفائنا الروس ؛ حتى لا نحرجهم بهذا التصرف ، فإذا وافقوا عليه أصبح هناك إلتزاما عليهم ، وإن لم يوافقوا كان على القيادة المصرية أن تعيد حساباتها .

وقد سبق أن أوضحت العجلة التي تم بها إتخاذ هذا القرار في أقوالي أمام محكمة الثورة ، ويمكن الرجوع إليها في صفحة ٢١ من محضر جلسة ٢١ فبراير الصباحية.

ولم تقتصر أخطاء القيادة السياسية على ذلك ، بل وضعت الجيش المصري في مقتل ؛ إذ حشدت كل قواتنا الضاربة في سيناء ، ثم حولتها من وضع هجومي إلى وضع دفاعي . وسيناء في بديهيات العلم العسكري هي مقبرة لأي قوات بلا غطاء جوي ، ثم قبلت القيادة السياسية نتيجة تدخل من الدول الكبرى ، أن تتلقى قواتها الضربة الأولى دون حتى إشتراط تدخل هذه القوى الكبرى في حالة توجيه إسرائيل هذه الضربة ، إذ كان مفهوم التحذير الذي وجه إلينا أن تتلقى قواتنا الضربة الأولى دون حتى إشتراط تدخل ؛ تطلب قياداتنا السياسية تعهدا مماثلا مقابل مخاطرتها بالتحول من الهجوم للدفاع هذا بالطبع خطأ في الحسابات الدولية تتحمله القيادات السياسية ومخاطرة بالمستقبل القومي للوطن . أما الرأي العام العالمي فقد إعتبر العدوان قد وقع من جانبنا بحشد قواتنا وإغلاق الخليج ، وأن الخطوة التالية من حق إسرائيل . هذا هو المأزق السياسي الذي قادنا لهزيمة ١٩٦٧ .

أما المسئولية التالية فهي مسئولية القيادة العسكرية التي قبلت الإنصياع لهذا الوضع ، ولكن الحقيقة – والكل قد مات ولا يملك نفعا أو ضرا – فإن القيادة العسكرية قد قبلت هذا الوضع مكرمة وبالتدريج ؛ فقد قبلت أولا التحرك للهجوم ورغم كل ما يقال عن إستعداداتنا وقتها فقد كان وضع الهجوم هو الأفضل ، وليس هناك شك في أننا ما كنا ، مهما كان سوء التنفيذ سنصل إلى ما وصلنا إليه نتيجة التخلي عن وضع الهجوم .

وقد كانت هناك بالفعل خطة لهجوم أرضي وضربة جوية ، وقد قال مردخاي هود – قائد الطيران الإسرائيلي بعد ذلك – أنهم وجدوا عند إحتلال مطار العريش خطة هجومية للطيران المصري ، لو أنها نفذت لكانت كفيلة بإنزال ضربة مؤثرة بالطيران الإسرائيلي ولغيرت مصير الحرب . فبداية الكارثة العسكرية كانت في قرار تلقي الضربة الأولى ، ولم يكن هناك مناص من إذعان القيادة العسكرية وإلا أعتبر الرفض تمردا والإستقالة تخاذلا وهروبا قد يؤثر على الروح المعنوية للقوات كلها .

والفرق بين حرب يونيو – حزيران وحرب رمضان – أكتوبر هو أن القائد السياسي في حرب ٦٧ إتخذ قرارا بتلقي الضربة الأولى ولكن القائد السياسي في حرب ١٩٧٣ أخذ القرار بأن يوجه هو الضربة الأولى ، فكان أن سميت حرب رمضان بحرب المرأة ؛ لأنها عكست على إسرائيل كل نتائج حرب ١٩٦٧ .

أما عن المسئولية المباشرة في الهزيمة العسكرية فتتحملها المخابرات الحربية بكل مديريها منذ ١٩٥٦ للذين لم يضعوا في حساباتهم النظرية الإسرائيلية ؛ وهي مضاعفة قدرة الضربة الجوية بعدد محدود من الطائرات ، بحيث تقوم خمسون طائرة بطلعات معادلة لما تقوم به مائة وخمسون طائرة في الظروف العادية ، وذلك إعتمادا على المعونات الفنية الأمريكية التي طورت أسلوب تزويد الطائرات وإعدادها للإقلاع ، وأيضا التدريب والتطوير الإسرائيلي خلال عشر سنوات لم تتوقف إسرائيل فيها عن الإستعداد لتوجيه هذه الضربة بهذه الفعالية ، وهو ما غفلت عنه المخابرات الحربية المصرية . كما تم حسب إمكانية أن تكون نتيجة الضربة الأولى هي التعجيز الكامل وليس عشرين بالمائة كما في التقديرات التقليدية .

ثم تأتي مسئولية قائد الطيران الذي قبل أن تشطب من ميزانيته لأكثر من مرة إعتمادات الدشم (مخابئ الطائرات) دون أن يستقيل . ويليه في المسئولية القائد السياسي الذي كان يطلب هذا الحذف أو يوافق عليه .

ما هي إذن حكاية خفض الميزانية العسكرية قبل حرب ١٩٦٧ وحكاية حذف إعتماد الدشم ؟ أنا شخصيا توليت وزارة الحربية في يوليو – تموز – ١٩٦٦ ولم يحدث أي تخفيض في عهدي ، وقد خفضت لأن الدولة كانت على حافة الإفلاس ولم يكن هناك أي توقع لحرب مع إسرائيل ، وفي الفترة التي توليتها لم تخفض – كما قلت – ولكنها لم ترتفع . كما كان قواد الأسلحة يطلبون ، أما عن الدشم فعندما عرضت عليّ ميزانية ٦٧-١٩٦٨ (الميزانية تعد في أبريل ويبدأ تنفيذها في يوليو) وجدت أن قائد الطيران طلب إدراج إعتماد إنشاء الدشم ومواقع قيادية للصواريخ قدرت بثمانية ملايين من الجنيهات ، ولكن هذا الطلب حذف من الميزانية كما سبق وجرت العادة على ذلك في الميزانيات السابقة .

فطلبت الفريق أول محمد فوزي رئيس هيئة الأركان وهو الذي حذف هذا البند بوصفه المنسق بين القوات الثلاث (البرية – البحرية – الجوية) ، وطلبت منه إدراج هذا البند في الميزانية ، بل وقلت في مناقشتي مع الفريق فوزي أن إعتماد الدشم يجب أن يتوفر على حساب أي بند آخر في الميزانية ، حتى ولو إضطررنا لخفض تعيينات الجنود (الأكل) ؛ لأننا نتحمل الجوع ولا تقبل بقاء الطائرات بدون غطاء . وقد أدرج هذا البند فعلا في الميزانية وهي ما زالت موجودة والحمد لله .

بل وأذكر أنه أثناء محاكمة قائد الطيران كان واضحا أن التهمة التي يمكن أن يدان بسببها هي موضوع الدشم ، وكنت في السجن فأرسلت إليه أعرض شهادتي بأنه قد طلب أكثر من مرة إدراج هذا البند في الميزانية ولكن طلبه رفض ؛ إلا أنه إعتذر عن قبول شهادتي بعد ما إستشار محاميه الذي نصحه بأن شهادتي ستجر عليه عناء ضرره أكبر من تهمة تدمير طيران مصر .

والغريب أن يحاكم صدقي محمود بتهمة عدم بناء الدشم أمام محكمة الأمر بتشكيلها هو الفريق محمد فوزي الذي حذف بند الدشم من الميزانية والكلام لشمس بدران . على أية حال إذا كان حذف بند الدشم من الميزانية جريمة وسبب للهزيمة ؛ فإن شمس بدران هو الذي أضافه للميزانية لأول مرة ، وقامت الحرب وهزمنا ودخلت السجن قبل أن ينفذ .

وتكلم شمس عن أول بعثة عسكرية أرسلناها إلى روسيا ؛ قالوا أنني بعثت أصحابي ودفعتي وطلعوا وقتها حكاية أن الذي لم نوافق على ترشيحه (أصابته ضربة شمس) ؛ لأن عبد الحكيم عامر رفض فكرة عقد إمتحان ، وقال نحن لا نريد ضابطا يحفظ صم ويطلع الأول في الإمتحان ويصبح من حقه السفر ، مع إنه قد لا يصلح للقيادة لذلك طلبنا من القيادات ترشيح عدد ، وإخترنا منهم وكل الذين أرسلناهم حاربوا بكفاءة في أكتوبر وهم من قادة لواء إلى فرقة وهم الذين قبض عليهم عبد الناصر سنة ١٩٦٧ أخرج سبعين منهم على المعاش ، ثم سجنهم بتهمة أنهم من تنظيم شمس بدران أو خوفا من أن ندبر بهم تحركا في الجيش ، ولما عبد الناصر قبض عليهم قلت له أنت لن تحارب ؛ لأننا نحتاج لثلاثين سنة لكي نخرج مثل هؤلاء الضباط . وهؤلاء الضباط هم الذين أعادهم الرئيس أنور السادات إلى الجيش وحاربوا في ١٩٧٣ .

وقرار الإنسحاب :

في ٦ يونيو سيطرت إسرائيل على سماء المعركة وأصبح الموقف في غاية الصعوبة ، وتأكد ذلك في معركة (جبل لبنى) كانت دباباتنا تخرج من حفرها لمطاردة الدبابات الإسرائيلية فتهرب هذه ، وترسل الطائرات التي تصطاد الدبابات المصرية وهي بلا غطاء ، ولذلك لم يكن هناك أي أمل في نجاح هجوم مضاد؛ لأن ذلك سيعرض القوات المدرعة للتدمير الكامل .

وقد إتصل المشير بالرئيس وشرح له الموقف وإتفق الإثنان على أن يتم سحب القوات غرب القناة ، وقال الرئيس للمشير خذ رأي القادة وكذلك أعضاء مجلس الثورة الموجودين ، وكان بعضهم يتردد على مكتب المشير لمتابعة الموقف ، وأذكر منهم ثلاثة : (حسن إبراهيم – كمال الدين حسين – عبد اللطيف بغدادي) ، ويومها كان يوجد إثنان فقط لا أستطيع أن أحدد من هما ، وقد أخذ المشير الرأي مبتدئا بالفريق فوزي ثم مدير العمليات أنور القاضي والفريق علي عامر ؛ وقد وافقوا جميعا . كما وافق الإثنان الحاضران من مجلس الثورة وتم أخذ الرأي والرئيس على التليفون .

الحوادث ، مما يؤكد أن العملية من أولها لآخرها كانت سياسية والمهم فيها هو تجنب المسئولية ، وإلا فما هي المعلومات المتاحة لكمال الدين حسين أو بغدادي وكل منهم ترك الجيش من ١٥ سنة والسلطة من سنوات ؛ لإتخاذ قرار عسكري بهذه الخطورة والرئيس على التليفون كان المهم هو مواجهتهم مستقبلا بهذه الموافقة .

ويتابع شمس بدران وبعدها تم الإنسحاب ، عاد الرئيس الراحل وإتصل بالمشير وأمره بأن تعود الفرقة الرابعة المدرعة ، والتي كانت تعتبر الإحتياطي الإستراتيجي للدولة المصرية ، أمره بأن تعبر الفرقة إلى شرق القنال لإحتلال المضايق والبقاء فيها ، ووافق المشير على مضض وباقي القصة معروفة .

الحوادث ، دمرت الفرقة بالكامل ولم تعد منها دبابة واحدة ، وقد إستبعد شمس بدران الإشاعة التي راجت أو روجت وقتها في أوساط المشير ، وهي أن مجموعة الرئيس أرادت التخلص من آخر قوة في الجيش ، فتجرد مجموعة المشير من كل إمكانياتها في صراع السلطة .

ومهما تكن الحقيقة فمن المؤكد أن القرارات كانت تؤخذ في جو محموم تسوده روح الإنهيار ، فلا الإنسحاب تقرر بناء على تصور واضح ولا المودة ومحاولة التمسك بالمضايق ، إذا صح أن هذا هو الهدف كانت مدروسا . وقد ناقشنا فكرة الإنسحاب للمضايق مع شمس بدران فقال أنه كانت هناك ثلاثة خطوط دفاع : الأول عند حدود مصر مع العريش (أبو عجيلة) وهذا تم تجهيزه مائة بالمائة ، والثاني من القسيمة – الحسنة وهو مجهز بنسبة سبعين بالمائة ، والثالث عند المضايق ولم يكن قد جهز بعد .. وقد طوق الإسرائيليون الخط الثاني بعد الإستيلاء على الخط الأول ، ولذلك فالسؤال هو : هل لم يتمركز الجيش المصري في المضايق وأقام تحصينات بدائية يدوية بواسطة الجنود أنفسهم كان سيتغير الوضع ؟ أم أن المفاجأة اليهودية كانت ستمكنهم من تطويق المضايق وقطع الطريق على القوات المتمركزة فيها ؟ ... هذا سؤال سيجيب عليه العسكريون وليس ضابط إنقطعت صلته بالعمل العسكري قبل ١٥ سنة من الحرب . المهم أن محاولة إحتلال المضايق كانت بلا معنى بعد الإنسحاب العام الذي بعثره الجيش وأنهى كل مقاومة مؤثرة في سيناء ، ولذلك كانت الفرقة الرابعة أو الإحتياطي الإستراتيجي لمصر يعبر إلى مقبرة يسيطر عليها العدو سيطرة تامة . أما الجدل حول من أصدر قرار الإنسحاب الرئيس أم المشير فهو جدل بلا معنى ؛ لأنه عندما حدث إختلاف في وجهات النظر في حرب أكتوبر حول البقاء في سيناء أو الإنسحاب بعد الثغرة لم يهتم القائد السياسي بتبرئة ساحته قدر إهتمامه بنتائج القرار على مصر والجيش ، ولذلك ذهب بنفسه إلى القيادة وعرض رأيه وتحمل مسئوليته .

والبرقية التي أرسلت من أم بسيس عن وقوع غزو بري ، وحكاية إنذار عبد المنعم رياض وتغيير الشيفرة والحفلة الراقصة . أم بسيس أرسلت فعلا إشارة من ضابط مخابرات العريش إلى إدارة المخابرات الحربية ، ولكنها لم تبلغ إلا بعد الضربة الجوية هذا صحيح .

وبرقية عبد المنعم رياض وصلت وكانت الطائرات الإسرائيلية فوق المطارات المصرية ، وجرت العادة على تغيير الشيفرة في فترات تتفق عليها ، وتصادف موعد التغيير مع الهجوم الإسرائيلي . أما الحفلة الراقصة فكانت حفلة ترقية عادية في قاعدة من قواعد الطيران ، وقام الطيارون في الموعد المحدد لهم وهذا المطار

الوحيد الذي ضرب فيه الطائرون داخل طائراتهم ، وهم في حالة الإستعداد الكامل بعضهم ضرب على الممر وبعضهم ضرب في الجو .

وهذه كلها قضايا فرعية تعمدت الدعاية الإسرائيلية تضخيمها والتركيز عليها وإخترعت قصة الجاسوس الذي نظم هذه الحفلة ، وروجتها في كتاب { تحطمت الطائرات منذ الفجر } وروجه البعض في بلادنا – يقصد سامي شرف عدوه اللدود – وهدف إسرائيل واضح من الخط من سمعة قواتنا المسلحة ، وخلق أسطورة المخابرات الإسرائيلية القادرة على كل شئ .

وعلى خلاف القوى الأخرى التي كانت تروج هذه القصص وتجعلها محور هزيمة ١٩٦٧ من إخفاء الخطأ الأساسي الذي قاد إلى الهزيمة ، والذي جعل الشعب على إستعداد لتصديق أية قصة أو فضيحة .

وقد ثبت بطلان ذلك في حرب أكتوبر فالقوات المسلحة قامت بواجبها بكفاءة تامة، ومخابرات إسرائيل فقدت سحرها ولم تستطع حتى أن تتنبأ بالحرب ، ورغم ذلك مازلنا نبحث عن سبب هزيمة ١٩٦٧ ، وإنتصار ١٩٧٣ خارج السبب الأساسي وهو القيادة السياسية .

وحكاية جريشكو وما قيل عن خطأ في الترجمة جعلك تبلغ عبد الناصر عن وعد روسي بالدعم ، وترتب على ذلك إندفاع عبد الناصر أكثر .. هذه قصة إخترعها هيكل ومن ثم أصبحت وثيقة تاريخية ؛ لأنه فرض نفسه شاهد الإثبات الوحيد على الناصرية ، وعندما نشر هيكل هذه القصة بعثت له برد عن السجن وأعطيته لزوجتي التي حاولت مقابلته وفشلت ، فتركت له الرد في صندوق خطاباته ولم ينشره فبعثت له أكثر من مرة بصورة من الرد ولم ينشره .

والحكاية بدأت عندما كان عبد الناصر معنا في القيادة ، وقبل أن ينصرف في منتصف الليل إلتفت إليّ وقال : " حضر حالك تسافر بكرة روسيا " قلت : "خير"... قال : " أهي حاجة مظهرية علشان الناس تقول وزير الحربية سافر وقابل وزير حربية روسيا سيكون لها تأثيرها " وإنتهز المشير الفرصة فبعث معي بطلبات السلاح المؤجلة .

الحوادث ، الطريقة المصرية نفسها عندما يسمع أحدهم صدفة أن صديقه سافر بلاد برة أو أوروبا ، فيخرج ورقة وقلما ويكتب له إسم الدواء وقطعة غيار للغسالة ويطلب منه إحضارها معه ، وإلا فكيف يصبر المشير على طلبات السلاح إلى أن أصبحت الحرب محتومة ويتقرر سفر وزير الحربية فجأة .

إتفقت مع المشير على شفرة خاصة إذا بعثت بها يفهم أن الروس يرفضون فيطلب السفير الروسي ويلح عليه ، فإذا أرسلت الشفرة مرة ثانية يطلب عبد الناصر السفير ويمارس ضغطا أكبر .

وفعلاً أرسلت الشفرة مرتين وإستدعى السفير عند المشير مرة والرئيس مرة ولا فائدة ، قال الروس لا يمكن تجهيز الدفعة الأولى من طلباتكم قبل ثلاثة شهور مع إني ذهبت إليهم بالموافقة على طلب قديم كانوا قد تقدموا به رهن إنشاء قاعدة جوية في الإسكندرية ، وهكذا كانت الرحلة فاشلة عسكريا .

أما من الناحية السياسية فقد حرصت على إعطاء العملية الطابع الدهائي الذي أراده عبد الناصر ، فطلبت في المطار مقابلة مع كوسيجين بحجة أني أحمل له رسالة خاصة من الرئيس عبد الناصر . وفي حفل الغداء الذي أقامه لنا جريشكو تحمس أحمد حسن الفقي وكيل الخارجية وعضو الوفد ، فقال في أحد الأنخاب أن الشعب شديد الحماسة لمواجهة العدوان الإسرائيلي وأنه لن يتردد في التضحية بإبنه في معركة ضد الأمريكيين.

ودب الفزع في الحفل وقام الضباط الروس يخطبون محذرين من تصعيد الموقف، فوقفت وقلت : " نحن لا نريد تصعيد الموقف ، ولا نرغب في أية مواجهة مع أمريكا ؛ بل أؤكد لكم أنه إذا مرت السفن الإسرائيلية في حماية الأسطول الأمريكي فلن نتعرض لها " . وقد نفى تماما ما نسبه إليه محمد فوزي من حديث عن ضرب الأمريكيين .

وعندما إلتقيت بكوسيجين قال لي : " لقد حصلتم على نصر سياسي كبير ويجب أن تعمل على تخفيف حدة الموقف الآن ، ونحن قد ساعدناكم بالسلاح والمعلومات".. فقاطعته قائلا : " هذه المعلومات هي التي حركتنا لدخول سيناء " ... ففهم ما أريد التلميح إليه وقال : " هذه المعلومات صحيحة " فلم أرد عليه ، ولكني عقدت جلسة

بعد ذلك مع جريشكو وقلت لـه : " لقد أرسلنا محمد فوزي إلى سوريا وقامت الطائرات بإستكشاف جوي ولم تجد عسكريا إسرائيليا واحدا " .. وقلت لجريشكو – بحضور مراد غالب – : " سيصلكم وفد سوري برئاسة رئيس الوزراء غدا فإسألوه".

الحوادث ، معلومات شمس بدران عن حكاية الحشود أن الروس أبلغوا السوريين بوجود حشود إسرائيلية على حدودهم ، فأبلغت سوريا مصر بهذه الحشود . كما قام الروس بإبلاغ مصر مما جعل القاهرة تظن بوجود مصدرين للخبر .. أما حكاية أن الإستكشاف الذي تم بعد التعبئة المصرية لم يجد الحشود الإسرائيلية ؛ فتفسيره أن إسرائيل بعدما حققت هدفها في إستدراج مصر للمعركة نقلت قواتها إلى الجبهة الجنوبية ، ولكن شمس بدران يرفض هذا التفسير ويحمل الروس مسئولية البلاغ الكاذب الذي أزعج السلطات .

وعند إنتهاء الزيارة وبينما ودعني جريشكو في المطار ؛ إنحنى بي جانبا وقال – بواسطة مترجم – : "شدوا حيلكم الأسطول السادس أنزل مشاة أمس في كريت ، ولكنه عاد وسحبهم ؛ لأن إسطولنا في البحر الأبيض مزود بصواريخ وأسلحة نووية .. وإذا حدث هجوم عليكم من الأسطول السادس فابعثوا لنا ستجدوننا عندكم في المكان الذي تحددونه (الإسكندرية أو بورسعيد) حينما شئتم " . وعلى الطائرة أخرجت مفكرتي وسجلت كلام جريشكو وعندما عدت وإلتقيت بالرئيس جمال عبد الناصر سألني عن الزيارة قلت له : " لقد كتبت بها محضرا وكوسيجين يطلب عدم تصعيد الموقف ، ولكن وأنا أغادر المطار جريشكو إنحنى بي وقال الآتي : " وأخرجت المفكرة من جيبي وقرأت له كلام جريشكو فسألني الرئيس : " الكلام دة في المحضر " .. قلت : " لا " ، قال : " إكتبه وإبعث لي صورة وصورة أخرى للخارجية " .. وسألني عامر عن السلاح ، قلت له : " ثلاثة شهور أول موعد للتوريد " .. زعل قوي وهاج . وفي اليوم التالي خطب عبد الناصر وقال : " أن مهمة شمس بدران في روسيا كانت ناجحة جدا " .

بعد المعركة والتنحي طلبني عبد الحكيم في البيت وقال لي : " عندي هيكل ومراد غالب وبيقولوا إنك نقلت كلام غلط للرئيس ، وهناك خطة لتزييف التاريخ على حسابك . وكان مراد غالب – ثاني يوم المعركة – أرسل برقية قال فيها : " أن

المسئولين الروس إستدعوه وأبلغوه أن الأسطول الروسي يراقب الأسطول السادس ، وأنهم لم يشاهدوا تدخلا أمريكيا .. كذلك سأل مراد غالب جريشكو عن حقيقة ما قاله لي فقال جريشكو (لقد أعطيته جرعة الطريق) .

مجلة الحوادث ، من واقع هذا السرد لا معنى للضجة التي سارت حول وصية جريشكو فالرجل تعهد بالتدخل في حالة وقوع التدخل الأمريكي ولما لم يقع هذا التدخل على صورة يمكن إثباتها ؛ بل وسحب جمال عبد الناصر إتهامه للولايات المتحدة بالتدخل ، فإن الإتحاد السوفيتي لم يجد نفسه ملزما بإتخاذ أي خطوة مباشرة أو مرتبطا بتعهد ، وإذا كان ثمة خطأ في الفهم أو الترجمة فهو في فهم القيادة السياسية المصرية وطبيعة العلاقات الدولية والمدى الذي يمكن أن يذهب إليه الإتحاد السوفيتي في دعم العرب ضد الإسرائيليين .

الحوادث ، سألته عن التعذيب فقال :

" أحب أولا أن أقول للقضاء المصري والرأي العام الذي تجري تعبئته ضدي إنني أتحمل المسئولية الكاملة عن كل ما وقع مما يسمى بالتعذيب في القضايا التي أشرفت على التعذيب فيها ، فإذا كانت وسيلة الضغط والإجبار قد أتبعت في بعض الحالات للحصول على المعلومات من المتهمين قد كان ذلك يستهدف مصلحة عليا وهي أمن البلد وإنقاذها من الدمار والنسف ، وليس لأي ضابط من هؤلاء المتهمين والماثلين أمام القضاء الآن أي مسئولية فيما حدث وكان بوسعي أن أبرأ نفسي وأقول أنا أيضا كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا مني ذلك ولكنني أقولها بل فعلت ما فعلت عن قناعة ، وأنا لست ضد الإخوان المسلمين بل كنت عضوا في الجماعة سنة ١٩٤٥ وأنا لم أبتدع عمليات التعذيب .. فقد سمعنا بما جرى في عهد السعديين وكانت قصص التعذيب ضمن العوامل التي ألهبت الشعور وأعدت لثورة يوليو ، هذا عن البوليس السياسي .. أما السجن الحربي فقد ورثناه عن الإنجليز – ١٩٣٠ – وكان قد خصص للجنود الهاربين من ساحة القتال والجندي يفضل الموت عن دخوله ... وسأبدأ لك بقضية محاولة الإنقلاب الأولى وكانت بقيادة الصول رأفت شلبي ورغم سخافة المحاولة إلا أن الثورة إضطرت للدفاع عن نفسها بإتباع وسائل الضغط والضرب مع رأفت شلبي بإجباره على الإدلاء بأقواله ودوافعه وحجم العملية، ثم تعددت المحاولات – البكباشي حسني الدمنهوري – ثم رشاد مهنى

ومحسن عبد الخالق ثم محاولة الإخوان سنة ١٩٥٤ ، وقد جرى التحقيق فيها بنفس الأسلوب أي الضرب ، وكان يقوم به المختصون في ذلك الوقت صغارا كانوا أو كبارا حتى أعضاء مجلس الثورة . وهذا هو الأسلوب التي تلجأ إليه كل ثورة في العالم للدفاع عن نفسها ولم أشترك في ذلك؛ بل كنت أعرفه من المسئولين حتى جاءت قضية الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥ ، وكلفني الرئيس عبد الناصر بالتحقيق فيها .. وهذه القضية لم تبدأ عام ١٩٦٥ بل سبقتها قضيتان مرتبطتان بها تماما وهم قضية عبد القادر عيد ١٩٦٣ ثم قضية حسين توفيق عام ١٩٦٥ " .

أما الأولى فقد تم التحقيق فيها في مبنى المخابرات العامة ، وإشتركت في التحقيق كمندوب عن القوات المسلحة مع السيد صلاح نصر مدير المخابرات ومساعده حسن عليش ؛ لأنها كانت تتعلق بتنظيم شكله عيد في الجيش ، وضباط الصاعقة الذين كان يسيطر عليهم بوصفه أحد أعضاء مكتب القائد العام ، ومندوب هذا المكتب المختص بالتدريب الذي له حق الإتصال بالصاعقة . وقد توسع التنظيم وضم إليه عددا من العقداء من دفعة عبد القادر عيد ؛ الذين يتولون قيادة بعض الوحدات في المشاة والمدفعية ، وبعد أن أتم عبد القادر عيد إعداد تنظيمه العسكري بدأ يتصل بالإخوان لضمان التأييد المدني عند وقوع الإنقلاب ، فإتصل عن طريق أحد الضباط بالسيد عبد العزيز كامل عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المتحدة (من التعبيرات السوفيتية التي إستخدمها النظام وصف الأحزاب والجمعيات التي حلها القانون بالمنحل أو المنحلة) وقد إستدعينا السيد عبد العزيز كامل للتحقيق ووجدنا أن الضابط الذي إتصل به في هذا الشأن زاره مرتين فقط وتحدث معه أحاديث تمهيدية ، ولكنه لم يصارحه بشئ . ولما وجدنا أن عبد العزيز كامل لا يعلم شيئا أخلينا سبيله بعد ٤٨ ساعة من إعتقاله ، ول كنت أفبرك قضايا أو أحمل عداء خاصا للإخوان لكانت هذه هي فرصتي لخلق قضية كبرى : تنظيم عسكري متصل بالإخوان القياديين .

ولكني لم أفعل بل إتصلت بالرئيس عبد الناصر الذي كان يتابع التحقيق وأبديت إعجابي الشديد بثقافة عبد العزيز كامل الذي إكتشفناها أثناء التحقيق ، وإقترحت أن ينضم للإتحاد الإشتراكي حتى لا يقتصر على الشيوعيين ، فقال عبد الناصر : " يعني أنا بحب الشيوعيين لكن هم الحركيين " .. قلت : "دة كمان حركي جدا" وفعلا

عيناه في الدعوى والفكر مع كمال رفعت الماركسي . وبعد إنتهاء التحقيق وجدت أن الدكتور كمال وصفي متورط في هذه القضية بحسن نية ، وحكم عليه بـ١٥ سنة وكنا يوالي كتابة الإعترافات تطوعا ، فنصحته بأن يكف عن ذلك وأن يكتب إلتماسا للرئيس عبد الناصر وحملت الإلتماس للرئيس فأمر بالإفراج عنه بعد ٣ شهور من صدور الحكم عليه " .

وكان في هذه القضية ضابط صاعقة هو (أحمد عبد الله) مثالا للشجاعة والخلق فعملت على إخراجه من قائمة الإتهام وإعادته للعمل في القوات المسلحة في الصاعقة مرة أخرى .. أما الضابط الثاني فهو (محمود علي يونس) الذي قام بالإتصال بعبد العزيز كامل ، فقد أخرجته من قائمة الإدعاء لأسباب إنسانية وعينته في وظيفة مدنية .

في عام ١٩٦٥ جاء للمباحث العسكرية تبليغ بأن عبد القادر عامر عضو جماعة حسين توفيق طلب من أحد السائقين في مديرية التحرير شراء صندوقين من القنابل اليدوية ، وأعتقد أن أي مسئول عن الأمن لابد وأن يهتم فها هو عضو من جماعة بدأت بإغتيال أمين عثمان ، وكان ذلك عقلاً وطنيا وقتها ثم إنتهت بتنفيذ إغتيالات مأجورة في سوريا وأصبحت أقرب إلى تنظيم محترف للإغتيالات ويكشف أن هذه الجماعة تريد الحصول على قنابل يدوية ، أي سلاح لا يمكن إستخدامه إلا في عمليات القتل أو التخريب .

أمرني عبد الناصر بأن أقوم بضبط هذه المجموعة متلبسة والتحقيق معها بواسطة جهاز المباحث العسكرية، وتم إستخراج إذن من النيابة وجرى ضبط بعضهم متلبسا بإستلام القنابل ، وأعتقل باقي أعضاء المجموعة وعند التحقيق معهم لم تكن بحاجة إلى مباشرة أي وسيلة للضغط عليهم ؛ لأن السيد الرئيس أنور السادات نصحنا بأسلوب معاملة حسين توفيق ، وقال أنه إعترف للبوليس السياسي في قضية أمين عثمان على كل زملائه بمجرد وعد بتحويله إلى شاهد ملك ، ويمكن إتباع نفس الأسلوب معه .

وفعلا حدث ذلك وإعترف حسين توفيق ، كما إعترف باقي المتهمين دون أي ضغط ، ولكن إعترافاتهم كشفت عن وجود تنظيم إخواني مسلح كانوا يريدون

الإتصال به عن طريق معروف الحضري للإستيلاء على الحكم عندما يتم إغتيال الرئيس عبد الناصر .

وقد إعترف سيد عبد القادر بأنه أثناء بحثه عن السلاح عرض عليه عطية يوسف القرش – وهو بقال في بلدة سنفا – قنبلتين يدويتين .. إلخ .

كنا في سباق مع الزمن ؛ أما أن نسبقهم ونعتقلهم أو يسبقوننا وينسفون القاهرة ، ولا يمكن أن تكون مجرد فبركة – تلفيق – الأسلحة التي ضبطناها والرسوم الكروكية التي رسمها مهندسوهم موضحين فيها أماكن النسف .

هل كان المطلوب السكوت على ذلك حتى تقع الكارثة لإثباتها كما حدث في الكلية الفنية العسكرية ؟ أم كان المطلوب الإنتظار حتى يتم قتل الدكتور الذهبي لإثبات الجريمة على فاعليها ؟ .. إن ذلك الأسلوب الذي إتبعه يتبع في الدول الأعرق منا ديمواقراطية ، فالسلطات البوليسية تتصرف بسرعة لمنع الجريمة ، ثم تعطي المتهمين الفرصة للإنكار أمام المحكمة (محكمة الدجوي) .

إنني أتحدى معروف الحضري وجمال الشرقاوي وعبد المنعم أبو زيد أن يثبتوا أنني ضربتهم أو أمرت أو شاهدت ضربهم ، وفي نفس الوقت أقر أن عطية يوسف أحد رافعي الدعوي والمحكوم عليه بعشر سنوات في قضيته ؛ قد تعرض فعلا للإكراه والإجبار حتى أدلى بمعلومات أدت إلى معرفة كل تنظيم الإخوان .

أنا إعتقلت خمسمائة شخص وأفرجنا عن مائة وخمسين متهما ، ولكن المباحث العامة إعتقلت خمسة آلاف بدون علمي أو موافقتي ولم يكن لهم أي دور ؛ بل كما قال حسن طلعت مدير المباحث وقتها : " أهم محفوظين عندنا في المخزن إذا إحتجنا أو إحتجتم واحد تلاقيه " وحتى الذين أفرجنا عنهم إعتقلوهم في المباحث العامة " .

ولو كنت ألفق الإتهامات لكان لدي الفرصة لإدخال الوفد في القضية ، عندما أقحمت أقوال زينب الغزالي إسم فؤاد سراج الدين الذي كان الرئيس جمال عبد الناصر يكرهه كراهية شديدة خاصة بعد جنازة النحاس باشا ولكني لم أفعل ، فقد ثبت أنه لا دخل له بالقضية ، وتم الإفراج عنه مباشرة وهو يستطيع أن يذكر كيف تم التحقيق معه .

ولماذا التركيز على عمليات إنتزاع الإعترافات في القضايا التي حققتها الشرطة العسكرية ؟ ألم يكن نفس الأسلوب متبعا في المباحث العامة ؟ ، ثم روى قصة الشقيقين شافع ورفعت التي تصلح موضوعا لدراما تاريخية ، فقد عذبت المباحث الأخوين لحملهما على الإعتراف بما يثبت قصة إختلقها سامي شرف .. وكان شمس بدران يرفضها ، وقد نجحت المباحث مع أحد الأخوين في حمله على الإعتراف على شقيقه الذي مات من فرط التعذيب ، هو يرفض رواية شقيقه ، ولما تسلم شمس القضية عدل الشقيق الحي عن إعترافه وقال أن المباحث العامة أرغمته عليه ، ولكن بعد أن مات الشقيق . وهذه الرواية على لسان شمس بدران تصلح دليلاً ممتازا لورثة الشقيق الذي قتلته مراكز القوى .

ويقول شمس بدران : " هذا الكلام لا أقوله الآن بل قلته في محاكمتي وثابت في محضر الجلسة " . ويقول : " إتفقت مع الرئيس عبد الناصر أنه بعد صدور الأحكام في القضية يخفف أحكام الإعدام ثم سافرت إلى لندن للعلاج ، وهناك علمت أنه تم تنفيذ الإعدام في ثلاثة ، ولما عدت سألت فعلمت أن الرئيس صدق في هؤلاء الثلاثة؛ لأنه سبق الحكم عليهم في ١٩٥٤ وقد تألمت جدا لإعدام هواش ؛ لأنه من واقع التحقيق لم يشترك في أي إجتماع للقيادة ولأقصى ما يمكن أن يتهم به هو أنه (علم ولم يبلغ) ، وقلت للمشير : " أنا لازم أكلم الرئيس في موضوع هواش ؛ لأنه لا يستحق الإعدام " قال لي المشير : " بلاش لحسن الريس ضميره يتعبه ، وفعلا لكي لا يتعذب ضمير الرئيس لم يفاتح شمس بدران الرئيس جمال عبد الناصر في موضوع هواش الذي شنق – ظلما – حتى بمقاييس شمس بدران والدجوي " ... ويقول شمس بدران : " هل إنتهى التعذيب بخروجي ؟ ولم يقع تعذيب في قضيتنا وفي محاكمة الطلبة ١٩٦٨ " .

ويقول: " وهناك قضية ستنظر أمام القضاء وهي قضية حرس المشير الذين إستطاعوا تكوين ثروات حتى أن العريف منهم أصبح بملك العمارات والأراضي الزراعية ، وعندما تفوح الرائحة ونعم الشكوى يتنبه المشير ويأمر بإعتقالهم جميعا".

ويقوم البوليس الحربي بإجراء التحقيق بأمر شخصي من المشير وتتم إدانتهم جميعا ، وينتزع منهم ما إغتصبوه بغير وجه حق ؛ لا يجدون وسيلة لإعادة ما أخذوه

من مال من الشعب ورفع الحراسة عنهم ، ونقض أحكام السجن إلا إدعاء أنني عذبتهم .

مجلة الحوادث : " وماذا عن قضية كمشيش ؟ " .. " بدأت القصة بمقتل صلاح حسين ، وكان صديقا وزميلا في الدراسة لحسين عبد الناصر شقيق الرئيس وزوج بنت المشير وقد ذهب شقيق عبد الناصر إلى أخيه وحماه وشرح لهما صراع صلاح حسين ضد الإقطاع ، وأنه يعتقد أنه قتل بواسطة الإقطاعيين ؛ فأمر الرئيس بتكليف الشرطة العسكرية بالتحقيق في الحادث ، وكانت النيابة تباشر التحقيق فأصبحت هناك جهتان تقومان بالتحقيق ، وطبعا الجهة التي تمثل القانون لم تصل في تحقيقها إلى نتيجة . أما الجهة التي تمثل الثورة فقد وصلت إلى القاتل وإلى السلاح المستخدم في الجريمة وفي نفس اليوم ، بل وإعترف شخص في قضية أخرى لا علاقة لها بهذه القضية بأنه القاتل الحقيقي وليس المحكوم عليه بالسجن المؤبد ، كله كان يعترف حتى أشجار النخيل .

وكان الرئيس قد شكل لجنة تصفية الإقطاع ، بناء على المعلومات الأولية التي وصلته ، وكما هي العادة كلف المشير عامر بإنجاز هذه المهمة ، وكنا جميعا مقتنعين بأن الإقطاع قد بدأ يتحرك مستغلا فرصة الإنشقاق الموجود في الرأي العام والمعاناة الموجودة في مصر نتيجة حرب اليمن ، وبعد تشكيل لجنة تصفية الإقطاع والإعلان نعها وبدأ عملها ؛ كانت الشرطة العسكرية قد إنتهت من التحقيق وتأكدت أن القتل تم لأسباب شخصية ولا دخل لعائلة الفقي في الموضوع . وقد رفعت تقريرا للرئيس وقلت أن مقتل صلاح حسين ليس له أي مغزى سياسي ، ولم يتم بواسطة عائلة الفقي ولا بتحريض منها ، ولسنا على إستعداد للتلفيق ، فقال : " ومن طلب منكم ذلك ولكن لجنة تصفية الإقطاع إستمرت لأنه لم يكن من الممكن التراجع فيها".. وهكذا أدين من سموهم الإقطاعيين وبعد أن عوقبوا ظهرت براءتهم .

الحقيقة أن حكاية كمشيش طرحتها جهات معينة لتمزيق المجتمع المصري عشية الحرب مع إسرائيل ، فرضت نفسي في لجنة تصفية الإقطاع ؛ لأني كنت عارف أنه في إتجاه لذبح الناس وأنه الوحيد الذي حاول تقنين الإجراءات ، وأعترض على أبعاد الإقطاعيين عن بلادهم وعبد المحسن أبو النور عرض ٨٣ إسما فطلبت بحث حالاتهم فرفضوا .

عندما عرض إسم عبد الوهاب مورو قلت : " كيف نفرض الحراسة على رجل تعلمنا منه الوطنية " قال علي صبري : " إبنته متزوجة واحد باشا " .. قلت : " وإحنا مالنا ومال بنته " .. وفعلا نجا عبد الوهاب مورو من الحراسة وكانت مواقفي هذه تصل للرئيس الذي قال للمشير بظهر أن شمس بدران البرجز (أي صار برجوازيا) .

الحملة :

لماذا لا تقدم نفسك للقضاء ؟ وهل لك إعتراض على القضاء المصري ؟ .... ليس لي إعتراض والحمد لله رغم كل ما يوجه لي من تهم لم يشر أحد بحرف إلا أنني تدخلت مرة واحدة في القضاء لو سمحت بأن تمس نزاهة القضاء وإستقلاله .

وأنا أحيي القضاء الذي حكم علي بثلاثين سنة سجنا ؛ لأنه برأ الضباط الذين كانوا طرفا في الدعوى لعدم مسئوليتهم ، وهذا الموقف يستحق التحية ؛ لأن الجو العام الذي تجري فيه المحاكمة جو خاص يصعب جدا الإحتفاظ فيه بسلامة التقدير . وأنا مستعد لتسليم نفسي للقضاء العادل إذا ما توقفت حملة الإثارة التي تهدف إلى تجريم ثورة ٢٣ يوليو بالكامل ، والتركيز على دور الجيش أو العسكريين في إفسادها والتركيز على السجن الحربي دون المباحث العامة التي إعتقلت أكثر من خمسة آلاف إخواني ممن لا ذنب لهم ، كما إعتقلت الكثير من المواطنين في قضايا أخرى .

ألم يكن للمباحث العامة دور فيما يطلق عليه الآن عهد التعذيب ؟ ... إذا كان الهدف هو تحييد الجيش في لعبة السياسة إستعدادا للديموقراطية القادمة ، فليس من العدل أن يتم ذلك على حسابي .

❑❑❑

الفهرس

□□□□□

من مطبوعاتنا..

- إدارة الجودة الشاملة في التعليم.
- التعليم عن بعد ومصطلحات التعليم الإلكتروني.
- مدخل إلى عالم الظواهر الخارقة.
- التجسس التكنولوجي (سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية).
- مذكرات هتلر السرية.
- الهولوكوست (المحرقة).
- الشيعة.
- روائع نزار قباني.
- دليلك إلى تعلم الإنجليزية.
- الإعصار جونو (كارثة طبيعية أم ملحمة وطنية).
- إبحار في معاني الأسماء.
- اليزيدية.
- مسابقات ثقافية عمانية.
- هيا نتعلم الأعداد.
- أغرب القصائد في الشعر العربي.
- السياحة صناعة العصر.
- الثقافة البصرية والتعليم البصري.
- معجم مصطلحات الفنون.
- عبد الناصر والتنظيم الطليعي.
- رحلة في عالم الطيران.
- هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف.
- روائع شعراء العامية.
- الشيعة من أنتم ولمَ اختلفتم؟
- الباشا صاحب مصر محمد علي الكبير.
- عالم الإنجليزية المبسط.
- كيفية كتابة بحث أو رسالة علمية.

دراسة دور العقيد شمس بدران - وزير الحربية أثناء هزيمة ١٩٦٧ - هو في الحقيقة دراسة لجوهر نظام يوليو الثوري بما فيه وعليه النظام الذي كانت الكلمة فيه تحارب بالدم وتدفع فيه الحجة بالقتل، نظام مزق الأعراض وشتت القيم وسحق الإخلاص وأبعد الدين وقهر القانون وحطم الرءوس وضيع الذمم، وابتلعت فيه السجون الأجسام ودمرت النفوس.

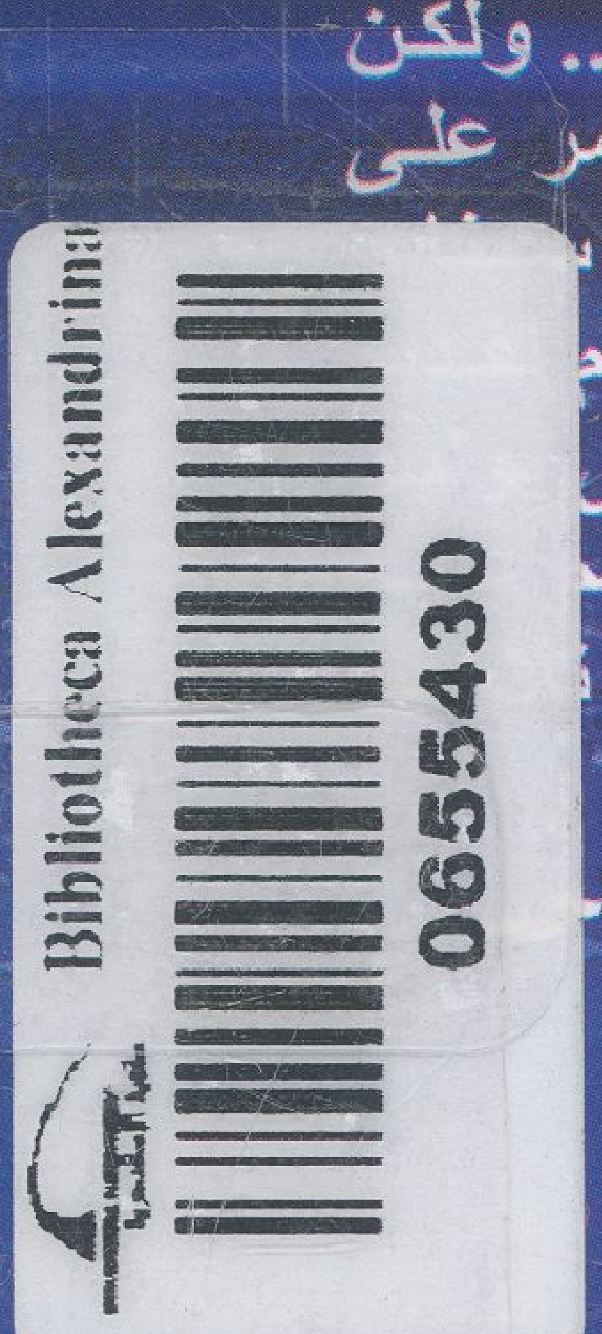
هذا النظام الذي كانت الكلمة فيه ترتعد في الأجواف لا تظهر والفكرة تميع في الرءوس لا تكتمل والكرامة توأد في مكامنها لا تبين، وأن أرواح الناس هينة الشأن مضاعة. وأنه لا كرامة لعلم ولا لعلماء، وأن الإنسان لا يجوز له أن يكون صاحب رأي ولا كلمة وأصبح أمن القائد أهم من أمن الوطن.

فجيل قبل الثورة شارك في تغيير النظام الملكي وهو نفسه الجيل الذي قهر على يد عبد الناصر، وهو الجيل الذي انصرف عن الاهتمام بما يدور حوله خوفًا من السجن والتعذيب. فقد استطاع عبد الناصر أن يفسد الشعب والجيش والدولة ويغير مفاهيم الناس وأخلاقهم، واستخدم في ذلك أداة بسيطة الشكل عظيمة الأثر هي السوط الذي كان في يد شمس بدران وحمزة البسيوني وحسن طلعت وتلاميذهم.

وفي ظل هذا المناخ تصاعد دور شمس بدران؛ بل وأصبح هو المسئول عن استقرار هذا المناخ والقاسم المشترك في كل محاولات تصفية معارضي عبد الناصر، وبعد فترة قصيرة أصبح بدران مسئول عن الأمن - أمن القائد وأمن النظام وليس أمن الوطن - وخاصة بعد أن منحه المشير عبد الحكيم عامر صلاحيته الأسطورية وتفرغ لملذاته ونزواته فأصبح شمس بدران الأقوى في مصر أقوى من ناصر وعامر معًا، وأصبحت مصر وبلا مبالغة في قبضة شمس بدران ورجاله.

ونظرًا لدوره في تصفية خصوم النظام حصل سريعًا على المكافأة بتعينه وزيرًا للحربية في ١٩٦٦/٩/١١ وبعد هزيمة ١٩٦٧ تنازل عبد الناصر لشمس عن رئاسة الجمهوري ... ولكن تراجع عبد الناصر وحدث صراع رهيب بين ناصر وعامر على السلطة ودم عشرين ألف شهيد لم يجف بعد فوق رمال س... واستطاع عبد الناصر التغلب على المشير ورجاله وتـ... شمس بدران للمحاكمة في يناير ١٩٦٨ وظل بالسجن حتى ... ١٩٧٤. وحينما أثيرت قضايا التعذيب عام ١٩٧٥ - حكـ... بالسجن ثلاثين عاما- هرب إلى لندن في ديسمبر ١٩٧٥ ... صرخات المعذبين وأرواح الشهداء.

د. حمادة ...



ISBN 978 - 977 - 6273 - 16 - 0